

مبادئ وتوصيات لنظام
الإحصاءات الحيوية
التنقيح ٣

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
شعبة الإحصاءات

السلسلة ميم العدد ١٩ / التنقيح ٣

ورقات إحصائية

مبادئ وتوصيات لنظام الإحصاءات الحيوية

التنقيح ٣



الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠١٦

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

تمثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة واجهة حيوية بين السياسات العالمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإجراءات التي تتخذ على الصعيد الوطني. وتعمل الإدارة في المجالات المترابطة الثلاثة الرئيسية التالية: '١' تجميع وتحليل طائفة واسعة من البيانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمعلومات التي تستند إليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في استعراض المشاكل المشتركة وتقييم خيارات السياسة العامة؛ '٢' تيسير المفاوضات التي تجريها الدول الأعضاء في العديد من الهيئات الحكومية الدولية بشأن الإجراءات المشتركة التي تتخذ للتصدي للتحديات العالمية القائمة أو المستجدة؛ و '٣' إسداء المشورة إلى الحكومات المهتمة بشأن طرق ووسائل ترجمة أطر السياسة العامة التي تستحدث فيما تعقده الأمم المتحدة من مؤتمرات ومؤتمرات قمة إلى برامج على الصعيد القطري، والعمل من خلال المساعدة التقنية على بناء القدرات الوطنية.

ملاحظة

لا تُعبر التسميات المستخدمة أو طريقة عرض مادة هذا المنشور عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد، أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو للسلطات القائمة فيها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

ويشير مصطلح "بلد" على النحو المستخدم في هذا المنشور أيضاً إلى الأقاليم أو المناطق حسب الاقتضاء. تستخدم تسميتي "المناطق المتقدمة النمو" و "المناطق النامية" للأغراض الإحصائية ولا تعبر بالضرورة عن حكم بشأن المرحلة التي بلغها بلد أو منطقة معينة في عملية التنمية. تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ST/ESA/STAT/SER.M/19/Rev.3

منشورات الأمم المتحدة

رقم المبيع: A.13.XVII.10

حقوق الطبع © مسجلة للأمم المتحدة، ٢٠١٣

جميع الحقوق محفوظة

طُبِعَ في الأمم المتحدة، نيويورك

تصدير

قُدِّم هذا التنقيح الثالث وهو مبادئ وتوصيات لنظام الإحصاءات الحيوية، إلى لجنة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والأربعين المعقودة في عام ٢٠١٣ واعتمد رسمياً في دورتها الخامسة والأربعين المعقودة في عام ٢٠١٤. وهو الأحدث في سلسلة من عمليات استكمال مبادئ وتوصيات نظام الإحصاءات الحيوية الذي نُشر لأول مرة في عام ١٩٥٣^١. ونُشر التنقيح الأول في عام ١٩٧٣^٢؛ كما صدر التنقيح الثاني في عام ٢٠٠١^٣. وتوفر المجموعة الحالية من المبادئ والتوصيات توجيهات بشأن إقامة نظام فعال لجمع وتجهيز ونشر الإحصاءات الحيوية؛ وتحسين مصادر الإحصاءات الحيوية وبالدرجة الأولى أداء نظام التسجيل المدني ومكوناته؛ والدور الذي تؤديه مصادر الإحصاءات الحيوية التكميلية، مثل التعدادات السكانية واستقصاءات الأسر المعيشية وسجلات الصحة العامة.

ولم يطرأ على المعيار الأساسي، كما هو صادر في هذا التنقيح وجميع الطباعات السابقة للمبادئ والتوصيات، والمتمثل في إنتاج إحصاءات حيوية دقيقة وموثوقة ومنظمة من نظام التسجيل المدني، أي تغيير وما زال سارياً كما كان دائماً. وفي هذا الصدد، لئن كان مفهوماً أن التسجيل المدني هو المصدر المفضل والأفضل لإحصاءات الأحوال المدنية، فقد استجذبت الحاجة إلى تمييز أكثر تفصيلاً بين إحصاءات الأحوال المدنية بوصفها مجموعة بيانات أساسية للقرارات المتعلقة بالسياسات وبين مصدرها، وهو نظام التسجيل المدني. ويكتسب هذا التمييز أهمية في ضوء الحقيقة التي مفادها أن التسجيل المدني عنصر أساسي وبالغ الأهمية لتحديد حقوق الأفراد وامتيازاتهم الأساسية. ويفرض هذا البعد من أبعاد التسجيل المدني ضرورة تحديد الإحصاءات الحيوية بوضوح كناتج للتسجيل المدني وفي الوقت ذاته، توفير المبادئ التوجيهية المتعلقة بإنشاء التسجيل المدني وإدارته وتشغيله وصيانته بطريقة سليمة.

وشملت عملية تنقيح المبادئ والتوصيات لنظام الإحصاءات الحيوية مراحل عديدة. ففي المرحلة الأولى أرسلت مذكرة مفاهيمية بشأن نطاق ومضمون التنقيح المقترح إلى جميع السلطات الإحصائية الوطنية. وجرى بعد ذلك تجميع الردود والتعليقات وعرضها في اجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة بشأن المعايير الدولية لنظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية المعقود في نيويورك في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١^٤. واستناداً إلى أعمال هذا الاجتماع أعد مشروع التنقيح الأول بواسطة شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة وعُمم على أعضاء فريق الخبراء لإبداء التعليقات والاقتراحات التي أدخلت في المشروع الثاني. وقد عُمم هذا المشروع أيضاً على جميع أعضاء فريق الخبراء، الذين التُمست مداخلاتهم النهائية. وكما ذكر أعلاه، قُدِّم المشروع النهائي إلى لجنة الإحصاءات في دورتها الرابعة والأربعين المعقودة في الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٣. وقُدِّمت النسخة المحررة الكاملة بما في ذلك المرفقات، والفهرس، والمسرّد، إلى لجنة الإحصاءات في دورتها الخامسة والأربعين المعقودة في عام ٢٠١٤.

ويعكس التنقيح الثالث إعادة تنظيم التنقيح الثاني، ويختلف عنه من جوانب شتى. فيتألف التنقيح الثالث من ثلاثة أجزاء رئيسية هي: الجزء الأول ويركز فقط على نظام الإحصاءات الحيوية، لتمييزه عن نظام التسجيل المدني، من حيث الخصائص الرئيسية والمبادئ والمواضيع الموصى بها. ويركز الجزء الثاني على مصادر الإحصاءات الحيوية، مع توجيه الاهتمام الرئيسي إلى التسجيل المدني: إنشاؤه، وأدائه، وخصائصه؛

١ ورقات إحصائية، السلسلة ميم، العدد ١٩ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: 1953.XVII.8).

٢ ورقات إحصائية، السلسلة ميم، العدد ١٩/التنقيح ١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.73.XVII.9).

٣ ورقات إحصائية، السلسلة ميم، العدد ١٩/التنقيح ٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.01.XVII.10).

٤ تتاح جميع الورقات، والعروض، والتقارير الختامي على الموقع: http://unstats.un.org/unsd/demographic/meetings/egm/CRVS2011/list_of_docs.htm

كما يتناول الجزء الثاني أيضاً مصادر أخرى للإحصاءات الحيوية، تشمل، في جملة أمور، الدور الذي تضطلع به المؤسسات الصحية والتعدادات السكانية واستقصاءات الأسر المعيشية. ويتناول الجزء الثالث بالتفصيل العناصر الرئيسية اللازمة لضمان وجود إحصاءات حيوية منتظمة وموثوقة ودقيقة، مثل آليات ضمان الجودة، والتقييم، واستراتيجيات تحسين نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

ويتيح هذا المنشور دراسة واسعة النطاق لدور السجلات السكانية في إطار كل من الإحصاءات الحيوية والتسجيل المدني على حدّ سواء؛ ويبيّن على ما سبقه من منشورات، فيشمل أيضاً دراسة شاملة للدور الذي تضطلع به المؤسسات الصحية في سياق العمل على جمع الإحصاءات الحيوية وأداء التسجيل المدني على حدّ سواء؛ ويتضمن قائمة منقحة بالمواضيع الأساسية وغير الأساسية للإحصاءات الحيوية؛ ويستكمل التصنيفات الدولية ذات الصلة المستخدمة في سياق نظام الإحصاءات الحيوية.

ولئن كانت الأدلة الخمسة الصادرة عن الأمم المتحدة^٥ والمتعلقة بنظام التسجيل المدني ونظام الإحصاءات الحيوية، والتي رافقت التنقيح الثاني للمبادئ والتوصيات لا تزال مهمة وصالحة إلى حدّ كبير أيضاً في سياق التنقيح الثالث، ينوّه إلى هذا على أساس أنه سيجري تحديث وتعديل بعض أجزاء هذه الأدلة حسب الاقتضاء، كي تعكس النّهج المعاصرة وأفضل الممارسات.

٥ تطوير الإعلام والتثقيف والاتصال، دراسات في الطرق، السلسلة واو، العدد ٦٩ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.98.XVII.4)؛ سياسات وبروتوكولات الكشف عن السجلات الفردية وحفظها بالأرشفات، دراسات في الطرق، السلسلة واو، العدد ٧٠ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.98.XVII.6)؛ إعداد الإطار القانوني، دراسات في الطرق، السلسلة واو، العدد ٧١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.98.XVII.7)؛ الإدارة والتشغيل والصيانة، دراسات في الطرق، السلسلة واو، العدد ٧٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: 98.XVII.11)؛ الحوسبة، دراسات في الطرق، السلسلة واو، العدد ٧٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.98.XVII.10).

تقدير

أعدت هذا المنشور شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ومديرها بالنيابة هو استيفان شفاينفست. ونذكر بالتقدير والعرفان المساهمات التالية.

المحررون

سرديان مركتش، رئيس التحرير

هايو تشن

مايكل برودسكي

فريق الصياغة

هايو تشن، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة

غيامباولو لانسييري، المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية

سرديان مركتش، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة

المساهمون

كيكو أوساكي - توميتا، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة

آن بيديلكوم، شعبة السكان التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة

فلاديميرا كانتوروف، شعبة السكان التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة

ستيفن كيسامبيرا، شعبة السكان التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة

بترا نحمياس، شعبة السكان التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة

شيريل سوير، شعبة السكان التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة

المراجعون - أعضاء فريق الخبراء

أندريا جين لانيون، أستراليا

آنيكه شميدر، أستراليا

أليسيا بركوفيتش، البرازيل

جيف لاتيغر، كندا

خوسيه دوبي، كندا

جي وو، الصين

سامية زكريا غوتو، إثيوبيا

بتينا سومر، ألمانيا

مبادئ وتوصيات لنظام الإحصاءات الحيوية

جريس بيدياكو، غانا
 لاسلو كاجدي، هنغاريا
 رامانان ترونيلفيلي فينكاتارامان، الهند
 فاليري نام، جامايكا
 آنا مارغارتا شافيز لوميلي، المكسيك
 علي الرئيسي، عمان
 يعقوب الجزالي، عمان
 بونشاي كيجسانياوتين، تايلند
 لوسي فيكرز، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
 تشارلز روثويل، الولايات المتحدة الأمريكية
 غيامباولو لانسييري، المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية
 راج غواتام مترا، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
 غنن بيزونيه اشتي، مصرف التنمية الأفريقي
 جان بيتر سميث، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
 هارومي شيباتا سالازار، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
 ماريا دي فاتيما مارينو ديسوسا، منظمة الصحة للبلدان الأمريكية
 البهاندرو استابان غيوستي، منظمة الصحة للبلدان الأمريكية
 كارلا أبو زهر، منظمة الصحة العالمية
 دوريس ما فات، منظمة الصحة العالمية

التصميم وتنضيد الحروف

الغلاف

وحدة التصميم البياني، شُعبة الاتصال بالجمهور، إدارة شؤون الإعلام، الأمانة العامة للأمم المتحدة

المحتويات الداخلية

وحدة تصميم المحتويات، قسم تحضير النصوص وتصحيح التجارب المطبعية، إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات في الأمانة العامة للأمم المتحدة

المحتويات

ج تقدير

ه تقدير

الجزء الأول

١ نظام الإحصاءات الحيوية

الفصل

٣ الأول - التعريف، والمفاهيم، واستخدامات الإحصاءات الحيوية

ألف - تعريف الإحصاءات الحيوية والوقائع الحيوية للأغراض الإحصائية. ٣

باء - استخدام الإحصاءات الحيوية ٤
١ - استخدام الإحصاءات في تقدير حجم السكان ونموهم. ٥

٢ - استخدام الإحصاءات الحيوية في تنفيذ وتقييم برامج الصحة العامة وصحة الأم والطفل، فضلاً عن البرامج الحكومية الأخرى ٥

٣ - استخدام الإحصاءات الحيوية لفهم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للسكان. ٧

٤ - استخدام الإحصاءات الحيوية في وضع مؤشرات التنمية. ٧

٥ - استخدامات أخرى. ٧

٩ الثاني - نظام الإحصاءات الحيوية: مبادئ توجيهية

ألف - تعريف نظام الإحصاءات الحيوية. ٩

باء - مصدر بيانات الإحصاءات الحيوية ١٠

جيم - الأولوية في مجال جمع البيانات. ١٠

دال - مبادئ نظام الإحصاءات الحيوية ١١

هاء - تحديد المسؤوليات والهيكل التنظيمي لنظام الإحصاءات الحيوية الوطني. ١٢

الصفحة

واو -	التكامل، والتنسيق، والتعاون في نظام الإحصاءات الحيوية	١٣
زاي -	ضمان تقييم وضبط الجودة	١٥
حاء -	الاستقصاءات بالعينات المتعمقة في نظام الإحصاءات الحيوية	١٥
الثالث -	مواضيع وقضايا يتعين تغطيتها في نظام الإحصاءات الحيوية	١٧
ألف -	اختيار المواضيع والقضايا	١٧
باء -	المواضيع والقضايا التي يتعين تغطيتها لأغراض الإحصاءات الحيوية عن طريق نظام التسجيل المدني	١٧
جيم -	المواضيع والقضايا التي يمكن جمعها أثناء التعدادات السكانية والدراسات الاستقصائية القائمة على العينات للأسر المعيشية	٢٦
دال -	تعاريف ومواصفات المواضيع	٢٨
١ -	تاريخ حدوث الواقعة	٢٨
٢ -	تاريخ التسجيل	٢٩
٣ -	مكان حدوث الواقعة والتسجيل	٢٩
٤ -	المحلة	٣٠
٥ -	الحضر والريف	٣٠
٦ -	مكان الإقامة المعتاد	٣١
٧ -	مدة الإقامة في مكان الإقامة المعتاد	٣٢
٨ -	مكان الإقامة السابق	٣٢
٩ -	مكان الميلاد	٣٣
١٠ -	المركز/الحالة من حيث الهجرة	٣٤
١١ -	العمر وتاريخ الميلاد	٣٤
١٢ -	نوع الجنس	٣٦
١٣ -	الأطفال المولودون في كنف الزوجية (الحالة الزوجية للأم في وقت ولادة الطفل)	٣٦
١٤ -	الوزن عند الولادة	٣٨
١٥ -	تاريخ آخر فترة حيض للأم/سن الحمل	٣٨
١٦ -	عدد الزيارات السابقة للولادة	٣٩
١٧ -	الشهر الذي بدأت فيه الرعاية السابقة للولادة للحامل	٣٩
١٨ -	هل تم تسجيل الولادة؟	٤٠

الصفحة

١٩ -	الأطفال المولودون أحياء للأم أثناء فترة حياتها	٤٠
٢٠ -	الأطفال المولودون الأحياء للأم طوال فترة حياتها	٤١
٢١ -	الوفيات الجنينية أثناء حياة المرأة الكاملة	٤١
٢٢ -	ترتيب الولادات	٤١
٢٣ -	الفترة الفاصلة منذ آخر ولادة حيّة سابقة/ تاريخ آخر ولادة حيّة سابقة	٤٢
٢٤ -	عدد الأطفال المولودين أحياء لزواج قيد الانحلال	٤٢
٢٥ -	عدد الأطفال المعالين للشخصين المطلقين	٤٢
٢٦ -	مدة الزواج/ تاريخ الزواج	٤٢
٢٧ -	الحالة الزوجية	٤٣
٢٨ -	عدد الزيجات السابقة/ ترتيب الزواج	٤٤
٢٩ -	طريقة انحلال الزيجات السابقة	٤٤
٣٠ -	التحصيل التعليمي	٤٤
٣١ -	الحالة من حيث الإلمام بالقراءة والكتابة	٤٦
٣٢ -	المجموعة العرقية/ الوطنية	٤٧
٣٣ -	الجنسية	٤٧
٣٤ -	حالة النشاط الاقتصادي	٤٧
٣٥ -	الوظيفة المعتادة	٤٩
٣٦ -	المركز الاجتماعي الاقتصادي	٥٠
٣٧ -	نوع الولادة	٥٠
٣٨ -	اختصاصي توليد	٥٠
٣٩ -	مسؤول التصديق	٥١
٤٠ -	نوع التصديق	٥١
٤١ -	سبب الوفاة	٥١
٤٢ -	طريقة الوفاة	٥٢
٤٣ -	هل استخدمت نتائج التشريح	٥٢
٤٤ -	الوفاة أثناء الحمل، أو الولادة أو فترة النفاس	٥٢
٤٥ -	نوع مكان حدوث الواقعة	٥٣
٤٦ -	نوع الزواج	٥٣
٤٧ -	السكان المعرضون للخطر	٥٣

الصفحة

٥٥	الرابع - تجميع وتجهيز الإحصاءات الحيوية
٥٥	ألف - التخطيط المسبق
٥٥	باء - التغطية
	جيم - التجميع المركزي على الصعيد الوطني من التقارير الإحصائية الإفرادية
٥٦	١ - مراقبة استلام التقارير الإحصائية
٥٦	٢ - التحرير/التدقيق
٥٧	٣ - الاستفسار
٥٧	٤ - تقدير بنود البيانات الناقصة أو غير المتسقة ..
٥٧	٥ - ترميز البيانات
٥٨	٦ - تحويل البيانات إلى شكل مقروء إلكترونياً
٥٩	٧ - ضمان الجودة
٦٠	دال - التبويب/الجدولة
٦٠	١ - التغطية
٦٠	٢ - المرجعية السكانية
٦٠	٣ - المرجعية الزمنية
٦٢	٤ - المرجعية الجغرافية
٦٣	الخامس - عرض النتائج ونشر البيانات
٦٣	ألف - أنواع نشر البيانات
٦٣	١ - المنشورات السنوية
٦٤	٢ - النشرات الشهرية والرُّبع سنوية
٦٤	٣ - نشر الإحصاءات الحيوية بوسائط إلكترونية ..
٦٥	٤ - نشر البيانات الجزئية
٦٥	٥ - تبويبات خاصة حسب الطلب
٦٥	باء - إعلان البيانات

الصفحة

الجزء الثاني

٦٧	 مصادر الإحصاءات الحيوية
٦٩	 الأول - مقدمة
٧١	 الثاني - التسجيل المدني كمصدر للإحصاءات الحيوية
٧١	 ألف - تعريف التسجيل المدني: الطريقة والنظام
٧٢	 باء - الدور الأساسي لنظام التسجيل المدني
٧٢	 ١ - الميزات القانونية وميزات الحماية للأفراد
٧٢	 ٢ - الميزات الإدارية
٧٣	 ٣ - الميزات الإحصائية
٧٣	 جيم - وقائع حيوية يوصى بتسجيلها
٧٣	 دال - مبادئ طريقة التسجيل المدني
٧٥	 هاء - خصائص أخرى لطريقة التسجيل المدني
٧٥	 ١ - هدف برنامج التسجيل
٧٥	 ٢ - إسناد المسؤوليات والهياكل التنظيمية للتسجيل المدني على الصعيد الوطني
٧٨	 ٣ - التكامل والتنسيق في نظام التسجيل المدني ...
٧٩	 ٤ - تحديد المسؤوليات وتنظيم التسجيل المدني على الصعيد المحلي
٨٤	 ٥ - تحديد مبلغ مسؤول بصورة قانونية عن كل نوع من الوقائع
٨٦	 واو - عملية التسجيل المدني
٨٦	 ١ - مكان التسجيل
٨٦	 ٢ - الوقت المسموح به للتسجيل
٨٧	 ٣ - تكلفة التسجيل الجارية
٨٧	 ٤ - الإثبات اللازم بالنسبة لتسجيل الوقائع الحيوية
٨٨	 ٥ - الحكم بشأن تأخر التسجيل والتسجيل بعد فترة السماح
٨٨	 ٦ - وثيقة تسجيل الوقائع الحيوية
٩٣	 ٧ - الرموز التكميلية (الإضافات) في وثائق تسجيل الوقائع الحيوية
٩٤	 ٨ - التعديلات (التصويبات) على الوثائق الحيوية

الصفحة

٩	- توصيات بشأن إصدار نسخ مصدقة من وثائق	
٩٥	تسجيل الوقائع الحيوية	
٩٥	١٠ - الروابط بين الوثائق الحيوية في نظام التسجيل	
٩٦	١١ - الروابط بين الوثائق الحيوية ووثائق النظم الأخرى	
٩٧	١٢ - تسجيل بيانات التسجيل المدني وإبلاغها وجمعها للأغراض الإحصائية	
٩٩	زاي - حوسبة نظام التسجيل المدني	
١٠١	الثالث - استخدام سجلات السكان لأغراض الإحصاءات الحيوية	
١٠٧	الرابع - دور مؤسسات الصحة	
١٠٧	ألف - مهمة الإبلاغ	
١٠٨	باء - مهمة التصديق على سبب الوفاة	
	الخامس - التعدادات والاستقصاءات السكانية كمصدر للإحصاءات	
١١١	الحياة	
١١٢	ألف - المصادر المكملة لنظام الإحصاءات الحيوية	
١١٢	١ - التعدادات السكانية	
١١٣	٢ - استقصاءات الأسر المعيشية	
١١٦	باء - المعلومات المتاحة بشأن الوقائع والمعدلات الحيوية	
١١٦	١ - الولادات الحية	
١١٩	٢ - الوفيات	
١٢٠	٣ - خصائص الحالة الزوجية للسكان	
١٢١	جيم - الطرق غير المباشرة لتقدير النسب والمعدلات الحيوية ...	
١٢١	١ - تقديرات الخصوبة	
١٢٣	٢ - تقديرات الوفيات	
١٢٥	٣ - مزايا وقيود الطرق غير المباشرة	
١٢٦	٤ - الخلاصة	
	الجزء الثالث	
١٢٩	العناصر الرئيسية لنظام الإحصاءات الحيوية	
	الأول - ضمان الجودة وتقييم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية	
١٣١	القائمة على السجل	
١٣١	ألف - ضمان الجودة وتقييمها: الإطار الأساسي	

الصفحة

باء - ضمان الجودة وتقييمها: المعايير	١٣٢
جيم - ضمان الجودة	١٣٢
دال - طُرق تقييم الجودة	١٣٣
١ - الطريقة المباشرة: مطابقة الوثائق	١٣٣
٢ - الطرق غير المباشرة	١٣٥
هاء - التقييم المباشر مقابل التقييم غير المباشر	١٣٨
١ - الطرق المباشرة	١٣٨
٢ - الطرق غير المباشرة	١٣٩
واو - اختيار الطرق المناسبة لتقييم الاكتمال والدقة النوعية للتسجيل والإحصاءات الحيوية القائمة على السجل	١٤٠
١ - الأهداف	١٤٠
٢ - درجة الدقة	١٤١
٣ - حُسن التوقيت	١٤١
٤ - نوع الواقعة التي ستجري دراستها	١٤١
٥ - تقييم الاكتمال و/أو الدقة النوعية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية القائمة على السجل	١٤١
٦ - الموارد	١٤١

الثاني - الاستراتيجيات الموصى بها لتحسين نظامي التسجيل المدني

والإحصاءات الحيوية	١٤٣
ألف - إشراك الشخصيات السياسية الرفيعة المستوى	١٤٣
باء - التدريب والاستراتيجيات الأخرى لتحسين نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية	١٤٤
١ - التدريب	١٤٤
٢ - الحلقات الدراسية وحلقات العمل	١٤٥
٣ - آراء المستعملين	١٤٥
٤ - التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية الوطنية والإقليمية	١٤٥
٥ - إعداد وتنفيذ خطط العمل لأغراض التحسين ..	١٤٦
جيم - تثقيف الجمهور، المعلومات والاتصالات لغرض إيجاد نظامين فعالين للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ...	١٤٦
١ - المسؤولون الحكوميون	١٤٦
٢ - عموم الجمهور	١٤٧

الصفحة

١٤٧	٣ - أعضاء المؤسسات، والمهن والوكالات
١٤٨	دال - الدراسات التقييمية
١٤٨	١ - طريقة التقييم الخارجي
١٤٨	٢ - طرق التقييم الداخلي
١٤٩	٣ - الدراسات التجريبية ومشاريع المناطق البيانية
١٤٩	هاء - استخدام تكنولوجيا المعلومات والتشغيل الآلي

المرفق الأول

١٥١	المعلومات اللازمة للأغراض القضائية والإدارية
-----	--

المرفق الثاني

١٥٥	برنامج التبويب السنوي للإحصاءات الحيوية التي جرى تجميعها من بيانات التسجيل المدني
٢١٣	مسرد
٢٢١	المراجع

الجزء الأول

نظام الإحصاءات الحيوية

الفصل الأول

التعريف، والمفاهيم، واستخدامات الإحصاءات الحيوية

ألف - تعريف الإحصاءات الحيوية والوقائع الحيوية للأغراض الإحصائية

١ - تمثل الإحصاءات الحيوية تجميعاً للإحصاءات المتعلقة بالوقائع الحيوية في حياة الشخص فضلاً عن الخصائص ذات الأهمية للوقائع ذاتها وللشخص أو الأشخاص المعنيين. وتوفر الإحصاءات الحيوية معلومات بالغة الأهمية وحاسمة بشأن السكان في بلد من البلدان.

٢ - وللأغراض الإحصائية، تعرّف الوقائع الحيوية بأنها وقائع تتعلق بحياة وموت الأفراد، فضلاً عن أسرهم وحالتهم المدنية. وتتعلق الوقائع الحيوية في حدّ ذاتها بالحياة والموت، وتشمل المواليد الأحياء، والوفيات، والوفيات الجنينية^١. والوقائع المزدوجة هي تلك التي تحدث بصورة متزامنة في حياة فردين، والتي لا يمكن أن تحدث مرة أخرى في حياة أيّ من الفردين دون حدوث تغيير سابق في حياة الفرد ذكراً أم أنثى. وتشمل تلك الوقائع الزواج، والشراكة المسجلة، والانفصال، والطلاق، والانحلال القانوني للشراكات المسجلة وبطلان الزواج. وأخيراً، فإن الوقائع الأسرية الرأسية هي تلك التي تشمل الذرية؛ وتغطي التبني، وإضفاء الشرعية، والاعتراف بالشرعية. وترد أدناه مباشرة قائمة تشمل كل واقعة من الوقائع التي تجمع بشأنها البيانات لأغراض الإحصاءات الحيوية وتعريفها الموصى بها:

• **الولادة الحية:** خروج المولود الناتج عن الحمل أو استخراجه بشكل كامل من بطن أمه، بغض النظر عن فترة الحمل، والذي بعد انفصاله عن الأم، يتنفس، أو تبدو عليه أيّ دلائل أخرى للحياة، مثل ضربات القلب، ونبضات الحبل السري، أو حركة واضحة للعضلات الإرادية، سواء تم قطع الحبل السري أو لا تزال المشيمة موصولة؛ ويعتبر كل ناتج عن ولادة من هذا القبيل مولوداً حياً (وينبغي تسجيل كل الرضع الأحياء وإحصاؤهم على هذا النحو، بصرف النظر عن فترة الحمل، وسواء كانوا أحياء أو موتى في وقت التسجيل، وإذا توفوا في أيّ وقت عقب الولادة، ينبغي تسجيلهم وإحصاؤهم وفيات أيضاً).

• **الوفاة:** التوقف التام لجميع دلائل الحياة في أيّ وقت بعد إتمام ولادة المولود حياً (توقف الوظائف الحيوية بعد الولادة دون التمكن من إنعاش المولود). (ويستثنى من هذا التعريف الوفيات الجنينية، التي يرد وصف مستقل لها أدناه).

• **الوفاة الجنينية^٢:** هي الوفاة قبل خروج نتاج الحمل أو استخراجه بصورة كاملة من بطن الأم، بصرف النظر عن فترة الحمل؛ ويستدل على الوفاة بعدم تنفس الجنين بعد انفصاله على هذا النحو أو عدم ظهور أيّ دلائل للحياة عليه، مثل ضربات القلب، ونبض الحبل السري أو أيّ حركة واضحة من

^١ بما في ذلك حالات الإجهاض القانوني.
^٢ يشار إليها أيضاً باسم "الأجنة الموتى" و"المواليد الموتى".

العضلات الإرادية (يلاحظ أن هذا التعريف يشمل بصورة واسعة جميع حالات انتهاء الحمل فيما عدا المواليد الأحياء، كما تم تعريفه أعلاه).^٣

- **الزواج:** هو الحدث، أو الاحتفال، أو العملية التي تنشأ بموجبها العلاقة الزوجية. ويمكن تحديد مشروعية ذلك الاقتران بوسائل مدنية، أو دينية أو وسائل أخرى تقرها قوانين كل بلد. وقد ترغب بعض البلدان في توسيع نطاق هذا التعريف ليشمل الاتحادات المدنية إذا سُجلت؛ وفي تلك الحالة، تشير الشراكات المسجلة عادة إلى مفهوم قانوني مسجل لدى السلطات العامة طبقاً لقوانين كل بلد، ويفضي إلى التزامات زوجية قانونية بين شخصين.
- **الطلاق:** هو الانحلال القانوني النهائي للزواج، أي انفصال الزوجين وهو يعطي للطرفين الحق في الزواج مرة أخرى وفقاً لأحكام مدنية، أو دينية و/أو أحكام أخرى حسب قوانين كل بلد. وفي حالة البلد الذي يعترف بالشراكات المسجلة، يشير الانحلال القانوني للشراكة المسجلة إلى الانحلال النهائي القانوني لتلك الشراكة، وفقاً للقوانين الوطنية التي تمنح الطرفين الحق في إعادة الدخول في شراكة أخرى أو زواج آخر.
- **الإلغاء:** هو إلغاء أو إبطال الزواج بواسطة السلطة المختصة وفقاً لقوانين كل بلد، وهو يمنح كلا الطرفين مركز من لم يقترن بالآخر مطلقاً.
- **التفريق القضائي:** وقف اتحاد شخصين متزوجين، وفقاً لقوانين كل بلد، دون منح أي من الطرفين الحق في الزواج مرة أخرى.
- **التبني:** اتخاذ طفل ولد من أبوين آخرين ومعاملته بصورة قانونية وطوعية كما لو كان ابن الشخص الذي اتخذه ابناً له، حسبما تنص عليه قوانين كل بلد.
- **إضفاء الشرعية:** منح شخص مركز وحقوق شخص ولد في كنف الزوجية بصورة رسمية، وفقاً لقوانين كل بلد.
- **الاعتراف بالشرعية:** هو الاعتراف القانوني، طوعاً، أو جبراً، بأبوة طفل وُلد خارج كنف الزوجية.

باء - استخدام الإحصاءات الحيوية^{١٤}

٣ - يُعد اكتساب المعرفة بحجم سكان أي بلد وخصائصهم في الوقت المناسب شرطاً لا بد منه لأغراض التخطيط الاجتماعي الاقتصادي، واتخاذ القرارات المستنيرة. وتُعد الإحصاءات الحيوية ثم تحليلها وتفسيرها بعد ذلك، أساسية لتحديد الأهداف وتقييم الخطط الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك رصد برامج التدخلات الصحية والسكانية، وقياس المؤشرات الديمغرافية المهمة لمستويات الحياة أو جودتها، من قبيل العمر المتوقع عند الولادة، ومعدلات وفيات الرضع.

٤ - ولإحصاءات الحيوية قيمة كبيرة أيضاً لأغراض تخطيط ورصد وتقييم البرامج المختلفة مثل تلك التي تتناول الرعاية الصحية الأولية، والضمان الاجتماعي، وتنظيم الأسرة، وصحة الأم والطفل، والتغذية، والتعليم، والإسكان العام، وما إلى ذلك. ومن بين الاستخدامات الديمغرافية للإحصاءات الحيوية ما يتعلق بإعداد التقديرات والتوقعات السكانية، والدراسات المتعلقة بالوفيات، والخصوبة، والزواج، وبناء جداول الحياة.

٥ - وهناك مصادر مختلفة للإحصاءات الحيوية مثل: سجلات الوقائع الحيوية المستمدة من السجل المدني، وأسئلة محددة رجعية الأثر بشأن الخصوبة ومعدلات الوفيات في تعدادات السكان، واستقصاءات عينات الأسر المعيشية، والسجلات الحيوية لعينات مناطق التسجيل وسجلات الصحة. ومن المهم أن تستخدم

^٣ تتباين الشروط القانونية لتسجيل الوفيات الجينية من بلد إلى آخر. وبحسب الشروط الموصى بها، تسجل الأجنة الميتة التي تزن ٥٠٠ جرام أو أكثر عند الولادة، (أو التي أكملت ٢٢ أسبوعاً من الحمل، أو التي يبلغ طولها من قمة الرأس إلى أخمص القدم ٢٥ سنتيمتراً أو أكثر، إذا لم يمكن معرفة الوزن). وبالإضافة إلى ذلك، يوصى للأغراض الإحصائية، بالاستعانة عن مصطلحات من قبيل "الإجهاض" أو "الوفيات الجنينية المبكرة" أو "الوفيات الجنينية المتأخرة"، باستخدام مقاييس أوزان محددة، مثل معدل الوفيات الجنينية التي يبلغ وزن كل منها ١ ٠٠٠ غرام أو أكثر، ومعدل الوفيات الجنينية التي يبلغ وزن كل منها ما بين ٥٠٠ و ١ ٠٠٠ غرام وما إلى ذلك). انظر منظمة الصحة العالمية، التصنيف الإحصائي الدولي للأمراض وما يتصل بها من مشاكل صحية، التتقيح العاشر (ICD-10) (جنيف، ١٩٩٢)، المجلد ٢. ويرجى ملاحظة أنه منذ صدور النسخة الأصلية للتصنيف الدولي للأمراض، (ICD-10) جرى استكماله ثلاث مرات، كان آخرها في عام ٢٠١٠. وتتاح التفاصيل من الموقع <http://apps.who.int/bookorders/anglais/de-tart1.jsp?codlan=1&codcol=15&codcch=835>.

^٤ ما يرد هنا هو استخدامات الإحصاءات الحيوية في عبارات عامة. وترد الاستخدامات المحددة بالتفصيل في الفصل الثالث من الجزء الأول.

مصادر الإحصاءات الحيوية المختلفة نفس المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالوقائع الحيوية لضمان القابلية للمقارنة على الصعيدين الوطني والدولي.

٦ - ويفضل الحصول على الإحصاءات الحيوية من خلال نظام التسجيل المدني، فهذا هو أفضل مصدر تُستمد منه المعلومات الدقيقة والوفائية بشأن الوقائع الحيوية، في الوقت المناسب وبصورة مستمرة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تشمل الإحصاءات الحيوية المستمدة من نظام التسجيل المدني (ومن السجلات السكانية) إحصاءات التدفق السنوي من أصغر الأقسام المدنية، والتي لا يمكن أن يوفرها أي نظام آخر لجمع البيانات. فإذا لم توجد مدخلات من السجل المدني، أو شأها نقص، فقد يتعين على بعض البلدان أن تلجأ إلى تعدادات السكان أو المسوح الأسرية بالعينة، لتقدير الإحصاءات الحيوية اللازمة بأثر رجعي عن السنوات السابقة للمسح بشأن الخصوبة ومعدلات الوفيات والزواج. ويمكن أيضاً جمع الإحصاءات المتعلقة بالخصوبة ومعدلات الوفيات والزواج من خلال إنشاء مناطق لتسجيل العينات. وفي بعض البلدان، تعتمد الإحصاءات الحيوية اللازمة لأغراض التخطيط على تلك المصادر الأخرى للبيانات، إلى جانب تطبيق الأساليب غير المباشرة للتقديرات الديمغرافية. ويجب التشديد على أنه وإن كانت التعدادات السكانية، واستقصاءات العينات، وتسجيل العينات قد توفر تقديرات لمستويات الخصوبة، ومعدلات الوفيات، ومعدلات الوفيات الجنينية، وحالات الزواج والطلاق، كما توفر تقديرات لوقائع الوفيات، بحسب سبب الوفاة في حالة تسجيل العينات، إلا أنها ليست بديلاً عن نظام التسجيل المدني لأنها لا يمكن أن توفر تفاصيل على مدى فترات سنوات منتظمة مع تحقيق التغطية الشاملة.

١ - استخدام الإحصاءات في تقدير حجم السكان ونموهم

٧ - تُعد إحصاءات المواليد والوفيات ضرورية لإعداد تقديرات السكان والتوقعات السكانية للبلد برمته، فضلاً عن مختلف مستويات المناطق الجغرافية في البلد. ونظراً لأن الزيادات السكانية تحسب بإضافة المواليد الأحياء وتناقص السكان الذي يتم بطرح الوفيات، ويتأثر بالهجرة، تُعد المعلومات بشأن عدد الولادات الحية والوفيات التي تحدث للسكان بالغة الأهمية في تقدير الزيادة الطبيعية (أو النقص الطبيعي) والتغير السنوي في حجم أولئك السكان وهيكلكم. وتُعد معرفة حجم ونمو السكان شرطاً أساسياً للتخطيط على الصعيدين الوطني والإقليمي ورصد الموارد. كما تُعد المعلومات المتعلقة بالتقديرات السكانية السنوية أمراً لا غنى عنه لحساب معظم المؤشرات.

٨ - ويتمثل أحد مزايا الإحصاءات الحيوية المتولدة عن التسجيل المدني في التغطية الجغرافية وتغطية المجموعات السكانية الصغيرة. وتنطوي بيانات التسجيل المدني المناسبة التي تحقق مستوى مرتفعاً من التغطية على الصعيد الوطني على إمكانية السماح بتقدير الفوارق على الصعيد الإقليمي أيضاً، ومن ثم توفر معلومات بالغة القيمة لأغراض التخطيط على الصعيد الإقليمي ورصد الموارد المناسبة في مجالات مثل التعليم، والرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي على المستوى الإداري المناسب.

٢ - استخدام الإحصاءات الحيوية في تنفيذ وتقييم برامج الصحة العامة وصحة الأم والطفل، فضلاً عن البرامج الحكومية الأخرى

٩ - توفر الإحصاءات الحيوية، في حد ذاتها، أو من خلال ارتباطها بمصادر أخرى معلومات تستخدم في التخطيط، والرصد، وتقييم البرامج الحكومية المتعلقة بالصحة العامة وتحسين صحة الأم والطفل وبرامج حكومية أخرى.

١٠ - وستشكل الإحصاءات الحيوية المستمدة من التسجيل المدني المصدر التمثيلي الوطني الوحيد للمعلومات المتعلقة بالوفيات بحسب سبب الوفاة، على أن يكون التسجيل المدني شاملاً، ومستمرًا، ودائمًا. وتُعد تلك المعلومات ذات قيمة كبيرة لتقييم ورصد حالة الصحة للسكان، ووضع خطط التدخلات الصحية المناسبة. ويمكن أن يوفر تسجيل الوفيات في الوقت المناسب بحسب نوع الوفاة نظرات متعمقة في وقت مبكر عن اتجاهات انتشار الأمراض وبذا يساعد على تصميم استراتيجيات الوقاية أو التدخل. وتتيح البيانات الموثوقة الحسنة التوقيت بشأن سبب الوفاة أيضاً إمكانية توفير إنذارات آنية بشأن الصحة العامة فيما يتعلق بالوفيات التي تسببها الأمراض النادرة. وقد تبّه المعلومات المتعلقة بالأنماط غير العادية للوفيات والوفيات بحسب نوع الوفاة، مسؤولي الصحة العامة إلى ضرورة التدخل.

١١ - ويمكن تنفيذ برامج رعاية الأم وصحة الطفل بصورة فعّالة استناداً إلى توفر الإحصاءات المتعلقة بالمواليد، والوفيات الجنينية، ووفيات الأمهات والرضع^٥. وهذه البيانات التي تصنّف في جملة أمور، بحسب مكان الحدوث (المستشفى، أو المنزل، أو الموقع الحضري/الريفي)، والوزن عند الولادة، وسنّ الحمل، وعدد الولادات، وعمر الأم معلومات قد تكون مفيدة عند تخطيط وتنفيذ وتقييم الخدمات الرامية إلى الوقاية من الوفيات النفاسية ووفيات الرضع.

١٢ - ويمكن استخدام البيانات المتعلقة بالولادات الحية والمصنفة بحسب الوزن عند الولادة وكذلك بشأن بنود أخرى من قبيل طريقة الولادة، ومكان حدوثها، وطبيعة الرعاية الأبوية، وخصائص الأمومة لدراسة آثار طريقة الولادة، وخبرة الأطباء، ومستوى الرعاية الأبوية، والتشوهات والإصابات الناجمة عن خصائص الولادة. ويمكن الاضطلاع بتدخلات للمتابعة، بغرض توفير التدريب للأطباء وللحوامل.

١٣ - ويعد تزايد أهمية تسجيل الوفيات الجنينية اعترافاً بقيمة ذلك التسجيل في قياس حالات الوفاة في فترة ما حول الولادة^٦ ونتائج الحمل. وستوفر مطابقة وثائق الميلاد بوثائق وفيات الرضع خصائص إضافية للأمهات المستقبل، مثل العمر، والحالة الزوجية، والحالة الاجتماعية الاقتصادية، لأغراض الدراسات المكثفة بشأن الحمل ونتائج الولادة.

١٤ - وتتطلب خدمات تنظيم الأسرة بيانات متعلقة بالخصوبة وعمر الأم وعدد الولادات لأغراض تخطيط برامج تنظيم الأسرة وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وتُعد البيانات المتعلقة بمعدلات الزواج والعمر في حالة الزواج للمرة الأولى مفيدة أيضاً لفهم ديناميات الخصوبة.

١٥ - وتتيح البيانات المتعلقة بالزواج والطلاق تحليل أثر الطلاق على الأمهات والأطفال. وتشكل الأمهات الوحيدات وأطفالهن فئة ضعيفة بصفة خاصة في معظم المجموعات السكانية. وقد تغدو تلك المعلومات مفيدة في وضع أحكام قانونية لحماية حقوق الأمهات والأطفال في حالات الطلاق ورصد الموارد تبعاً لذلك.

١٦ - ويتيح ربط بيانات الخصوبة بالبيانات الإدارية الأخرى من قبيل إحصاءات التعليم، الفرصة لإجراء دراسة لأثر الخصائص المتعلقة بالأمومة في حالة النماء في مرحلة الطفولة المبكرة. ويربط الإحصاءات الحيوية بتقديم خدمات الصحة، يمكن تقييم نوعية الخدمات المقدمة. فعلى سبيل المثال، يمكن إجراء تحليل بشأن أثر مختلف أنواع الخدمات الصحية (أي الخدمات العامة مقابل الخدمات الخاصة) على نتائج الولادة.

١٧ - وللإحصاءات الحيوية المستمدة من التسجيل المدني قيمة كبيرة في مجالات اجتماعية مهمة أخرى، ولا سيما فيما يتعلق بدراسة تكوين الأسر وإعالتها كوحدة في المجتمع. ويوفر تسجيل المواليد وحالات الزواج والطلاق، فضلاً عن الأحداث الأسرية الأخرى - كحالات التبني، على سبيل المثال - برهاناً ملموساً على الاعتراف الرسمي بعملية تكوين الأسر، وقد يفضي إلى نظرات متعمقة قيّمة بشأن تطور تلك العملية على مدى الزمن. ومن بين مصادر المعلومات المهمة تقييم حدوث الولادات خارج كنف الزوجية.

^٥ "وفيات الأمهات" تعرّف بأنها وفاة المرأة أثناء حملها أو في غضون ٤٢ يوماً من انتهاء الحمل، بصرف النظر عن مدة الحمل ومكانه، جراء أي سبب متصل بالحمل أو أدى الحمل وإدارته إلى زيادة تفاقمه دون أن ينجم عن حادث أو طارئ عارض. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية (٢٠١٢) فإن معظم المضاعفات التي تسبب ٨٠ في المائة من جميع الوفيات النفاسية هي النزيف الحاد (النزيف عقب الولادة في الغالب)، وحالات العدوى (بعد الولادة عادة)، وضغط الدم المعترف أثناء الحمل (حالات ما قبل التشنج النفاسي وأثناء التشنج النفاسي)، والإجهاد غير المأمون. وتشير وفيات الرضع إلى وفيات الرضع حتى السنة الواحدة من العمر.

^٦ تشير وفيات ما حول الولادة، حسب تعريف منظمة الصحة العالمية، إلى عدد المواليد الموتي والوفيات في الأسبوع الأول من العمر (الوفيات المبكرة للمواليد).

٣ - استخدام الإحصاءات الحيوية لفهم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للسكان

١٨ - تشكل المعلومات المتعلقة بعدد الولادات الحية التي تحدث على مدى فترة من الزمن وتصنف بحسب الخصائص المختلفة للنساء المنجبات، الأساس لتحليل ديناميات الإنجاب. وتعد المعلومات المتعلقة بالوفيات، والمصنفة بحسب الخصائص المختلفة للمتوفين، ولا سيما من حيث العمر ونوع الجنس، ضرورة لحساب جداول الحياة وتقدير احتمالات الوفاة في مختلف الأعمار. ومن ثم تُعد تقديرات الخصوبة والوفيات المستمدة على هذا النحو ضرورية لأسباب مختلفة، بما في ذلك من أجل فهم ديناميات نمو السكان المعنيين؛ وتقييم الجوانب الإنسانية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية؛ وإجراء قياسات لأغراض التأمين والضمان الاجتماعي، ولمخاطر الوفاة للذكور والإناث في أعمار محددة.

٤ - استخدام الإحصاءات الحيوية في وضع مؤشرات التنمية

١٩ - يُعد استمرار توافر الإحصاءات الحيوية الجيدة النوعية ثم تحليلها وتفسيرها بعد ذلك، ضرورياً لتحديد الأهداف وتقييم الخطط الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك رصد برامج التدخل في مجالي الصحة والسكان، وقياس مؤشرات مستويات المعيشة وجودة الحياة، الديمغرافية والاجتماعية المهمة.

٢٠ - والإحصاءات الحيوية هي البيانات الأساسية اللازمة لحساب مختلف مؤشرات الخصوبة والوفيات ومن بينها معدل الخصوبة الكلي، ومعدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر، ومعدل الوفيات النفاسية، والعمر المتوقع عند الولادة، ومعدل الوفيات الخام، وهي مؤشرات قياس مهمة للتقدم الإنمائي.

٢١ - وثمة استخدام مهم آخر لإحصاءات المواليد والوفيات، بالاقتران بالمعلومات المتعلقة بالهجرة، ويتمثل في إصدار تقديرات سكانية سنوية، تمثل المقام لتجميع معظم المؤشرات، وليس فقط مؤشرات الخصوبة والوفيات المشار إليها أعلاه. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يلزم الرقم الإجمالي للسكان لاحتساب نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (تعادل القوى الشرائية) - كمؤشر قابل للقياس مقابل التقدم الحاصل في القضاء على الفقر المدقع والجوع. وتلزم التقديرات السكانية القائمة على الإحصاءات الحيوية أيضاً لحساب بعض المؤشرات الاجتماعية والصحية، مثل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لمن تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاماً إلى ٢٤ عاماً؛ وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً؛ ونسبة السكان الذين يستخدمون مصادر محسنة لمياه الشرب.

٥ - استخدامات أخرى

٢٢ - تمثل معدلات الولادة والوفيات والزواج والبيانات المتعلقة بحجم الأسرة وتكوينها مصادر مهمة للمعلومات اللازمة للتخطيط المتعلق بالإسكان العام. وتمثل الاتجاهات في معدلات الولادة والزواج مؤشرات للاحتياجات المتعلقة بالإسكان في المستقبل وحجم مجتمع المدارس والبيانات المتعلقة بتلك الاتجاهات ضرورية للتخطيط من أجل توفير المرافق المدرسية، ولتدريب المعلمين.

٢٣ - وتُعد الإحصاءات الحيوية مفيدة فيما يتعلق بالأسواق المستقبلية للسلع الاستهلاكية مثل الأدوية، والأغذية، والملابس والأثاث. وإذا ظلت معدلات الولادة مرتفعة، فقد يتوقع أن يظل الطلب على ملابس الأمومة مرتفعاً وأن يستمر الطلب على الأدوية والأغذية والملابس، والمعدات والأثاث؛ وأن تظل أسعار المساكن وأثاث المساكن مرتفعة. وتُعد الإحصاءات المتعلقة بالمواليد والتوقعات مفيدة للشركات والمؤسسات

التجارية عند وضع خطة المخزونات من الثياب، واللّعب، ومعدات اللّعب، في جملة أصناف أخرى، للأطفال الآخذين في النمو.

٢٤ - وتكتسي حالات الزواج أهمية بالنسبة لصناعة التشييد وتؤثر الاتجاهات في معدلات الزواج على آفاق الأعمال التجارية لصانعي الملابس والأثاث، في جملة أمور أخرى. وتلك هي بعض القطاعات التجارية التي تستخدم الإحصاءات الحيوية المتاحة على المستوى المحلي.

٢٥ - ويلزم أن تكون الإحصاءات الحيوية المستمدة من مختلف المصادر عالية الجودة لتكون بمثابة الأساس لتحسين عملية صنع القرار. وينبغي أن يرمي منتجو الإحصاءات الحيوية إلى إنتاجها بجودة عالية من حيث اكتمالها ودقتها، وتوفيرها وحسن تواترها. فعلى سبيل المثال، يقتضي استخدام الإحصاءات الحيوية لأغراض التخطيط المحلي والإقليمي أن تحقق تلك البيانات تغطية عالية على المستوى المحلي. ولا بد أن تقتضي التنبهات الآنية بشأن الوفيات التي تقدم إلى مسؤولي الصحة العامة توافر بيانات الوفاة في التوقيت المناسب وبدقة. ومن المستصوب جداً أيضاً أن تستخدم مختلف مصادر الإحصاءات الحيوية نفس المفاهيم والتعاريف للوقائع الحيوية لتعزيز تكامل مختلف المصادر وضمان قابليتها للمقارنة على الصعيدين الوطني والدولي.

الفصل الثاني

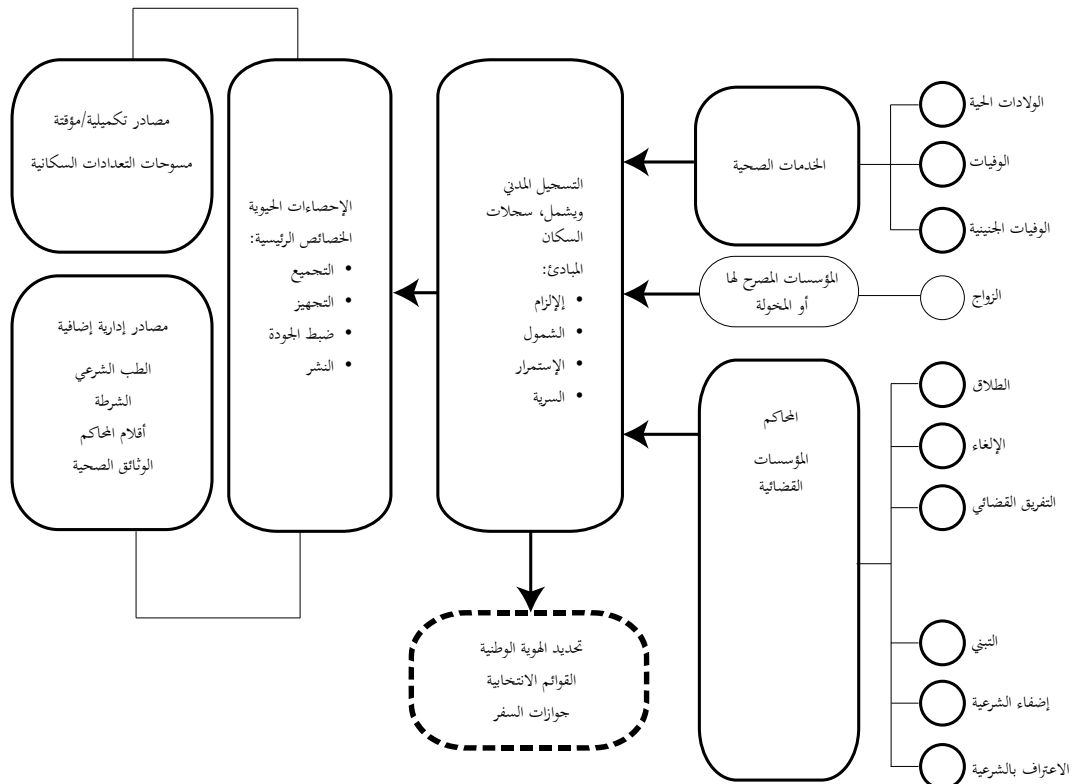
نظام الإحصاءات الحيوية: مبادئ توجيهية

ألف - تعريف نظام الإحصاءات الحيوية

٢٦ - في سياق تعريف نظام الإحصاءات الحيوية كمجموعة من المكونات المتفاعلة أو المستقلة التي تشكل كلاً متكاملًا، ولأغراض التي يتعين من أجلها تطبيق تلك المبادئ والتوصيات عليها، تتألف مكوناته مما يلي: (أ) التسجيل المدني، (ب) إعداد التقارير الإحصائية، (ج) جمع وتجميع ونشر الإحصاءات المتعلقة بالوقائع الحيوية، على النحو المبين في الشكل الثاني - ١ أدناه. والوقائع الإحصائية المهمة هي كما يلي: الولادات الحية، والتبني، وإضفاء الشرعية والاعتراف بالشرعية؛ والوفيات، والوفيات الجنينية؛ والزواج، والطلاق، والانفصال، وإلغاء الزواج (للاطلاع على هذه التعاريف انظر الفقرة ٢ من الفصل الأول).

الشكل الثاني - ١

نظام الإحصاءات الحيوية



باء - مصدر بيانات الإحصاءات الحيوية

- ٢٧ - المصدر البالغ الأهمية للإحصاءات الحيوية هي وثائق الوقائع الحيوية المستمدة من التسجيل المدني، والتي تشير إلى جمع المعلومات باستمرار بشأن جميع الوقائع الحيوية ذات الصلة التي تحدث داخل حدود البلد أو في منطقة محددة جيداً داخل بلد.
- ٢٨ - وما برحت المصادر التكميلية للبيانات، مثل التعدادات السكانية والاستقصاءات المتعمقة للأسر المعيشية تستخدم أيضاً لتقييم وإثراء بيانات التسجيل المدني وجمع المعلومات المتعلقة بالعمليات الديمغرافية والوبائية التي تكمل المعلومات المستمدة عن طريق التسجيل المدني.
- ٢٩ - وتشمل المصادر الإضافية في نظام الإحصاءات الحيوية أسئلة محددة بشأن الخصوبة والوفيات تضاف إلى تعدادات السكان، واستقصاءات عيّنات الأسر المعيشية، والوثائق الحيوية المستمدة من عينات التسجيل ومن الوثائق الصحية. وباستخدام هذه المصادر للبيانات وتطبيق الأساليب غير المباشرة للتقدير الديمغرافي، ما برح بعض البلدان ببعض المؤشرات الإحصائية اللازمة لأغراض التخطيط، ولا سيما على الصعيد الوطني. ومن ناحية ثانية، فلا بديل عن توافر المعلومات المستمرة بشأن الوقائع الحيوية استناداً إلى سجلها المدني. ومن الضروري أن تسعى البلدان لضمان دقة الإحصاءات الصادرة عن نظمها، وحسن توقيتها واكتمالها. ويتعين السماح، حسب الاقتضاء، باستخدام مصادر بيانات تكميلية أو بديلة أخرى.

جيم - الأولوية في مجال جمع البيانات

- ٣٠ - ينبغي عند إنشاء أو تحسين نظام الإحصاءات الحيوية، إعطاء الأولوية الأولى لتسجيل الولادات الحية والوفيات بما في ذلك أسباب الوفيات، وتليها بشكل وثيق الوفيات الجنينية. وتُعد بيانات الولادات والوفيات أساسية لفهم ديناميات السكان وتتصل مباشرة بقياس مؤشرات الصحة الرئيسية، مثل وفيات الرضع والأطفال، والوفيات النفاسية والعمر المتوقع. وينبغي أن تكون أولوية جمع المعلومات المتعلقة بوتيّة وخصائص الوفيات الجنينية بنفس القدر المرتفع تقريباً الذي يعطى للولادات الحية والوفيات، نظراً للاهتمام المتزايد فيما يتعلق بالصحة بالوفيات الجنينية، والحاجة إلى المعلومات المتعلقة بذلك، للمساعدة على قياس نتائج الحمل، وصحة الأم، والوفيات التي تحدث قبل الولادة مباشرة وأثناء الولادة وبعدها بفترة وجيزة. وتوضح الأهمية المتزايدة لتسجيل الوفيات الجنينية الاعتراف بأهميتها في قياس الوفيات في فترة ما حول الولادة ونتائج الحمل.

- ٣١ - وتُعطى أولوية أقل قليلاً لجمع الإحصاءات المتعلقة بالزواج عن طريق التسجيل المدني. ولئن كان الزواج التقليدي القانوني والمسجل لا يزال يمثل أهم وحدة لبناء الأسرة في كثير من المجتمعات، فإن هناك عدداً متزايداً من الزيجات التي تنشأ عن طريق الاحتفالات الدينية أو القبلية، والاتحادات "بالتراضي" خارج نطاق القانون وحالات الزواج المؤقت التي كثيراً ما تتم دون تسجيل. وتُعدّ الإحصاءات القائمة على تسجيل الزيجات القانونية، وفي بعض الحالات الاحتفالات الدينية ذات قيمة للأغراض الإدارية وأغراض الدراسة؛ ومن ناحية ثانية، لا تلي تلك البيانات دائماً الحاجة إلى الأخصائيين الديمغرافيين والاجتماعيين والاقتصاديين والمستعملين الآخرين. وقد تفيد التعدادات السكانية وعينات الاستقصاءات كمصادر أفضل للبيانات بشأن تكوين أو انحلال الأنواع المختلفة من الاتحادات الزوجية. ويوجه الاهتمام خاصة إلى استصواب استكشاف طرق للحصول على المعلومات بشأن الاتحادات الزوجية غير القانونية (الاتحادات العرفية أو الاتحادات بالتراضي)، فنظراً لخصائص لتلك الاتحادات، قد يتعذر جمع معلومات بشأنها عن طريق نظام التسجيل المدني.

- ٣٢ - وينبغي التأكيد على أن إلغاء الزواج، والتفريق القضائي، والتبني، وإضفاء الشرعية، والاعتراف بالشرعية، مفاهيم قانونية ويعتمد دخولها حيز النفاذ القانوني اعتماداً كبيراً على تسجيلها؛ ومن ثم، فلأفراد مصلحة حلية في تسجيل حدوث تلك الوقائع، نظراً لأن ذلك التسجيل يساعد على تحديد مركزهم. بيد أن جمع وإنتاج الإحصاءات المتعلقة بالوقائع، ليسا على نفس المستوى من الأولوية.
- ٣٣ - وعندما يستخدم استقصاء عينة ميدانية أو تعداد سكاني كوسيلة تكميلية لجمع البيانات قد تكون الوقائع التي يلزم بحثها أياً من الوقائع الحيوية، مثل الولادات الحية، والوفيات، والوفيات الجنينية، والزواج، والطلاق. بيد أن الأولوية الأولى تُعطى للولادات الحية والوفيات، ويليهما الزواج. ولا يُوصى بجمع معلومات عن الوفيات الجنينية بسبب المشاكل المرتبطة بدقة الإبلاغ عن الواقعة.

دال - مبادئ نظام الإحصاءات الحيوية

- ٣٤ - **التغطية الشاملة.** ينبغي أن يشمل نظام الإحصاءات الحيوية جميع الوقائع الحيوية الحادثة في كل منطقة جغرافية وفي كل مجموعة سكانية في البلد.
- ٣٥ - **الاستمرارية.** يُعد مبدأ الاستمرارية بالغ الأهمية في جمع وتجميع الإحصاءات الحيوية، حيث يلزم أن توضح البيانات التقلبات القصيرة الأجل، بما في ذلك الحركات الموسمية، فضلاً عن الحركات الطويلة الأجل. وتتحقق الاستمرارية بأيسر السبل عندما ينشأ التسجيل المدني بشكل كامل، حيث يصبح الإبلاغ شهرياً (أو كل رُبع سنة) وسنوياً نشاطاً متكرراً في المنظومة. وعند استخدام الإضافات التكميلية للتسجيل المدني من قبيل استقصاءات العينات، للحصول على تقديرات للمعدلات الحيوية، قد تلزم جهود خاصة لضمان توافر البيانات بصورة متكررة ومنظمة.
- ٣٦ - **السرية.** ينبغي توفير الحماية للمعلومات الشخصية في البيانات الجزئية بالإحصاءات الحيوية وأي تقارير إحصائية مرتبطة بها بدرجة تتسق مع الاستخدام المزمع القيام به لتلك الوثائق لأغراض إدارية وإحصائية محددة. وينبغي فتح التقارير الإحصائية المستندة إلى الوقائع الحيوية، سواء كانت مستمدة من نظام التسجيل أو تم الحصول عليها بأي وسيلة أخرى، من قبيل استقصاءات العينات، أمام أوسع استخدام مشروع ممكن بما يتناسب مع شواغل معينة تتعلق بتوفير ضمان السرية للأفراد الذين تُسهم بياناتهم في الإحصاءات.
- ٣٧ - ويستند مبدأ السرية إلى حق الفرد في أن يتوقع عدم استخدام المعلومات التي تُعطى في سرية للمسجل أو القوائم بالمقابلة إلا لأغراض إحصائية أو إدارية مأذون بها. وينبغي للسلطة الوطنية بدورها، التي تجمع بيانات الوقائع الحيوية وتعد بالمحافظة على السرية، توقع أن تكون البيانات التي يبلغها بها الأفراد كاملة ودقيقة، بصرف النظر عن حساسية المعلومات.

- ٣٨ - **النشر المنتظم.** ينبغي أن يكون الحد الأدنى للهدف من تجميع الإحصاءات الحيوية تحقيق غرضين هما: (أ) توفير إحصاءات موجزة لمجموع الوقائع الحيوية شهرياً أو كل رُبع سنة ضمن جدول زمني يتسم بسرعة كافية لتوفير المعلومات لأغراض التدخل الصحي وبرامج تقدير السكان، ولأغراض الاستخدامات الإدارية أو الاحتياجات الأخرى (ب) إنتاج توبيات سنوية تفصيلية لكل نوع من أنواع الوقائع الحيوية المصنفة تصنيفاً شاملاً بحسب خصائصها الديمغرافية والاجتماعية الاقتصادية.

- ٣٩ - وعند تخطيط برنامج التوبيات التفصيلية، من المهم ضمان توافر الموارد لاستكمالها على أساس ثابت بصورة منتظمة وبحسب جدول زمني يكفل استخدام تحليل العلاقة المترابطة في ما بين العوامل الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية في تخطيط وتشغيل وتقييم برامج الصحة العامة، بصورة فعالة ولأغراض إعداد وتقييم الخطط الاقتصادية والاجتماعية. وبقدر الإمكان، ينبغي أن تكون تلك الإحصاءات قابلة

للمقارنة داخل البلد، وفي شتى مصادر البيانات الديمغرافية وعلى الصعيد الدولي بما يسمح بإجراء تحليل الدولي. وإذا تطلبت ظروف معينة في البلد الابتعاد عن المعايير الدولية، ينبغي أن يرافق نشر البيانات تفسير لحالات الابتعاد وإشارة إلى طريقة تحويل العرض الوطني بما يلي المعايير الدولية أو يدنو منها.

هاء - تحديد المسؤوليات والهيكل التنظيمي لنظام الإحصاءات الحيوية الوطني

- ٤٠ - ينبغي للإطار القانوني لنظام الإحصاءات الحيوية القيام بما يلي:
- (أ) تكليف وكالة أو وكالات حكومية بالقيام بمهام إنشاء وتشغيل وصيانة نظام للإحصاءات الحيوية بغية ضمان إنتاج إحصاءات حيوية أساسية وتحليلها تحليلًا أوليًا ونشرها؛
- (ب) النص على تحديد واضح للواجبات والمسؤوليات فيما يتعلق بالتسجيل وشهادات التسجيل، والإبلاغ، والجمع، والتجميع، والتحليل، والتقييم، والعرض ونشر البيانات؛
- (ج) إقامة هيكل أو هياكل تنظيمية بشكل مناسب من أجل إدارة وتشغيل وصيانة النظام بصورة تتسم بالكفاءة؛
- (د) ربط إنتاج الإحصاءات الحيوية بنظام التسجيل المدني؛
- (هـ) تحديد هيئة أو هيئات حكومية مركزية تكون مسؤولة عن وضع معايير التصميم وتنظيم مختلف العمليات التي سيتم من خلالها جمع الإحصاءات الحيوية، وتجميعها، وتجهيزها، ونشرها وتوزيعها.
- ٤١ - ويعتمد مكان الوكالة أو الوكالات المسؤولة عن نظام الإحصاءات الحيوية في الهيكل الإداري على الظروف الوطنية، لكن يجب أن يكون الهدف هو تحقيق التنسيق على الصعيد المركزي وصعيد الأطراف فيما بين نظام التسجيل المدني ونظام الإحصاءات الحيوية، ومراكز الإحصاء الوطنية، ودوائر الإحصاءات السكانية والهجرة، ودوائر الإحصاءات الصحية، وما إلى ذلك، ومع مشاريع بحثية معترف بها رسمياً تشمل عوامل ديمغرافية مثل خصائص المجالات الاقتصادية والاجتماعية والطبية. ويُعد التنسيق والتعاون بصورة وثيقة أساسيان لضمان توحيد المفاهيم والتعاريف والتصنيفات في شتى المصادر، والقضاء على ازدواج المسؤولية.
- ٤٢ - ولأغراض إدارة وتشغيل وصيانة النظام بكفاءة، يمكن إضفاء المركزية أو اللامركزية على الهيكل التنظيمي أو الهياكل التنظيمية. وفيما يتعلق بالهيكل العام، يعتمد في إدارة النظام المركزي على الصعيد الوطني على مكاتب دون وطنية بمستويات محلية مناسبة. والنظم اللامركزية هي تلك التي تكون فيها المسؤولية الرئيسية عن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية المحلية بيد السلطات دون الوطنية، من قبيل حكومات الولايات أو المقاطعات. وفي حالة الأخيرة، تضع منظمة وطنية معايير ومبادئ توجيهية وطنية لتطبيقها بصورة موحدة وتقوم بتجميع الإحصاءات العامة للبلد من البيانات التي تقدمها الكيانات دون الوطنية.^٧
- ٤٣ - ويمكن النظر في عدة بدائل تتعلق بإدارة برامج الإحصاءات الحيوية. ويتمثل أحد الخيارات في وضع إدارة الإحصاءات الحيوية تحت دائرة الإحصاءات الوطنية. وفي هذه الحالة، يُصبح برنامج الإحصاءات الحيوية جزءاً من برنامج الإحصاءات العامة. ويتمثل خيار آخر في وضع إدارة الإحصاءات الحيوية ضمن إدارة التسجيل المدني. ويتمثل الخيار الثالث في تحديد وكالات حكومية معينة للاضطلاع بمختلف مهام الإحصاءات الحيوية المتصلة بمجالات عمل كل منها. فعلى سبيل المثال قد تقوم وكالة الخدمات الصحية بجمع وتجهيز البيانات المتعلقة بالمواليد والوفيات والجينية، في حين تقوم دائرة الإحصاءات العامة أو نظام المحاكم بتجميع إحصاءات الزواج والطلاق. وفي حين أن ثمة ترتيبات أخرى قد تكون ممكنة، من المهم على أية حال أن يتم تحديد برنامج الإحصاءات الحيوية بصورة واضحة وأن تتمتع إدارته بدعم حكومي دائم قوي. وفي

^٧ ترد في الكتيب المعنون دليل نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: إدارتها وعملياتها وصيانتها دراسة شاملة للتسجيل المدني المركزي واللامركزي (الأمم المتحدة، ١٩٩٨ د).

معظم البلدان، لا تتمتع الوكالة المسؤولة عن إنتاج الإحصاءات الحيوية بالمسؤولية عن الاضطلاع بالتسجيل الفعلي للوقائع. وبسبب الإدارة المنفصلة لهذه المهام، يُعد التنسيق فيما بين الوكالات المسؤولة مهماً بصورة خاصة، لأن ذلك الترتيب يوفر فرصاً إضافية لوضع وتطوير وصيانة أدوات وبروتوكولات مستقلة لتقييم جودة وتغطية التسجيل.

واو - التكامل، والتنسيق، والتعاون في نظام الإحصاءات الحيوية

٤٤ - ينبغي أن يُستكمل التحديد الواضح للواجبات بترتيبات لتنسيق الاحتياجات والخدمات فيما بين الوكالات الرسمية المعنية بتسجيل الوقائع الحيوية، وتلك المسؤولة عن تجميع الحقائق للأغراض الإحصائية، وتلك التي تستخدم البيانات لأغراض إدارية أو تحليلية في ما يتصل بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية، أو لأغراض التخطيط، أو لتنفيذ وتقييم برامج الصحة العامة إما على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي.

٤٥ - وينبغي المحافظة على التنسيق ولا سيما فيما يتعلق بالتغطية والتعاريف والتصنيفات وتبويب البرامج، وأيضاً مع السلطات المسؤولة عن تعدادات السكان أو الأنواع الأخرى من إحصاءات السكان، ومع المسؤولين عن إحصاءات الهجرة، ومع الوكالات المسؤولة عن إحصاءات الصحة العامة، ومع الإحصاءات الأخرى الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة.

٤٦ - ومن المهم أن توجد آليات للتعاون بين مختلف المؤسسات في نظام الإحصاءات الحيوية، أو بين نظام الإحصاءات الحيوية ونظم جمع البيانات الأخرى، ليتسنى لتلك المؤسسات أن تعمل سوياً في إطار خطة عمل مشتركة.

٤٧ - ويتطلب الاستخدام الواسع النطاق للإحصاءات الحيوية كعناصر بيانات تُستخدم في طائفة واسعة من تطبيقات التخطيط والتحليل الاجتماعية والاقتصادية درجة عالية من التكامل الإحصائي. فيعتمد تقييم الاحتياجات، وتحديد الأهداف، وتقييم التقدم على توافر عدد كبير من السلاسل الإحصائية، التي يجب أن تكون بياناتها متسقة بصورة منطقية.

٤٨ - وتبين الطرق التي يمكن بها تحقيق ذلك الاتساق في السلاسل الإحصائية بحسب الهيكل التنظيمي في داخل البلد. ويستصوب التنسيق المركزي للأنشطة الإحصائية لضمان كفاءة أداء الهيكل في إنتاج الإحصاءات التي تستند إلى مفاهيم وتعاريف وتصنيفات معيارية، واردة في تبويبات، وتلبي احتياجات المستهلكين في الوقت المناسب ودون أخطاء، أو ازدواجية أو سهو. وينبغي أن يُسند الإشراف على ذلك التنسيق إلى جهاز إحصاء مركزي.

٤٩ - وبصرف النظر عما إذا كان النظام مركزياً أو غير مركزي في البلد ينبغي أن توجه مبادئ توجيهية معينة عملية التنسيق. فأولاً وقبل كل شيء، ينبغي وضع تشريعات وأنظمة موحدة على الصعيد الوطني لكل برنامج إحصائي وطني. وينبغي توخي العناية في صياغة تلك التشريعات لضمان تطابق عناصر البيانات المحددة في أحد أنظمة البيانات مع ما يقابلها في نظام آخر. وينبغي أن تتسق تعاريف الوقائع الحيوية الواردة في البرامج الإحصائية وفي نظام التسجيل المدني مع تلك المستخدمة بشأن نفس الوقائع في نظام الإحصاءات الحيوية. وفي حالة مصادر الإحصاءات الديمغرافية عامة، من المهم بصفة خاصة تنسيق المفاهيم، والتعاريف، والتصنيفات، والتبويبات مع تلك المستخدمة في التعدادات السكانية، وفي الاستقصاءات الميدانية القائمة على العينات، وفي إحصاءات الهجرة الدولية.

٥٠ - ولا يسري شرط التطابق بالنسبة لتعاريف الوقائع الحيوية، من قبيل الولادات، والوفيات، والوفيات الجنينية، وحالات الزواج والطلاق، فحسب بل وبالنسبة لخصائص الأشخاص الذين تحدث لهم تلك

الوقائع، من قبيل النشاط الاقتصادي، والوظيفة، والتحصيل التعليمي، ومكان الإقامة المعتاد، والقسم الإداري، والحضر/الريف، وكل موضوع مشترك في مصادر البيانات (للاطلاع على التعاريف الموصى بها انظر الفصل الثالث من الجزء الأول). ويجب أيضاً أن تؤخذ في الاعتبار القاعدة الأساسية للسكان بغية كفاءة الاتساق بين بسط ومقام المعدلات الحيوية في وقت معيّن وعلى مدى فترات أطول. ولذا ينبغي أن تشير الأرقام المتعلقة بالولادات والوقائع الحيوية الأخرى التي تستخدمها البلدان لأغراض حساب المعدلات والنسب الحيوية إلى الوقائع التي تشمل المقيمين وغير المقيمين في البلد بشكل مستقل بغية كفاءة الاتساق بين أرقام بسط ومقام النسب.

٥١ - وعندما يتم الاتفاق على معايير دولية كما هو الحال في مجال التعدادات السكانية وفي عدد من المجالات ذات الأهمية للوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة، من قبيل تصنيف أسباب الوفيات وما يرتبط بها من تعريف للولادات الحية والوفيات الجينية، ودراسة الخصائص الاقتصادية والتعليم، يوصى بتطبيق تلك المعايير عند جمع البيانات ونشرها. وإذا تطلبت الظروف المحلية الابتعاد عن هذه المعايير، يمكن تحقيق هدف مفيد بالمحافظة على قابلية مقارنة النتائج إذا أمكن التعبير عن التصنيفات المحلية بشكل يمكن تحويله إلى تصنيفات دولية كلما أمكن.

٥٢ - وثمة توصية أخرى لتحسين التنسيق بين الإحصاءات الحيوية والجهات أو الهيئات المستخدمة الأخرى وتتعلق بإنشاء لجنة تنسيق مشتركة بين الوكالات تتألف من أعضاء موظفين في الوكالات المعنية. وينبغي أن تجتمع هذه اللجنة مرة واحدة على الأقل في السنة لمناقشة أيّ مسائل قد تؤثر في الوكالات. وترد في الجزء الثاني توصية مماثلة لإنشاء لجنة تنسيق مشتركة بين الوكالات لأغراض التسجيل المدني. ومن الممكن أن تفي لجنة واحدة بكلا الاحتياجين.

٥٣ - وبالإضافة إلى التنسيق الخارجي، يُعد التنسيق داخل نظام الإحصاءات الحيوية ضرورياً لضمان اتباع عمليات وممارسات موحدة على كل المستويات في سائر النظام. وبصرف النظر عما إذا كان النظام مركزياً أم غير مركزي، يتطلب الأمر اتصالات جيدة فيما بين مختلف المكاتب المعنية بجمع المعلومات من نظام التسجيل المدني لإنتاج الإحصاءات الحيوية من أجل وضع معايير جودة رفيعة للنظام والمحافظة عليها. ويجب أن تعمل روابط الاتصالات في كلا الاتجاهين: من المكاتب الإقليمية إلى السلطة المركزية ومن السلطة المركزية إلى المكاتب الميدانية. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون الاتصالات جيدة بين من يعملون في مجال التسجيل ومن يعملون في مجال الإحصاء والتحليل. وقد تبين أن عدداً من أساليب الاتصالات يتسم بالفعالية في نظم الإحصاءات الحيوية، ويشمل ذلك حلقات عمل ومؤتمرات دولية، ووطنية، ونشرات إخبارية واستشاريين ميدانيين متحولين، واتصالات عبر الشبكات الإلكترونية. وتسهم كل من هذه الممارسات في تحديد المشاكل والتوصل إلى الحلول المناسبة والموحدة للقضايا المشتركة. ويسهم نظام الاتصالات الجيد في إرساء العمل بروح الفريق في النظام ويساعد على الحفاظ على المعنويات الطيبة بين العاملين. وينبغي أن تشمل شبكة الاتصالات أيضاً ممثلين عن مجالات خارج نطاق نظام الإحصاءات الحيوية، وبصورة رئيسية نظام التسجيل المدني أو وزارة الصحة، عندما يكون التنسيق مع الوكالات والتخصصات الأخرى مناسباً. فمن الأفضل مثلاً أن يشارك أعضاء لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات المذكورة أعلاه في الأنشطة المطبقة في شبكات الاتصالات.

زاي - ضمان تقييم وضبط الجودة

٥٤ - يشير ضمان وتقييم الجودة إلى استراتيجيات وإجراءات لضمان جودة الإحصاءات الحيوية. ويتم ضمان الجودة في كل مرحلة تشغيلية في نظام الإحصاءات الحيوية. أما تقييم الجودة فينطوي عادة على دراسات لها أهداف محددة، من قبيل تغطية إحصاءات الولادات، وتحديد الوقائع الحيوية غير المسجلة وتقييم أخصائيي ترميز أسباب الوفاة أو كفاءتهم. وتقاس جودة الإحصاءات الحيوية بمدى اكتمالها وصحتها ودقتها، وتوافرها وحسن توقيتها. كما ينبغي أيضاً تقييم وقياس مدى اتباع إجراءات وبروتوكولات السرية بدقة في نظام الإحصاءات الحيوية في ضوء المعايير الدولية^٨.

٥٥ - وينبغي وضع إجراءات ضمان الجودة بحيث تغدو أنشطة منتظمة ومتكررة وتشمل أنشطة ميدانية في مرحلة الجمع والتجميع والتجهيز؛ وتسجيل الوقائع الحيوية عن طريق التسجيل المدني أو جمع الإحصاءات عن طريق التعدادات السكانية واستقصاءات العينات؛ وممارسات الاستفسار أثناء جمع البيانات لضمان اكتشاف حالات السهو والخطأ في وقت مبكر بما يكفي لإتاحة إدراج حلول في وثائق التسجيل الأصلية؛ ومتابعة التقارير الإحصائية لضمان نقل البيانات بدقة وبصورة كاملة؛ والقيام بأعمال الفحص والاستفسار عند تحرير الإحصاءات، وفي مرحلتَي الترميز والتبويب.

٥٦ - ويمكن إجراء تقييم الجودة دورياً أو على أساس مخصص، ويفضَّل أن يكون ذلك بواسطة سلطات خارجية. وثمة وسائل مختلفة لإجراء تقييم الجودة، وذلك إما بوسائل مباشرة أو غير مباشرة. وترد في الجزء الثالث بالتفصيل مبادئ توجيهية إضافية بشأن ممارسة مختلف طرق التقييم فضلاً عن كيفية اختيار الطريقة المناسبة للتقييم.

حاء - الاستقصاءات بالعينات المتعمقة في نظام الإحصاءات الحيوية

٥٧ - ينبغي التسليم بقيمة الاستقصاءات المتعمقة للعينات التي تُنفذ مقرونة بنظام التسجيل المدني على أنها وسيلة لجمع المعلومات (أ) التي لا يمكن جمعها بكفاءة بواسطة التقارير الإحصائية الشاملة الروتينية أو (ب) التي تلزم فقط على فترات متباعدة زمنياً بصورة كبيرة بحيث لا يستصوب إدراجها كبنود معلومات يمكن إبلاغها بانتظام للأغراض الإحصائية.

^٨ في هذا الصدد ينص المبدأ ٦ من المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية على ما يلي: "١٠" يتعين إضفاء السرية التامة على البيانات المتعلقة بالأفراد التي تجمعها الوكالات الإحصائية لأغراض إعداد الإحصاءات، سواء تعلقت بأشخاص طبيعيين أو معنويين، ويتعين استخدامها قصراً في الأغراض الإحصائية".

الفصل الثالث

مواضيع وقضايا يتعين تغطيتها في نظام الإحصاءات الحيوية

ألف - اختيار المواضيع والقضايا

٥٨ - تُستمد قائمة المواضيع الواردة في التوصيات العالمية المتعلقة بِنُظم الإحصاءات الحيوية من الخبرات الوطنية. فعلى صعيد البلد، من الضروري تلبية كل من الاحتياجات الوطنية والمعايير الدولية على حدّ سواء، عند اختيار المواضيع والقضايا التي ستُدرج في نظام الإحصاءات الحيوية للبلد. وبما أن المعايير الدولية مستمدة من التجارب الوطنية، فإن هاتين المجموعتين من المعايير قلما تكونان غير متوافقتين. وفي بعض الأحيان قد يحتاج البلد إلى جمع بيانات بتفصيل أكثر مما يلزم بغية تلبية أهداف المقارنة الدولية. وفي تلك الحالات، يمكن جمع البيانات بطريقة تسمح بتقليصها في شكل فئات تتفق مع المعايير الدولية.

٥٩ - وتُخضع المواضيع والقضايا التي ستُبحث لأغراض إنتاج الإحصاءات الحيوية للتمحيص لتحديد ما إذا كانت البيانات المطلوبة قابلة لأن تجمع. وإذا لم يمكن توقع جمع بيانات جيدة النوعية بشأن موضوع ما، يتعين عندئذ استبعاد ذلك الموضوع. ويمكن أحياناً جمع بيانات بشأن موضوع حساس إذا اتضح وجود الضمانات المناسبة المتعلقة بالسرية بالنسبة للمجيبين. وإذا بدا أن صعوبة السؤال قد تصد المجيبين عن تقديم البيانات الجيدة النوعية في إجاباتهم، يمكن اختبار صياغات أسئلة بديلة سلفاً، في عينة سكانية.

باء - المواضيع والقضايا التي يتعين تغطيتها لأغراض الإحصاءات الحيوية عن طريق نظام التسجيل المدني

٦٠ - يبحث هذا الفرع المواضيع التي يتعين التحقق منها لأغراض الإحصاءات الحيوية عن طريق نظام التسجيل المدني، في إطار فئات الولادات الحية، والوفيات، والوفيات الجنينية، والزواج والطلاق. وينبغي جمع المعلومات بشأن حدوث كل واقعة في وقتها، وبشأن الخصائص المحددة لكل واقعة وبشأن الأشخاص المعنيين بها مباشرة.

٦١ - وترتّب قائمة المواضيع الموصى بها حول "أولويتي جمع" اثنتين، مع التسليم بأن ليس كل البلدان سيمكنها التوافق مع المعايير في نفس الوقت، أو العمل بخطوات موحدة لتحقيق التغطية الكاملة لجميع المواضيع الموصى بها. وتشكل المواضيع ذات الأولوية العالية المشار إليها بحروف داكنة، هدفاً فورياً، أما تغطية المواضيع غير المشار إليها على هذا النحو، فتشكل هدفاً أقل إلحاحاً. وفي الممارسات الفعلية، يلزم لأغراض قضائية وإدارية تكملة المعلومات بالمعلومات بالمواضيع الموصى بها، بواسطة معلومات أخرى مطلوبة بما يسمح بتحديد الأشخاص والوقائع قيد النظر (انظر المرفق الأول). ويتم إنجاز هذا مثلاً، من خلال (أ) إدراج رقم التسجيل المسلسل، (ب) إدراج مكان التسجيل، (ج) تحديد المسجل (د) إدراج اسم ولقب الشخص المعني

أو الأشخاص المعنيين بالواقعة مباشرة، إدراج رقم الهوية الشخصي، إن كان متاحاً (هـ) إدراج معلومات بشأن خصائص الشخص الذي يقوم بالبلاغ، بما في ذلك رقم تحديد الهوية، إن كان متاحاً وما إلى ذلك.

٦٢ - وللتيسير، تقسّم المواضيع الموصى بها تحت عنوانين رئيسيين وهما: (أ) خصائص الواقعة قيد البحث و (ب) خصائص الأشخاص المعنيين مباشرة بالواقعة، مثل، الطفل، والجنين، والأبوين، والمتوفى، والشركاء في الزواج، والمطلقين.

٦٣ - ويجري التمييز بصورة أكبر بين "المواضيع المباشرة" و "المواضيع المستخلصة". فالمواضيع المباشرة هي تلك التي تُجمع بياناتها عن طريق أسئلة محددة بشأن التقارير الإحصائية التي تُعَبَّأ في وقت التسجيل. أما المواضيع المستخلصة فتُحسب أو تستنبط عادة من معلومات بشأن التقارير الإحصائية ولا تستمد من إجابات على أسئلة مباشرة. وتشمل أمثلة المواضيع المستخلصة "العمر"، إذا حسب بناء على سؤال مُوجَّه بشأن تاريخ الميلاد، و "الحدوث في الحضر/الريف"، إذا استُنبط من السؤال المتعلق بالمكان المحدد لحدوث الواقعة أو محل الإقامة. وتُعد المواضيع المستخلصة عناصر تبويب وتمثل معلومات مهمة يتعين الحصول عليها من البيانات التي جمعت والواردة في التقارير الإحصائية، على النحو المبين في الجدول الثالث - ١ أدناه.

٦٤ - ويظهر تبويب المعلومات المسجلة المجموعة عن طريق التسجيل المدني بشأن المواضيع والخصائص الموصى بها أدناه عدد الوقائع المصنفة بحسب الخصائص المختلفة للأشخاص الذين حدثت لهم تلك الوقائع. ولا يحتاج مستخدمو الإحصاءات الحيوية إلى الأرقام المطلقة فحسب بل وإلى المعدلات والمؤشرات التي تشمل الربط بين عدد الوقائع وبين السكان المعرضين للخطر. فيتم مثلاً الحصول على مؤشر وفيات الرضع، بقسمة عدد وفيات الأطفال دون السنة الواحدة من العمر في سنة تقويمية معينة على العدد الكلي للمواليد في تلك السنة التقويمية. أما المعدل الخام للولادات، وهو مؤشر على الخصوبة، فيتم الحصول عليه بقسمة العدد الكلي للولادات الحية في سنة من السنوات، على العدد المقدّر للسكان المعرضين للخطر، مثل متوسط عدد السكان أو عدد السكان في نصف السنة. ويوفر الفرع الوارد تحت كل موضوع معنون "خصائص السكان المعرضين للخطر" بعض التوجيهات بشأن مصادر المقامات المناسبة.

٦٥ - وفي قائمة المواضيع الواردة في الفقرة ٦٦ أدناه، تشير الأعداد الواردة داخل قوسين بعد كل قيد إلى أرقام المواضيع الواردة في الفرع دال أدناه بشأن التعاريف والخصائص المحددة للمواضيع (انظر الفقرات ٧٠ - ٢١٠ أدناه).

٦٦ - وفي قائمة المواضيع والقضايا التالية لأغراض الإحصاءات الحيوية، يشار إلى المواضيع الأساسية بحروف داكنة. ويشار إلى المواضيع التي جُمعت من أجلها المعلومات مباشرة بالرمز ♦ أما المواضيع التي تُستمد المعلومات بشأنها فيشار إليها بالرمز □. ويشار إلى المواضيع الإضافية بالرمز ○.

الجدول الثالث - ١

المواضيع التي يتعين بحثها لأغراض الإحصاءات الحيوية عن طريق نظام التسجيل المدني

الولادة الحية	
١' خصائص الواقعة	
♦	تاريخ حدوث الواقعة (١)
♦	تاريخ التسجيل (٢)
♦	مكان حدوث الواقعة (٣)
□	محلة حدوث الواقعة (٤)

□	الحدوث في الحضر/ الريف (٥)
◆	مكان التسجيل (٣)
◆	نوع الولادة (أي مولود وحيد، توأم، ثلاثة توأم، أربعة توأم، أو ولادات متعددة أكثر) (٣٧)
◆	اختصاصي توليد (٣٨)
○	نوع مكان حدوث الواقعة (المستشفى، البيت وما إلى ذلك) (٤٥)
	٣' خصائص المولود حديث الولادة
◆	نوع الجنس (١٢)
◆	الوزن عند الولادة (١٤)
	٣' خصائص الأم
◆	تاريخ الميلاد (١١)
□	العمر (١١)
◆	الحالة الزوجية (٢٧)
□	الطفل المولود خارج كنف الزوجية (المركز الشرعي للطفل) (١٣)
◆	التحصيل التعليمي (٣٠)
○	حالة الإلمام بالقراءة والكتابة (٣١)
○	المجموعة العرقية و/أو الوطنية (٣٢)
○	المواطنة (٣٣)
○	حالة النشاط الاقتصادي (٣٤)
○	المهنة المعتادة (٣٥)
□	المركز الاجتماعي الاقتصادي (٣٦)
◆	مكان الإقامة المعتاد (٦)
□	محلة الإقامة (٤)
□	إقامة حضرية/ ريفية (٥)
◆	مدة الإقامة في المكان المعتاد (الحالي) (٧)
○	مكان الإقامة السابق (٨)
◆	مكان/ بلد الميلاد (٩)
□	المركز من حيث الهجرة (١٠)
○	تاريخ آخر دورة شهرية للأم (١٥)
□	سن الحمل (١٥)
○	عدد الزيارات لأغراض الرعاية السابقة على الولادة (١٦)
○	الشهر الذي بدأت فيه رعاية الحامل قبل الولادة (١٧)
◆	عدد الأطفال الذين ولدوا أحياء للأم أثناء فترة حياتها الكاملة (١٩)
□	ترتيب الولادات أو عدد الولادات (٢٢)
○	الأطفال الذين ولدوا للأم طوال حياتها الكاملة ولا يزالون أحياء (٢٠)
◆	الوفيات الجنينية للأم خلال حياتها الكاملة (٢١)

◆	تاريخ آخر ولادة حية سابقة (٢٣)
□	الفترة الفاصلة منذ آخر ولادة حية سابقة (٢٣)
◆	تاريخ الزواج (٢٦)
□	مدة الزواج (٢٦)
٤' خصائص الأب	
◆	تاريخ الميلاد (١١)
□	العمر (١١)
◆	الحالة الزوجية (٢٧)
◆	التحصيل التعليمي (٣٠)
○	حالة الإلمام بالقراءة والكتابة (٣١)
○	المجموعة العرقية و/أو الوطنية (٣٢)
○	المواطنة (٣٣)
○	حالة النشاط الاقتصادي (٣٤)
○	الوظيفة المعتادة (٣٥)
○	المركز الاجتماعي الاقتصادي (٣٦)
◆	مكان الإقامة المعتاد (٦)
□	محل الإقامة (٤)
□	إقامة في الحضر/الريف (٥)
○	مدة الإقامة في مكان الإقامة المعتاد (الحالي) (٧)
○	مكان الإقامة السابق (٨)
○	مكان/ بلد الميلاد (٩)
□	المركز من حيث الهجرة (١٠)
٥' خصائص السكان المعرضين للخطر	
السكان المعرضون للخطر من حيث مؤشرات الولادات الحية هم عدد السكان في نصف السنة أو السكان المصنفون بحسب العمر والجنس، وبحسب الحالة الزوجية أو بحسب الموقع الجغرافي. ويتعين الحصول على الأرقام بصورة مستقلة من التعدادات السكانية، والسجلات السكانية، واستقصاءات العينات، وإجراء تقديرات في فترات ما بين التعدادات السكانية	
الوفيات	
١' خصائص الواقعة	
◆	تاريخ حدوث الواقعة (١)
◆	تاريخ التسجيل (٢)
◆	مكان حدوث الواقعة (٣)
◆	مكان التسجيل (٣)
□	محل حدوث الواقعة (٤)
□	الحدوث في الحضر/الريف (٥)
◆	سبب الوفاة (٤١)

☐	طريقة الوفاة (٤٢)
☐	هل استُخدمت نتائج التشريح لتحديد سبب الوفاة (٤٣)
☐	حدوث الوفاة أثناء الحمل، أثناء الولادة، بسبب الولادة ومضاعفات النفاس (بالنسبة للإناث ١٥ - ٤٩ سنة من العمر) (٤٤)
☒	مسؤول التصديق (٣٩)
☐	نوع التصديق (٤٠)
☐	المساعدة المقدمة في وقت الولادة (بالنسبة للوفيات دون السنة الواحدة من العمر) (٣٨)
☐	نوع مكان حدوث الواقعة (المستشفى، المنزل، وما إلى ذلك) (٤٥)
٣، خصائص المتوفي	
☒	تاريخ الميلاد (١١)
☐	العمر (١١)
☒	نوع الجنس (١٢)
☒	الحالة الزوجية (٢٧)
☐	التحصيل التعليمي (٣٠)
☐	حالة الإمام بالقراءة والكتابة (٣١)
☐	المجموعة العرقية و/أو الوطنية (٣٢)
☐	المواطنة (٣٣)
☐	حالة النشاط الاقتصادي (٣٤)
☐	الوظيفة المعتادة (٣٥)
☐	المركز الاجتماعي الاقتصادي (٣٦)
☐	هل تم تسجيل الميلاد (بالنسبة للوفيات دون السنة الواحدة من العمر) (١٨)
☐	مولود في كنف الزوجية (بالنسبة للوفيات دون السنة الواحدة من العمر) (١٣)
☐	المركز الشرعي (بالنسبة للوفيات دون السنة الواحدة من العمر) (١٣)
☒	مكان الإقامة المعتاد (٦)
☒	مكان الإقامة المعتاد للأم (بالنسبة للوفيات دون السنة الواحدة من العمر) (٦)
☐	محل الإقامة (٤)
☐	إقامة في الحضر/الريف (٥)
☐	مدة الإقامة في المكان المعتاد (الحالي) (٧)
☐	مكان الإقامة السابق (٨)
☐	مكان الميلاد (٩)
☐	المركز من حيث الهجرة (١٠)
٣، خصائص السكان المعرضين للخطر	

خصائص السكان المعرضين للخطر من حيث مؤشرات الوفيات العامة هم السكان، أو السكان في نصف السنة، أو السكان المصنفون بحسب العمر والجنس، أو بحسب الحالة الزوجية، أو بحسب الموقع الجغرافي. ويتعين الحصول على الأرقام بصورة مستقلة من تعدادات السكان، وسجلات السكان، واستقصاءات العينات، وإجراء تقديرات في فترات ما بين التعدادات السكانية. السكان المعرضون للخطر من حيث مؤشرات وفيات الرضع (الأطفال دون السنة الواحدة من العمر) هم عادة الولادات الحية، ويفضل الحصول عليها من نظام التسجيل المدني	
الوفيات الجنينية	
١' خصائص الواقعة	
◆	تاريخ حدوث الواقعة (ولادة الجنين) (١)
◆	تاريخ التسجيل (٢)
◆	مكان حدوث الواقعة (٣)
□	محل حدوث الواقعة (٤)
□	الحدوث في الحضر/الريف (٥)
◆	مكان التسجيل (٣)
○	نوع الولادة (أي مولود واحد، توأم، ثلاثة توأم، أربعة توأم، أو ولادات متعددة أكثر) (٣٧)
○	اختصاصي توليد (٣٨)
○	مسؤول التصديق (٣٩)
□	نوع التصديق (٤٠)
○	سبب الوفاة الجنينية (٤١)
○	نوع مكان حدوث الواقعة (المستشفى، المنزل، وما إلى ذلك) (٤٥)
٢' خصائص الجنين	
◆	نوع الجنس (١٢)
○	مولود في كنف الزوجية (١٣)
□	المركز الشرعي (١٣)
○	الوزن عند الولادة (١٤)
○	تاريخ آخر دورة شهرية للأم (١٥)
□	سن الحمل (١٥)
٣' خصائص الأم	
◆	تاريخ الميلاد (١١)
□	العمر (١١)
○	عدد الزيارات السابقة على الولادة (١٦)
○	شهر الحمل الذي بدأت فيه الرعاية قبل الولادة (١٧)
◆	الأطفال المولودون أحياء للأم أثناء فترة حياتها الكاملة (١٩)
□	ترتيب الولادات أو عدد الولادات (٢٢)
○	الأطفال المولودون للأم خلال فترة حياتها الكاملة ولا يزالون أحياء (٢٠)

◆	الوفيات الجنينية للأم أثناء فترة حياتها الكاملة (٢١)
◆	تاريخ آخر ولادة حية سابقة (٢٣)
□	الفترة الفاصلة منذ آخر ولادة حية سابقة (٢٣)
◆	تاريخ الزواج (٢٦)
□	مدة الزواج (٢٦)
○	التحصيل التعليمي (٣٠)
○	حالة الإلمام بالقراءة والكتابة (٣١)
○	حالة النشاط الاقتصادي (٣٤)
○	الوظيفة المعتادة (٣٥)
○	المركز الاجتماعي الاقتصادي (٣٦)
□	المجموعة العرقية و/أو الوطنية (٣٢)
○	المواطنة (٣٣)
○	محل الإقامة (٤)
◆	مكان الإقامة المعتاد (٦)
□	إقامة في الحضر/الريف (٥)
□	مدة الإقامة في مكان الإقامة المعتاد (الحالي) (٧)
○	مكان الإقامة السابق (٨)
○	مكان الميلاد (٩)
□	المركز من حيث الهجرة (١٠)
٤' خصائص الأب	
◆	تاريخ الميلاد (١١)
□	العمر (١١)
○	التحصيل التعليمي (٣٠)
○	حالة الإلمام بالقراءة والكتابة (٣١)
○	حالة النشاط الاقتصادي (٣٤)
○	الوظيفة المعتادة (٣٥)
□	المركز الاجتماعي الاقتصادي (٣٦)
◆	مكان الإقامة المعتاد (٦)
□	محل الإقامة (٤)
□	إقامة في الحضر/الريف (٥)
○	مدة الإقامة في مكان الإقامة المعتاد (الحالي) (٧)
○	مكان الإقامة السابق (٨)
○	مكان الميلاد (٩)
□	المركز من حيث الهجرة (١٠)
○	المجموعة العرقية و/أو الوطنية (٣٢)
○	المواطنة (٣٣)

٥٠ خصائص السكان المعرضين للخطر

خصائص السكان المعرضين للخطر من حيث مؤشرات الوفيات الجنينية هي الولادات الحية، ويفضل أن تستمد من نظام التسجيل المدني

الزواج

١٠٠ خصائص الواقعة

◆	تاريخ حدوث الواقعة (١)
◆	تاريخ التسجيل (٢)
◆	مكان حدوث الواقعة (٣)
□	محلة حدوث الواقعة (٤)
□	الحدوث في الحضر/الريف (٥)
◆	مكان التسجيل (٣)
○	نوع الزواج (٤٦)

٣٠٠ خصائص العروس والعريس (منفصلة)

◆	تاريخ الميلاد (١١)
○	العمر (١١)
○	الحالة الزوجية (السابقة) (٢٧)
○	عدد الزوجات السابقة (٢٨)
○	ترتيب الزواج (٢٨)
○	التحصيل التعليمي (٣٠)
○	حالة الإلمام بالقراءة والكتابة (٣١)
○	حالة النشاط الاقتصادي (٣٤)
○	الوظيفة المعتادة (٣٥)
○	المركز الاجتماعي الاقتصادي (٣٦)
○	المجموعة العرقية و/أو الوطنية (٣٢)
○	المواطنة (٣٣)
◆	مكان الإقامة المعتاد (٦)
○	محلة الإقامة (٤)
○	إقامة في الحضر/الريف (٥)
○	مدة الإقامة في مكان الإقامة المعتاد (الحالي) (٧)
○	مكان الإقامة السابق (٨)
○	مكان الميلاد (٩)
○	المركز من حيث الهجرة (١٠)

٣٠٠ خصائص السكان المعرضين للخطر

خصائص السكان المعرضين للخطر من حيث مؤشرات الزيجات، هم السكان، أو سكان نصف السنة، أو السكان المصنفون بحسب العمر والجنس وبحسب الموقع الجغرافي. ويتعين الحصول على الأرقام بشكل مستقل من التعدادات السكانية، وسجلات السكان، واستقصاءات العينات وإجراء تقديرات في فترات ما بين التعدادات السكانية

الطلاق	
١' خصائص الواقعة	
♦	تاريخ حدوث الواقعة (١)
♦	تاريخ التسجيل (٢)
♦	مكان حدوث الواقعة (٣)
○	محلة حدوث الواقعة (٤)
○	الحدوث في الحضر/الريف (٥)
♦	مكان التسجيل (٣)
٢' خصائص الشخصين المطلقين (الزوج والزوجة بصورة منفصلة)	
♦	تاريخ الميلاد (١١)
○	العمر (١١)
○	نوع الزواج قيد الانحلال (٤٦)
○	عدد الأطفال المعالين لأبوين مطلقين (٢٥)
○	عدد الأطفال المولودين أحياء من الزواج قيد الانحلال (٢٤)
♦	تاريخ الزواج (٢٦)
□	مدة الزواج (٢٦)
○	طريقة انحلال الزواج السابق (٢٩)
□	عدد الزيجات السابقة (٢٨)
○	ترتيب الزيجات (٢٨)
○	التحصيل التعليمي (٣٠)
○	حالة الإلمام بالقراءة والكتابة (٣١)
○	حالة النشاط الاقتصادي (٣٤)
○	الوظيفة المعتادة (٣٥)
□	المركز الاجتماعي الاقتصادي (٣٦)
○	المجموعة العرقية و/أو الوطنية (٣٢)
♦	مكان الإقامة المعتاد (٦)
□	محلة الإقامة (٤)
□	إقامة في الحضر/الريف (٥)
○	مدة الإقامة في المكان المعتاد (الحالي) (٧)
○	مكان الإقامة السابق (٨)
○	مكان الميلاد (٩)
□	المركز من حيث الهجرة (١٠)
○	مكان حدوث الزواج قيد الانحلال (٣)

٣' خصائص السكان المعرضين للخطر

السكان المعرضون للخطر من حيث مؤشرات الطلاق هم السكان، أيّ سكان نصف السنة، أو السكان المصنفون بحسب العمر والجنس، أو بحسب الحالة الزوجية، أو الموقع الجغرافي. ويتعين الحصول على الأرقام بصورة مستقلة من تعدادات السكان، وسجلات السكان، واستقصاءات العينات، وإجراء تقديرات في فترات ما بين التعدادات السكانية.

جيم - المواضيع والقضايا التي يمكن جمعها أثناء التعدادات السكانية والدراسات الاستقصائية القائمة على العينات للأسر المعيشية

٦٧ - ليس هناك بديل لنظام التسجيل المدني الجيد من حيث التصميم والصيانة كمصدر لبيانات الوقائع الحيوية من أجل إصدار الإحصاءات الحيوية. ومن ناحية ثانية قد تستخدم في البلدان التي تفتقر إلى التسجيل المدني، مصادر أخرى للإحصاءات الديمغرافية يشوبها القصور أو غير موثوقة بما فيه الكفاية لجمع معلومات عن حدوث وقائع حيوية وتقدير أو حساب المعدلات الحيوية - أيّ تعدادات السكان، واستقصاءات الأسر المعيشية باستخدام العينات.

٦٨ - وحتى عندما ينشأ التسجيل المدني وتتم صيانتها بطريقة جيدة، تكون مصادر البيانات الديمغرافية الأخرى مفيدة لتوفير تقديرات مستقلة للبارامترات الديمغرافية، يمكن استخدامها لتقييم مستوى اكتمال التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، أو كمصادر تكميلية للبيانات الديمغرافية وبيانات الصحة. وعلاوة على ذلك تُعد التعدادات السكانية ضرورية لتوفير المقامات اللازمة لحساب المعدلات والنسب الحيوية مقرونة ببيانات التسجيل المدني (أرقام البسط). وبصفة خاصة يُعد استخدام بيانات التعدادات السكانية للحصول على المقامات أمراً لا غنى عنه عندما لا يكون نظام التسجيل المدني مقترناً بسجل للسكان.

٦٩ - وكثيراً ما تُستخدم المواضيع والقضايا الأساسية المبينة أدناه في الجدول الثالث - ٢ في تعدادات السكان واستقصاءات الأسر المعيشية كأساس لجمع البيانات الأساسية المتعلقة بالخصوبة والوفيات والزواج. وقد تُسفر البيانات المقدمة عن تقديرات مستويات الخصوبة والوفيات والجنينية فضلاً عن الحالة الزوجية للشخص الذي تُجرى معه المقابلة، بيد أن تلك المصادر للإحصاءات ليست بديلاً عن نظام التسجيل المدني، حيث لا يمكنها تقديم تفاصيل من قبيل تقديرات الوفيات بحسب سبب الوفاة، والمعلومات الوبائية الأخرى وسلسلة المعدلات السنوية لمختلف الأقسام الإدارية. وتميل التقديرات المستمدة من التعدادات والاستقصاءات إلى أن تكون ذات صلة بقضايا يشوبها قصور في الإبلاغ، مما يستلزم إدخال تعديلات بعد جمع البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، توفر هذه المصادر بيانات محدودة جداً بشأن الوقائع الحيوية نفسها، نظراً لأن بحثها يركز على أفراد الأسر المعيشية كوحدة، وليس كأفراد؛ ومن ثم، فإن المعلومات التي تُجمع بشأن الوقائع الحيوية تخص تلك الوحدات، ولا تخص أفراد الأسر المعيشية كأفراد. ولا يزال نظام التسجيل المدني الشامل الذي يخضع لصيانة جيدة أفضل مصدر وحيد للمعلومات بشأن الوقائع الحيوية للأغراض الإدارية والديمغرافية والوبائية.

الجدول الثالث - ٢

معلومات بشأن القضايا والمواضيع التي يمكن جمعها في التعدادات وفي المسوحات الدورية لتقدير الخصوبة ببيانات ذات صلة سابقة للمسح، والوفيات وحالات الزواج

أولاً - معلومات يتعين جمعها في تعدادات السكان والاستقصاءات القائمة على عينات الجولة الواحدة الرجعية الأثر وهي تستخدم أسئلة من نوع أسئلة التعدادات

١ - بالنسبة لجميع أفراد الأسرة المعيشية

الصلة برئيس الأسرة

رقم السطر الوارد في الاستبيان بشأن أمه أو أمها، إن كانت تعيش ضمن الأسرة المعيشية

تاريخ الميلاد

اليتم من ناحية الأم أو الأب (أو وجود الأبوين على قيد الحياة)

الحالة الزوجية

٢ - بالنسبة للنساء اللاتي يبلغن من العمر ١٥ عاماً (أو الحد الأدنى المعتمد في البلد) وما فوقه

العدد الكلي للأطفال الذين وُلدوا أحياء، بحسب نوع الجنس

العدد الكلي للأطفال الذين وُلدوا ولا يزالون أحياء، بحسب نوع الجنس

تاريخ الميلاد ونوع الجنس لآخر طفل ولد حياً

بقاء آخر طفل مولود على قيد الحياة في وقت إجراء التعداد أو الاستقصاء

تاريخ وفاة آخر طفل ولد حياً

السن عند أول زواج

السن عند أول ولادة

مدة الزواج (أو تاريخ أول زواج)

٣ - بالنسبة للأسر المعيشية

عدد الوفيات في الأسر المعيشية أثناء الشهور الـ ١٢ السابقة

بالنسبة لكل متوفى:

الاسم

نوع الجنس

تاريخ الميلاد

تاريخ الوفاة

سبب الوفاة، سواء حدثت أثناء الحمل، أو الولادة أو فترة النفاس

ثانياً - بيانات يتعين جمعها في استقصاءات إفرادية متعمقة وحيدة رجعية الأثر

١ - بالنسبة لجميع أفراد الأسرة المعيشية، انظر الفرع الأول أعلاه

٢ - بالنسبة للنساء اللاتي يبلغن من العمر ١٥ عاماً أو ما فوقها (أو الحد الأدنى المعتمد في البلد)

للاطلاع على الأسئلة الأساسية بشأن الخصوبة والوفيات والزواج، انظر الفرع الأول أعلاه

أسئلة بشأن تاريخ الولادة (أو تاريخ الأمومة/الحمل) موجهة للمرأة

بيانات يتعين جمعها بالنسبة لكل طفل ولد حياً (عند استخدام تاريخ الولادات)

وبالنسبة لكل نتيجة حمل (عند استخدام تاريخ الحمل):

الاسم

تاريخ الميلاد

نوع الجنس

حالة البقاء على قيد الحياة

العمر في آخر عيد ميلاد، إذا كان الشخص المعني حياً

العمر في وقت الوفاة، إذا كان الشخص متوفى (أو تاريخ الوفاة)

سن الحمل، بالنسبة لوفاة الجنين (في أسابيع حمل كاملة)

تاريخ حدوث الواقعة، إذا كان الأمر يتعلق بوفاة الجنين

بيانات يتعين جمعها بالنسبة للمرأة:

العمر

العمر عند الزواج الأول

العمر عند أول ولادة

فترة الزواج (أو تاريخ الزواج الأول)

تواريخ الزوجات

دال - تعاريف ومواصفات المواضيع

٧٠ - ينبغي أن يكون كل موضوع في تقرير الإحصاءات الحيوية أو في الوثائق الحيوية مشفوعاً بتعريف واضح وصريح وبسيط، يسمح للأشخاص المعنيين بتسجيل المعلومات أيّ المسجل المحلي، باستخلاص المعلومات اللازمة للأغراض الإحصائية بكل دقة ممكنة. ولتحقيق القابلية للمقارنة على الصعيد الدولي، ينبغي التأكيد أولاً على توفير تعاريف، تليها توصية بأن تكون تلك التعاريف متسقة مع المعايير الدولية المقررة، إن وجدت، ومع الممارسة الراهنة في تعدادات السكان على أيّ الأحوال. وتُعد هذه النقطة الأخيرة ذات أهمية خاصة لأن حساب معدلات الإحصاءات الحيوية يعتمد على صلة تكرار الإحصاءات الحيوية بالتعدادات المناسبة للسكان. وما لم تعرف خصائص كل منهما بصورة متماثلة، سيتعذر - إن لم يكن من المستحيل - تفسير المعدلات الناتجة. وسيشار في التعاريف الواردة أدناه إلى النقاط التي ينبغي تحديد التناظر بشأنها.

٧١ - وتنطبق التعاريف والمواصفات الواردة أدناه على المواضيع المباشرة الموصى بها أعلاه، وعلى المواضيع المستخلصة التي تستند إلى واحد أو أكثر من المواضيع المباشرة^٩. وما لم ينص على غير ذلك ينبغي الإبلاغ عن البيانات اعتباراً من تاريخ حدوث الواقعة الحيوية. وفيما يتعلق بالمواضيع العامة، ينبغي أيضاً تطبيق تلك التعاريف في المصادر التكميلية الأخرى للإحصاءات الحيوية، وبالذات في التعدادات السكانية، والاستقصاءات القائمة على العينات، حسب الاقتضاء.

١ - تاريخ حدوث الواقعة

التبويبات الموصى بها: ولادات حية - ٣، ولادات حية - ٤، وفيات - ٣،

وفيات - ٤، وفيات - ١، وفيات الرضع - ٢، الزواج - ١

٧٢ - تاريخ حدوث الواقعة هو التاريخ الدقيق لحدوث الواقعة، وينبغي التعبير عنه بصيغة اليوم، والشهر، والسنة فضلاً عن الساعة والدقيقة، عند الاقتضاء (بالنسبة للولادات الحية، والوفيات الجنينية، وما إلى ذلك).

^٩ يمكن للبلدان التي لديها نظم إحصاء حيوية أكثر تقدماً، أن تنظر في إدراج مواضيع أخرى لأغراض الصحة في تقاريرها الإحصائية بشأن الولادات الحية، والوفيات الجنينية مثل: عوامل الخطر الطبي بالنسبة للحمل، وإجراءات التوليد، والتشوهات الخلقية للأطفال من المواليد الأحياء أو من الوفيات الجنينية، وطريقة التوليد، ومقياس أبغار Apgar score، وفحص الدم السابق على الولادة، والأحوال غير الطبيعية لحديثي الولادة، وما إلى ذلك.

والوفيات). وينبغي تسجيل السنة بصيغة الأربعة أرقام. وتاريخ حدوث الطلاق بصيغة اليوم والشهر والسنة لإصدار حكم الطلاق.

٧٣ - وينبغي جمع المعلومات المتعلقة بتاريخ حدوث الواقعة بقدر من التفصيل يتيح استخدامها في حساب فترات العمر إلى أقل من يوم واحد، عند الاقتضاء.

٧٤ - ينبغي أن يستند العدد الكلي للولادات الحية المسجلة، والوفيات، والوفيات الجنينية، وحالات الزواج والطلاق، إلى تاريخ حدوث الواقعة، فهو الأساس الموصى به كمرجعية زمنية لكافة التبويبات الإحصائية الحيوية.

٢ - تاريخ التسجيل

التبويبات الموصى بها: ولادات حية - ٣، وفيات - ٤

٧٥ - تاريخ تسجيل الواقعة الحيوية هو تاريخ القيد في نظام التسجيل المدني باليوم والشهر والسنة. ويجوز أيضاً تسجيل الوقت في ذلك اليوم أي الساعة والدقيقة إذا ما اقتضى ذلك قانون التسجيل.

٧٦ - وينبغي تحليل أوجه التفاوت في الأزمنة المنقضية بين تواريخ التسجيل وتواريخ حدوث الوقائع بغرض البحث بشكل متعمق في الفجوات الزمنية بين حدوث الوقائع وبين تسجيلها، مما يوفر بعض المؤشرات عن حجم حالات تأخر التسجيل ومشكلة قصور التسجيل.

٣ - مكان حدوث الواقعة والتسجيل

التبويبات الموصى بها: ولادات حية - ٢، ولادات حية - ٣، ولادات حية - ٣،

ولادات حية - ١٣، وفيات - ٢، وفيات - ٣، وفيات - ٤، وفيات - ٥، وفيات - ١١.

٧٧ - مكان حدوث الواقعة هو الموقع الجغرافي في البلد: (أ) المحلة (ب) القسم الرئيسي أو موقع جغرافي آخر توجد فيه المحلة، وحدثت فيه الولادة الحية، أو الوفاة، أو ولادة الجنين الميت، أو الزواج أو الطلاق. وينبغي تقديم المعلومات بتفصيل كاف لإتاحة تبويب أكبر وأصغر الأقسام الفرعية الإدارية، في البلد، على الأقل، حسب الاقتضاء (انظر أيضاً "المحلة" (الموضوع ٤) و "الحضر والريف" (الموضوع ٥)). وينبغي أن تتخذ البلدان إجراءات تتناول "مكان حدوث الواقعة" بالنسبة للوقائع الحيوية عندما تحدث تلك الوقائع في مركبات متحركة، من قبيل السفن، والطائرات، والقطارات، والسيارات.

٧٨ - وتعدّ عمليات إحصاء أعداد الوقائع الحيوية من حيث مكان حدوث الواقعة مفيدة لتخطيط وتقييم مختلف البرامج الطبية والصحية والاجتماعية. وعلى سبيل المثال، تُعدّ البيانات بشأن عدد الولادات الحية من حيث مكان حدوث الواقعة مفيدة في تخطيط وتقييم المرافق الطبية والقوة العاملة، وفي رصد حجم العمل وأداء نظام التسجيل المدني في كل قسم مدني. وقد تشير التغيرات غير العادية في عدد الولادات أو في نسبة المواليد الذكور إلى الإناث إلى مشاكل في التسجيل أو تغييرات في توفر الرعاية الطبية أو في المرافق الصحية والمستشفيات. وتُعدّ البيانات بشأن الوفيات من حيث مكان حدوث الواقعة، مفيدة لتحليل أعداد الوفيات التي تحدث في المستشفيات، والمؤسسات الأخرى، وفي الأماكن العامة وفي المنازل، بالنسبة لكل قسم فرعي جغرافي في البلد. وتعدّ تلك البيانات مفيدة في التخطيط المتعلق بالمرافق الطبية، وقوة العمل اللازمة في مجال الرعاية الصحية.

٧٩ - ومكان التسجيل هو الموقع الجغرافي في البلد - (أ) المحلة (ب) القسم الرئيسي أو موقع جغرافي آخر تم فيه تسجيل الولادة الحية، أو الوفاة، أو ولادة الجنين الميت، أو الزواج أو الطلاق في نظام التسجيل المدني. وينبغي توفير هذه المعلومات بتفصيل كافٍ من خلال تخصيص كل مكتب تسجيل محدد لأغراض إدارية مختلفة، ويشمل ذلك العودة إلى نقاط سابقة لتوضيح المشاكل المتعلقة بالتسجيل والإبلاغ في المجال الإحصائي، وتحليل حجم العمل في مكتب التسجيل المحلي وتوزيع نقاط التسجيل جغرافياً على أفضل وجه من حيث القرب المكاني المعقول من أماكن حدوث الوقائع الحيوية.

٤ - المحلة

التبويبات الموصى بها: جميع الجداول

٨٠ - المحلة موضوع اشتقاقي ذو أولوية عليا في نظام الإحصاءات الحيوية المستند إلى المعلومات الجغرافية المستمدة من مكان حدوث الواقعة ومكان الإقامة المعتاد. وتعرف المحلة بأنها مجموعة سكانية متميزة (وتسمى أيضاً مكاناً مأهولاً، أو مركزاً سكانياً، أو مستوطنة، وما إلى ذلك)، ويعيش فيها السكان في مجموعات متجاورة بأحياء سكانية، ولها اسم أو مركز معترف به محلياً. ولا ينبغي الخلط بين المحلة وأصغر الأقسام المدنية في البلد. وفي بعض الحالات، قد يتطابق الاثنان. بيد أنه في حالات أخرى، قد يحتوي حتى أصغر قسم مدني على محلتين أو أكثر. ومن ناحية أخرى، قد تحتوي بعض المدن أو البلدان الكبيرة على قسمين مدنيين أو أكثر ينبغي اعتبارهما أجزاء من محلة واحدة عوضاً عن اعتبارهما محلتين منفصلتين^{١٠}.

٨١ - وعند تجميع الإحصاءات الحيوية، قد يكون أساس الجداول الجغرافية إما مكان حدوث الواقعة، أي المحلة، أو القسم المدني الرئيسي أو المكان الجغرافي الآخر الذي حدثت فيه الواقعة، أو مكان الإقامة المعتاد، أي المحلة التي يقيم فيها الشخص المعني عادة (أحد الأبوين، أو المتوفى، أو الشريك في الزواج، وما إلى ذلك).

^{١٠} المبادئ والتوصيات المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن، التتقيح ٢ (الأمم المتحدة، ٢٠٠٨)، الفقرتان ٢ - ٧٨ و ٢ - ٧٩.

٥ - الحضر والريف

التبويبات الموصى بها: جميع الجداول

٨٢ - الحضر والريف موضوع اشتقاقي ذو أولوية عليا في نظام الإحصاءات الحيوية المستند إلى المعلومات الجغرافية المستمدة من مكان حدوث الواقعة ومكان الإقامة المعتاد. وبسبب الفوارق الوطنية في الخصائص التي تميز المناطق الحضرية عن الريفية، فإن التمييز بين السكان الحضريين والسكان الريفيين لا يقبل بعد في معظمه تعريفاً واحداً يمكن تطبيقه على جميع البلدان، أو حتى على البلدان داخل المنطقة. وعندما لا توجد توصيات إقليمية بشأن هذه المسألة، يجب على البلدان أن تحدد تعريفها وفقاً لاحتياجاتها الخاصة^{١١}.

٨٣ - وما برح التمييز التقليدي بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في داخل البلد يستند إلى الافتراض بأن المناطق الحضرية، أيًا كانت طريقة تعريفها، توفر عادة طريقة مختلفة للحياة ومستوى أعلى للمعيشة مما هو موجود في المناطق الريفية. وفي كثير من البلدان الصناعية، أصبح هذا التمييز غير واضح وأصبح الفرق الرئيسي بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية من حيث ظروف المعيشة يميل إلى أن يصبح مسألة تتعلق بدرجة تركيز السكان. وبالرغم من أن الفوارق بين سُبل العيش ومستويات المعيشة في كل من المناطق الحضرية والمناطق الريفية لا تزال كبيرة في البلدان النامية، فإن التحضر السريع لتلك البلدان أوجد حاجة كبيرة للمعلومات المتعلقة بالأحجام المختلفة للمناطق الحضرية. ويحدث هذا عندما يُكمل التصنيف بحسب حجم المحلة تلك الثنائية الحضرية/الريفية - أو حتى يحل محلها، رهناً بظروف البلد.

^{١١} المرجع نفسه، الفقرة ٢ - ٨١.

٨٤ - وتوفر المعلومات بشأن الوقائع الحيوية بحسب حدوثها في الحضر/الريف مؤشرات مفيدة بشأن ما إذا كان هناك تباين بين حدوث الوقائع الحيوية في المناطق الحضرية أو المناطق الريفية من حيث نمطها أو أثرها. وبالمثل، قد تكون المعلومات المتعلقة بالوقائع الحيوية من حيث مكان الإقامة المعتاد؛ والفوارق الحضرية/الريفية فيما يتعلق بتكرار حدوث بعض تلك الوقائع الحيوية مهمة أيضاً.

٦ - مكان الإقامة المعتاد

التبويبات الموصى بها: ولادات حية - ٢، ولادات حية - ٤، ولادات حية - ٥، ولادات حية - ٧، ولادات حية - ٩، ولادات حية - ١١، ولادات حية - ١٢، ولادات حية - ١٥، ولادات حية - ١٦، ولادات حية - ١٧، ولادات حية - ١٨، ولادات حية - ١٩، ولادات حية - ٢٠، وفيات - ١، وفيات - ٢، وفيات - ٣، وفيات - ٦، وفيات - ٧، وفيات - ٨، وفيات - ٩، وفيات الرضع - ١، وفيات الرضع - ٣، وفيات الرضع - ٤، وفيات الرضع - ٥، الوفيات الجنينية - ١، الوفيات الجنينية - ٤، الوفيات الجنينية - ٥، الوفيات الجنينية - ٦، الوفيات الجنينية - ٩، الزواج - ١، الزواج - ٢، الطلاق - ١، جدول تلخيصي - ١، جدول تلخيصي - ٨

٨٥ - مكان الإقامة المعتاد هو الموقع الجغرافي في البلد، أو المحلة أو القسم المدني، أو البلد الأجنبي، الذي يقيم فيه الشخص المحدد عادة. ولا يلزم أن يكون هذا هو نفس المكان الذي كان يقيم فيه ذلك الشخص، أو مكان إقامته القانوني، وقت حدوث الواقعة أو الاستفسار. ولأغراض الإحصاءات الحيوية، يعتبر مكان الإقامة المعتاد للولادة الحية، أو وفاة الجنين، أو وفاة الرضيع، هو المكان الذي تقيم فيه الأم عادة.

٨٦ - وبالرغم من أنه لن تكون هناك صعوبة في تحديد مكان الإقامة المعتاد بالنسبة لمعظم الأشخاص، فلا مفر من أن يحدث بعض الخلط في عدد من الحالات الخاصة، حيث يكون لبعض الأشخاص أكثر من مكان للإقامة. وقد تشمل هذه الحالات أشخاصاً يحتفظون بمكانين أو أكثر للإقامة، أو الطلاب الذين يقيمون في مدرسة، أو أفراد القوات المسلحة الذين يعيشون في منشأة عسكرية، ولكن لا يزالون يحتفظون بمقار خاصة للمعيشة بعيداً عن المنشأة، والأشخاص الذين يبيتون بعيداً عن مساكنهم أثناء أسبوع العمل ولكن يعودون إلى منازلهم لبضعة أيام في نهاية كل أسبوع. وينبغي توضيح معالجة كل تلك الحالات بشكل جلي في تعليمات التسجيل أو الإحصاء. وفي معظم الحالات، يتضح أن الحدود الزمنية المبينة بوضوح بشأن التواجد أو عدم التواجد في مكان معين، والمستندة عادة إلى فترة زمنية مقدارها ١٢ شهراً، تفيد في تحديد إن كان الشخص يقيم هناك عادة أم لا. فالبلدان التي يوجد بها سكان رُحَّل يتعين عليها أن تضع أحكاماً محددة للإبلاغ عن مكان إقامة الأشخاص الرُحَّل.

٨٧ - وتعتبر البيانات بشأن عدد الولادات والوفيات بحسب مكان الإقامة المعتاد مفيدة لأغراض دراسة التوزيع الجغرافي للولادات والوفيات. وتعتبر معدلات الولادات والوفيات، التي يمكن حسابها على مستويات دون وطنية، مهمة لأغراض التخطيط البرنامجي، والتقييم، والبحث في كثير من مجالات التطبيق، من قبيل الصحة، والتعليم، والتقديرات والتوقعات السكانية، والسياسات الاجتماعية والاقتصادية. ويُعد مكان الإقامة المعتاد في حالات الزواج والطلاق مفيداً أيضاً لدراسة الفوارق الجغرافية في أنماط تكوين الأسر وتفككها.

٨٨ - وتُستخدم البيانات المتعلقة بالولادات والمصنَّفة بحسب مكان حدوث الواقعة ومكان الإقامة المعتاد للأم من أجل الحصول على معلومات عما إذا كانت الأمهات ينجبن في نفس القسم المدني اللاتي

تتخذنه مكاناً لإقامتهم أو في مواقع جغرافية أخرى. وتُعد البيانات المتعلقة بالوفيات بحسب كل من مكان حدوث الواقعة ومكان الإقامة المعتاد مفيدة لتفسير أنماط الوفيات ذات الصلة بالتنقل.

٨٩ - وينبغي جمع المعلومات المتعلقة بمكان الإقامة المعتاد بتفصيل كافٍ لإتاحة تبويب أصغر الأقسام الفرعية الجغرافية للبلد، واللازمة لأغراض خطة التبويب، وكذلك بالنسبة للمقيمين وغير المقيمين. ولتلبية الاحتياجات المتصلة بالتصنيفات الجغرافية والموصى بها في التبويبات الواردة في المرفق الثاني، تلزم معلومات لكل من الأقسام المدنية الصغرى والمحلات. وينبغي أن تتسق أماكن الإقامة المستخدمة في التبويبات مع تلك المستخدمة في تبويب أماكن حدوث الوقائع. وعلاوة على ذلك، فإذا كان مصدر المعلومات هو نظام التسجيل المدني، ينبغي أن تتسق هذه الأماكن مع تلك الواردة في قاعدة بيانات تعداد السكان، بما يسمح بحساب معدلات الإحصاءات الحيوية.

٧ - مدة الإقامة في مكان الإقامة المعتاد

التبويبات الموصى بها: ولادات حية - ٢٠

٩٠ - مدة الإقامة هي الفترة الفاصلة من الزمن حتى تاريخ حدوث الواقعة، معبراً عنها بسنوات كاملة، ويكون كل شخص خلالها قد عاش في (أ) المحلة التي تعتبر مكان إقامته المعتاد في وقت حدوث الواقعة و (ب) القسم الرئيسي أو القسم المدني الآخر الذي توجد فيه تلك المحلة.

٩١ - إذا حدث عند القيام بتجميع وقائع الولادات والوفيات والزواج والطلاق وفقاً لوحداث جغرافية، أن أحيلت تلك الوقائع إلى أماكن حدوث الوقائع عوضاً عن أماكن الإقامة المعتادة للأشخاص المعنيين، يجب توخي الدقة في تفسير المعلومات المتعلقة بمدة الإقامة بالنسبة للأحداث التي وقعت للأشخاص الذين تركوا أماكن إقامتهم المعتادة. فيجب تحديد تلك الوقائع بما يعني حدوثها لأشخاص غير مقيمين حتى لا تُحسب خطأ باعتبارها وقائع حدثت لمهاجرين جُدد.

٩٢ - ولدى جمع المعلومات بشأن مدة الإقامة، ينبغي توضيح أن الاهتمام منصب على طول مدة الإقامة في القسم المدني الرئيسي والمحلة، وليس على وحدة سكنية محددة.

٩٣ - وينبغي جمع المعلومات المتعلقة بمدة الإقامة بحيث تسمح بتصنيف الوقائع باعتبارها حادثة لـ (أ) مقيمين لفترات تقل عن السنة، ومن سنة إلى ٤ سنوات، ومن ٥ إلى ٩ سنوات، و ١٠ سنوات وما فوقها، وغير مذكورة، و (ب) عابرون، أو زوار، و (ج) أشخاص لم يذكر مركزهم باعتبارهم مقيمين، أو عابرين أو زوار. وهذا التصنيف هو نفس التصنيف الموصى به لتعداد السكان والذي يوفر أساساً لحساب المعدلات.

٨ - مكان الإقامة السابق

٩٤ - مكان الإقامة السابق هو الموقع الجغرافي في البلد أو المحلة أو القسم الرئيسي أو المدني الآخر، أو البلد الأجنبي، الذي أقام فيه الفرد قبل الهجرة مباشرة إلى القسم المدني الحالي الذي يتخذ مكاناً معتاداً لإقامته.

٩٥ - تكون البيانات المتعلقة بمكان الإقامة السابق محدودة القيمة في حد ذاتها بدون البيانات المتعلقة بمدة الإقامة في المكان المعتاد، لأنها لا توفر معلومات عن وقت الهجرة الداخلية. ولذا، فعند بحث الموضوع، ينبغي أيضاً بحث مدة الإقامة، إذا أمكن، ليتسنى تصنيف البيانات بصورة شاملة بحسب كل من مكان الإقامة السابق وفترة الإقامة الحالية بالنسبة للواقعة الحيوية ذات الأهمية.

٩٦ - وعوضاً عن استخدام خليط من مكان الإقامة السابق وفترة الإقامة، ثمة نهج آخر لجمع المعلومات المتعلقة بالهجرة مع تسجيل الوقائع الحيوية ويتمثل في الاستفسار عن مكان الإقامة في وقت محدد في السابق. ومكان الإقامة في وقت محدد في السابق هو الموقع الجغرافي في البلد، أو المحلة أو القسم الرئيسي أو المدني الآخر، أو البلد الأجنبي الذي عاش فيه الفرد في وقت محدد في السابق. وهذا موضوع مفيد بصفة خاصة في سياق قياس الواقعة وخصائص الهجرة والمهاجرين. ونظراً لتكرار استخدام هذا البند في الاستقصاءات الميدانية، يمكن أن يؤدي استخدامه الإضافي لأغراض الإحصاءات الحيوية إلى طائفة متنوعة من مجموعات بيانات التعدادات والإحصاءات الحيوية المفيدة.

٩٧ - وينبغي أن تكون المرجعية الزمنية المختارة هي الأكثر فائدة للأغراض الوطنية. وفي معظم الحالات، ما برح هذا التاريخ يعتبر سنة أو ٥ سنوات سابقة على تاريخ حدوث الواقعة الحيوية. ومما ينبغي أيضاً أن يؤخذ في الاعتبار عند اختيار التاريخ المرجعي القدرة المحتملة للأفراد على تذكر أماكن إقامتهم المعتادة بدقة قبل سنة أو ٥ سنوات من تاريخ حدوث الواقعة. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون سنة الوصول إلى البلد مفيدة بالنسبة للمهاجرين الدوليين.

٩٨ - وبالتالي، فإن معايير اختيار المرجعية الزمنية المناسبة لهذا السؤال ينبغي أن تركز على إيجاد توازن بين فترة طويلة بما يكفي لإنتاج مقدار كبير من التغيرات المتعلقة بالإقامة بما يكفي للدراسة وبين فترة أخرى لن تزيد دون داع من عدد مرات التنقل المتعددة التي ربما حدثت وعدد المهاجرين الذين ربما توفوا أثناء الفترة الفاصلة، وهذان هما الأمران اللذان لا يمكن الجزم بشأهما وقد يميلان إلى جعل النتائج متحيّزة. وكلما بُعدت المرجعية الزمنية، كلما تعذر على المبلّغ أن يعطي إجابة دقيقة للسؤال المتعلق بمكان الإقامة السابق بسبب فجوات الذاكرة، وربما أيضاً بسبب التغيرات التي طرأت على الحدود أثناء الفترة الفاصلة. وكذلك كلما طالت المدة، كلما ازداد الميل إلى تقدير الحجم بأقل من اللازم نظراً لتغيير أماكن إقامة الأشخاص الذين توفوا وزيادة احتمالات التغيرات المتعددة لمكان الإقامة. وقد يكون تاريخ آخر تعداد سكاني سابق أو استقصاء ديمغرافي أسفر عن بيانات بشأن السكان بحسب مكان الإقامة، مفيداً، حيث قد يوفر عناصر لازمة لتطبيق طريقة مغايرة لتقدير المكاسب الصافية والخسائر الصافية للهجرة طوال الفترة الفاصلة. وبالطبع، ستعتمد الفترة المناسبة في أي حالة معينة على الظروف الوطنية، بدرجة كبيرة.

٩٩ - وينبغي تجميع البيانات بطريقة تسمح بتصنيفها إلى (أ) غير المهاجرين أي الأشخاص المعنيين بالوقائع والذين كانوا في وقت حدوث الوقائع (أو الاستفسارات) يعيشون في نفس المحلة التي كانوا يعيشون فيها في التاريخ السابق (ب) المهاجرين، أي الأشخاص الذين كانوا في وقت الاستفسار يعيشون في محلة مختلفة عن مكان إقامتهم في التاريخ السابق.

٩ - مكان الميلاد

التبويبات الموصى بها: ولادات حية - ١١

١٠٠ - مكان الميلاد هو الموقع الجغرافي في البلد، أو المحلة أو القسم الرئيسي أو المدني الآخر، أو البلد الأجنبي، الذي وُلد فيه الشخص فعلاً. وينبغي أن تتخذ البلدان إجراءات تتناول أماكن ميلاد حديثي الولادة الذين وُلدوا في مركبات متنقلة، من قبيل السفن، والطائرات، والقطارات أو السيارات.

١٠١ - ويُعد جمع المعلومات التي تميّز بين الأشخاص المولودين في بلد معين (السكان الوطنيين) والأشخاص المولودين في مكان آخر (الأشخاص المولودين في بلد أجنبي) ضرورياً عند الاضطلاع بأي استفسار بشأن مكان الميلاد. وحتى في البلدان التي تكون فيها نسبة من الأشخاص المولودين خارج البلد غير

كبيرة وترغب في تجميع معلومات بشأن أماكن ميلاد السكان الوطنيين والسكان غير الوطنيين يجب أولاً أن تفصل السكان الوطنيين عن السكان غير الوطنيين. ولذا يوصى بأن يوجه السؤال بشأن مكان الميلاد لجميع الأشخاص. وبالنسبة للمجيبين الذين لا يتمكنون من تحديد البلدان التي ولدوا فيها، يجب إن أمكن، محاولة التأكد من القارة التي ولدوا فيها.

١٠٢ - ولأغراض القابلية للمقارنة على الصعيد الدولي، فضلاً عن الاستعمال الداخلي، يفضل إتاحة المعلومات بشأن مكان الميلاد تبعاً للحدود الوطنية القائمة في وقت حدوث الواقعة أو الاستفسار. ومع ذلك فلتأكد من تلك القابلية للمقارنة، يلزم الحصول على معلومات ليس فقط بشأن بلد المولد، وإنما بشأن القسم الرئيسي أو القسم المدني الآخر أو حتى المحلة المحددة ليتسنى بصورة صحيحة إحالة أماكن الميلاد للبلدان وفقاً للحدود القائمة. وينبغي تقييم استصواب ذلك الإبلاغ التفصيلي على أن يؤخذ في الاعتبار (أ) العدد المحتمل للأشخاص المولودين في بلدان أجنبية من بلدان فقدت أراضي أو غنمتها و (ب) تكلفة ترميز عدد كبير من المواقع الأجنبية المحددة.

١٠ - المركز/الحالة من حيث الهجرة

التبويبات الموصى بها: ولادات حية - ١١، ولادات حية - ٢٠

١٠٣ - الهجرة، أي الانتقال الفعلي من مكان الإقامة إلى مكان آخر، وتستخدم كمتغير في دراسة تفاوت الخصوبة والوفيات، والزواج، والطلاق. والمواضيع التي توفر معلومات بشأن نطاق واتجاه الهجرة الداخلية وسبقت مناقشتها هي: (أ) مكان الميلاد، (ب) مكان الإقامة المعتاد، (ج) مكان الإقامة السابق و (د) مدة الإقامة في مكان الإقامة المعتاد. ويمكن إدراج مكان الإقامة في وقت محدد سابق عوضاً عن إدراج مكان الإقامة السابق ومدة الإقامة في مكان الإقامة المعتاد.

١١ - العمر وتاريخ الميلاد

التبويبات الموصى بها: ولادات حية - ٥، ولادات حية - ٦، ولادات حية - ٧، ولادات حية - ٨، ولادات حية - ٩، ولادات حية - ١١، ولادات حية - ١٢، ولادات حية - ١٨، وفيات - ٦، وفيات - ٧، وفيات - ٨، وفيات - ٩، وفيات - ١٢، وفيات - ١٣، وفيات الرضع - ٢، وفيات الرضع - ٣، وفيات الرضع - ٤، الوفيات الجنينية - ١، الوفيات الجنينية - ٣، الوفيات الجنينية - ٦، الوفيات الجنينية - ٨، ولادات حية - وفيات جنينية - ٣، الزواج - ٢، الزواج - ٣، الطلاق - ٢، الطلاق - ٣

١٠٤ - والعمر هو الفترة الفاصلة من الزمن بين يوم وشهر وسنة الميلاد ويوم وشهر وسنة حدوث الواقعة، معبراً عنها بأكبر وحدة مكتملة من التقويم الشمسي، من قبيل السنوات بالنسبة للبالغين والأطفال، والشهور، والأسابيع والأيام والساعات أو الدقائق من الحياة، حسب الاقتضاء، بالنسبة للرضع دون السنة من العمر. وينبغي بذل قصارى الجهود للتأكد من العمر الدقيق لكل شخص.

١٠٥ - ويمكن الحصول على المعلومات بشأن العمر إما بالحصول على السنة، والشهر، واليوم والساعة للميلاد أو بتوجيه سؤال مباشر بشأن "العمر في آخر تاريخ لعيد الميلاد" والطريقة الأولى تفضي عادة إلى معلومات أدق لكن ربما يتعذر تطبيقها في حالة المجيبين الأميين. ويُعد تجهيز البيانات الإضافية ضرورياً لتحويل "سنة - وشهر - ويوم الميلاد" إلى "سنوات عمر مكتملة"، ولكن النتائج تكون أدق عادة، بشرط أن يكون تاريخ عيد الميلاد الأخير معلوماً للمجيب. ويمكن تجهيز السؤال المباشر بشأن العمر في آخر تاريخ

لعيد الميلاد في وقت أقل بيد أنه قد يفضي إلى نتائج أقل دقة، لأنه يسمح بشكل أيسر، بإجابات تقريبية، بما في ذلك تفضيلات بالنسبة للأعمار ذات السنوات الزوجية وتلك التي تنتهي بالرقم "صفر" أو الرقم "٥". ومع ذلك قد يكون هذا هو السؤال الذي يعد استخدامه مناسباً عندما لا يتسنى لنسبة كبيرة من السكان إعطاء تواريخ ميلادهم الدقيقة. ومن ثم فقد يعتبر "العمر" موضوعاً اشتقاقياً، عند حسابه من موضوع "تاريخ الميلاد"، ولكن يُعد موضوعاً مباشراً عندما لا يتم الحصول على "تاريخ الميلاد".

١٠٦ - وعندما لا يكون العمر معلوماً بالضبط، يمكن تسجيل العمر التقديري. وكأداة مساعدة للحصول على تقدير معقول لأعمار الأقل حظاً من حيث الإلمام بالقراءة والكتابة، قد يكون من المفيد استخدام التقويم التاريخي المؤلف من قائمة بتواريخ الأحداث المعروفة جيداً، من قبيل المجاعات؛ والأوبئة؛ والكوارث الطبيعية، مثل ثورات البراكين أو الزلازل؛ أو تشييد المعالم، أو السدود، والجسور؛ أو فرض ضرائب أو أنظمة جديدة؛ والتغيرات السياسية الهامة. ويمكن استخدام المناخ والدورات الزراعية والاحتفالات الدينية أو الوطنية أيضاً. ويمكن أيضاً محاولة تقدير عمر الفرد باستخدام معايير بسيطة للعمر الفسيولوجي أو بالإشارة إلى أعمار أفراد آخرين من الأسرة المعيشية يعرف وجود صلة بينهم وبين الشخص الذي يجري تقدير عمره.

١٠٧ - ويتطلب الحصول على معلومات موثوقة نسبياً بشأن العمر بذل جهود خاصة من جانب القوائم بالمقابلة (المسجل، الطبيب، موثق عقود الزواج، وما إلى ذلك). ويجب مثلاً توخي العناية، بالنسبة للثقافات التي يُحسب فيها الزواج بدءاً من السنة الجديدة. ففي تلك المجتمعات المحلية يعتبر عمر الرضيع سنة عند مولده، ويصبح عمره سنتين في السنة اللاحقة (ربما يكون هذا في الثقافة الصينية أو الإسلامية) ويستمر تقديم سنة واحدة في كل سنة جديدة لاحقة، بغض النظر عن تاريخ الميلاد الفعلي. ومن ثم فما لم تُبذل عناية خاصة عند السؤال عن تاريخ الميلاد بالتقويم الشمسي، يرجح أن تُسفر الإفادات المتعلقة بأعمار الأشخاص الذين يتبعون هذه العادة عن تحيزٍ صعودي يبلغ حوالي السنة والنصف في المتوسط.

١٠٨ - وينبغي جمع المعلومات المتعلقة بعمر الأم والأب بالنسبة للولادات الحية ووفيات الأجنة بطريقة تسمح بالتصنيف إلى فئات عمرية مدة كل منها خمس سنوات فيما بين ١٥ عاماً و ٤٩ عاماً بحيث تكون الفئتان الطرفيتان هما "ما دون ١٥ عاماً" و "٥٠ عاماً فما فوقها". ويُعد عمر الأم بالنسبة للولادات الحية متغيراً مهماً جداً لدراسة الخصوبة. فتُستخدم مثلاً معدلات الخصوبة حسب الأعمار، لحساب معدل الخصوبة الكلي، الذي يمكن مقارنته بالمعدلات المناظرة لسكان آخرين دون تأثر المقارنة بالفوارق بين المجموعات من حيث تكوينها بحسب العمر ونوع الجنس. ويستخدم أحياناً عمر الأب بالنسبة للولادة الحية لحساب معدل خصوبة الأب بحسب العمر.

١٠٩ - وينبغي جمع بيانات أعمار الرضع عند وفاتهم بطريقة من شأنها أن تسمح بتصنيفهم في فئات عمرية على النحو التالي: أقل من ٢٤ ساعة، أيام أحادية حتى ٦ أيام؛ ٧ - ١٣ يوماً؛ ١٤ - ٢٠ يوماً؛ ٢١ - ٢٧ يوماً؛ ٢٨ يوماً إلى أقل من شهرين؛ شهور أحادية للحياة من شهرين إلى ١١ شهراً شاملة؛ لم يذكر. والعمر عامل مهم في دراسة وفيات الرضع. ويمكن تبين أثر العوامل البيولوجية مقابل العوامل البيئية من حيث نسبة الرضع الذين يموتون بعد وقت قصير من ولادتهم (أي أقل من يوم، أو أقل من أسبوع أو أقل من شهر) مقارنة بمن يبقون على قيد الحياة في الشهر الأول من الحياة ولكن يموتون قبل بلوغ السنة الواحدة من العمر. وهذه البيانات ضرورية لحساب مقاييس رئيسية في مجال الصحة العامة من قبيل معدل الوفيات لفترة ما حول الولادة، ومعدل وفيات حديثي الولادة.

١١٠ - وينبغي جمع المعلومات المتعلقة بأعمار الأشخاص عند الوفاة بخلاف الرضع بطريقة تسمح بالتصنيف إلى فئات عمرية على النحو التالي: أقل من سنة؛ سنوات أحادية حتى أربع سنوات؛ فئات تبلغ أعمارها ما بين ٥ سنوات إلى ٩٤ عاماً؛ و ٩٥ عاماً فما فوقها، ولم يذكر. وإذا لم يمكن تسجيل فئات عمرية

مدة كل منها خمس سنوات، ينبغي كحد أدنى، بذل الجهود لتمييز الفئات التالية: أقل من سنة واحدة (رضع)؛ ١ - ٤ سنوات (سن ما قبل الالتحاق بالمدرسة)؛ ٥ - ١٤ سنة (سن الالتحاق بالمدرسة)؛ ١٥ - ٤٩ سنة (سن الحمل)؛ ١٥ - ٦٤ عاماً (سن العمل)؛ و ٦٥ عاماً فما فوقها (كبار السن). ويستخدم العمر عند الوفاة عادة لحساب معدلات الوفيات بحسب السن، لاستخدامها في إنشاء جداول للحياة وصافي معدلات الإنجاب. وتُعد معدلات الوفيات بحسب السن مقرونة بمؤشرات أخرى لتغيّر السكان، مفيدة لأغراض التوقعات الديمغرافية بحسب طريقة العنصر.

١١١ - وينبغي جمع المعلومات بشأن عمر العرائس والعُرسان عند الزواج بما يسمح بالتصنيف إلى فئات عمرية على النحو التالي: أقل من ١٥ سنة؛ وفئات عمرية تبلغ أعمارها ٥ سنوات إلى ٧٤ عاماً؛ و ٧٥ عاماً فما فوقها؛ ولم يذكر. ولسن الزواج بالنسبة للعرائس والعُرسان آثار اجتماعية بالنسبة لحجم الأسرة الكامل مستقبلاً كما أنه مفيد لأغراض التخطيط في مجالات من قبيل الاقتصاد والتعليم.

١١٢ - وينبغي تصنيف أعمار الأشخاص المطلقين بالطريقة ذاتها التي تصنف بها أعمار الشركاء في الزواج. وتُعد أعمار الأشخاص المطلقين مفيدة لتحديد أنماط العمر للأزواج المطلقين. ويمكن استخدام التبويب الشامل لعمر الزوج والزوجة في حالة الطلاق، في الدراسة الاجتماعية للفوارق العمرية بين الأزواج والزوجات باعتبارها عوامل استقرار أو عدم استقرار للزواج.

١٢ - نوع الجنس

التبويبات الموصى بها: ولادات حية - ١، ولادات حية - ٩، وفيات - ١، وفيات - ٢، وفيات - ٦، وفيات - ٧، وفيات - ٨، وفيات - ٩، وفيات - ١١، وفيات الرضع - ٢، وفيات الرضع - ٣، وفيات الرضع - ٤، الوفيات الجنينية - ١، الوفيات الجنينية - ٢، الوفيات الجنينية - ٣، الوفيات الجنينية - ٤، الوفيات الجنينية - ٧، ولادات حية - ووفيات جنينية - ٣

١١٣ - يشير نوع الجنس إلى الخصائص البيولوجية وهو ضروري لوصف الطفل حديث الولادة، أو المتوفى أو الجنين المتوفى. وينبغي تصنيف البيانات إلى "ذكر" و "أنثى"، وفي حالة وفاة الجنين، يكون من المناسب أيضاً استخدام فئة "غير معلوم".

١١٤ - وتفيد الإحصاءات الحيوية المصنفة بحسب نوع الجنس أغراضاً مختلفة. فعلى سبيل المثال، تستخدم البيانات المتعلقة بالولادات الحية حسب نوع الجنس في حساب نسبة نوع الجنس عند الولادة. وقد تشير التغيرات غير العادية في نسبة المواليد الذكور إلى الإناث إلى مشاكل تتعلق بالتسجيل المتحيز جنسياً وقد يشير ارتفاع أو انخفاض نسبة نوع الجنس بطريقة غير عادية عند الولادة إلى بعض التفضيل الجنساني في المجتمع. وتتيح وفيات الرضع والوفيات بحسب نوع الجنس تحليل أوجه التفاوت في الوفيات بحسب نوع الجنس.

١٣ - الأطفال المولودون في كنف الزوجية (الحالة الزوجية للأم في وقت ولادة الطفل)

التبويبات الموصى بها: ولادات حية - ٥، ولادات حية - ١٢، وفيات جنينية - ٢

١١٥ - وفقاً لقوانين البلد، ولأغراض الحساب الإحصائي، يمكن وصف المواليد الأحياء أو الأجنة المتوتى باعتبارهم "مولودين في كنف الزوجية" إذا كانت الأم متزوجة في وقت الولادة، أو "مولودين خارج

كنف الزوجية“ إذا لم تكن الأم متزوجة أثناء الولادة. وبالنسبة للبلدان التي تستخدم نموذجاً موحداً لأغراض التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، ينبغي إدراج هذا الموضوع في القسم الإحصائي من النموذج بغية استبعاد إمكانية وصف الطفل (الفرد) الذي ينطبق عليه ذلك. (وبنفس القدر - أو ربما أكثر - يُعد المصطلح الأقل تفضيلاً ”غير الشرعي.“ وصماً) ونظراً لأن سجلات المواليد هي وثائق قانونية ولا تقتصر قيمتها واستخدامها على وقت حدوث الواقعة الحيوية فقط ولكن يحتفظ بها وتستخدم على مدى فترات طويلة من الزمن ويجب تقديمها إلى آخرين من أجل طائفة واسعة من الاستخدامات أثناء حياة الفرد المسجل، يفضل أن تعامل المعلومات المتعلقة بالوصم كمعلومات إحصائية تُجمع مقتزنة بالحالة الزوجية للأم في وقت الولادة، ولا ينبغي جعلها جزءاً من الوثيقة القانونية. ولذا يجب إيلاء اعتبار دقيق للطريقة التي تسجل بها المعلومات التي قد تُسبب الحرج، من قبيل الحالة الزوجية للأم أو حالة الطفل أو الجنين المستمدة من حالة كنف الزوجية، وكذلك الطريقة التي قد تُستخدم بها تلك المعلومات وتتاح للآخرين.

١١٦ - وبالرغم من حساسية المعلومات المتعلقة بما إذا كان الطفل قد وُلد في كنف الزوجية، فلا خلاف تقريباً فيما يتعلق بقيمتها كموضوع إحصائي لكثير من البلدان. فهي قد تُعد مؤشراً على قوة مؤسسة الزواج كعامل محدد للوحدة الأسرية، كما قد تكون مؤشراً على مستويات الصحة، والتحصيل التعليمي، والتدابير الاجتماعية الاقتصادية الأخرى للطفل في المستقبل. وبالنسبة للبلدان التي يُعد ذلك فيها من التدابير الإحصائية المهمة، يستصوب تقسيم فئة خارج كنف الزوجية تقسيماً فرعياً إضافياً إلى ”مُعترف به“ و ”غير معترف به“، وتقسيم فئة ”لم يذكر“ تقسيماً فرعياً إلى ”توجد معلومات عن الأب“ و ”لا توجد معلومات عن الأب“.

١١٧ - وإذا جُمعت المعلومات في تقارير إحصائية فقط لأغراض إنتاج إحصاءات حيوية مصنفة، فلا مجال للحرج، نظراً لأن المواضيع الإحصائية تظل سرية بشكل صارم. ومن ناحية أخرى، فإن العلم بأن موظفين في النظام سيستعرضون التقارير الإحصائية قد يؤثر في الطريقة التي يقدم بها ”مبلغ“ المعلومات البيانات. فينبغي إبلاغه بأن الموضوع سري ومن ثم يقل احتمال تشويه الإحصاءات أو تحيزها.

١١٨ - ومن ناحية أخرى، قد تكون هناك أسباب قاهرة في بعض البلدان لإدراج الحالة الزوجية أو الشرعية في السجل الحيوي ذاته، عوضاً عن إدراجها في التقرير الإحصائي. فقد تلزم المعلومات لأغراض الميراث، أو لتحديد استحقاقات وحقوق أخرى.

١١٩ - لذلك، وبصرف النظر عن الطريقة التي تسجل بها المعلومات (سواء كان في السجل الحيوي ذاته أو في تقرير إحصائي منفصل)، من الضروري أن يكون هناك نظام لحماية خصوصية وسرية المعلومات الموجودة في الوثائق الحيوية، والمرتبطة بالتقارير الإحصائية. فإذا أدرجت المعلومات الحساسة في الجزء القانوني من الوثيقة الحيوية، ينبغي إيلاء الاعتبار لتوفير أي من نوعي النسخ: إما نسخة كاملة مصدقة وتحتوي على جميع البنود في الوثيقة، أو ”نموذج موجز“ يصدق على التفاصيل الأساسية المرتبطة بالواقعة فقط، من قبيل الأسماء، والتواريخ، والأماكن الجغرافية، وما إلى ذلك. وقد تصبح النسخة الموجزة بصورة روتينية النموذج المختار لتقديم النسخ، إلا في الظروف التي يلزم فيها النموذج برمته لاستخدام قانوني أو إداري خاص.

١٤ - الوزن عند الولادة

التبويبات الموصى بها: ولادات حية - ١٥، ولادات حية - ١٦، ولادات حية - ١٧،
الوفيات الجنينية - ٣، الوفيات الجنينية - ٤، الوفيات الجنينية - ٦، ولادات حية
- ووفيات جنينية - ٢

١٢٠ - الوزن عند الولادة هو أول وزن للجنين أو المولود حديث الولادة يتم الحصول عليه فور الولادة. وبالنسبة للولادات الحية، يفضل أن يُقاس الوزن عند الولادة في غضون الساعة الأولى من الحياة، قبل حدوث أي نقص مهم في الوزن بعد الولادة. وينبغي التعبير عن الوزن الفعلي بدرجة دقة القياس. ولا ينبغي تسجيل الوزن في مجموعات. ويجوز تسجيل الوزن بالأرطال والأوقيات إذا كانت هذه هي وحدات القياس في البلد؛ وينبغي تحويل القياس إلى غرامات فيما بعد كجزء من عملية التبويب.

١٢١ - ولا تستبعد تعاريف الفئات من قبيل وزن "منخفض"، "منخفض جداً" و "منخفض للغاية" عند الولادة، كل منها الآخر. وتتداخل التصنيفات بقدر ما تشمل كل فئة الفئة أو الفئات التي تليها (أي أن "منخفض" تشمل "منخفض جداً" و "منخفض للغاية" وتشمل "منخفض جداً" فئة "منخفض للغاية"). ويعرّف الوزن المنخفض عند الولادة على النحو التالي:

- (أ) الوزن المنخفض عند الولادة = أقل من ٢ ٥٠٠ غرام (وحتى ٢ ٤٩٩ غرام، الوزن الشامل)؛
(ب) وزن منخفض جداً عند الولادة = أقل من ١ ٥٥٠ غرام (وحتى ١ ٤٩٩ غرام، الوزن الشامل)؛
(ج) وزن منخفض للغاية عند الولادة = أقل من ١ ٠٠٠ غرام (وحتى ٩٩٩ غرام، الوزن الشامل).

١٢٢ - ويمكن أن يوفر الوزن عند الولادة المعلومات اللازمة لدراسة وفيات الرضع وصحتهم أثناء فترة الرضاعة وحتى فترة الطفولة، نظراً لأن الوزن المنخفض عند الولادة يرتبط بزيادة المخاطر الصحية ومشاكل النمو أثناء الرضاعة ويرتبط ارتباطاً كبيراً بوفيات الرضع. وتُعد الإحصاءات المتعلقة بالوزن عند الولادة والمصنفة بصورة شاملة بحسب التدابير الاجتماعية الاقتصادية للأسرة - مثل المستوى التعليمي للأم، على سبيل المثال - أساساً مهماً بصفة خاصة لاستهداف فئات فرعية من السكان تحتاج إلى رعاية في فترة ما حول الولادة وإلى خدمات طبية بعد الولادة.

١٥ - تاريخ آخر فترة حيض للأم/سن الحمل

التبويبات الموصى بها: ولادات حية - ١٦، الوفيات الجنينية - ٥،
الوفيات الجنينية - ٧

١٢٣ - يستخدم التاريخ (اليوم، والشهر، والسنة) لآخر فترة حيض للأم لحساب سن الحمل بالرضيع المولود حياً أو الجنين الميت. ويتم هذا الحساب على أفضل وجه كجزء من عملية تجهيز بيانات الوثيقة وينبغي ألا يجري في وقت تسجيل الواقعة. وينبغي تسجيل التاريخ بالكامل (اليوم والشهر والسنة).

١٢٤ - وسن الحمل لحديث الولادة أو الجنين الميت هو الزمن المنقضي الذي يقاس من أول يوم في آخر فترة حيض للأم حتى تاريخ الولادة. ويعبر عن سن الحمل بأيام أو أسابيع كاملة (أي أن الوقائع التي تحدث خلال ٢٨٠ إلى ٢٨٦ يوماً كاملاً بعد بدء آخر فترة حيض عادية تعتبر أنها حدثت في ٤٠ أسبوعاً كاملاً من الحمل).

١٢٥ - ولأغراض حساب سن الحمل من تاريخ أول يوم في آخر فترة حيض عادية حتى يوم الولادة، من المهم أن يفهم أن اليوم الأول هو اليوم صفر وليس اليوم واحد؛ ولذا فإن الأيام من صفر إلى ٦ تناظر

”الأسبوع الكامل صفر“؛ وتناظر الأيام من ٧ إلى ١٣ ”الأسبوع الكامل واحد“، وتناظر الأسبوع الأربعين للحمل ”الأسبوع الكامل ٣٩“.

١٢٦ - وإذا لم يتم جمع تاريخ آخر فترة حيض عادية ينبغي أن يستند سن الحمل، قدر الإمكان، إلى أفضل تقدير سريري. وعلى أي حال، ينبغي أن يعبر عن سن الحمل بفئات عمرية مدتها أسابيع كاملة على النحو التالي: أقل من ٢٠ أسبوعاً؛ ٢٠ - ٢١ أسبوعاً؛ ٢٢ - ٢٧ أسبوعاً؛ ٢٨ - ٣١ أسبوعاً؛ ٣٢ - ٣٥ أسبوعاً؛ ٣٦ أسبوعاً؛ ٣٧ - ٤١ أسبوعاً؛ ٤٢ أسبوعاً وما فوقها؛ ”لم يذكر“.

١٢٧ - وتوفر المعلومات بشأن سن الحمل بالنسبة للمواليد الأحياء والأجنة المتوفين معلومات مهمة لأغراض البحث الصحي ولأغراض سياسة الرعاية الطبية للأمهات وحديثي الولادة. ويمكن أن يساعد التبويب المتقاطع لسن الحمل والوزن عند الولادة بالنسبة للمواليد الأحياء، أيضاً في تحديد الحالات غير المقنعة بحسب المعايير الطبية.

١٦ - عدد الزيارات السابقة للولادة

التبويبات الموصى بها: وفيات الأجنة - ٩

١٢٨ - وفي حالة انتهاء الحمل بمولود حي أو جنين ميت، من المفيد معرفة إن كانت الأم قد حصلت على رعاية سابقة على الولادة من دوائر الصحة، وإذا كان الأمر كذلك، إن كانت تلك الرعاية كافية من حيث عدد الزيارات. ومن المهم تحديد الزيارة السابقة على الولادة بالتعاون مع دوائر الصحة وتطبيق تعريف متفق عليه بصورة موحدة عند جمع تلك المعلومات. ولأغراض التبويب وعرض البيانات، ينبغي استخدام المجموعات التالية: لا زيارات؛ ١ - ٣؛ ٤ - ٦؛ ٧ - ٩؛ ١٠ زيارات أو أكثر؛ ”لم يذكر“.

١٧ - الشهر الذي بدأت فيه الرعاية السابقة للولادة للحامل

التبويبات الموصى بها: ولادات حية - ١٧، ولادات حية - ١٨، ولادات حية - ١٩، الوفيات الجنينية - ٩

١٢٩ - وفي حالة انتهاء الحمل بمولود حي أو جنين ميت، من المفيد أيضاً معرفة الوقت الذي بدأت فيه الأم تحصل على الرعاية السابقة على الولادة من دوائر الصحة، نظراً لأن الرعاية المبكرة أفضل بصورة كبيرة ليس فقط بالنسبة لصحة الأم وإنما أيضاً بالنسبة لنتيجة الحمل ولصحة الطفل المولود حديثاً. وينبغي تقديم الإجابات بالنسبة لهذا الموضوع لا بحسب شهر معين، بل بحسب عدد الأشهر المنقضية في فترة الحمل قبل أول زيارة للرعاية السابقة على الولادة، عوضاً عن ذلك، أي ينبغي أن تشير الإجابة إلى ما إذا كانت الرعاية قد بدأت في الشهر الثالث، أو الشهر الخامس، وما إلى ذلك. ولأغراض تبويب البيانات وعرضها، ينبغي أن تستند المجموعات إلى شهور حمل ثلاثة، وأن تقسم إلى: شهور الحمل الثلاثة الأولى؛ شهور الحمل الثلاثة الثانية؛ شهور الحمل الثلاثة الثالثة؛ ”لم تحدث رعاية سابقة للحمل“؛ و ”لم يذكر“.

١٣٠ - ولأغراض التحليل، يمكن استخدام هذا الموضوع وموضوع ”عدد الزيارات السابقة على الولادة“ سوياً لتقييم مدى ملاءمة الرعاية السابقة على الولادة بالنسبة للمواليد الأحياء والأجنة الميتة من حيث الوزن عند الولادة، ونوع الجنس، ونتيجة الحمل.

١٨ - هل تم تسجيل الولادة؟

التبويبات الموصى بها: وفيات الرضع - ٥

١٣١ - يوفر هذا السؤال معلومات بشأن تسجيل الولادات الحية وبوجه بشأن الرضع الذين يموتون قبل السنة الواحدة من العمر. والغرض منه تقييم اكتمال التسجيل وتيسير الربط بين سجلات الولادات المسجلة وسجلات وفيات الرضع المسجلة.

١٩ - الأطفال المولودون أحياء للأم أثناء فترة حياتها الكاملة

التبويبات الموصى بها: ولادات حية - ٨، ولادات حية - ٩، ولادات حية - ١٠، ولادات حية - ١٩، الوفيات الجنينية - ٨

١٣٢ - يحدد هذا الموضوع بحيث يشمل جميع الأطفال المولودين أحياء للأم المعنية حتى وقت الولادة الحية الحالية أو وقت وفاة المرأة (بالنسبة للإناث في عمر الإنجاب وما فوقه). وينبغي أن يشمل الرقم المسجل الطفل المولود حياً في الوقت الراهن وجميع الأطفال المولودين أحياء (بنين وبنات)، سواء وُلدوا في كنف الزوجية أم لا، وسواء وُلدوا في إطار الزواج الحالي أو زيجات سابقة، بصرف النظر عما إذا كانوا أحياء أو موتى في وقت الاستفسار، وعما إذا كانوا يعيشون مع الأم أو في مكان آخر. وفي حالة خروج أجنة متعددة، ينبغي إحصاء كل طفل يولد حياً بصورة منفصلة.

١٣٣ - وتُعد المعلومات بشأن "المجموع الكلي للأطفال المولودين أحياء خلال فترة حياة الأم الكاملة" موضوعاً مهماً، يتعين إدراجه في التقارير الإحصائية بشأن الولادات الحية، وبشأن وفيات الإناث في عمر الإنجاب وما فوقه؛ وبشأن الوفيات الجنينية. وبالنسبة للمواليد الأحياء الشرعيين، ينبغي النص على الحصول على معلومات بشأن عدد الولادات الحية، من كل من الزواج الحالي والزيجات السابقة.

١٣٤ - ويرتبط ترتيب الولادات ارتباطاً قوياً بمستوى الخصوبة وبناتج الولادة. وبالإضافة إلى معدلات الخصوبة بحسب العمر، تُحسب معدلات الخصوبة بحسب ترتيب الولادات أيضاً في بعض الحالات. وقد كانت هناك أيضاً دراسات تبين أن عدد الولادات السابقة كان له أثر على نتيجة حمل المرأة لاحقاً.

١٣٥ - وقد يكون جمع البيانات الدقيقة بشأن عدد الأطفال المولودين أحياء مضنياً. فمن ناحية، ستشمل بعض الإجابات الوفيات الجنينية على سبيل الخطأ، بينما قد تشمل من ناحية أخرى أطفالاً توفوا في مرحلة الطفولة المبكرة؛ أو، قد تُغفل الإجابات الذرية التي كبر أفرادها أو تركوا الأسرة المعيشية بسبب إساءة تفسير مصطلح "أطفال". ولذا يوصى في إطار الجهود المبذولة للحصول على المعلومات، بطرح السؤال بشأن "الأبناء" و "البنات" عوضاً عن "الأطفال"، وأن يكون جزءاً من مجموعة أسئلة تقصي تشمل، بالإضافة إلى (أ) جميع حالات خروج الأجنة (الولادات) السابقة، بما فيها الوفيات الجنينية، (ب) عدد المواليد المتوفين (وفيات الأجنة)، (ج) عدد الذين لا يزالون أحياء، و (د) عدد الذين ولدوا أحياء ولكن توفوا. وأي عدم اتساق بين الإجابات على هذه الأسئلة سيشير إلى بعض الخطأ في الإجابة، الأمر الذي يمكن مواصلة تقصيه.

١٣٦ - وينبغي أن تُجمع البيانات المتعلقة بعدد الأطفال المولودين أحياء أثناء فترة حياة الأم بما يسمح بتصنيف الولادات الحية ووفيات الأجنة بحسب ترتيب الولادة، وترتيب الولادة الحية (انظر الموضوع ٢٢ أدناه).

٢٠ - الأطفال المولودون الأحياء للأم طوال فترة حياتها الكاملة ولا يزالون أحياء

١٣٧ - يحدد هذا الموضوع بحث يشمل جميع الأطفال المولودين أحياء للأم ولا يزالون أحياء في وقت حدوث واقعة الولادة الحية الحالية أو في وقت وفاة الأم. وينبغي أن يشمل العدد المسجل مولودها الحي الحالي إن كان حياً، في وقت المرجعية التاريخية، وجميع الأطفال الآخرين الباقين على قيد الحياة (بنين وبنات)، سواء كانوا مولودين من هذا الزواج الحالي أو من زيجات سابقة أو خارج كنف الزوجية، وبصرف النظر عما إذا كانوا يعيشون مع الأم أو في مكان آخر.

٢١ - الوفيات الجنينية أثناء حياة المرأة الكاملة

التبويبات الموصى بها: الوفيات الجنينية - ٨

١٣٨ - تحدد هذه الفئة بحث تشمل الوفيات الجنينية جميعها (بصرف النظر عن سن الحمل وتشمل حالات الإجهاض، سواء الذاتية أو المستحثة) التي تحدث للمرأة المعنية حتى وقت الولادة الحالية. وينبغي أن يشمل العدد جميع الأجنة المولودين موتى، بمن فيهم الحالي، سواء أن كانوا مولودين في كنف الزوجية أم لا، وسواء كانوا نتيجة للزواج الحالي أو زواج سابق.

٢٢ - ترتيب الولادات

التبويبات الموصى بها: ولادات حية - ٨، ولادات حية - ٩، ولادات حية - ١٠،

ولادات حية - ١٩، الوفيات الجنينية - ٨

١٣٩ - ترتيب الولادة موضوع اشتقاقي وهو الترتيب العددي للولادة الحية أو للجنين الميت قيد التسجيل، بالنسبة لكل حالات الخروج السابقة من رحم الأم، بصرف النظر عما إذا كان ذلك الخروج لمولود حي أو مولود ميت (جنين متوفى)، وسواء كان الحمل في كنف الزوجية أو خارج كنف الزوجية. ويستند مجموع حالات "الخروج السابقة من الرحم" إلى الإجابات المتعلقة بالأسئلة الموجهة إلى الأم أو المرأة بشأن الأطفال المولودين أحياء (الموضوع ١٩) وبسؤال الأجنة الموتى (الموضوع ٢١) خلال فترة حياتها الكاملة.

١٤٠ - وإذا حُدد ترتيب الولادة بناءً على الولادات الحية السابقة فقط، أو مسألة الشرعية السابقة فقط، يقترح استخدام مصطلحي "ترتيب الولادة الحية" و "ترتيب الولادة في كنف الزوجية" (انظر الموضوعين ١٩ و ٢٠) على التوالي. وبالمثل، فإن كانت هناك رغبة في أن يقتصر ترتيب الولادات على الوفيات الجنينية السابقة، ينبغي استخدام مصطلح "ترتيب الوفيات الجنينية".

١٤١ - وينبغي تصنيف البيانات في فئات ترتيبات أحادية (الأولى، الثانية، الثالثة وما إلى ذلك، وحتى التاسعة، والعاشر وما فوقها) وفئة "لم يذكر".

٢٣ - الفترة الفاصلة منذ آخر ولادة حيّة سابقة/تاريخ آخر ولادة حيّة سابقة

التبويبات الموصى بها: ولادات حية - ١٠

- ١٤٢ - ويمكن الحصول على المعلومات المتعلقة بالفترة الفاصلة بعد الولادة إما بتوجيه سؤال مباشر بشأن عدد الشهور أو السنوات الكاملة المنقضية منذ آخر ولادة حيّة سابقة أو بالحصول على تاريخ أول ولادة حيّة سابقة أخيرة، وحساب الفترة الفاصلة بعد الولادة في مرحلة تجهيز البيانات.
- ١٤٣ - وتقيس الفترة الفاصلة الوقت المنقضي بشهور كاملة، بين يوم وشهر وسنة آخر ولادة لمولود حي، وتاريخ الولادة الحية السابقة (انظر أيضاً الموضوع ١٩ بشأن الأطفال المولودين أحياء للأم).
- ١٤٤ - وتشير المعلومات المتعلقة بالفترة الفاصلة بعد الولادة إلى الوقت المنقضي منذ وصول الأم إلى مركز معين في عدد الولادات (الترتيب العددي للولادات). ويسمح هذا النوع من المعلومات بتحديد الوقت المنقضي بين الولادات، لغرض تجميع التواريخ الإنجابية لفرادى الأمهات. وتسمح تلك المعلومات أيضاً بتحليل أثر الفترة الفاصلة بعد الولادة على نتائج الولادة.

٢٤ - عدد الأطفال المولودين أحياء لزواج قيد الانحلال

- ١٤٥ - يحدد عدد الأطفال المولودين أحياء لزواج قيد الانحلال بحيث يشمل جميع كل ولادات المولودين أحياء، أثناء الزواج، بصرف النظر عما إذا كانوا أحياء أو موتى في وقت تقديم طلب الطلاق.

٢٥ - عدد الأطفال المعالين للشخصين المطلقين

التبويبات الموصى بها: الطلاق - ٤

- ١٤٦ - عدد الأطفال المعالين لأشخاص مطلقين هو العدد الكلي للأطفال الأحياء دون الثامنة عشرة من العمر والذين يعالون بواسطة أي من طرفي الطلاق في وقت تقديم طلب الطلاق. وينبغي أن يشمل هذا العدد أي أطفال معالين من زيجات سابقة.
- ١٤٧ - يُختار "وقت تقديم الطلب" كنقطة مرجعية لأن هذا هو بالفعل الوقت الوحيد الذي يمكن فيه سؤال المبلّغ عن مسائل من قبيل عدد الأطفال المعالين. ومن المسلم به أن هذا ربما يسبق التاريخ الفعلي للطلاق بسنوات عديدة، وبالرغم من ذلك يبدو أن وقت تقديم طلب الطلاق هو النقطة المرجعية السليمة لتقييم العلاقة بين عدد الأطفال المعالين وبين حدوث الطلاق. كما أنه يتفق أيضاً مع النقطة المرجعية من حيث الزمن لعدد الأطفال المولودين أحياء للزواج قيد الانحلال (الموضوع ٢٤).

٢٦ - مدة الزواج/تاريخ الزواج

التبويبات الموصى بها: الطلاق - ٣، الطلاق - ٤

- ١٤٨ - تحدد مدة الزواج باعتبارها الفترة الزمنية الفاصلة بين يوم وشهر وسنة الزواج ويوم وشهر وسنة حدوث الواقعة قيد النظر، معبراً عنها بسنوات كاملة.
- ١٤٩ - ويمكن الحصول على المعلومات المتعلقة بمدة الزواج إما بالحصول على سنة وشهر ويوم الزواج، أو بتوجيه سؤال مباشر عن فترة الزواج بسنوات كاملة. ولئن كانت طريقة التاريخ تُسفر عامة عن نتائج ذات بيانات أكثر دقة بشأن المدة، يتطلب الحساب خطوة إضافية أثناء مرحلة تجهيز البيانات. وتفترض هذه الطريقة

أيضاً أنه سيتم تقديم التاريخ الدقيق للزواج باليوم والشهر والسنة بالنسبة لجانب كبير من الحالات. ومع ذلك، يوصى باستخدام السؤال المباشر بشأن مدة الزواج في التعدادات السكانية وحيث لا يرجح أن تتمكن نسبة كبيرة من السكان من إعطاء التاريخ الدقيق. وإذا اقتضت الضرورة، يمكن أن يقدر المسجل المدة باستخدام الأسلوب المبين في الفقرة ١٠٦ أعلاه فيما يتعلق بالتحقق من العمر.

١٥٠ - وتستخدم المعلومات بشأن فترة الزواج، مقترنة بالولادات الحية ووفيات الأجنة المولودين في كنف الزوجية، لغرض تحليل الخصوبة. ورهناً بنوع التحليل الذي سيجري، قد تتعلق الاستفسارات إما بـ "الزواج الأول" أو "الزواج الحالي" للأم. وللتقليل من عدم الدقة في الإبلاغ، ينبغي تحديد النقطة المرجعية بوضوح في كل حالة.

١٥١ - وينبغي جمع المعلومات المتعلقة بالزواج في شكل سنوات كاملة بما يسمح بتصنيفها، على النحو التالي: أقل من سنة واحدة؛ سنوات أحادية حتى ٩ سنوات؛ ١٠ - ١٤ سنة؛ ١٥ - ١٩ سنة؛ ٢٠ سنة وما فوقها؛ "لم يذكر".

٢٧ - الحالة الزوجية

التبويات الموصى بها: ولادات حية - ٥، ولادات حية - ١٢، وفيات - ٧، الوفيات الجينية - ١٢

١٥٢ - الحالة الزوجية هي حالة الأفراد بحسب قوانين أو عادات الزواج في البلد. ويوصى بتحديد فئات الحالات الزوجية التالية: (أ) أعزب (لم يتزوج قط)، (ب) متزوج قانوناً، (ج) متزوج دينياً، اتحاد بالتراضي، واتحاد عرفي، (د) أرمل ولم يتزوج، (هـ) مطلق ولم يتزوج، و (و) متزوج ولكن منفصل قانوناً (انظر الأمم المتحدة، ٢٠٠٨، الفقرة ٢ - ١٤٤).

١٥٣ - ومن الضروري أن تؤخذ في الاعتبار الاتحادات العرفية (وهي قانونية وملزمة بموجب القانون العرفي) والاتحادات خارج نطاق القانون والمعروفة باسم الاتحادات الفعلية أو بالتراضي. وقد ترغب بعض البلدان أيضاً في أن تميز بين الأشخاص المتزوجين الذين يعيشون مع أزواجهم وأولئك الذين يعيشون بمعزل عن أزواجهم.

١٥٤ - وفي البلدان التي تريد أن تميز بين (أ) الأشخاص المرتبطين بزواج قانوني (تعاقدي أو مدني)، (ب) والأشخاص المرتبطين بزواج ديني، (ج) والأشخاص المرتبطين باتحادات فعلية، (د) والأشخاص المتزوجين زواجاً قانونياً، ولكنهم منفصلين قانوناً، (هـ) والأشخاص المتزوجين قانوناً ولكنهم منفصلين فعلاً، (و) والأشخاص المطلقين، ينبغي تحديد تكوين كل فئة بصورة واضحة والإشارة إليها في الجداول الإحصائية المنشورة.

١٥٥ - وترتفع المعاملة الإحصائية للأشخاص الذين انحل زواجهم الوحيد أو آخر زواج قانوني لهم (تعاقدياً كان أو مدنيّاً) بالحجم النسبي لتلك الفئة في البلد. فإذا كانت الفئة كبيرة من حيث الحجم، ينبغي أن تشكل فئة إضافية؛ أما إذا كان حجمها غير كبير، فينبغي تصنيف الأفراد تبعاً لحالتهم الزوجية قبل انحلال زيجاتهم.

١٥٦ - ويجب أن تستند تلك التعديلات لهذا التصنيف، حسب ما قد تدعو الحاجة إلى القيام به، مراعاة الحالات الخاصة الموجودة في بعض الثقافات، إلى معرفة مباشرة بالبيئة والأعراف المحلية. ومن ناحية ثانية، تجدر الإشارة إلى أنه في جميع الثقافات، تشمل الحالة الزوجية سلسلة تتراوح بين الاتحادات القانونية والاتحادات بالتراضي؛ وفي حدود ذلك الإطار، قد تكون الاتحادات أحادية أو تعددية. وسيحدد مدى تقبل الأنواع المختلفة للاتحادات على الصعيد الاجتماعي، التعديلات اللازمة لتلبية الاحتياجات الوطنية. وعلى

سبيل المثال في البلدان التي تسمح بتعدد الزوجات، قد يكون من المستصوب إدراج سؤال بشأن عدد الزوجات الحاليات. وينبغي إدخال التعديلات في إطار التصنيف الأساسي من أجل المحافظة على القابلية للمقارنة على الصعيد الدولي قدر الإمكان.

١٥٧ - ولا توفر الفئات المتعلقة بالحالة الزوجية والمبينة في الفقرة ١٥٤ أعلاه، معلومات كاملة بشأن نطاق الاتحادات الفعلية التي قد تكون شائعة في بعض البلدان، من حيث درجات الاستقرار المتباينة، كما لا تبين بصورة كافية مدى انتشار الزيجات الرسمية المقترنة باتحادات فعلية مستقرة نسبياً خارج كنف الزوجية. وتعدّ المعلومات بشأن هذه العلاقات مفيدة جداً في الدراسات المتعلقة بالخصوبة بيد أنه لا يمكن النص على توصية دولية بشأن هذه المسألة بسبب التباين الكبير للظروف في ما بين البلدان. ومن ناحية أخرى يُقترح أن تنظر البلدان التي ترغب في بحث هذه العلاقات في إمكانية جمع بيانات منفصلة عن كل شخص من حيث الزواج الرسمي، ومن حيث الاتحادات الفعلية، وبشأن مدة كل نوع من أنواع تلك الحالات.

١٥٨ - وفي الدراسة المتعلقة بالولادات الحية، تسمح المعلومات المتعلقة بالحالة الزوجية للأم باشتقاق المعلومات المتعلقة بما إذا كان الطفل قد وُلد في كنف الزوجية أو خارج كنف الزوجية. ومن الناحية الإحصائية، قد تُستخدم هذه المعلومات لحساب معدل الخصوبة الزوجية ودراسة أوجه التباين في الخصوبة بحسب الحالة الزوجية للأم، لغرض إعداد سياسة الرفاه والسياسة الاجتماعية. وتوفر الحالة الزوجية أيضاً معلومات بشأن أوجه التباين المتعلقة بالوفيات بحسب الحالة الزوجية.

٢٨ - عدد الزيجات السابقة/ترتيب الزواج

التبويبات الموصى بها: الطلاق - ٧

١٥٩ - عدد الزيجات السابقة هو عدد الزيجات التعاقدية التي تم الدخول فيها قبل الزواج قيد التعاقد والزواج الذي انحل بالطلاق، بغض النظر عما إذا كانت تلك الزيجات قد انحلت بسبب الموت أو الطلاق.

١٦٠ - وترتيب الزواج موضوع اشتقاقي: فالمعلومات المتصلة به تُشتق من المعلومات المطلوبة بشأن عدد الزيجات السابقة. ويمثل ترتيب الزواج ترتيب الزواج قيد التعاقد أو قيد الحل (أي الأول والثاني والثالث، وما إلى ذلك).

٢٩ - طريقة انحلال الزيجات السابقة

١٦١ - يمكن انحلال عقد الزواج القانوني بواسطة ما يلي: (أ) وفاة أحد الزوجين، و(ب) حكم بالطلاق أو (ج) الإلغاء (الإبطال).

١٦٢ - وتشير الزيجات السابقة إلى الزيجات التي جرى الدخول في عقود بشأنها قبل الزواج الحالي الذي هو إما قيد التعاقد (في حالة الزواج) أو قيد الانحلال (في حالة الطلاق).

٣٠ - التحصيل التعليمي

التبويبات الموصى بها: ولادات حية - ٨، ولادات حية - ١٥، وفيات - ٨، الزواج - ٤، الطلاق - ٥

١٦٣ - التحصيل التعليمي للأبوين، والأشخاص المتوفين، والعرائس، والعرضان والمطلقين هو أعلى درجة تستكمل ضمن أكثر المستويات تقدماً التي جرى الالتحاق بها في النظام التعليمي في البلد الذي تم

تحصيل التعليم فيه. وللأغراض الدولية، فإن الدرجة هي مرحلة التعليم التي يتم تغطيتها عادة في غضون السنة الدراسية.

١٦٤ - ويضيف التحصيل التعليمي، باعتباره أحد المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية، قيمة لتحليل حدوث الوقائع الحيوية والتنبؤ بها. فعلى سبيل المثال، تتيح إحصاءات الولادات والوفيات بحسب التحصيل التعليمي للأمم دراسة مختلف معدلات الخصوبة ومعدلات وفيات الرضع بحسب تعليم الأم. ويمكن تنفيذ السياسة الاجتماعية الرامية إلى تحسين المستوى التعليمي للأمم إذا وُجد ارتباط بين تعليم الأم وخصوبتها، فضلاً عن نتائج الولادة. وينبغي تسجيل المعلومات المتعلقة بالتعليم الذي تم تحصيله في شكل درجات في إطار كل مستوى بما يسمح بتحديد المستويات التالية للتعليم، على نحو ما يوصي به التصنيف الدولي الموحد للتعليم الصادر عن اليونسكو (ISCED 2011):^{١٢}

^{١٢} انظر اليونسكو، معهد الإحصاءات (٢٠١٢). مُتاح على الموقع <http://www.uis.unesco.org/Education/Documents/isced-2011-en.pdf>

التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى صفر. يشمل تعليم الطفولة المبكرة برامج مرحلة الطفولة المبكرة تنطوي على عنصر تعليم دولي. وهناك فئتان لبرامج المستوى صفر للتصنيف الدولي الموحد للتعليم وهما: تطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم في مرحلة ما قبل الدراسة الابتدائية. وتشمل الأولى محتوى تعليمياً مصمماً للأطفال الأصغر سناً (في المرحلة العمرية التي تتراوح بين صفر وستين)، والأخرى مصممة للأطفال من سن ٣ سنوات وحتى بداية مرحلة التعليم الأولي.

التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ١. التعليم الابتدائي (أي مرحلة المدرسة الأولية، المدرسة الابتدائية)، التي توفر للتلاميذ مهارات أساسية في مجالات القراءة، والكتابة، والحساب، وتضع أساساً متيناً للتعليم ولفهم المجالات الأساسية للمعرفة، والتنمية الشخصية والاجتماعية، لتحضير التلاميذ لمرحلة التعليم الإعدادي.

التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٢. التعليم الإعدادي، وهو مصمم عادة للبناء على نتائج التعليم في المستوى ١ من التصنيف الدولي الموحد للتعليم. والهدف منه عادة وضع الأسس للتعليم والتنمية البشرية مدى الحياة. وقد يشكل هذا الأساس بعد ذلك نقطة انطلاق لمواصلة توسُّع النظم التعليمية في الفرص التعليمية. وقد توفر بعض النظم التعليمية بالفعل برامج للتعليم المهني، على المستوى ٢ من التصنيف الدولي الموحد للتعليم والمصممة لتزويد الأفراد بالمهارات المناسبة للتوظيف.

التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٣. التعليم الثانوي، وهو مصمم عادة لتكملة التعليم الثانوي استعداداً للتعليم من المستوى الثالث أو لتوفير مهارات مناسبة للتوظيف، أو لكليهما. وتوفر البرامج في هذا المستوى للتلاميذ برامج مختلفة ومتخصصة، ومتعمقة من حيث التعليمات مما توفره البرامج على المستوى ٢ من التصنيف الدولي الموحد للتعليم.

التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٤. وهو التعليم ما بعد الثانوي وليس التعليم العالي ويوفر خبرات تعليمية، مبنية على التعليم في المستوى الثانوي تحضيراً لدخول سوق العمل فضلاً عن دخول التعليم العالي. ويرمي إلى حصول الفرد على المعرفة، والمهارات والكفاءات على مستوى من التعقيد أدنى من خصائص مستوى التعليم العالي.

التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٥. وهو تعليم للمستوى العالي قصير الدورة، ومصمم غالباً ليوفر للمشاركين فيه معرفة فنية، ومهارات وكفاءات. وتستند هذه عادة إلى النواحي العملية ومحددة بحسب الوظائف، وتُعد الطلاب للدخول إلى سوق العمل. ومن ناحية ثانية، فإن هذه البرامج قد توفر أيضاً مساراً تجاه برامج تعليمية عالية أخرى. وتصنّف أيضاً برامج التعليم العالي

الأكاديمية التي دون مستوى بكالوريوس الآداب أو العلوم أو ما يعادلها، ضمن المستوى ٥ من التصنيف الدولي الموحد للتعليم.

التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٦. بكالوريوس في الآداب أو العلوم أو ما يعادلها من المستويات وهو مصمم غالباً لتوفير معرفة أكاديمية و/أو فنية متوسطة للمشاركين، ومهارات وكفاءات، تؤدي إلى أول درجة من المؤهلات أو ما يعادلها.

التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٧. درجة الماجستير في الآداب أو العلوم أو المستوى الذي يعادلها، وهو مصمم غالباً لتزويد المشاركين بالمعرفة الأكاديمية و/أو الفنية المتقدمة، والمهارات والكفاءات، التي تُفضي إلى درجة ثانية من المؤهلات أو ما يعادلها. وقد تنطوي البرامج من هذا المستوى على عنصر بحثي مهم ولكن لا تؤدي بعد إلى منح مؤهل الدكتوراه.

التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٨. الدكتوراه أو مستوى يعادلها، وهو مصمم بصورة رئيسية بحيث يؤدي إلى مؤهل بحثي متقدم. وتكرس البرامج عند هذا المستوى للدراسة المتقدمة والبحوث الأصلية وتقدمها عادة المؤسسات التعليمية العليا الموجهة للبحوث، مثل الجامعات. وتوجد برامج الدكتوراه في كل من المجالين الأكاديمي والفني.

١٦٥ - وينبغي أيضاً تحديد السكان الذين لم يلتحقوا بالمدرسة. كما ينبغي توضيح أيّ فوارق بين التعاريف الوطنية والدولية في منشور الإحصاءات الحيوية بغية تيسير المقارنات والتحليل.

٣١ - الحالة من حيث الإلمام بالقراءة والكتابة

١٦٦ - تشير الحالة من حيث الإلمام بالقراءة والكتابة إلى كل من القدرة على القراءة والقدرة على الكتابة. وينبغي جمع البيانات المتعلقة بحالة القراءة والكتابة بحيث تميز بين الأشخاص الملمين بالقراءة والكتابة والأشخاص غير الملمين بالقراءة والكتابة. ويكون الشخص ملماً بالقراءة والكتابة إذا كان يستطيع أن يقرأ ويكتب جملة بسيطة مع فهمها، بشأن حياته اليومية. ويكون الشخص غير ملم بالقراءة والكتابة إذا لم يستطع، أن يقرأ ويكتب جملة بسيطة بشأن حياته اليومية، وفهم ما يفعله. ومن ثم ينبغي اعتبار الشخص القادر على قراءة وكتابة الأرقام أو اسمه فقط، أمياً، كما هو الحال بالنسبة للشخص الذي يستطيع أن يقرأ لكن لا يستطيع أن يكتب والشخص الذي يستطيع أن يقرأ ويكتب جملة يحفظها تتعلق بالشعائر.

١٦٧ - وليست اللغة التي يستطيع الشخص أن يقرأ ويكتب بها، عاملاً في تحديد الإلمام بالقراءة والكتابة ولا يلزم إدخالها في الاعتبار عادة. وفي البلدان المتعددة اللغات، قد تكون هذه المعلومات، مع ذلك، ضرورية لتحديد السياسة التعليمية ولذلك تُصبح بمثابة موضوع استفسار إضافي مفيد.

١٦٨ - وينبغي جمع البيانات المتعلقة بالإلمام بالقراءة والكتابة بالنسبة لجميع الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات وما فوقها. بيد أنه من أجل إتاحة مقارنة البيانات المتعلقة بأمية الكبار، ينبغي على الأقل أن يميز أيّ تويب للأمية غير مصنف بصورة تشمل العمر بالتفصيل بين الأشخاص دون الخامسة عشرة من العمر والأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاماً أو ما فوقها. وينبغي تصنيف الأشخاص دون العاشرة من العمر تحت فئة "لا ينطبق".

١٦٩ - ويسبب الإحجام المحتمل من جانب بعض الأشخاص الأميين عن الاعتراف بأميتهم، والصعوبات المتعلقة بتطبيق اختبار للإلمام بالقراءة والكتابة أثناء البحث، فرماً لا تكون البيانات التي تُجمع دقيقة. فإذا ما اعتُبر أن من المرجح أن يكون هذا القصور غير مهم، ينبغي أن يُذكر ذلك كمؤهل في أيّ نشرات للبيانات. وينبغي وصف اختبار الإلمام بالقراءة والكتابة عند تطبيقه. ومن ناحية ثانية، إذا ارتبى أن البيانات

التي تُجمع بشأن حالة الإمام بالقراءة والكتابة ستسفر عن معلومات غير موثوقة، ينبغي اعتبار التحصيل التعليمي (الموضوع ٣٠) بديلاً.

٣٢ - المجموعة العرقية/الوطنية

١٧٠ - تُعد المجموعات العرقية و/أو الوطنية المحددة ذات الأهمية من السكان في كل بلد مرشحة بالظروف الوطنية الفردية. فبعض المعايير التي تُحدد على أساسها المجموعات العرقية هي معايير القوميات العرقية (أي البلد أو منطقة المنشأ، لتمييزها عن الجنسية أو بلد الجنسية القانونية)، والعنصر، واللون، واللغة، والدين، وعادات الملبس أو المأكل، والقبيلة، أو مجموعات مختلفة من هذه الخصائص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض المصطلحات المستخدمة مثل "العنصر"، "الأصل"، أو "القبيلة"، تنطوي على عدد من الدلالات المختلفة. ولذا يجب تحديد التعاريف والمعايير التي يطبقها كل بلد لتقصي الخصائص العرقية للسكان، تحديداً دقيقاً بمشاركة أو استشارة ممثلين عن الفئات التي يرغب في تصنيفها. ونظراً لطبيعة هذا الموضوع، ستباين هذه التصنيفات وتعريفها بصورة واسعة من بلد إلى بلد؛ ولذا فليس من المحتمل أن تكون هناك معايير مقبولة دولياً.

١٧١ - وبسبب الصعوبات التي قد تطرأ في التفسير، من المهم عند جمع تلك البيانات توضيح المعايير الأساسية المستخدمة بشكل جلي بحيث يكون معنى التصنيف واضحاً تماماً. ويُقترح أيضاً ألا يشمل التصنيف الأولي إلا فئات عامة قليلة، تاركاً الاحتمال مفتوحاً أمام المزيد من التحليل التفصيلي للمجموعات القبلية المهمة أو غيرها متى كان ذلك مناسباً.

٣٣ - الجنسية

١٧٢ - تُعرّف جنسية (الآباء، أو المتوفين، أو العرائس، أو العرسان، أو المطلقين) باعتبارها الصلة الخاصة بين الفرد ودولته، والتي يكتسبها بالمولد أو التجنس، وسواء كان ذلك بموجب إعلان، أو اختيار، أو زواج، أو بوسائل أخرى وفقاً للتشريع الوطني. وجدير بالملاحظة أن الجنسية لا تطابق بالضرورة مع بلد المولد.

١٧٣ - وينبغي جمع البيانات المتعلقة بالجنسية بحيث تسمح بتصنيف الأشخاص المعنيين باعتبارهم (أ) مواطنين بالمولد، (ب) أشخاص اكتسبوا الجنسية بعد المولد ومن خلال التجنس، أو الاختيار، أو الزواج، أو الإعلان، وما إلى ذلك، و (ج) أجانب. وينبغي أيضاً جمع المعلومات المتعلقة ببلد جنسية الأجانب. ومن المهم تسجيل بلد الجنسية على هذا النحو وعدم استخدام صفة للإشارة إلى الجنسية، نظراً لأن بعض هذه الصفات هي نفسها المستخدمة لتحديد المجموعات العرقية.

١٧٤ - وبالنسبة للبلدان التي يشمل سكانها نسبة كبيرة من المواطنين المتجنسين، ستسمح المعلومات التي تميز بين المواطنين بالمولد والمواطنين بالتجنس، مثلاً، بدراسة الفوارق المحتملة المتعلقة بالخصوبة والوفيات.

١٧٥ - وينبغي إصدار تعليمات بشأن القرارات التي تُتخذ فيما يتعلق بـ (أ) الأشخاص عديمي الجنسية، (ب) الأشخاص مزدوجي الجنسية، (ج) الأشخاص قيد التجنس و (د) أي فئات أخرى غير محددة الجنسية.

٣٤ - حالة النشاط الاقتصادي^{١٣}

التبويبات الموصى بها: وفيات - ١٣

١٧٦ - حالة النشاط الاقتصادي (بالنسبة للآباء، والمتوفين، والعرائس، والعرسان، والمطلقين) هي حالة كل شخص فيما يتعلق بنشاطه الاقتصادي العادي في غضون السنة التقويمية التي تسبق سنة حدوث

^{١٣} بالتزامن مع إصدار هذا المنشور، يقوم المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل بتنقيح المعيار الدولي بشأن السكان النشطين اقتصادياً، والوظائف، والبطالة، والعمالة الناقصة. وسترد هذه التغييرات في إضافة إلى هذا المنشور، تتاح على شبكة الإنترنت.

الواقعة الحيوية. وينبغي تسجيل حالة النشاط العادي الذي ساد طوال معظم الاثنين والخمسين أسبوعاً (أو معظم الـ ٣٦٥ يوماً) خلال السنة التقويمية السابقة. وينبغي جمع المعلومات بالنسبة لكل شخص يبلغ الحد الأدنى من العمر أو ما فوقه والذي يتعين تبويب الخصائص الاقتصادية بشأنه، من حيث إن كان الشخص المعني نشط اقتصادياً أو غير نشط اقتصادياً عادة.

١٧٧ - وينبغي إيلاء اهتمام خاص للفئات التي قد يصعب تصنيفها خاصة، مثل العاملات كأفراد أسر بدون أجر في مجال الزراعة، والشباب الباحثين عن العمل لأول مرة، والأشخاص الذين يتقاضون معاشات بسبب التقاعد من وظيفة، ويعملون في وظيفة أخرى في الوقت ذاته.

١٧٨ - وينبغي تحديد الحد الأدنى للعمر المعتمد للسؤال عن النشاط الاقتصادي تبعاً لظروف كل بلد، لكنه لا ينبغي مطلقاً أن يزيد عن ١٥ عاماً. وينبغي أن تختار البلدان التي توجد بها نسبة كبيرة من قوة العمل التي تمارس أنواعاً من الأنشطة في مجالات الزراعة والتعدين والنسيج والتجارة على نطاق صغير، ربما يشارك فيها الأطفال، سنّاً أدنى أقل من البلدان التي لا يشيع فيها توظيف الأطفال الصغار. وينبغي من ناحية ثانية على الأقل، أن يفرق أيّ تبويب للخصائص الاقتصادية غير مصنّف تصنيفاً شاملاً بحسب العمر، بين الأشخاص دون الخامسة عشرة من العمر والأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة وما فوقها.

١٧٩ - وتعد المرجعية الزمنية المحددة للبيانات المتعلقة بالخصائص الاقتصادية أساسية بالنسبة لمفهوم السكان النشطين اقتصادياً. ومن الموصى به أن تكون الفترة المرجعية الزمنية المعتمدة لأغراض الإحصاءات الحيوية هي السنة التقويمية السابقة على السنة التي حدثت فيها الواقعة الحيوية.

١٨٠ - ويشمل السكان النشطون اقتصادياً عادة جميع الأشخاص من كلا الجنسين الذين يوفرون أو هم مستعدون لتوفير إمدادات من العمالة لإنتاج سلع وخدمات اقتصادية أثناء الفترة المرجعية الزمنية المختارة لأغراض البحث. وهي تشمل كلاً من الأشخاص الموجودين في قوة العمل المدنية ومن يخدمون في القوات المسلحة. وتضم قوة العمل المدنية الأشخاص العاملين والعاطلين أثناء الفترة المرجعية الزمنية. وينبغي التمييز بين هاتين المجموعتين وفقاً للمعايير المحددة أدناه.

١٨١ - يتألف العاملون من جميع الأشخاص، بمن فيهم العاملون في مجال العمالة الأسرية، والذين كانوا يعملون أثناء الفترة المرجعية الزمنية المحددة بالنسبة للبيانات المتعلقة بالخصائص الاقتصادية (انظر الفقرة ١٧٩)؛ أو الذين كانوا يؤدون أعمالاً اضطلعوا بها فعلاً ولكنهم تغيبوا عن العمل مؤقتاً منذ ذلك الوقت، بسبب مرض أو إصابة، أو بسبب نزاع صناعي، أو بسبب إجازة أو غياب بإذن، أو غياب بدون إذن، أو بسبب ارتباك العمل مؤقتاً لأسباب من قبيل سوء حالة الطقس، أو عطل ميكانيكي، أو لأنهم كانوا يعملون لحسابهم؛ أو كانوا من العاملين لحسابهم ولكنهم لم يكونوا يعملون مؤقتاً أثناء الفترة المرجعية.

١٨٢ - ويتألف العاطلون عن العمل من جميع الأشخاص الذين كانوا أثناء الفترة المرجعية لا يعملون، ولكن يسعون إلى العمل التماساً للأجر أو الربح، بمن فيهم أولئك الذين لم يسبق لهم العمل أبداً. ويشمل ذلك أيضاً الأشخاص، الذين لم يكونوا يسعون إلى العمل أثناء الفترة المرجعية بسبب مرض مؤقت، أو لأنهم أعدوا ترتيبات لبدء عمل جديد عقب الفترة المرجعية أو لأنهم كانوا مسرحين دون أجر بصفة مؤقتة أو لأجل غير مسمى. وعندما تكون فرص العمل محدودة جداً، ينبغي أن تشمل فئة العاطلين عن العمل أيضاً الأشخاص الذين لم يكونوا يعملون وكانوا جاهزين للعمل بيد أنهم لم يكونوا يسعون بجمّة للعمل لاعتقادهم أنه لا توجد فرص عمل مفتوحة. وينبغي أن تميز البيانات المسجلة بشأن العاطلين الأشخاص الذين لم يعملوا مطلقاً من قبل.

١٨٣ - وعند وضع تصنيف بحسب حالة النشاط الاقتصادي، ينبغي أن تأخذ المشاركة في النشاط الاقتصادي الأسبقية على النشاط غير الاقتصادي؛ ومن ثم، ينبغي إدراج الأشخاص العاملين والأشخاص العاطلين عادة، ضمن فئة السكان النشطين اقتصادياً حتى وإن كانوا مثلاً، طلاباً أو أرباباً أسر أيضاً.

١٨٤ - ويتألف السكان غير النشطين اقتصادياً في العادة من الفئات الوظيفية التالية:

(أ) أرباب الأسر: الأشخاص من كلا الجنسين، غير المصنفين باعتبارهم نشطين اقتصادياً عادة، والذين يشاركون في القيام بالواجبات المنزلية في منزلهم الخاص، مثل رئات البيوت والأقارب الآخرين المسؤولين عن رعاية المنزل والأطفال (وبالرغم من ذلك، يصنف العاملون في المنازل ويتقاضون أجوراً، باعتبارهم نشطين اقتصادياً عادة)؛

(ب) الطلاب: الأشخاص من كلا الجنسين، غير النشطين اقتصادياً عادة، والملتحقون بأي مؤسسة تعليمية، عامة أو خاصة، لتلقي تعليمات منتظمة في أي مستوى تعليمي؛

(ج) المستفيدون من المعاش التقاعدي أو من الإيرادات الرأسمالية: هم الأشخاص من كلا الجنسين، وغير المصنفين باعتبارهم نشطين اقتصادياً عادة، ويحصلون على إيرادات من ممتلكات أو استثمارات أخرى، أو من فوائد أو من عوائد إيجارات أو من معاشات عن أنشطتهم السابقة ولا يمكن تصنيفهم باعتبارهم طلاباً أو أرباب بيوت؛

(د) فئات أخرى: الأشخاص من كلا الجنسين، غير المصنفين باعتبارهم نشطين اقتصادياً، ويحصلون على معونة حكومية أو دعم خاص، وجميع الأشخاص الآخرين غير المدرجين في أي من الفئات المذكورة أعلاه، من قبيل الأطفال غير المنتظمين بالمدارس.

١٨٥ - ونظراً لأن بعض الأفراد يمكن تصنيفهم في أكثر من فئة من السكان غير النشطين اقتصادياً عادة (فقد يكون الشخص طالباً ورب بيت في الوقت ذاته)، ينبغي أن تشير تعليمات التسجيل إلى ترتيب أفضلية تسجيل الأشخاص في فئة أو أخرى.

٣٥ - الوظيفة المعتادة

١٨٦ - تشير وظيفة (الآباء، والمتوفين، والعرائس، والعرضان، والمطلقين) إلى نوع العمل الذي اضطلع به الشخص العامل أثناء السنة التقويمية السابقة على سنة حدوث الواقعة الحيوية (أو الذي اضطلع به العاطل قبل ذلك)، بصرف النظر عن الصناعة، أو المركز في العمل والقطاع (أي رب عمل، أو موظف، وما إلى ذلك) حيث ينبغي تصنيف الشخص.

١٨٧ - وينبغي تنبيه المحللين ومستخدمي بيانات الإحصاءات الحيوية بحسب الوظائف إلى أنه في ما يتعلق بمنشورات الإحصاءات الحيوية، قد تعطي المقاييس المستخدمة بشأن الوقائع الحيوية التي تحدث لإحدى فئات الوظائف في البسط، وحساب تعداد جميع الأشخاص من السكان المصنفين بحسب هذه الوظيفة نفسها في المقام، نتائج مضللة وغير صحيحة (فالتعداد يسجل عادة الوظيفة الحالية، أما بالنسبة لأغراض الإحصاءات الحيوية، تعرّف الوظيفة باعتبارها الوظيفة المعتادة للفرد أثناء السنة السابقة لسنة حدوث الواقعة الحيوية). وقد يتمثل الإجراء الأفضل في أن تنسب الوقائع الحيوية في فئة وظيفية معينة إلى العدد الكلي للوقائع الحيوية بالنسبة لجميع الوظائف أي استخدام نسبة متناسبة عوضاً عن المعدل (انظر الفقرة ٢١٠ بشأن المعدلات والنسب).

١٨٨ - ولأغراض المقارنات الدولية، يوصى بأن تُجمع البلدان بياناتها بشأن الوظائف وفقاً للتصنيف الدولي الموحد للمهن (ISCO-08) (جنيف، مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٨). وإذا لم يمكن هذا، ينبغي النص بشأن الفئات في التصنيفات المستخدمة لكي يمكن تحويلها إلى التصنيف الدولي الموحد للمهن المذكور أعلاه

(ISCO-08) أو لفئات التصنيف الأصغر (المكونة من رقمين) في هذا التصنيف على الأقل. وإذا لم تكن البيانات الوطنية مصنفة بما يتماشى مع التصنيف الدولي الموحد للمهن (ISCO-08)، ينبغي إيراد توضيح بشأن الفوارق في منشورات الإحصاءات الحيوية.

٣٦ - المركز الاجتماعي الاقتصادي

التبويبات الموصى بها: وفيات - ١٣

١٨٩ - يتعذر حتى الآن النص على تعريف دولي لموضوع المركز الاجتماعي الاقتصادي بسبب الفوارق الوطنية للخصائص التي تميزه. ويمكن أن يستند المركز الاجتماعي الاقتصادي تماماً إلى الخصائص الاقتصادية أو تراعى فيه خصائص أخرى، من قبيل التحصيل التعليمي وخصائص اجتماعية مماثلة.

١٩٠ - ويتمثل الغرض من تصنيف الوقائع الحيوية بحسب المركز الاجتماعي الاقتصادي في تحديد الفئات، التي يتسم كل منها بخصائص اجتماعية اقتصادية متشابهة، وربما تكون مختلفة عن فئات اجتماعية اقتصادية أخرى فيما يتعلق بخصائصها ذات الصلة بالإحصاءات الحيوية. ويمكن استخدام هذه الفئات بعد ذلك لدراسة العلاقة بين المركز الاجتماعي الاقتصادي للأفراد وبين إحصاءات حيوية مختارة، مثل معدلات الولادة، ومعدلات وفيات الرضع، ومعدلات الوفاة بحسب الأسباب، وما إلى ذلك.

٣٧ - نوع الولادة

التبويبات الموصى بها: ولادات حية - وفيات جنينية - ١

١٩١ - يشير نوع الولادة إلى الطابع الفردي أو التعددي لنتاج الحمل الذي يتعلق به التقرير الإحصائي. وينبغي أن يوصف كل رضيع يولد حياً أو جنين يولد ميتاً بأنه فرد، أو توأم، أو ثلاثة توأم وما إلى ذلك، وينبغي أيضاً تحديد ترتيب ولادته من حيث صلته بأشقائه المولودين حديثاً (الأول من بين اثنين، الثاني من بين اثنين، الأول من بين ثلاثة، وما إلى ذلك). وينبغي أيضاً النص على الإشارة إلى نوع الجنس بالنسبة للفرد أو الأفراد الآخرين فضلاً عن حالته (حالته أو حالتهم) فيما يتعلق بالولادة حياً أو ميتاً (الوفيات الجنينية).

١٩٢ - ومن الناحية الإحصائية، تفيد المعلومات المتعلقة بنوع الولادة غرضين مختلفين وهما: (أ) دراسة الاتجاه بالنسبة للمولود الوحيد، والتوأم، والثلاثة توأم، أو الولادات الأعلى من حيث الترتيب على مدى الزمن و (ب) تحليل أثر نوع الولادة على نتائج الولادة.

٣٨ - اختصاصي توليد

التبويبات الموصى بها: ولادات حية - ١٣، ولادات حية - ١٤

١٩٣ - اختصاصي التوليد هو الشخص الذي يساعد الأم على ولادة الرضيع الحي أو الجنين الميت. وينبغي أن يصنف اختصاصي التوليد باعتباره: (أ) طبيب، (ب) ممرضة، (ج) ممرضة - قابلة، (د) قابلة، (هـ) مساعد طبي آخر، (و) شخص عادي أو (ز) "لم يذكر".

١٩٤ - توفر الرعاية عند الولادة معلومات مفيدة بشأن استخدام مرافق الرعاية الطبية ومواردها. وتعد الإحصاءات المتعلقة بالولادات الحية بحسب موقع الولادة وخدمات اختصاصي التوليد ذات أهمية كبيرة في تقييم الحاجة إلى الخدمات الطبية وإتاحة نظرة متعمقة في أنماط وفيات الرضع.

٣٩ - مسؤول التصديق

التبويبات الموصى بها: وفيات - ١١، الوفيات الجنينية - ١٠

١٩٥ - مسؤول التصديق هو الشخص المأذون له بموجب القانون بالتصديق على واقعة الوفاة أو وفاة الجنين، ويصدق في حالة الوفاة، على ظروف الوفاة (كالحوادث، أو الانتحار، أو القتل، أو الأسباب الطبيعية) والمرضى المحدد أو الإصابة أو الأسباب الأخرى المحددة للوفاة. وينبغي جمع البيانات بطريقة تسمح بتصنيف الوفيات طبقاً لما إذا كان الذي صدق على الوفاة الطبيب أو الجراح الذي عالج المتوفى أثناء مرضه العضال، أو الممارس الطبي الذي فحص الجثمان بعد الوفاة، أو الطبيب الشرعي، أو سلطة قانونية - طبية أخرى، أو القابلة، أو الممرضة (أو شخص متدرب آخر) أو شخص عادي.

١٩٦ - ويعتبر التصديق الطبي على سبب الوفاة أو وفاة الجنين من مسؤولية الطبيب المعالج عادة، إن وجد. وفي حالة الوفيات التي لم تحظ بعناية طبية أو الوفيات التي يعتقد بأنها تعزى إلى العنف (كالحوادث، أو الانتحار، أو القتل)، يكون المسؤول الطبي القانوني (الطبيب الشرعي أو قاضي الوفيات المشتبه فيها) مسؤولاً عن التصديق بموجب قوانين تلك البلدان. وعلى أي حال، إذا قام بتحديد سبب الوفاة فرد مؤهل طبياً أو مسؤول طبي قانوني، تلزم الإفادة عن الأمراض أو الإصابات وتسجيلها بالشكل والتفصيل الوارد في معظم النسخ الحالية للنموذج الدولي للشهادة الطبية على سبب الوفاة، المستنسخة في الفقرة ٤٩٦ أدناه. وينبغي بقدر الإمكان، استكمال شهادة منفصلة عن سبب الوفاة في فترة ما حول الولادة (الوفيات الجنينية ووفيات المواليد الجدد). وتوفر منظمة الصحة العالمية أيضاً محتوى وتصميم تلك الشهادات (انظر منظمة الصحة العالمية، ٢٠١١، الفرع ٤ - ١ - ٣).

٤٠ - نوع التصديق

التبويبات الموصى بها: وفيات - ١١، الوفيات الجنينية - ١٠

١٩٧ - يعد "نوع التصديق" موضوعاً اشتقاقياً: فهو يستند إلى هوية مسؤول التصديق (انظر الموضوع ٣٩)، الذي قد يكون طبيياً، أو ممارساً طبياً، أو طبيباً شرعياً، أو سلطة قانونية طبية، أو قابلة، أو ممرضة، أو شخصاً عادياً.

٤١ - سبب الوفاة

التبويبات الموصى بها: وفيات - ١٠، وفيات - ١٢، وفيات الرضع - ٤

١٩٨ - أسباب الوفاة هي "كل تلك الأمراض، وظروف الاعتلال أو الإصابات التي أدت إلى الوفاة أو أسهمت فيها وظروف الحادثة أو العنف التي أدت إلى تلك الإصابات" (المرجع نفسه، الفرع ٤ - ١ - ١). وللأغراض الإحصائية لا تعتبر أعراض الوفاة وأعراضها، من قبيل قصور القلب أو فشل الجهاز التنفسي، أسباباً للوفاة.

١٩٩ - وحدد سبب الوفاة الذي يستخدم لأغراض التبويبات الإحصائية الرئيسية بأنه السبب الأساسي للوفاة. ويعرّف السبب الأساسي للوفاة على أنه "(أ) المرض أو الإصابة التي بدأت سلسلة الأحداث المؤدية إلى الوفاة مباشرة، أو (ب) الظروف المحيطة بالحادثة أو العنف والتي أدت إلى الجرح القاتل" (المرجع نفسه، الفرع ٤ - ١ - ٢).

٢٠٠ - ومن وجهة نظر الصحة العامة والوقاية من الأمراض والوفاة المبكرة، من المهم فهم عملية الاعتلال من بدايتها إلى ختامها وكسر سلسلة الأحداث هذه. ويتمثل أنجع أهداف الصحة العامة في الحيلولة دون انطلاق السبب المعجل للأحداث. ولهذا، عُرِّف السبب الأساسي للوفاة بأنه أساس إحصاءات الاعتلال بحسب سبب الوفاة. وترد بالتفصيل في الفصل الرابع من الجزء الثاني عملية التصديق على السبب (الأسباب الأساسية للوفاة).

٢٠١ - ولضمان التطبيق الموحد للمبدأ المذكور أعلاه، لا مناص من استخدام نموذج التصديق الطبي الذي أوصت به جمعية الصحة العالمية. فاستخدام ذلك النموذج يسند مسؤولية الإشارة إلى سلسلة الأحداث إلى الممارس الطبي الذي يوقع على الشهادة الطبية على الوفاة. والنموذج مصمم بحيث يسهل اختيار السبب الأساسي للوفاة، ولا سيما عند تسجيل ظرفين أو أكثر. ويفترض أن يكون الممارس الطبي المسؤول عن التصديق في مركز أفضل من أي فرد آخر لتقرير أي ظروف الاعتلال أدت إلى الوفاة مباشرة وتوضيح الظروف السابقة التي أدت إلى هذا السبب إن وُجدت (المرجع نفسه، الفرع ٤ - ١ - ٣).

٤٢ - طريقة الوفاة

٢٠٢ - يرمي هذا الموضوع إلى إعطاء مسؤول التصديق على الوفاة الخيار في أن يشير إلى أن الوفاة كانت بسبب أحد العوامل التالية: أسباب طبيعية، حادثة، انتحار، قتل، أو "طريقة غير محددة" بالإضافة إلى توفير تشخيص أو تحديد سبب معين.

٢٠٣ - وفي كثير من البلدان يجب أن يكون الطبيب الشرعي، أو أي مسؤول طبي قانوني آخر معنياً بما إذا كانت الوفاة نتيجة للعنف أو يُشتبه أن تكون كذلك (أي إن كانت طريقة الوفاة حادثاً، أو انتحاراً، أو قتلاً) أو إنه لا يمكن تحديد الطريقة بعد الاستعراض و/أو الفحص الدقيق عقب الوفاة.

٤٣ - هل استخدمت نتائج التشريح

٢٠٤ - يرمي هذا الموضوع إلى المساعدة على تقييم جودة بيانات أسباب الوفاة. وتُعد البيانات بشأن نسبة الوفيات التي تفحص بعد الوفاة والأسباب الأساسية للوفاة المبنية على تلك الفحوص مفيدة لتقييم مدى ملائمة التصديق الطبي على الوفيات.

٤٤ - الوفاة أثناء الحمل، أو الولادة أو فترة النفاس

التبويبات الموصى بها: وفيات - ١٠، وفيات - ١٢، وفيات الرضع - ٤

٢٠٥ - الوفاة التي تحدث أثناء الحمل، أو الولادة، أو فترة النفاس هي وفاة المرأة عندما تكون حاملاً أو في غضون ٤٢ يوماً من إسقاط الحمل، بصرف النظر عن سبب الوفاة. ونظراً للاهتمام بالحد من الوفيات النفاسية على الصعيد العالمي، توصي منظمة الصحة العالمية بإدراج بند في وثائق الوفاة يحدد أولئك النساء (المرجع نفسه، الفرع ٥ - ٨ - ١). ويتيح هذا تحديد أسباب وفاة النساء اللاتي لا يمتن لأسباب متعلقة بالحمل مباشرة ولكن بسبب ظروف أخرى ربما تفاقت جراء الحمل.

٤٥ - نوع مكان حدوث الواقعة

التبويبات الموصى بها: ولادات حية - ١٣، ولادات حية - ١٤، وفيات - ٥

٢٠٦ - يشير هذا الموضوع إلى نوع المكان الذي حدثت فيه الواقعة الحيوية المعنية (موقع الحدوث). وينبغي تصنيف المواليد، والوفيات الجنينية، والوفيات العامة، باعتبارها حدثت في "مستشفى" (بحسب تعريف كل بلد)، "مؤسسة أخرى"، "في المنزل"، أو "مكان آخر". وينبغي اعتبار الحدث قد وقع في مكان آخر إذا لم يقع في مستشفى أو مؤسسة أخرى (كالسجن أو مرفق الاحتجاز) أو في المنزل؛ ويشمل مصطلح "مكان آخر" القطارات، والطائرات، والسفن، والسيارات، والطرق غير الممهدة العامة، من قبيل الطرق والأرصعة.

٤٦ - نوع الزواج

٢٠٧ - الزواج هو نوع الفعل، أو الاحتفال، أو العملية التي بموجبها تنشأ أو نشأت العلاقة القانونية للزوج والزوجة. وينبغي جمع البيانات بحيث تسمح بتصنيف حالات الزواج باعتبارها مدنية، ودينية، ومدنية/دينية أو عرفية.

٤٧ - السكان المعرضون للخطر

التبويبات الموصى بها: جميع الجداول

٢٠٨ - تُعد المعلومات المتعلقة بالسكان المعرضين للخطر ضرورية لحساب المقاييس الديمغرافية الأساسية وتحليل الإحصاءات الحيوية. ويمكن الحصول على المعلومات اللازمة المتعلقة بالسكان من أحدث التعدادات، والتقديرات فيما بين التعدادات، وسجلات السكان، وحسابات نظام التسجيل المناسب (أي العدد الكلي للولادات الحية أو العدد الكلي للوفيات) أو، في حالة الاستقصاءات الميدانية، إحصاء أفراد الأسر المعيشية الموجودين وأولئك المتغيين مؤقتاً أثناء إجراء الاستقصاء.

٢٠٩ - والسكان المعرضون للخطر هم السكان (أو تقدير السكان) الذين قد تحدث بشأنهم واقعة حيوية من نوع معين. ففي حالة الوفيات السنوية، يُعد مجموع السكان معرضاً للخطر؛ وفي حالة الطلاق، يكون السكان المتزوجون في ذلك الوقت هم المعرضون للخطر؛ وبالنسبة لوفيات الرضع، يشكل الرضع المولودون أحياء السكان المعرضين للخطر، وما إلى ذلك. ومن ناحية أخرى، تحسب الوقائع الحيوية عادة أثناء فترة من الزمن، سنة تقويمية (سنة ميلادية) في العادة، بينما يحسب تعداد السكان في نقطة زمنية ثابتة. ولذا فإن كثيراً من مقاييس الإحصاءات الحيوية تحسب كمعدلات يتألف فيها بسط العملية الحسابية من عدد الوقائع الحيوية التي تحدث أثناء سنة معينة، بينما يمثل المقام (السكان المعرضون للخطر) العدد كنقطة المنتصف من نفس السنة. ويعتبر المقام في تلك الحالات تقديراً لعدد الأشخاص الذين تعرضوا خلال تلك السنة إلى "المخاطر" المعنية (أي الوفاة أو الزواج). وتستخدم مقاييس الإحصاءات الحيوية الأخرى إحصاءات للوقائع الحيوية التي تحدث أثناء فترة من الزمن بالنسبة لكل من البسط والمقام (مثل حساب وفيات الرضع، حيث يتألف البسط من عدد وفيات الأطفال دون السنة الواحدة من العمر التي تحدث أثناء تلك السنة ويتألف المقام من عدد الولادات الحية التي حدثت أثناء تلك السنة ذاتها، ويستخلص كلا الرقمين من بيانات التسجيل المدني).

٢١٠ - ومن خلال الاستخدام (وسوء الاستخدام) المشترك تطلق تسمية معدلات، غير المناسبة من الناحية التقنية، على كثير من مقاييس الإحصاءات الحيوية (مثل معدل وفيات الرضع وهو نسبة في الحقيقة)، وكثيراً ما يستلزم حساب المقاييس استخدام قيمة في المقام لا تمت بصلة للسكان المعرضين للخطر فعلاً (وذلك هو الحال مثلاً بالنسبة لمعدل الولادات، الذي يحسب بقسمة عدد الولادات الحية على المجموع التقديري للسكان في منتصف السنة عوضاً عن قسمته على عدد الإناث في عمر الإنجاب، وهو التقدير الأصح للسكان المعرضين للخطر فيما يتعلق بالولادات الحية). ولا ينبغي أن تنتقص هذه الاختلالات أو ما يشابهها من أهمية ربط الحسابات الأولية للإحصاءات الحيوية بقيمة مقام محدد سلفاً ومقبول عالمياً يشمل السكان المعرضين للخطر بغية تعزيز القابلية للمقارنة على الصعيد الوطني في البلدان على مر الزمن، وفيما بين البلدان على الصعيد الدولي.

الفصل الرابع تجميع وتجهيز الإحصاءات الحيوية

ألف - التخطيط المسبق

٢١١ - يُعد التخطيط المسبق بالغ الأهمية لنجاح أيّ برنامج إحصائي. وتحدد البيانات الحيوية والشكل الذي تسجل به البيانات نوع الإحصاءات التي يمكن تجهيزها. وبصرف النظر عن طريقة التجهيز، لا يمكن أن تكون الإحصاءات التي تم تجميعها وتبويبها أكثر دقة واكتمالاً من البيانات التي استُمدت منها.

٢١٢ - وينبغي أن تحدد خطة تجهيز الإحصاءات عدة أهداف. ويتمثل الهدف الأول في ضمان تجميع المعلومات التي تلزم لمستخدمي البيانات الرئيسيين. ويتمثل الهدف الثاني في التأكد من نوع التبويبات اللازمة للمستخدمين. ونظراً لأنه من المستحيل تلبية جميع احتياجات المستخدمين، فمن الضروري تحديد أولويات المستخدم والسعي لتلبية ما يُعتبر أهمها. والهدف الثالث، هو أنه تلزم برمجة طويلة الأجل لأن التحضيرات لإدارة البرنامج الإحصائي في سنة معينة تتم عادة قبل ذلك ببضع سنوات مقدماً. ولذلك، تُعد الخطة التي تستغرق ثلاث أو أربع سنوات لجمع البيانات وتدقيقها، والاستفسار بشأنها وترميزها، وفرزها وتبويبها، وتحليلها وتقييمها وتفسيرها ونشر النتائج بالغة الأهمية لضمان نجاح هذه البرامج.

باء - التغطية

٢١٣ - ينبغي قدر الإمكان، تجميع إحصاءات حيوية لمجموع المساحة الجغرافية للبلد، ولكل قسم رئيسي أو قسم مدني أصغر آخر ولكل بلدة رئيسية أو مدينة. وينبغي أن تميز الإحصاءات الحيوية أيضاً بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية بالنسبة للبلد ككل على الأقل وبالنسبة لكل قسم رئيسي أو قسم مدني أصغر آخر. ويتيح عرض الإحصاءات الحيوية بهذه المستويات على المستخدم الحصول على إحصاءات حيوية بشأن فرادى المناطق ذات الأهمية، بالإضافة إلى عرض أوجه التباين فيما بين المناطق المحلية في فرادى أجزاء البلد. وعند استخدام العينات مثلاً، في استقصاء قائم على العينات، يتعين مع ذلك تجميع الإحصاءات الحيوية للمناطق المأخوذ منها العينات، بطريقة تتيح تمييز الأقسام المدنية الصغرى عند الاقتضاء، والإبقاء على أوجه التفاوت بين المناطق الحضرية/الريفية.

٢١٤ - وعندما يكون مصدر الإحصاءات الحيوية هو التسجيل المدني، ينبغي بذل قصارى الجهود للتأكد من أن الإحصاءات الحيوية الوطنية تشير إلى مجموع السكان في البلد. وفي الحالات التي يكون فيها تسجيل الوقائع الحيوية لفئات فرعية مهمة من السكان، أقل من ٩٠ في المائة من حيث الاكتمال أو عندما تكون نوعية البيانات سيئة، ينبغي وضع تبويبات منفصلة لمختلف شرائح السكان، مقرونة ببيان واضح بشأن القيود والحدود على البيانات كلما ظهرت الإحصاءات.

٢١٥ - وفي البلدان التي تتفاوت فيها بصورة كبيرة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لشرائح كبيرة من السكان، مثل المجموعات العرقية (أو الوطنية) أو الرُّحْل، يوصى قدر الإمكان بالمحافظة على هوية كل مجموعة فرعية مهمة من السكان في التنبؤيات.

٢١٦ - وينبغي إدراج جميع الوقائع الحيوية التي تحدث للسكان المقيمين عادة في الإحصاء الكلي للمنطقة الجغرافية ذات الأهمية، بصرف النظر عن مكان حدوث الواقعة. وبالنسبة للوقائع التي تشمل شخصين، من قبيل الزواج والطلاق (الوقائع الثنائية)، ينبغي أن تكون منطقة أو بلد حدوث الواقعة مكان الإقامة المشترك المعتاد للشركاء (في الزواج أو الطلاق)؛ وبصورة تلقائية ينبغي أن يؤخذ كأساس مرجعي، مكان إقامة الشريك الذكر (بالنسبة للعلاقات المختلفة الجنس) أو الشريك الأكبر سناً (بالنسبة للعلاقات الجنسية المثلية).

٢١٧ - وسيُسهم الامتثال للتوصيات الدولية في الحدّ من مخاطر ازدواجية الإحصاء، ولا سيما بالنسبة للوقائع الحيوية المتعلقة بشخصين (الوقائع الثنائية).

جيم - التجميع المركزي على الصعيد الوطني من التقارير الإحصائية الفردية

٢١٨ - ينبغي تجميع وتبويب الإحصاءات الحيوية الوطنية بصورة موحدة بالنسبة للبلد، مع توحيد استخدام التعاريف والتصنيفات والترميز والاستفسارات وإدخال البيانات، وإجراءات التدقيق في سائر العملية. وينبغي أن تتفق التنبؤيات، كحدّ أدنى، مع خطط التبويب المحددة سلفاً، وأن تسمح بالمرونة والمواءمة اللازمتين لتلبية الاحتياجات الوطنية والدولية.

٢١٩ - ولضمان إنتاج أعلى مستويات الدقة، والتوحيد والمرونة، يوصى بالتجميع المركزي من التقارير الفردية، سواء كانت ورقية أو إلكترونية. وفي الحالات التي تكون فيها أعداد الوقائع الحيوية كبيرة جداً إذا جهزت على المستوى المركزي، يمكن اعتماد نهج لا مركزي تؤسس بمقتضاه مكاتب دون وطنية للاضطلاع بجميع المهام أو مهام مختارة لتجهيز البيانات. وعند تجميع البيانات بطريقة لا مركزية يجب أن تُصدر السلطة الوطنية المركزية مبادئ توجيهية خطية مفصلة تتناول تلك الإجراءات من قبيل الترميز، والتحرير، والاستفسار، وإدخال البيانات.

١ - مراقبة استلام التقارير الإحصائية

٢٢٠ - تتمثل أولى خطوات إعداد ضوابط المراقبة في وضع جدول دقيق للتقارير. ويسري هذا المبدأ بالنسبة لكل من النظامين اليدوي والإلكتروني. ومتى وُضع الجدول، يجب على موظف الاستلام مراقبة استلام التقارير بشكل دؤوب، وعليه في هذا الصدد، أن يعالج قضايا المواعيد الدقيقة واستكمال التقارير. وينبغي أن تسمح طريقة المراقبة للمكتب بالتأكد مما إذا كانت التقارير ترد في الوقت المحدد أم لا، وما إذا كانت الإفادات تصل من كل منطقة إبلاغ جغرافية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكشف طريقة المراقبة ما إذا كان تكرار الإبلاغ متسقاً مع ما كان يجري في الفترة السابقة.

٢ - التحرير/التدقيق

٢٢١ - يتطلب تحرير الوثائق الإحصائية فحصاً إلكترونياً بواسطة البرامج الحاسوبية وفحصاً بصرياً للتأكد من أن التقارير الواردة إلى المكتب المركزي كاملة ودقيقة وأن الأخطاء قد قلت إلى أدنى حد. وينبغي

الكشف عن أي بنود ناقصة، أو غير متسقة أو مبهمه كما ينبغي إجراء التصويبات بالتشاور مع وكالة جمع البيانات المسؤولة عن تلك الأخطاء.

٣ - الاستفسار

٢٢٢ - ينبغي توجيه أسئلة أو "استفسارات" بشأن البنود الواردة في التقرير الإحصائي، والتي لم ترد بشأنها ردود، أو تكون الردود بشأنها غير متسقة أو غير مناسبة، وذلك بإحالة البند إلى وكالة جمع البيانات للتوضيح. وينبغي اعتماد عملية الاستفسار هذه كجزء لا يتجزأ من نظام الإحصاءات الحيوية، بغية تحسين الإحصاءات الناجمة. ويُعد برنامج الاستفسار المستمر أداة لتثقيف مقدمي المعلومات أيضاً بشأن الحاجة إلى بيانات رفيعة الجودة.

٢٢٣ - ومن المهم توجيه الاستفسار إلى مكتب الإبلاغ المناسب أو الشخص المسؤول عن تقديم البند المعني. وإذا لم يمكن للمكتب الوطني أن يستفسر من هذا الفرد مباشرة (مثل، الطبيب، أو القابلة، أو الأسرة المعيشية التي تجري مقابلتها) قد يستلزم الأمر الاتصال بالمكتب المحلي أو الإقليمي ومطالبتة بالاتصال بالمصدر المناسب.

٢٢٤ - وبناء على الاستفسار، يجب إحالة البيانات المصوبة يدوياً أو إلكترونياً إلى المكتب المركزي (أو إلى المكتب دون الوطني، في حالة اللامركزية). وفي بعض مناطق البلد، قد يرسل المكتب المحلي تقريراً مصوباً. وفي بعض المناطق الأخرى يمكن الحصول على المعلومات المصوبة إلكترونياً. وفي كلتا الحالتين، إذا كانت للبند أهمية قانونية إلى جانب الأهمية الإحصائية (أي مكان حدوث الواقعة أو تاريخ الوفاة)، من المهم إدخال التصويب في الوثيقة القانونية بالإضافة إلى التقرير الإحصائي. ويجب إنشاء آلية في مكتب التسجيل المدني المحلي للتأكد من هذا.

٤ - تقدير بنود البيانات الناقصة أو غير المتسقة

٢٢٥ - لن يتمخض إجراء الاستفسار المبين أعلاه دائماً عن المعلومات الناقصة أو المصوبة المنشودة. فإذا كان الحال كذلك فربما يمكن "تقدير" المعلومات اللازمة. والتقدير هو عملية تحديد قيمة محتملة لبند قيمته الحقيقة غير معلومة. فمثلاً، إذا كانت المعلومات بشأن "نوع الجنس" ناقصة، فقد تُستنبط من الأسماء المعطاة للشخص؛ وإذا كان العمر ناقصاً، فقد تُستخدم بعض الآليات لإنتاج عمر تقديري.

٢٢٦ - وينبغي استخدام التقدير باعتباره أداة مساعدة كملاذ أخير في السعي لتوفير البيانات الناقصة أو غير الصحيحة بشكل جلي، وينبغي استخدامه فقط إذا فشلت عملية الاستفسار المبينة أعلاه في إنتاج المعلومات المنشودة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون جلياً أن أي قيمة مقدرة ستستخدم للأغراض الإحصائية فقط وليس لتعديل الوثيقة القانونية. وهناك طرق شائعة عديدة للتقدير^{١٤}؛ ومن ناحية ثانية، لا ينبغي إجراء التقدير بأي شكل إلا بعد السعي أولاً للاستفسار.

٥ - ترميز البيانات

٢٢٧ - الترميز هو ترجمة بنود المعلومات إلى قيم عددية لتيسير تجهيز البيانات. وتُدرج بعض بنود المعلومات، مثل العمر، أو الوزن عند الولادة، في التقارير باعتبارها قيماً عديدة ولا يلزم ترجمتها، بالرغم من أنه ينبغي ترميز وحدة القياس (مثل الساعات، والأيام، والشهور أو السنوات في حالة العمر أو الكيلوغرامات، والغرامات، والأرطال، والأوقيات في حالة الوزن) بالإضافة إلى القيمة العددية، عند الاقتضاء. وفي ما يتعلق

^{١٤} انظر دليل تنقيح تعدادات السكان والمسكن، التنقيح ١، دراسات في الطرق، السلسلة ١، الرقم ٨٢/ التنقيح ١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.09.XVII.11) (الأمم المتحدة، ٢٠١٠).

ببعض البنود الأخرى، من قبيل نوع الجنس، والحالة الزوجية وحالة الإمام بالقراءة والكتابة، فنظراً لأن عدد الاختيارات المحتملة للإجابات محدود، من المفيد طباعة أجابة مرمزة مسبقاً في النموذج. ونظراً لأن ترميز تلك البنود يكون مباشراً في العادة، فلا يلزم تفسيرها. ومن الضروري دائماً تحديد الرموز التي يتعين استخدامها في الحالات التي تكون الإجابة عليها "لم يعرف" أو "لم يذكر".

٢٢٨ - ومن ناحية أخرى، يلزم ترميز كثير من البنود، من قبيل سبب الوفاة، ومكان حدوث الواقعة، ومكان التسجيل، ومكان الإقامة والوظيفة، طبقاً للتعليمات. ولذا ينبغي إعداد التعليمات الخطية الواضحة، بما في ذلك التصنيفات التي ستستخدم والتعاريف ذات الصلة. وكلما اقتضى الأمر، ينبغي أن تتبع في هذا الصدد التصنيفات الإحصائية الدولية الموصى بها الصادرة عن منظمات من قبيل منظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية. وتُعد المحافظة على التعليمات الخطية والقرارات المتخذة لتطبيق تلك التعليمات من سنة إلى سنة مهمة لإجراء التحليل والتفسير المناسبين لهذه البيانات.

٦ - تحويل البيانات إلى شكل مقروء إلكترونياً

٢٢٩ - قد ينطوي جمع البيانات من تقارير إحصائية إفرادية ورقية بغية نقلها إلى وسائط إلكترونية من أجل مواصلة تجهيزها على إدخال تعديلات أو إضافات على سلسلة خطوات التجميع المذكورة أعلاه. فعلى سبيل المثال، قد يتطلب النسخ اللفظي الفعلي للبيانات في شكل مقروء بواسطة الحاسوب "ترميز" البيانات باستخدام لوحة المفاتيح المرتبطة بالحاسوب أو "القراءة" الآلية لنماذج مصممة خصيصاً باستخدام أجهزة أو برامجيات للتعرف الضوئي على الحروف. ويجب من ناحية أخرى، قبل استعمال أي من هاتين الطريقتين لجمع البيانات، استكمال مراقبة استلام التقارير ومعظم خطوات التحرير والترميز المقررة إن لم يكن كلها. وإن كانت هناك أي ضرورة للاستفسار يجب استكمالها أيضاً ليتسنى تحويل البيانات إلى شكل إلكتروني.

٢٣٠ - ورهناً بالبرامجيات الحاسوبية المحددة قيد الاستخدام، ربما يمكن الاضطلاع ببعض التحرير، والترميز والتقدير للبيانات الناقصة أو غير المتسقة كعملية آلية متزامنة مع مهمة جمع البيانات. فعلى سبيل المثال، يمكن للحاسوب أن يساعد في ترميز بنود مختارة عند إدخالها وذلك بتحديد رمز اشتقاقي مثل الرمز "حضري/ريفي"، استناداً إلى إدخال رمز "مكان حدوث الواقعة". ويمكن للحاسوب أيضاً تحرير قيود لقيم "خارج النطاق"، مثل العمر والوزن عند الولادة غير المرجحين أو المستحيلين كما يمكنه تقدير القيم الناقصة استناداً إلى القواعد المسبقة (الأمم المتحدة، ٢٠١٠ هـ).

٢٣١ - وإذا تم ترميز البيانات في الحاسوب، ثمة احتمال دائماً لحدوث أخطاء غير مقصودة كجزء من عملية النسخ اللفظي. ولهذا السبب، فإنه في ما يتعلق بكل نوع من الوثائق، يُعد من الممارسات الجيدة تقسيم العمل إلى مجموعات، ووضع نظام للتحقق يمكن بموجبه إعادة القيام بالعمل بصورة مستقلة بالنسبة لعينة صغيرة من كل مجموعة، ومقارنة النتائج مع نتائج النسخ اللفظي المستمدة من الوثائق المتطابقة الناتجة من عملية قيد البيانات الأصلية. وإذا تجاوز التباين حداً مقراً سلفاً، ينبغي تجهيز المجموعة برمتها (انظر الفقرات ٢٣٣ - ٢٣٩ أدناه).

٢٣٢ - وإذا كان نظام التسجيل المدني للبلد آلياً يوصى بأن تسند إلى سلطة التسجيل المدني، إما على المستوى المركزي أو المستوى دون الوطني مسؤولية جمع البيانات، وتحويل البيانات التي تم قيدها إلى شكل إلكتروني في كل من نظامي التسجيل والإحصاءات الحيوية. ويتطلب هذا النهج اعتماد نموذج فردي يلي احتياجات المعلومات في كل من نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية (الأمم المتحدة، ١٩٩٨ هـ) ^{١٥}. وبموجب هذا الترتيب، لن تتعامل وكالة الإحصاءات الحيوية مع قيد البيانات مباشرة وستتلقى عوضاً عن ذلك، الملفات الإلكترونية اللازمة لإنتاج الإحصاءات الحيوية، من سلطة التسجيل المدني. وينبغي نقل هذه الملفات

^{١٥} انظر دليل نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: الحوسبة، دراسات في الطرق، السلسلة واو، الرقم ٧٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.98.XVII.10، الفقرة ٢٣٢).

بموجب اتفاق بين الوكالتين، ينص على توفير الثقة والحماية المناسبين بشأن البيانات التي يمكن تحديدها بشكل منفرد (الأمم المتحدة، ١٩٩٨ باء) ^{١٦}.

^{١٦} انظر دليل نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: سياسات وبروتوكولات للإفراج عن السجلات الفردية وحفظها، دراسات في الطرق، السلسلة و، الرقم ٧٠ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.98.XVII.6)، الفقرة ٣٠ (هـ).

٧ - ضمان الجودة

٢٣٣ - على نحو ما جرت مناقشته من قبل، يلزم وضع إجراءات ضمان الجودة باعتبارها أنشطة عادية وروتينية في نظام الإحصاءات الحيوية في جميع المراحل وهي - الجمع، والتجميع والتجهيز. وينبغي كشف وتصويب حالات الخطأ والسهو التي قد تطرأ على التقارير الإحصائية الأصلية، وأثناء ترميز وإدخال البيانات وفرزها، وإدراجها في الموقع الشبكي، قبل نشر الإحصاءات الحيوية.

٢٣٤ - ويمكن كشف أخطاء الترميز بتسجيل عينة من البيانات المسجلة بصورة منفصلة في نماذج الإبلاغ الإحصائية. ويجب أن يؤدي هذه العملية شخص آخر غير الذي قام بعملية الترميز الأصلية. إما إن كان يكفي التحقق من الترميز على أساس العينة أو في جميع نماذج التقارير فذلك مرهون بمستوى الخطأ المكتشف. وينبغي تقرير حدود التجاوز وإعادة أعمال الترميز إذا تم تجاوز الحدود.

٢٣٥ - وتتمثل الخطوة التالية في مراقبة النسخ اللفظي للبيانات. فإذا استُخدم كل من الأسلوبين الآلي واليدوي للنسخ اللفظي يلزم أن تجري مجموعة من المحققين المستقلين عملية تحقق بنسبة مائة في المائة.

٢٣٦ - وإذا استُخدم تجهيز البيانات الحاسوبية يمكن ممارسة ضمان الجودة بطرق عدة. فإذا استُخدم إدخال البيانات يدوياً كخطوة أولى في عملية الحوسبة، ينبغي أن يتم التحقق من الترميز وإدخال البيانات بواسطة تسجيل وإعادة ترميز العمل كله أو عينة منه، على النحو المذكور أعلاه. ويمكن استخدام الحاسوب بعد ذلك للاضطلاع بعمليات فحص معقدة ومستفيضة للبيانات من خلال استخدام برنامج تحرير مصمم بحيث يضع "علامة" على السجلات التي بها قيم ناقصة، أو قيم تتجاوز النطاق المقبول أو لا تتسق مع البيانات الأخرى ذات الصلة. وينبغي فحص الوثائق المحددة على هذا النحو، من حيث كل من الترميز وأخطاء قيد البيانات على حدّ سواء. ويمكن تقدير بعض أنواع البيانات الناقصة بواسطة الحاسوب.

٢٣٧ - وبصرف النظر عن نوع النسخ اللفظي سواء كان آلياً أو يدوياً أو حاسوبياً، فإنه إذا كانت البيانات ستستخدم بالنسبة لنظام التسجيل الميداني فضلاً عن نظام الإحصاءات الحيوية، يجب عدم التهاون مطلقاً بشأن الأخطاء؛ ومن ثم يلزم التحقق بنسبة مائة في المائة. ومن ناحية أخرى، لا يُسمح باستخدام أيّ تقدير للبيانات في الملف لأغراض التسجيل المدني نظراً لأن لكل بند دلالة قانونية.

٢٣٨ - ويمكن التحقق من البيانات المدرجة في الجداول في كل من النظامين اليدوي والآلي عن طريق تصحيح التجارب المطبعية للجداول. وبهذه الوسيلة، يمكن لشخص أن يقرأ من الجداول الأصلية في حين يتصفح الآخر البيانات المدرجة. وثمة طريقة ثانية لاكتشاف الأخطاء في البيانات المدرجة عن طريق "الفحص الداخلي"، الذي قد يشمل إجمالي المجاميع الفرعية على الهوامش للمجموع الكلي للجداول وفحص الاتساق فيما بين عدة جداول. وتتطلب الخطوة الأخيرة لمراقبة الأخطاء في الجداول الآلية أو اليدوية إجراء استعراض تقني للتبوييات للتأكد من موثوقيتها واتساقها ومعقوليتها.

٢٣٩ - وإذا استُخدم نظام آلي من المهم أن تكون الجداول الناتجة قد خضعت لفحص دقيق بشأن مصداقيتها واتساقها، نظراً لأن الأخطاء قد تصدر عن طريق أخطاء البرمجة. ولذا، فمن المهم للغاية أن يفحص كل من أحصائي الإحصاءات وموظفي تجهيز البيانات على حدّ سواء، جميع التبوييات بغية الكشف عن أكبر عدد من الأخطاء قدر المستطاع وتصويبها.

دال - التبويب/الجدولة

٢٤٠ - يجب أن يراعى في التحضير لخطّة التبويب الحاجة إلى توفير ما يكفي من التفاصيل لتلبية المعايير المتعلقة بما يلي: (أ) درجة تغطية الإحصاءات المنتجة بموجب الخطّة؛ (ب) جودة تلك الإحصاءات من حيث دقة واكتمال الخصائص التي جمعت بالنسبة لكل واقعة حيوية؛ (ج) مدى تضمن الجداول لتفاصيل كافية لكشف العلاقات المهمة؛ (د) حُسن توقيت توافر الإحصاءات، بما في ذلك في المنشورات. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مبادئ ناظمة ينبغي التقيّد بها عند إعداد التبويبات وبناء عليها: (أ) ينبغي إعداد الجداول وتوفير المعلومات عن مستوى اكتمال التسجيل للمستخدمين، حتى وإن لم يكتمل التسجيل؛ (ب) عند ابتعاد التعاريف عن تلك المقبولة دولياً، ينبغي توضيح التعاريف بلغة يسهل فهمها؛ (ج) ينبغي إعداد الجداول بصورة منتظمة وفي الوقت المناسب. ولتلبية جميع المعايير، ينبغي إعداد برنامج التبويب وفقاً للمبادئ الأساسية المبينة أدناه.

١ - التغطية

٢٤١ - يتمثل الشرط الأساسي في نظام الإحصاءات الحيوية في تسجيل كل واقعة حيوية تحدث في منطقة جغرافية يشملها النظام مرة واحدة فقط للأغراض القانونية، وأن يبلغ عنها للأغراض الإحصائية في إطار الفترة الزمنية المنصوص عليها بموجب القانون، مما يتيح التغطية بنسبة مائة في المائة - أو التغطية الشاملة - . ولذا ينبغي أن تشمل الجداول الإحصائية كل المنطقة الجغرافية وأن تشمل الوقائع المتعلقة بكل فئات السكان في المنطقة والتي حدثت أثناء فترات زمنية محددة. وبسبب تأخر تسجيل بعض الوقائع الحيوية أو تسجيلها بعد المهلة المحددة، قد يقل اكتمال تغطية الجداول للأغراض الإحصائية عن نسبة مائة في المائة في الإحصاءات النهائية للوقائع المسجلة. وينبغي بذل قصارى الجهود للتغلب على هذا القصور.

٢٤٢ - وحتى إذا لم تكتمل التغطية في نظام الإحصاءات الحيوية، يوصى مع ذلك بتبويب مستوى التغطية الموجود وتوفير المعلومات الكافية في هذا الصدد.

٢ - المرجعية السكانية

٢٤٣ - هناك عموماً، فرق ضئيل نسبياً بين سكان البلد المقيمين والسكان الموجودين في ذلك البلد في وقت معين، نظراً لأن الأشخاص الذين يسافرون على صعيد دولي أو بطريقة أخرى غير موجودين في مكان إقامتهم المعتاد - من قبيل مندوبي الأعمال التجارية، والعسكريين، والدبلوماسيين، والسياح - يشكلون عادة نسبة ضئيلة جداً من السكان، ولا يرجح أن يسهموا في الوفيات أو حالات الولادة بأعداد كبيرة. وبسبب هذه الأعداد الصغيرة نسبياً وصعوبة ترتيب تبادل المعلومات على الصعيد الدولي، أو تعميم التقارير المتعلقة بالوقائع الحيوية بين البلدان المعنية، يعتبر أحياناً إجمالي الوقائع الحيوية التي تحدث ضمن الحدود الوطنية للبلد تقريباً جيداً لإجمالي تلك الوقائع التي حدثت بين سكانه. ومع ذلك ينبغي بذل كافة الجهود المعقولة بما يضمن أن تشير الإحصاءات الحيوية فعلاً إلى السكان المقيمين عادة، بصرف النظر عن المكان الذي حدثت فيه الواقعة الحيوية فعلاً.

٣ - المرجعية الزمنية

٢٤٤ - ينبغي أن يتمكن برنامج تبويب الإحصاءات الحيوية من توفير ما يلي في أيّ سنة تقويمية للتسجيل (أ) الأعداد الشهرية أو ربع السنوية الكلية للولادات الحية، والوفيات، والوفيات الجنينية، والزواج

والطلاق و (ب) جداول سنوية تفصيلية (أي بعد ٣ أو ٦ شهور من سنة التسجيل). وينبغي أن تشير الجداول النهائية والتفصيلية إلى فترات محددة من السنة التقويمية مثل الشهور، وأرباع السنة، حسب الاقتضاء.

٢٤٥ - ينبغي أن تستند التبويات النهائية لأي فترة من السنة التقويمية إلى الوقائع التي حدثت بالفعل وليس إلى وقائع مجرد أنها سُجلت فقط أثناء تلك الفترة. فإذا كان من الضروري من الناحية الإدارية تبويب الأرقام النهائية بحسب تاريخ التسجيل عوضاً عن تاريخ حدوث الواقعة، ينبغي الاضطلاع بدراسات تقييمية لتحديد الدرجة التي يقارب فيها نوع من التبويات النوع الآخر. ومن المستصوب بالطبع، نشر تحليلات هذه العلاقة.

٢٤٦ - ولأغراض إعداد الموجزات الأسبوعية والشهرية أو الربع سنوية الآنية التي يجب تجميعها بسرعة، يمكن استخدام الإحصاءات التي تشير إلى تاريخ التسجيل؛ ولكن في هذه الحالة، من المهم بيان المدى الذي يمكن معه افتراض أن إحصاءات الوقائع المسجلة خلال الفترة قيد البحث، يقارب إحصاءات الوقائع التي حدثت بالفعل خلال تلك الفترة.

٢٤٧ - وبالتالي، فإن التبويات السنوية بحسب تاريخ التسجيل تكون مناسبة فقط بالنسبة للبلدان التي يتقرر فيها أن البيانات المبوبة على هذا الأساس يمكن استخدامها متبادلاً، لكافة الأغراض العملية، مع تلك المبوبة بحسب تاريخ حدوث الواقعة. وهذا يعني فعلاً أنه ما لم يكن التسجيل حسن التوقيت وفي حكم المكتمل، لا تكون الإحصاءات بحسب تاريخ التسجيل بديلاً مستصوباً للإحصاءات التي تم تجميعها بحسب تاريخ حدوث الواقعة. ويعني هذا أيضاً أنه يلزم أن تشفع الإحصاءات بحسب تاريخ حدوث الواقعة بمقياس لدرجة التسجيل الناقص. والسبب في تنفيذ هذا المبدأ هو أن استبدال الجداول بحسب تاريخ التسجيل بجداول بحسب تاريخ حدوث الواقعة سيفضي إلى تشوهات في الإحصاءات ما لم يختلف تاريخ التسجيل عن تاريخ حدوث الواقعة اختلافاً ملحوظاً.

٢٤٨ - ويقتضي اختيار تاريخ حدوث الواقعة أساساً للتبويب تحديد التاريخ النهائي الذي يمكن إعداد التبويات النهائية بعده. ونظراً للسماح بفترات مختلفة من الوقت يمكن أنشاءها تسجيل الواقعة، وضرورة أن يشمل الإحصاء الوقائع التي حدثت أثناء الفترة التقويمية، فمن الجلي أنه لا يمكن توقع اكتمال التسجيل وإعداد التقارير الإحصائية للوقائع التي حدثت قرب نهاية الفترة التقويمية إلى حين مرور بعض الوقت من السنة اللاحقة. ولذا، ينبغي إعداد التبويات السنوية النهائية على أساس التقارير الإحصائية الواردة قبل تاريخ محدد أو "مهلة" محددة.

٢٤٩ - وتشمل العوامل التي يتعين مراعاتها في تقرير المهلة المحددة على الصعيد الوطني الفترة الزمنية القانونية المسموح بها للتسجيل بحسب نوع الواقعة الحيوية. وينبغي أن يعكس القرار أيضاً مراعاة عدد المكاتب التي يجب أن يمر بها التقرير ليصل إلى السلطات الإحصائية، وكفاءة الاتصالات وأي عوامل أخرى مهمة.

٢٥٠ - وينبغي تبويب التقارير التي ترد بعد انتهاء المهلة، بصورة منفصلة بحسب تاريخ حدوث الواقعة لإتاحة تحليل المشاكل المتعلقة بتأخر التسجيل والإبلاغ؛ وعادة، لا تُعدّ تبويات وطنية تفصيلية مسهبة بشأن هذه التقارير المتأخرة. ومع ذلك، ففي الحالات التي يكون فيها حجم التقارير المتأخرة كبيراً، ينبغي أخذها في الاعتبار في التبويات المطبوعة على الصعيد الوطني، نظراً لأن تجاهلها سيؤدي إلى انحراف كبير في النتائج.

٢٥١ - وأياً كان وقت وصول المعلومات، ينبغي دائماً أن تشمل البيانات التي تُنشر في شكل إلكتروني جميع الوقائع التي حدثت في السنة المرجعية. وحتى إن وصلت تلك البيانات بعد الموعد النهائي بفترة طويلة، يجب تحديث الإحصاءات الحيوية التي تشير إلى السنة المعنية التي حدثت فيها الواقعة، تبعاً لذلك. وهذا مهم ولا سيما بالنسبة لنشر البيانات على شبكة الإنترنت، والتي ينبغي دائماً أن تعكس أحدث حالة.

٤ - المرجعية الجغرافية

٢٥٢ - وينبغي أن تُعد التبويبات النهائية للمناطق الجغرافية الأصغر من مجمل الأراضي الوطنية، مثل الأقسام الرئيسية أو الأقسام المدنية الأخرى، وكذلك المدن، وفقاً لمكان الإقامة المعتاد. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إعداد تبويبات مثل تبويبات أماكن حدوث الوقائع حسب ما تقتضيه الأغراض الإدارية أو الأغراض الأخرى.

٢٥٣ - وفي ما يتعلق بالتبويبات المؤقتة أو المسبقة، لن تكون هناك مشكلة فيما يتعلق بمكان الإقامة مقابل مكان حدوث الواقعة بشرط أن تكون تلك التبويبات مبنية على مجاميع وطنية. ومن ناحية ثانية، لا يمكن أن تستند التبويبات المسبقة للوحدات الإدارية دون الوطنية إلى مكان الإقامة عادة بسبب صعوبة إحالة الوقائع إلى مكان الإقامة المعتاد بسرعة. ولذا فمن المفيد بالنسبة للتبويبات المؤقتة أو المسبقة التمييز على النحو التالي، بين الوقائع الحادثة في وحدة جغرافية محددة: (أ) الوقائع التي تحدث لأشخاص توجد أماكن إقامتهم المعتادة في الوحدة و (ب) الوقائع التي تحدث لأشخاص توجد أماكن إقامتهم المعتادة خارج الوحدة.

٢٥٤ - وكما لوحظ في الفقرات ٨٥ - ٨٩ أعلاه، يُمثل إصدار تعريف لمكان الإقامة المعتاد تحدياً صعباً ومعقداً، ويتفاوت تبعاً للقانون الوطني والمحلي. وللأغراض الإحصائية، يوصى بالإبقاء على تعريف مكان الإقامة المعتاد على ما هو عليه مثل التعريف المقرر بالنسبة لأغراض تعدادات السكان (الأمم المتحدة، ٢٠٠٨، الفقرات ٢ - ٤٦ إلى ٢ - ٥١). ويسمح هذا بحساب معدلات ديمغرافية أساسية وذلك بربط وقائع حيوية بمجموعات سكانية مناظرة.

٢٥٥ - وبغية كفالة الاتساق الوطني والدولي والقابلية للمقارنة، ينبغي تحديد مكان الإقامة المعتاد لأغراض التبويب على النحو التالي:

- الولادات الحية: مكان الإقامة المعتاد للأم في وقت ولادة المولود الحي.
- الوفيات الجنينية: مكان الإقامة المعتاد للأم في وقت ولادة الجنين الميت.
- وفيات الرضع: مكان الإقامة المعتاد للأم في وقت وفاة الرضيع (أو مكان الإقامة المعتاد للطفل، إذا كانت الأم متوفاة).
- الوفيات: مكان الإقامة المعتاد للمتوفي في وقت الوفاة.

٢٥٦ - وتتوفر خطط التبويب في المرفق الثاني لتسهيل الرجوع إليها. والقصد من خطة التبويب أن تفيد كدليل توجيهي لإعداد الإحصاءات الحيوية.

الفصل الخامس

عرض النتائج ونشر البيانات

٢٥٧ - يعرض هذا الفصل مبادئ وتوجيهات لنشر بيانات الإحصاءات الحيوية بأنجع وسيلة. وهو يبحث مختلف وسائل عرض البيانات التي تناسب مختلف الجماهير المستهدفة، ويقترح نهجاً للاتصال بالمستعملين بشأن المنتجات الإحصائية.

ألف - أنواع نشر البيانات

١ - المنشورات السنوية

٢٥٨ - ينبغي أن يوفر برنامج التبويب في نظام الإحصاءات الحيوية الوطني بيانات سنوية في تلك التصنيفات اللازمة لدراسة توزيعات تكرار الوقائع الحيوية، والاتجاهات الزمنية والفوارق الجغرافية لأهم خصائص الوقائع الحيوية. ويجب أن تتاح تلك البيانات في الوقت المناسب من خلال النشر أو بوسائل نشر أخرى من قبيل التبويب المخصص في الوسائط الإلكترونية حسب الاقتضاء. ويرد في المرفق الثاني استعراض مفصل لبرنامج تبويب وطني، يشمل موجزات لجداول أساسية.

٢٥٩ - عند إعداد التقارير، ينبغي أن تكون الجداول الإحصائية مقرونة بنص تفسيري واضح، وتحليل إن أمكن. وتعد الشروح ذات أهمية خاصة لتوضيح القيود والشروط المتعلقة بالبيانات لزيادة جدواها كمصادر مصدرية. ويُعد تحليل البيانات، بما في ذلك حساب المعدلات الحيوية مستصوباً جداً أيضاً بمثل ما هو الحال بالنسبة لاستخدام الأرقام والخرائط والرسوم البيانية لتوضيح النقاط المهمة.

٢٦٠ - وينبغي أن تتسق منشورات الإحصاءات الحيوية مع خطة يتم تنفيذها بدقة، أي أنها ينبغي أن تكون جزءاً من سلسلة مصممة لتلبية احتياجات محددة للمستخدم؛ كما ينبغي أيضاً إصدارها وفقاً لجدول منظم وتوقيت مناسب. وينبغي أن تكون كل سلسلة قابلة للتحديد بسهولة لتيسير إعداد الملفات والمراجع في المكتبات. وهذا ضروري إذا أريد لمكتب الإحصاءات أن يلبي مهمة الخدمة التي أنشئ من أجلها.

٢٦١ - ومتى نُشرت الإحصاءات الحيوية، يتعين أن تكون الخطوة التي تليها إتاحة تلك الإحصاءات الحيوية للمستخدمين ليتسنى بذلك تلبية أغراض النظام برمته. وتمثل الإحصاءات الحيوية المنشورة الناتج الرئيسي لنظام الإحصاءات الحيوية، وما لم يُتح هذا الناتج للمستخدمين الرئيسيين والجمهور، لا يتوقع منهم الاستعداد لدعم النظام. ولذلك، ينبغي أن يكون توفير الوسائل لنشر الإحصاءات الحيوية في الوقت المناسب شاعراً أساسياً من حيث دعم سلطة نظام الإحصاءات الحيوية. وعندما تكون جودة البيانات محل شك أو غير معروفة، ينبغي إتاحتها بالرغم من ذلك على أن توصف بوضوح، وتُشفع بالمحاذير والشروط المناسبة اللازمة لتنبية المستعملين لحالات سوء التفسير المحتملة.

٢٦٢ - وتوفر المنشورات السنوية للمستخدم مصدراً منتظماً يمكن الاعتماد عليه لبيانات الإحصاءات الحيوية؛ وتوفر تلك المنشورات لوكالة الإحصاءات الحيوية رؤية واضحة من حيث تلبية الاحتياجات الوطنية،

والغرض منها، وأهميتها للمجتمع. وتوفر المنشورات السنوية معلومات سنوية للإدارات المحلية والبلدية وعلى مستوى البلد مما يسمح لها باستكمال قاعدة بياناتها السكانية بحسب نوع الجنس والعمر في إطار التفاعل مع قاعدة بيانات تعدادات السكان. وتكتسب نُظم المعلومات الجغرافية المزيد من الأهمية البالغة حيث تعزز نشر الإحصاءات الحيوية.

٢٦٣ - وحسن التوقيت عامل مهم من حيث إتاحة بيانات الإحصاءات الحيوية. ويُعد إصدار تقرير مطبوع بشكل جذاب، ووافٍ، ويتضمن جداول بيانات، ورسوماً بيانية، ومخططات، وخرائط، وتحليلات، هدفاً جديراً بالتحقيق لنظام الإحصاءات الحيوية. وينبغي أيضاً إتاحة الوصول إلى البيانات السنوية في أشكال أخرى قابلة للتحميل - أشكال تتيح للمحتاجين إلى بيانات الإحصاءات الحيوية المزيد من الاستخدام المباشر أو المريح.

٢٦٤ - وينبغي أن يشمل التقرير السنوي أيضاً تذييلات توفر نسخاً من نماذج جمع الإحصاءات بالنسبة لكل نوع من أنواع الوقائع، وملاحظات تقنية تتعلق بمخططات الترميز والتصنيف، وتعريف بنود الإحصاءات الحيوية، وتفسيراً للصيغ المستخدمة في إنتاج معدلات الإحصاءات الحيوية الواردة في التقرير، وملاحظات بشأن نواحي القوة والقيود في البيانات المنشورة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تنشر المنشورات السنوية معلومات بشأن تأخر التسجيل والتسجيل بعد انتهاء المهلة الزمنية، بحسب سنة حدوث الواقعة، لمساعدة المستعملين والباحثين على إعادة تكوين السلاسل الزمنية للوقائع الحيوية.

٢ - النشرات الشهرية والرُّبع سنوية

٢٦٥ - تفيد النشرات الشهرية والرُّبع سنوية، بالإضافة إلى النشرة السنوية للبيانات، عدة أغراض. فلا يلزم أن تكون البيانات الواردة في تلك النشرات شاملة أو مصنفة تصنيفاً شاملاً مستفيضاً. ومن ناحية ثانية، يمكن أن تنبّه المراجع المختارة التي تم تجميعها على أساس شهري ورُّبع سنوي الموظفين المسؤولين بالتغيرات غير العادية في أعداد الوقائع الحيوية على نحو مستكمل نسبياً. وهذه التقارير ذات أهمية كبيرة لأغراض رصد الأوبئة كما تفيد أيضاً كأداة لمراقبة الجودة لاكتشاف البيانات الناقصة أو البيانات السيئة الترميز بشكل خطير في وقت مبكر.

٢٦٦ - ويجد المحللون والمستخدمون الآخرون للبيانات أنها ذات قيمة لاستعراض المعدلات الحيوية الرئيسية استناداً إلى فترة متحركة من ١٢ شهراً. وتُحسب هذه كل شهر بإسقاط تكرار أقدم شهر وإحلال أحدث قيمة مكانه، وبذا يعطى كل شهر معدلاً حيوياً تقريباً استناداً إلى فترة الشهور الـ ١٢ الأخيرة. وينبغي إتاحة النشرات الشهرية والرُّبع سنوية للمهتمين أو المحتاجين إلى معلومات مؤقتة، لكن في العادة لا يلزم نشر تبويباتها على أوسع نطاق على غرار النشرات السنوية.

٣ - نشر الإحصاءات الحيوية بوسائط إلكترونية

٢٦٧ - أصبح من الشائع أن تستخدم البلدان بصورة متزايدة الوسائط الإلكترونية مثل الأقراص المدمجة أو شبكة الإنترنت (CD-ROMs or the Internet) لنشر البيانات. وقد تكون البيانات منشورة في شكل تبويبات أو في قواعد بيانات يمكن أن يستخلص المستعملون منها المعلومات أو ينشعوا جداول محددة ذاتياً. ولا تكمن ميزة استخدام الوسائط الإلكترونية، مقارنة بالشكل الورقي التقليدي، في أنها مؤاتية للبيئة وفعالة من حيث التكلفة فحسب، بل وفي قدرتها على تلبية احتياجات محددة للمستعمل. وبالإضافة إلى ذلك، فبسبب انخفاض تكاليفها لا يوجد حد لحجم المعلومات التي يمكن نشرها باستخدام الوسائط الإلكترونية أساساً.

٢٦٨ - وكمبدأ أساسي في نشر البيانات، ينبغي تقديمها للمستخدمين مشفوعة بمعلومات بشأن المحتوى، والسياق، والقيود على الإحصاءات لزيادة فهمهم للبيانات وخصائصها. وبشكل أكثر تحديداً، فبسبب الحجم الكبير للمعلومات المتاحة إلكترونياً، قد تحتاج وكالات الإحصاءات الحيوية إلى تنفيذ استراتيجيات معينة ترمي إلى تعزيز نشر الإحصاءات من خلال الوسائط الإلكترونية. وتشمل الأمثلة عن هذه الأساليب تقديم المعلومات إلى المستخدمين على مستويات مختلفة؛ وإعداد مبادئ توجيهية أساسية لعرض المعلومات؛ وربط البيانات الفوقية مباشرة بالبيانات الإحصائية؛ واستخدام أدوات تصوير البيانات لجعل القصص المتعلقة بالإحصاءات شيقة وسهلة القراءة للسماح للمستخدمين باكتشاف أنماط في البيانات الإحصائية.

٤ - نشر البيانات الجزئية

٢٦٩ - وبالإضافة إلى البيانات على المستوى الإجمالي، يمكن توفير وثائق إحصاءات حيوية إفرادية لبعض المستخدمين للأغراض البحثية، بموجب اتفاق مع المستعمل بشأن السرية واستخدام البيانات فيما بين الوكالة الإحصائية والمستخدمين. وعادة، تحذف المعلومات المحددة للهوية من الملف لحماية خصوصية الأفراد.

٥ - تبويبات خاصة حسب الطلب

٢٧٠ - هناك مناسبات لا تلي فيها النشرة السنوية ولا النشرة الشهرية أو الربع سنوية ولا البيانات المتاحة في الوسائط الإلكترونية احتياجات المستعمل تلبية كاملة. ومن المفيد في تلك الحالات أن تتمكن وكالة الإحصاءات الحيوية من توفير تبويبات خاصة لتلبية احتياجات محددة للمستعمل. والأكثر فائدة، في حالة التبويبات الخاصة أن تتمكن وكالة الإحصاءات الحيوية من تقديم استشارات تحليلية للعميل مما قد يساعد على ضمان تفسير البيانات الإحصائية الحيوية المبوبة تبويباً خاصاً تفسيراً صحيحاً. ويمكن أن تؤدي الدراسات التي تشمل تحليلاً للبيانات في منطقة صغيرة، وتحليلاً لعينات البيانات أو تحليلاً لبيانات الإحصاءات الحيوية مثلاً، ومضاهاتها ببيانات مصدر آخر، إلى وضع تبويبات خاصة.

باء - إعلان البيانات

٢٧١ - يعرف إعلان البيانات في هذا السياق بأنه النشر الاستباقي للمعلومات باستخدام وسائل مختلفة تناسب طائفة متنوعة من اهتمامات المستخدمين بطريقة تيسر الاتصالات. وللقيام بهذا على نحو فعال، يجب كفالة أن تكون المعلومات المقدمة من جانب وكالة الإحصاءات الحيوية مناسبة لطائفة متنوعة من المستخدمين. وفي كثير من الحالات سيتطلب الوصول إلى الجمهور المحتمل بعض "الترويج" للبيانات أو المعلومات ذات الصلة.

٢٧٢ - ولتحقيق الاتصال مع المستخدمين، قد تعقد وكالة الإحصاءات دورياً اجتماعات للأفرقة بغرض مناقشة إتاحة البيانات واستخدامها بشكل صحيح. وفي اجتماعات الأفرقة من هذا القبيل، يمكن الرد بكفاءة على أساس مرة واحدة فحسب، عوضاً عن المرة تلو المرة، على سؤال قد يُطرح، جراء اتصال مستعملين منفصلين متعددين. وقد تفيد الاجتماعات أيضاً كمصدر يتم الحصول فيه على مدخل من المستعمل مباشرة بشأن الكيفية التي يمكن بها للوكالة أن تلي احتياجاته على أفضل وجه.

٢٧٣ - وبالإضافة إلى عقد اجتماعات للأفرقة، يمكن استخدام إخطارات الرسائل البريدية الإلكترونية التي تُرسل إلى المشتركين بشأن أحدث البيانات أو المنشورات المتاحة. وما برحت بعض البلدان تستفيد من الوسائط الاجتماعية لإعلان المعلومات المتعلقة بمنتجاتها الإحصائية. ومن المؤكد أن كلاً من إخطارات الرسائل

الإلكترونية والشبكة الاجتماعية تُعجلان بعملية الاتصال وتسمحان أيضاً بالمزيد من الاتصالات المستمرة مع المستخدمين. ومن ناحية ثانية، فأيّما كان نوع الطريقة المستخدمة في الاتصال، يُعدّ الاتصال الاستباقي بالمستخدمين مهماً.

الجزء الثاني

مصادر الإحصاءات الحيوية

الفصل الأول

مقدمة

٢٧٤ - يتمثل الهدف الأساسي لهذا التنقيح للمبادئ والتوصيات لنظام الإحصاءات الحيوية في تقديم الإحصاءات الحيوية والتسجيل المدني ككيانين منفصلين، ويتمثل الهدف النهائي في تحديد وصيانة واستغلال هذين الكيانين كعنصرين لنظام منسق ومترابط لتسجيل وإنتاج الإحصاءات الحيوية. وتُعد إجراءات تسجيل الولادات والوفيات مهمة بنفس القدر لأغراض التسجيل المدني بصيغة قانونية ولأغراض الإحصاءات الحيوية في سياق مصادر الإحصاءات؛ ومن ثم فإن أعمال المسجلين المدنيين وأحصائي الإحصاءات مترابطة.

٢٧٥ - وتوفر الإحصاءات الحيوية المتولدة عن هذا النظام أكثر المعلومات قيمة وانتظاماً ودقة وأهمية بشأن الخصوبة والوفيات، بما في ذلك بالنسبة للمناطق الصغيرة؛ وتتيح حساب التقديرات والتوقعات السكانية التقريبية؛ كما تتيح تحديد أنماط الخصوبة على مستوى المناطق الصغيرة؛ وتفيد كأساس لدراسات تكوين جداول الحياة - وذلك فيض من غيض من الاستخدامات الكثيرة للإحصاءات الحيوية المتولدة مباشرة عن التسجيل المدني والتي توضح أهميتها البالغة في توفير المعلومات الإحصائية المناسبة.

٢٧٦ - وفي الوقت ذاته، يزداد تعقيد وإلحاح المتطلبات من حيث المحتوى الذي يجابه في الوقت الراهن منتجو الإحصاءات الحيوية. ويلزم أن تتجاوز البيانات إنتاج المؤشرات الجيدة الإعداد مثل المعدلات الأولية للخصوبة والوفيات، ومتوسط العمر عند الولادة الأولى، ومعدلات الخصوبة بحسب العمر، في جملة أمور أخرى كثيرة. ويتجه تجميع الإحصاءات التفصيلية بشأن جميع الأنشطة التي تقدمها دوائر الصحة أثناء الحمل، والولادة والرعاية بعد الولادة، وإن صح ذلك تقنياً إزاء التداخل بين الإحصاءات الحيوية والإحصاءات الصحية، إلى أن يغدو أمراً لا غنى عنه لتقييم أداء وتكلفة النظام الصحي. والحال أيضاً أن معدلات الخصوبة تتباين رهناً بالعرق، والدخل، والتعرض للعنف في أوساط الأسر المعيشية، وضغط الوقت على المرأة من حيث توفير ما تحتاجه الأسرة، ضمن عوامل أخرى كثيرة.

٢٧٧ - وبالإضافة إلى ذلك، هناك أنواع أخرى من الوقائع ذات أهمية ديمغرافية مسلم بها، من قبيل حركات الهجرة والتجنس، والتي لا تخضع عادة لتسجيل مدني ومن ثم تقتضي إعداد أدوات إحصائية منفصلة وجمع البيانات وتقديرها كمياً. وبالمثل، فإن التسجيل المدني من حيث تعريفه، لا يغطي الاتحادات الزوجية غير المسجلة، من قبيل الاتحادات الزوجية بموجب القانون العام، وبموجب القانون العربي وبالتراضي، مما يعني أنه يلزم تصميم أساليب منفصلة لتوليد الإحصاءات المهمة.

٢٧٨ - وبالتالي، فمن الضروري أن يكمل الإحصاءات الحيوية المتولدة من التسجيل المدني مُدخل من مصادر أخرى للمعلومات من قبيل التعدادات السكانية، والاستقصاءات السكانية، وسجلات الخدمات الصحية والسجلات الإدارية الأخرى، رهناً بالترتيبات القانونية. وهذا ضروري لتعميق الفهم بالعوامل التي تؤثر في الوقائع والظواهر الحيوية، من قبيل توزيع الدخل، والفقر، وظروف المعيشة، والحصول على المياه المأمونة والخدمات الصحية، ضمن أمور أخرى.

الفصل الثاني

التسجيل المدني كمصدر للإحصاءات الحيوية

ألف - تعريف التسجيل المدني: الطريقة والنظام

٢٧٩ - يعرف التسجيل المدني باعتباره التسجيل المستمر والدائم والإلزامي والشامل للوقائع الحيوية وخصائصها التي تحدث في ما يتعلق بالسكان، كما ينص عليها مرسوم أو لائحة وفقاً للمتطلبات القانونية لكل بلد. وينفذ التسجيل المدني بصورة رئيسية لأغراض إنشاء الوثائق التي ينص عليها القانون. ومن الثابت تماماً فائدة هذه السجلات كأفضل مصدر للإحصاءات الحيوية. ويسبق وصف موجز للتسجيل المدني كطريقة ونظام مناقشة طريقة تنفيذ نظام التسجيل المدني الذي تتوفر له القابلية للبقاء.

٢٨٠ - ويشير مصطلح "طريقة التسجيل المدني" إلى الإجراء المستخدم في جمع المعلومات الأساسية بشأن حدوث وخصائص الوقائع الحيوية التي تحدث لسكان بلد (أو منطقة) في غضون فترة زمنية محددة، ويستند إليها إعداد السجلات الحيوية ذات القيمة القانونية وإنتاج الإحصاءات الحيوية. وينبغي تمييز هذه الطريقة عن الطرق الأخرى لجمع البيانات المتعلقة بالسكان نظراً لأنها ينبغي أن تكون مستمرة ودائمة بموجب القانون. وتتمتع المعلومات التي تجمع في إطار هذا النظام بسند قانوني.

٢٨١ - والإحصاءات الحيوية هي إحصاءات معدلات - وليست إحصاءات انتشار، بمعنى أنها إحصاءات توفر مقياساً على أساس الوقت القائم لحدوث بعض أنواع الوقائع الحيوية لأفراد سكان محددين خلال فترة زمنية محددة. وقد أثبتت التجربة أن التسجيل المدني هو الطريقة الموثوقة الوحيدة للحصول على سجل مستمر وجار للوقائع التي تحدث في سائر الفترة. ولكفالة كل من الطابع القائم للإحصاءات ودقتها فيما يتعلق بالتواريخ والخصائص، ينبغي استكمال وثيقة التسجيل في أسرع وقت ممكن بعد حدوث الواقعة. وتتمثل أبسط وأسرع وسيلة لتحقيق هذه الغاية في الاستعانة بمبلغ لتقديم المعلومات اللازمة بمجرد حدوث الواقعة.

٢٨٢ - ويعني التسجيل أيضاً باعتباره عملية مستمرة أن العملية دائمة. ولن يسفر التسجيل الذي يُحتفظ به لفترات قصيرة ثم يسمح بزواله بعد ذلك، عن بيانات وتدابير مفيدة، سواء كإحصاءات لنسب قائمة أو كمؤشرات للتغيير على مر الزمن.

٢٨٣ - ويعد سن التشريعات التي تجعل من التسجيل إلزامياً أفضل وسيلة لضمان تسجيل الوقائع الحيوية بشكل مستمر ودائم. وينبغي أن تنص تلك التشريعات على جزاءات تكفل تلبية متطلبات نظام التسجيل. وعلى هذا فإن طريقة التسجيل تتميز ليس فقط بالطابع المستمر لملاحظاتها، وإنما أيضاً بطابعها الإلزامي. وكلتا السمتين أساسيتان لتنفيذ وصيانة النظام بنجاح.

٢٨٤ - ويشمل نظام التسجيل المدني جميع الترتيبات المؤسسية والقانونية والتقنية اللازمة لأداء مهام التسجيل المدني بطريقة تقنية وسليمة ومتناسقة وموحدة في شتى أنحاء البلد، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الثقافية والاجتماعية الخاصة بذلك البلد.

٢٨٥ - وتشمل مهام التسجيل: تسجيل الوقائع الحيوية؛ وتخزين الوثائق الحيوية، وحفظها واسترجاعها؛ وحماية السرية؛ وإصدار التصديقات، والخدمات الأخرى للعملاء؛ وتسجيل وإبلاغ المعلومات المتعلقة بالوقائع

الحوية للأغراض الإحصائية؛ وتوفير معلومات وبيانات موثوقة وحسنة التوقيت للوكالات الحكومية الأخرى، من قبيل وزارة الصحة، وسجلات السكان، وأنظمة المعاشات التقاعدية؛ والخدمات الانتخابية، وخدمات تحديد الهوية الشخصية، والمؤسسات البحثية.

باء - الدور الأساسي لنظام التسجيل المدني

٢٨٦ - يتمثل الغرض الأساسي للتسجيل المدني في توفير صكوك قانونية ذات أهمية مباشرة للأفراد. فالجتمعات اليوم، حتى أقلها تقدماً، تتسم بتعقيد كبير في العلاقات بين الأشخاص وازدياد تفشي البيروقراطية في المعاملات بين الأفراد والدولة؛ ولذا فمن المهم ضمان التيقن في المسائل القانونية، وتوفير صكوك ثبوتية خاصة للفرد تسمح له أن يثبت بما لا يدعو مجالاً للشك، حقائق تتعلق بوجوده، وهويته، وبحالته الشخصية وحالة أسرته. والعلة الرئيسية لوجود التسجيل المدني - أي الغرض الأساسي منه والذي يجب على الدولة أن تيسره - أن يكون بمثابة مؤسسة قادرة على الكشف عن حقائق تتعلق بالحالة المدنية استناداً إلى مبادئ قانونية تقنية، يمكن من خلالها طمأننة الأفراد بشرعية وصحة الحالة المدنية المتعلقة بالوقائع لاعتمادهم تجاه الأفراد الآخرين أو تجاه الإدارة ذاتها، بواسطة وثائق التسجيل العام المعروفة باسم التصديقات. والغرض من النشاط التسجيلي، وطريقة التسجيل - والتي تتألف من جمع بيانات الحالة المدنية وتسجيلها بصورة إلزامية ومستمرة ودائمة توطئة لخزنها - هو بالضبط لضمان امكانية استخدامها لاحقاً في أي مناسبة وفي أي وقت عندما يلزم إثبات صحتها وقانونيتها بشكل صحيح وبالضمانات اللازمة (الأمم المتحدة، ١٩٩٨ جيم) ١٧.

١ - الميزات القانونية وميزات الحماية للأفراد

٢٨٧ - وإلى جانب ملاحظة الأهمية المباشرة والشاملة للتسجيل المدني بالنسبة للسلطات العامة - حيث توفر المعلومات التي تجمع باستخدام طريقة التسجيل بيانات أساسية لوضع الخطط على الصعيدين الوطني والإقليمي لبرامج طبية وصحية، وبرامج رعاية الأسرة وبرامج تنظيم الأسرة، وخدمات صحة الأم والطفل، وخدمات اجتماعية أخرى، وبرامج الصحة العامة لمكافحة الأمراض المعدية، وبرامج البحوث الصحية، والدراسات الاجتماعية والديمقراطية وما إلى ذلك - ينبغي التأكيد على أن الدور الذي يؤديه التسجيل المدني في إثبات كثير من حقوق الإنسان الواردة في الإعلانات الدولية والاتفاقيات الدولية، وإقرارها وتنفيذها وإعمالها، يوضح أحد أهم المساهمات في الأداء الطبيعي للمجتمعات (المرجع نفسه، الفقرة ١٩٢). وبصورة أساسية، يمكن تحديد مجموعتين من حقوق الإنسان في هذا الصدد وهما: (أ) حقوق الإنسان التي تقتضي من الدولة ضمان تسجيل الوقائع الحيوية، مثل الحق في التسجيل واختيار اسم، عملاً بالمادة ٧ من اتفاقية حقوق الطفل ١٨ و (ب) حقوق الإنسان التي قد ترهن ممارستها بالوقائع الحيوية التي سجلت، مثل الحق في التصويت، عملاً بالمادة ٢١ (٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩.

١٧ انظر دليل نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: إعداد إطار قانوني، دراسات في الطرق، السلسلة واو، رقم ٧١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.98.XVII.7، الفقرة ٧٤).

١٨ الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥٧٧، رقم ٢٧٥٣١.

١٩ قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د - ٣).

٢ - الميزات الإدارية

٢٨٨ - ويتمتع النظام الفعال لتسجيل الوقائع الحيوية بمزايا إدارية معينة لا توجد في أي نظام آخر. فالاحتفاظ بالوثائق الإفرادية لكل واقعة حيوية يسمح باستخدامها لتحديد مجموعة فرعية من السكان الذين يلزمهم تدخل أو خدمات على أساس إفرادي، مثل الرضع المحتاجين للتحصين أو الرعاية الصحية، والأمهات الجدد اللاتي يحتجن للرعاية بعد الوضع، والأسر المعيشية المحتاجة إلى خدمات الصحة العامة عقب حالة وفاة إثر مرض معدٍ. ويسمح التسجيل الشامل برصد أسباب الوفاة، وبالاحتفاظ بسجلات للسكان، وسجلات

تحديد الهوية الشخصية، وقوائم الناحين، وسجلات صناديق المعاشات التقاعدية، وما إلى ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح نظام التسجيل الكامل تلبية الحاجة إلى البيانات والمعلومات المتعلقة بأقسام مدنية أو جغرافية صغيرة. والتسجيل المدني أنجع وسيلة اقتصادية من حيث التكلفة للحصول على البيانات المتعلقة بالمناطق السكانية الأصغر حجماً بشكل مستمر.

٣ - الميزات الإحصائية

٢٨٩ - يتمتع نظام التسجيل المدني الشامل بعدد من المزايا الإحصائية عن الوسائل الأخرى للحصول على الإحصاءات الحيوية: فهو يُنتج وثائق خالية نسبياً من أنواع معينة من أخطاء الردود التي لا تخضع لأخطاء العينات؛ ويوفر بيانات إحصائية للتخطيط، والإدارة والبحوث على أي مستوى جغرافي أو إداري مطلوب؛ وهو مستمر بطبيعته؛ ومتى أنشئ، يمكن الحصول على إحصاءات بتكلفة أقل نسبياً لأنها تكون عندئذ نتيجة عملية إدارية؛ ويمكنه تسجيل بيانات لا يمكن الحصول عليها في استفسار ميداني من قبيل الوزن عند الولادة أو سبب الوفاة؛ ويوفر مخزوناً من الوقائع التي يمكن تقييمها مقابل تلك الموجودة في سجلات أخرى ومقابل بيانات التعداد، وتستخدم كنقطة انطلاق لدراسات أكثر عمقاً بشأن الخصوبة، والاعتلال والوفيات.

جيم - وقائع حيوية يوصى بتسجيلها

٢٩٠ - تماثل الوقائع الحيوية التي يوصى بإدراجها في نظام التسجيل المدني تلك التي أدرجت وعُرِّقت في الجزء ١. ومن المهم أن تتفق تعريف الوقائع الحيوية للأغراض القانونية مع تلك المتعلقة بأغراض الإحصاءات الحيوية، وذلك لكفالة القابلية للمقارنة على الصعيدين الوطني والدولي. وتشمل تلك الوقائع ما يلي: الولادات الحية، الوفيات الجنينية، الوفاة، الزواج، الطلاق، إلغاء الزواج، التفريق بحكم قضائي، التبني، إضفاء الشرعية، والاعتراف بالشرعية.

٢٩١ - ولا يقوم كل بلد بتسجيل جميع الوقائع الحيوية أو نشر إحصاءات بالوقائع المسجلة، ولو أن هذا لا يزال هدفاً نهائياً. ولا يملك بعض البلدان حتى الآن الوسائل لتسجيل كل نوع من الوقائع الحيوية أو يشعر بالحاجة إلى ذلك. ولتيسير إنشاء أو تحسين نظام التسجيل المدني، يُحدد ترتيب لأولويات تسجيل الوقائع الحيوية. فالوقائع الحيوية ذات الأولوية العليا هي الولادات الحية، والوفيات، والوفيات الجنينية، والزواج، والطلاق. وينبغي أن تُعطى الأولوية العليا للولادات الحية، والوفيات لأنهما أساسيان لتقييم النمو السكاني فضلاً عن صحة السكان. وينبغي أن يعطى لتسجيل الوفيات الجنينية وخصائصها الأولية العليا التي تلي ذلك، ولا سيما بسبب قيمتها من حيث فهم الخصوبة، ونتائج الخصوبة والحمل.

دال - مبادئ طريقة التسجيل المدني

٢٩٢ - يتمثل الغرض من نظام التسجيل المدني للبلد في تسجيل وتخزين المعلومات المتعلقة بحدوث وقائع حيوية وخصائصها والسماح باسترجاع المعلومات عند الاحتياج إليها في الاستخدامات القانونية أو الإدارية أو الإحصائية أو غيرها. ويُنجز العمل من خلال طريقة التسجيل. ويُضطلع بالتسجيل المدني بصورة رئيسية لأن الوثائق القانونية الناجمة عنه ذات قيمة حسب ما ينص عليه القانون؛ وفي الوقت ذاته، يعترف على الصعيد العالمي بفائدة هذه السجلات باعتبارها مصدراً رئيسياً للإحصاءات الحيوية.

٢٩٣ - ويمكن وصف طريقة التسجيل المدني كما يلي: إلزامية، وشاملة، ومستمرة ودائمة، وسرية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الاحتفاظ بالوثائق المتولدة عن طريق تطبيق هذه الطريقة بما يكفل إمكانية استرجاعها بشكل إفرادي حسب الاقتضاء.

٢٩٤ - **إلزامية.** يجب أن يكون نظام التسجيل المدني للبلد إلزامياً لضمان تشغيله بسلاسة وفعالية. ولكن كان من الضروري بالنسبة لكل بلد أن يضع قانوناً بشأن التسجيل، فالجدير بالملاحظة أن وجود ذلك القانون ليس شرطاً كافياً لضمان قيام عموم الجمهور بالإبلاغ عن حدوث وقائع حيوية. فالتسجيل بوصفه إلزامياً ينبغي أن يرتبط بفرض بعض أشكال العقوبات على من لا يمثلون لقانون التسجيل أي أن عدم تسجيل حدوث الواقعة الحيوية ينبغي أن يستوجب عقوبة بواسطة القانون. ونظراً لأنه قد لا يلجأ دائماً إلى العقوبات في ما يتعلق بعدم الامتثال لقوانين التسجيل كما أن العقوبات قد تشكل أيضاً رادعاً عن التسجيل، فلا مناص من وجود أساس قانوني للملاحقة القانونية لضمان ممارسة الامتثال العام لقانون التسجيل. ولذا يعد الإطار القانوني للتسجيل المدني أساسياً لتشغيله بصورة سليمة كنظام مترابط ومنسق وسليم تقنياً.

٢٩٥ - وبالرغم من الأحكام الموجودة بشأن العقوبات في عدد من البلدان بالنسبة لحالات عدم الامتثال، لا يزال مستوى اكتمال التسجيل منخفضاً. وأهم سبب لعدم الامتثال على هذا النحو يتعلق بالافتقار إلى الحوافز للتسجيل. فيجب وضع حوافز ليس فقط للحث على الامتثال لقانون التسجيل الإلزامي وإنما أيضاً للتشجيع عليه. فإلى جانب الامتيازات والحقوق التي سيحري التمتع بها عند إثبات التسجيل، ينبغي أن تقدم نظم التسجيل الوطنية، في إطار البيئات الاجتماعية الثقافية لكل منها، حوافز أخرى عملية الاستخدام، ولا سيما على المستوى الفردي.

٢٩٦ - **شاملة.** لضمان تحقيق أقصى قيمة مشتقة من نظام التسجيل بواسطة كل من الأفراد ومستخدمي السجلات الحيوية ومعلومات الإحصاءات، يجب تطبيق شروط التسجيل على سكان البلد برمته، بشكل مستقل عن المكان الجغرافي أو التقسيم الفرعي للسكان. وعندما توجد أوجه تباين كبيرة في مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أجزاء مختلفة من البلد، قد يلزم وضع إجراءات خاصة لتسجيل وقائع حيوية معينة. ومن ناحية ثانية، يجب الحفاظ على شمول التسجيل المدني. وينبغي أيضاً تسجيل الوقائع الحيوية التي تحدث للسكان المقيمين مؤقتاً في الخارج.

٢٩٧ - **مستمرة ودائمة.** تتطلب استمرارية ودوام طريقة التسجيل وجود وكالة تتمتع باستقرار إداري كاف لا يحد عامل الزمن من تشغيلها. ويعتمد دوام تلك الوكالة على السلطة الممنوحة لإدارة التسجيل المدني من خلال سن قانون للتسجيل المدني. ويُعد دوام النظام شرطاً لاستمرارية التسجيل والبيانات الإحصائية الحيوية، وهو ما يلزم لفهم كل من الأرقام القائمة فضلاً عن الاتجاهات في قياسات الإحصاءات الحيوية، فهما مفيداً.

٢٩٨ - **سرية.** تُجمع بواسطة طريقة التسجيل المدني طائفة من المعلومات بشأن أفراد من السكان. ولئن كانت كل المعلومات التي تجمع ذات أهمية، فإن بعض البيانات، عند ربطها بفرد محدد، قد تكون شخصية وحساسة للغاية. وللتشجيع على تقديم بيانات كاملة وصادقة للنظام، يجب حماية سرية المعلومات، أي يجب طمأننة مقدمي المعلومات بأنهم لن تستخدم إلا في الأغراض المقررة بواسطة القانون و/أو بصورة تجميعية بحيث لا يمكن تحديد هوية الأفراد^{٢٠}. ومن ناحية ثانية، لا ينبغي أن تتدخل الأحكام المتعلقة بالسرية في الإجراءات الإدارية.

٢٩٩ - ولا ينبغي لأحكام السرية أن تكون من الصرامة بحيث تستبعد استخدام الوثائق لأغراض الدراسات الخاصة، ولا أن تضعف من قيمة تلك الوثائق باعتبارها وثائق قانونية. وبالنظر إلى الفوائد التي يمكن أن تجني على نطاق واسع في المجال الإداري ومجال الصحة العامة والمجال الاجتماعي، من وثائق التسجيل المدنية

^{٢٠} يجب التأكيد على أن السرية في سياق التسجيل المدني لها بعض الأبعاد الإضافية التي لا توجد في سياق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. وللإطلاع على تفصيل أكثر اكتمالاً في هذا الصدد، انظر الأمم المتحدة (١٩٩٨ ب).

الدقيقة، يستحيل توفير ضمان السرية المطلقة ويمكن توفيره فيما يتصل باستفسارات إحصائية صرفة. بيد أنه يمكن توضيح أحكام السرية بطريقة تضمن استخدام الوثائق لأغراض البحث دون الكشف علناً عن هوية وخصائص الأطراف المعنية. وبصورة مماثلة، لا يلزم أن تشمل نسخ الوثائق التي ستستخدم لتحديد الوقائع القانونية (أي إثبات حدوث الواقعة أو إثبات العمر، وما إلى ذلك) بعض أو كل البنود الإحصائية. ونظراً لأهمية السرية لجودة البيانات وفائدتها ينبغي أن يُدرج كجزء من قانون التسجيل المدني، حكم بشأن سرية المعلومات لحماية خصوصية الأفراد.

هاء - خصائص أخرى لطريقة التسجيل المدني

١ - هدف برنامج التسجيل

٣٠٠ - يتمثل هدف برنامج التسجيل في تحقيق التغطية الكاملة للسكان ليتسنى تسجيل كافة أنواع الوقائع الحيوية التي تحدث لأفراد السكان بدقة وبصورة كاملة وفي الوقت المناسب وفقاً لقانون التسجيل.

٢ - إسناد المسؤوليات والهياكل التنظيمية للتسجيل المدني على الصعيد الوطني

٣٠١ - ينبغي أن تُسند المسؤولية عن إنشاء وتطوير نظام التسجيل المدني إلى وكالة أو وكالات في الحكومة الوطنية.

٣٠٢ - وينبغي أن يتوافق إسناد المهام مع تحديد واضح للواجبات والمسؤوليات فيما يتعلق بالتسجيل؛ والقيد؛ وحفظ الوثائق؛ وإعداد التقارير الإحصائية؛ وجمع البيانات، وتجميعها، وتحليلها، وعرضها، ونشرها؛ واستعراض النظام وتقييمه بصورة نقدية.

٣٠٣ - ومن الضروري عند القيام بوضع نظام التسجيل المدني وإدارته وصيانتته، إيلاء اعتبار للعلاقة بين مهمة التسجيل ومهمة الإحصاءات، وكثيراً ما يُضطلع بهما تحت إشراف وزارات مختلفة في الحكومة. فيمكن مثلاً، أن توضع مهام التسجيل ضمن اختصاص وزارة مثل وزارة الداخلية، أو الحكم المحلي، أو وزارة الصحة أو وزارة العدل. وتكمن مسؤولية إنتاج الإحصاءات الحيوية وتحليلها بصورة رئيسية ضمن اختصاص دائرة الإحصاءات المركزية للبلد عادة، والتي قد تكون مستقلة بدورها وتشكل جزءاً من وزارة الاقتصاد، أو المالية، أو التجارة. ومن ناحية أخرى، من الشائع بالنسبة لوزارة الصحة أن تكون مسؤولة أو معنية بصورة كبيرة بإنتاج وتحليل الإحصاءات الحيوية، ولا سيما في مجالات الولادة والوفيات العامة والوفيات الجينية، ووفيات ما حول الولادة، ووفيات الرضع. وبسبب ما يصادف كثيراً من تقسيم مسؤولية تسجيل الإحصاءات الحيوية في ما بين الوكالات الحكومية المنفصلة، من المهم تحديد المسؤوليات بشكل واضح. ويعتمد اختيار هيكل إداري محدد للاضطلاع بماتين المهمتين المترابطتين اعتماداً كبيراً على الظروف والتفضيلات الوطنية. ومن ناحية ثانية، فأيّاً كان الهيكل التنظيمي، إذا أُريد للنظام أن يعمل بصورة ناجحة، يجب أن يكون هناك تحديد واضح بشكل جلي للمهام والمسؤوليات المنوطة بكل وكالة من الوكالات في الحكومة المعنية بتسجيل الوقائع الحيوية وبتجميع الإحصاءات الحيوية.

(أ) الإطار القانوني للتسجيل المدني

٣٠٤ - يمكن ضمان تسجيل الوقائع الحيوية على أفضل وجه بصورة مستمرة ودائمة بواسطة تشريع سليم وإنشاء آلية ترمي إلى إنفاذه على الصعيد الوطني. والإطار القانوني مساهم أساسي في إدارة نظام

التسجيل وتشغيله وصيانته بكفاءة. ونظراً للأهمية الكبيرة للإطار القانوني، لكونه يوفر القواعد والأنظمة اللازمة لتسجيل الوقائع التي تؤثر في الحالة المدنية للأفراد تسجيلاً مستمراً ودائماً، ينبغي على البلدان أن تتأكد من تحديثه. والإطار القانوني يحدد أيضاً الهيكل الإداري، وأدوار مختلف الوكالات والأوقات المحتملة لجمع المعلومات، وإنتاج الإحصاءات الحيوية، واستخدام الوكالات للمعلومات في أداء مهامها. وقانون التسجيل المدني هو عنصر في الإطار القانوني، وينبغي أن يوفر مبادئ توجيهية محددة واضحة بشأن نوع الهيكل التنظيمي المعتمد لنظام التسجيل المدني في البلد أو المنطقة، وحقوق والتزامات جميع الأطراف عند القيام بتنفيذ أحكامه. وينبغي أن يغطي أنواع الوقائع الحيوية التي يجب تسجيلها، وتعريفها، وتحديد المبلغين بالنسبة لكل نوع من أنواع الوقائع، والمهلات الزمنية المسموح بها لتسجيل كل نوع من أنواع الوقائع الحيوية، والإجراءات المتعلقة بالتسجيل بعد المهلة المسموح بها، وواجبات المسجلين، والعقوبات المتعلقة بعدم الامتثال، وتخزين الوثائق وحفظها^{٢١}.

^{٢١} الأمم المتحدة (١٩٩٨ ج)
تعرض نموذجاً لقانون
التسجيل المدني.

٣٠٥ - وينبغي أن يتضمن قانون التسجيل المدني أيضاً أحكاماً تتعلق بسرية المعلومات وحماية خصوصية الأفراد، كما ينبغي أن ينص بصورة واضحة في القانون أو في لوائح داعمة تحدّد من له الحق في الحصول على نسخ من الوثائق الحيوية والحصول على المعلومات من المسجل بشأن أفراد آخرين. وينبغي أن تشمل هذه الأحكام آليات مناسبة لنقل الملفات المتعلقة بالوثائق الحيوية فيما بين وكالات الحكومة للأغراض المأذون بها، وإجراءات الوصول إلى ملفات البحث المعتمدة، بما يتسق مع الحماية العامة للسرية، ولا سيما بالنسبة لنظام الإحصاءات الحيوية لأغراض إنتاج إحصاءات حيوية مستمرة.

(ب) الهياكل التنظيمية للتسجيل المدني

٣٠٦ - على نحو ما جرت الإشارة إليه أعلاه، يجب أن تُذكر بوضوح مصطلحات الترتيب الإداري للأعمال المتصلة بالتسجيل المدني في تشريع التسجيل المدني. ورهناً بالهيكل القضائي والسياسية والإدارية للبلد، فضلاً عن تقاليده، يمكن أن يصبح النظام مركزياً أو لا مركزياً.

١' نظام التسجيل المدني المركزي

٣٠٧ - ينبغي أن تكون للنظام المركزي وكالة مركزية ذات سلطة وطنية لتوجيه عمل التسجيل المدني وتنسيقه ورصده على الصعيد الوطني. ويمكن للمكتب المكلف بهذه الواجبات أن يعزز المعايير الوطنية وإجراءات التسجيل الموحدة بالنسبة لجميع الوقائع الحيوية التي تحدث في البلد في ما بين جميع فئات السكان (الأمم المتحدة، ١٩٩٨ د).

٣٠٨ - وينبغي أن تمارس وكالة التسجيل الوطنية بموجب الترتيب المركزي، كلاً من التوجيه الإداري والتقني بالنسبة لشبكة مكاتب التسجيل المدني دون الوطنية والمحلية. وينبغي أن تُنشئ مكاتب التسجيل المحلي، وتوفر مواد خطية للمسجلين المحليين ترمي إلى توجيه عملهم اليومي، وتنسيق إجراءات التسجيل في سائر النظام، والإشراف على أعمال التسجيل التي تقوم بها المكاتب المحلية وتقييمها، بما يكفل تلبية متطلباتها القانونية والإحصائية.

٣٠٩ - وينبغي أن يكون المكتب المركزي مسؤولاً عن التنسيق مع الوكالات الحكومية الأخرى التي تدعم نظام التسجيل المدني، بما فيها خدمات الصحة التي تعمل كجهات إبلاغ بحدوث الوقائع الحيوية وجهات تصديق على أسباب الوفاة، والمحاكم والدائرة الإحصائية التي تقوم بتجميع بيانات التسجيل ونشر الإحصاءات الحيوية.

٢٠ نظام التسجيل المدني اللامركزي (المرجع نفسه)

٣١٠ - يمكن في النظام اللامركزي، أن يدار التسجيل المدني على مستوى الأقسام المدنية الرئيسية، من قبيل الدولة، أو المقاطعة أو الإدارة. وينبغي إنشاء مكتب تسجيل مدني مركزي في العاصمة، أو البلدة الموجودة في كل قسم رئيسي، لتوجيه ورصد أعمال التسجيل المدني في القسم الرئيسي. وفي كثير من البلدان ذات النظام السياسي الاتحادي اعتمد إقليم كبير أو شريحة كبيرة من السكان الإدارة المركزية للتسجيل المدني.

٣١١ - وينبغي للبلدان التي لديها نظام لا مركزي للتسجيل المدني أن تعتمد أحكاماً وإجراءات قانونية موحدة للتسجيل المدني. وبصفة عامة، وضعت البلدان ذات الأنظمة اللامركزية أحكاماً لإعداد قانون نموذجي ولوائحه ليتسنى لكل قسم مدني رئيسي إصدار قوانينه ولوائحه الخاصة ولكن وفقاً للنموذج الموصى به بصورة وثيقة. ومن الضروري إيجاد وكالة على الصعيد الوطني لإنفاذ المعايير الدنيا أو العمل بالتعاون مع المكاتب اللامركزية لضمان وجود ممارسات وإجراءات موحدة عموماً للتسجيل المدني وإحصاءات حيوية قابلة للمقارنة في سائر البلد.

٣١ الوحدات التشغيلية في النظام

٣١٢ - وبغض النظر عن نوع الترتيب الإداري على الصعيد الوطني، ينبغي أن تضطلع بأعمال التسجيل المدني مكاتب تسجيل مدنية محلية. ولأغراض الإشراف والرقابة، يمكن أن تنشأ مكاتب تسجيل مدني دون وطنية لاستدامة العلاقة بين المكاتب الوطنية والمكاتب المحلية. وترتبط مناطق التسجيل الأولية ووحدات التسجيل الثانوية ارتباطاً وثيقاً بمكتب التسجيل المحلي.

(ج) نوع الوكالة التي تدير التسجيل المدني

٣١٣ - عندما تسمح جغرافية البلد وتنظيمه الإداري ينبغي إسناد المسؤولية عن تسجيل الوقائع الحيوية إلى الوكالات المحلية الرسمية التي تعتمد مباشرة فيما يتعلق بمسائل التسجيل المعنية، على مكتب وطني يمكنه القيام بالتنسيق والتوحيد والإشراف وتعزيز كفاءة التسجيل للدرجة اللازمة لتلبية كل من الاحتياجات القانونية والإحصائية.

٣١٤ - ومع أن من المسلم به أن الهدف من الكفاءة الإدارية لا ينبغي أن يكون العامل الوحيد الذي يحدد نوع المنظمة المسؤولة عن التسجيل التي قد يُنشئها البلد، إلا أن هناك ميزات لمركزية التسجيل في إطار السلطة الوطنية، في بعض الظروف. وتيسر الرقابة المركزية توحيد النماذج والإجراءات والطرق. ومن شأنها، إذا أُديرَت بطريقة سليمة، أن تحفز أيضاً على تحسين التسجيل من خلال توفير التنسيق التقني، والمشورة والمساعدة للمسجلين، ومن خلال الرصد والتقييم. ويمكن وضع كل من التفسير الموحد لقانون التسجيل، وإعداد إجراءات قابلة للمقارنة عند معيار تميز محدد والتقيد بجدول زمني محدد للإبلاغ عن الوقائع الحيوية والمحافظة على ذلك بسهولة أكبر عن طريق نظام للمراقبة المركزية.

٣١٥ - ويجب أن يكون نوع التنظيم المعتمد لأغراض التسجيل متفقاً مع ظروف البلد كما يجب أيضاً تحديده في إطار الهياكل الحكومية أو الهياكل الرسمية الأخرى القائمة. وبصفة خاصة ينبغي استخدام مرافق إدارات الصحة للمساعدة في التسجيل، وذلك بإخطار المسجل عن حدوث حالات ولادة ووفيات جنينية، ووفيات. وبالمثل تستفيد بعض البلدان من المساعدة المقدمة من الكنيسة أو من هيئات دينية منظمة أخرى تطلب إثباتاً للتسجيل المدني كشرط لممارسة المهام الكنسية، من قبيل التعميد، والزواج، والجنائز.

٣ - التكامل والتنسيق في نظام التسجيل المدني

٣١٦ - تُعد قضية التكامل والتنسيق في نظام التسجيل المدني اعتباراً مهماً فيما يتعلق بالتشغيل السلس المتسم بالكفاءة. ولئن كان كثير من الاعتبارات المبينة أدناه قد نوقش في الفصل الثاني من الجزء الأول باعتبارها أساسية لتكامل وتنسيق نظام الإحصاءات الحيوية، إلا أنها تناقش مرة أخرى في هذا المقام لقابليتها للانطباق وأهميتها بالنسبة للتسجيل المدني فضلاً عن الإحصاءات الحيوية. وسواء كان الهيكل مركزياً أو لا مركزياً، يجب بناء عمليات التنسيق والتكامل في نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

(أ) التشريعات واللوائح الموحدة على الصعيد الوطني

٣١٧ - بصرف النظر عما إذا كان نموذج نظام التسجيل المستخدم في البلد مركزياً أم لا مركزي، فمن الضروري أن تكون هناك قوانين ولوائح تسجيل موحدة تحدد السياسات والإجراءات الأساسية التي يجب تطبيقها في كل جزء من البلد. وبدون هذه المعايير والشروط الموحدة، قد لا يمكن تحقيق اكتمال التسجيل في بعض المناطق وسيكون تفسير الإحصاءات الحيوية وقابليتها للمقارنة على الصعيدين الوطني والدولي مشوباً بالقصور.

٣١٨ - ويستصوب النص على تسجيل موحد في سائر البلد، حتى وإن كان مدى الامتثال لقانون التسجيل من شأنه أن يتفاوت بين المناطق والقطاعات المختلفة من السكان. ولا يوصى بقصر التسجيل الإلزامي على جزء واحد من السكان، مهما كان كبيراً، إلا في البلدان التي تسود فيها ظروف غير مرضية. وعندما يكون الامتثال لشروط التسجيل لا يزال في مرحلة مبكرة من الإعداد، ينبغي أن تقوم الوكالة المسؤولة عن الإحصاءات الحيوية بإدخال التعديلات، على مستويات الإحصاء أو التجميع أو التبويب، لحماية جودة النتائج الناجمة.

(ب) لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات

٣١٩ - ينبغي أن تُكمل التحديد الواضح للواجبات ترتيبات لتنسيق الاحتياجات والخدمات بين الوكالات الرسمية المعنية بتسجيل الوقائع لأغراض قانونية، وتلك المسؤولة عن تجميع المعلومات بشأن الوقائع الحيوية للأغراض الإحصائية، وتلك التي تقوم باستخدام البيانات لأغراض إدارية وتحليلية متصلة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية، ولأغراض التخطيط، أو لتنفيذ وتقييم برامج الصحة العامة، وصيانة سجلات السكان، وملفات تحديد الهوية الشخصية، وما إلى ذلك.

٣٢٠ - وينبغي أيضاً المحافظة على التنسيق في ما يتعلق بالتغطية، والتعاريف، ومخططات التصنيف وبرامج التبويب، مع السلطات المسؤولة عن تعداد السكان، والاستقصاءات الديمغرافية القائمة على العينات، وسجلات السكان، وإحصاءات الهجرة، وإحصاءات الصحة العامة، ومع الوكالات المسؤولة عن الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية عموماً.

٣٢١ - وينبغي أن تكون لآلية التنسيق المنشأة لتحقيق هذه الأهداف علاقة مباشرة بالوكالة المسؤولة عن التنسيق العام لنظام الإحصاءات الوطني ومع تلك المسؤولة عن تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣٢٢ - وليس مما يتسم بالكفاءة أو الفعالية محاولة الاضطلاع بمهام التنسيق المشتركة بين الوكالات هذه عن طريق سلسلة من الاجتماعات الثنائية، أو اللجان، أو الاتصالات مع الوكالات الأخرى، واحدة في إثر واحدة. وعوضاً عن ذلك ينبغي إنشاء لجنة تنسيق مشتركة بين الوكالات، تتألف من ممثلين عن وكالة معنية أو مهتمة.

(ج) أعمال التنسيق والارتباط والاتصال في نظام التسجيل المدني ومع المستعملين

٣٢٣ - بالإضافة إلى التنسيق الخارجي، يُعد التنسيق داخل نظام التسجيل المدني ضرورياً بما يكفل اتباع عمليات وممارسات موحدة عند كل مستوى. وبصرف النظر عما إذا كان النظام مركزياً أم غير مركزي، يلزم وجود اتصالات جيدة فيما بين مختلف المكاتب المعنية بالتسجيل المدني وإنتاج الإحصاءات الحيوية من أجل وضع معايير رفيعة للجودة والحفاظة عليها. ويجب أن تعمل الروابط في كلا الاتجاهين: من المكاتب المحلية إلى السلطة المركزية ومن السلطة المركزية إلى المكاتب الميدانية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون الاتصالات جيدة بين من يعملون في مجال التسجيل ومن يعملون في مجال إنتاج الإحصاءات الحيوية وتحليلها.

٣٢٤ - وقد تكون بعض أساليب الاتصالات فعالة في كل من نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، بما في ذلك استخدام حلقات العمل الدورية، والمؤتمرات، والاجتماعات الوطنية، والرسائل الإخبارية، واستخدام الخبراء الاستشاريين الميدانيين المتنقلين. وتمثل الشبكات المعاصرة، ووسائط الإعلام، القائمة على الإنترنت، منبراً مثالياً لإقامة اتصالات فعالة في الوقت الحقيقي في ما بين مختلف المكاتب والمؤسسات. ومن المناسب إدراج ممثلين من الوكالات الأخرى من خارج النظام في شبكة الاتصالات عند التنسيق مع الوكالات والتخصصات الأخرى. فينبغي مثلاً إدراج ممثلين من وكالة التنسيق المشتركة بين الوكالات المذكورة أعلاه في المجالات المناسبة من شبكات الاتصالات.

٤ - تحديد المسؤوليات وتنظيم التسجيل المدني على الصعيد المحلي

(أ) التوصيات المتعلقة بالمسجلين المدنيين المحليين

١- تعيين المسجل المدني المحلي ومركزه

٣٢٥ - يُعد المسجل المدني المحلي المسؤول المأذون له بموجب القانون لتسجيل حدوث الوقائع الحيوية وتمثيل السلطة القانونية للحكومة في مجال التسجيل المدني. ونظراً لأن مهام التسجيل تشمل عموم الجمهور يومياً، يُعد المسجل المدني المحلي مسؤولاً عن المحافظة على علاقة ثابتة ومستمرة مع المجتمع المحلي. وتعتمد فعالية التسجيل واستكمالها على قدرة المسجلين وموقفهم وخبرتهم في اضطلاعهم بالتزاماتهم. ونظراً لأهمية دور المسجل المحلي في نظام التسجيل المدني، يجب على سلطات التسجيل المدني توخي العناية في اختيار وتعيين المسجلين المناسبين ونوابهم في كل مكتب تسجيل محلي رئيسي أو ثانوي.

٣٢٦ - ولكي ينجح نظام التسجيل المدني ويلبي احتياجات عموم الجمهور، يجب أن يستخدم المسجلين المدنيين المحليين على أساس التفرغ، وأن يتمتعوا بمركز واستحقاقات الخدمة المدنية وأن تُدفع لهم أجور مناسبة عن أعمالهم.

٣٢٧ - وللتمكن من إنتاج التسجيل بشكل كامل ودقيق وفي الوقت المناسب، يجب أن يحظى المسجلون باعتراف ودعم المجتمعات المحلية التي يقدمون الخدمات لها. وسيمكنهم هذا من الاضطلاع بمسؤولياتهم بإخلاص، ومواصلة الإحاطة بالوقائع الحيوية عند حدوثها، من خلال ترتيبات تعاونية مع الأشخاص المطلعين، مثل موظفي المستشفيات والعيادات والمراكز الصحية، فضلاً عن مسؤولي مراسم الدفن، ومسؤولي الكنائس، وكتابة المحاكم.

٢٠ واجبات ومسؤوليات المسجل المدني المحلي

٣٢٨ - ينبغي النص على واجبات ومسؤوليات المسجل بوضوح، بموجب قانون التسجيل المدني وهي تشمل عادة القيام بالمهام التالية أو الإشراف عليها:

- (أ) تسجيل معلومات محددة تتعلق بالوقائع الحيوية وفقاً للطرق والإجراءات المقررة؛
- (ب) كفالة الامتثال لقانون التسجيل؛
- (ج) كفالة الدقة والاكتمال لكل وثيقة؛
- (د) اعتماد تدابير حسب الاقتضاء لتمكين الجمهور من أن يحيط علماً بضرورة التسجيل وإجراءاته وشروطه، وبقيمة الإحصاءات الحيوية؛
- (هـ) تولي عهدة الوثائق؛
- (و) ضمان تكملة التقرير الإحصائي لكل واقعة حيوية مسجلة وإحالتها إلى وكالة التجميع وفقاً لجدول زمني منظم، توطئة لتجهيز البيانات ونشرها؛
- (ز) إصدار التصديقات أو نسخ من الوثائق الحيوية عند الطلب؛
- (ح) تقديم الخدمات للعملاء؛
- (ط) التأكد من أن التصديق على سبب الوفاة جزء من الوثائق في حالة تسجيل الوفاة.

٣٢٩ - وعند وجود عوامل تتعلق بالمسافة، والتضاريس الأرضية، أو النقل، تجعل من المتعذر أو المستحيل على مبلغ المعلومات زيارة مكتب تسجيل لتسجيل الوقائع الحيوية، ينبغي توفير الموارد للمسجلين للاضطلاع بمهامهم الرسمية على أساس التنقل، والأفضل أن يكون ذلك من خلال جولات منتظمة في نطاق ولايتهم لتمكين الأسر المعيشية من تسجيل وقائع ربما تكون قد حدثت منذ آخر زيارة للمسجل.

٣٣٠ - وينبغي أن تشمل مهام المسجل المحلي أيضاً أنشطة صممتها إدارة النظام لتعزيز وتقييم كفاءة النظام، من قبيل تنفيذ برامج للنشر العام باللغات العامية، وتأمين الدعم من جانب القادة المحليين لتوفير الرأي المحلي، وتشجيع مراقبة أراضي المدافن لضمان تأمين الحصول على تصاريح الدفن قبل حدوث الدفن ووضع إجراءات تقييم ترمي إلى قياس درجة اكتمال التسجيل.

٣٣١ - ويمكن في حالات كثيرة تأمين الدعم اللازم للاضطلاع بتلك الأنشطة من جانب الدائرة الإحصائية وإدارة الصحة.

٣٣٢ - ولكي يضطلع المسجلون المدنيون المحليون بواجباتهم المطلوبة، ينبغي إما أن يقيموا في مناطق التسجيل التي انتدبوا إليها أو يحتفظوا بمكاتب محلية فيها. وينبغي أن يكون المسجلون في مكاتبهم في الأيام والساعات المقررة بحسب قوانين أو لوائح التسجيل المدني. وإلى جانب إظهار إمامهم بهذه القوانين واللوائح، ينبغي للمسجلين أن يبلغوا الجمهور بالتزاماتهم لضمان التسجيل الكامل والفوري. ويوصى بشدة بأن يقوم المسجلون المحليون بدور إيجابي لا سلبي من أجل تحسين تغطية وجودة تسجيل الوقائع الحيوية.

٣٣٣ - وفي مجال التسجيل، يكون المسجلون مسؤولين عن الإلمام بالتقارير المتعلقة بجميع الولادات الحية، والوفيات، والوفيات الجنينية، وحالات الوفاة، والزواج والطلاق واستلام تلك التقارير، فضلاً عن أي وقائع حيوية أخرى قد تخضع للتسجيل في مناطق كل منهم من الناحية القانونية؛ كما يجب أن يكونوا ملمين بقانون التسجيل وأن يتولوا مسؤولية تفسير ذلك القانون وتأمين الامتثال له. ويجب عليهم أيضاً نشر أعمال مكاتبهم والتزامات الجمهور بغية ضمان التسجيل بشكل كامل وفوري. ويعتبر المسجلون مسؤولين عن الإشراف على تكملة الوثائق الخطية التي تصف كل واقعة، والفحص النقدي لتلك الوثائق والتصديق على دقة

المبلغ؛ ويجب أن يتخذوا خطوات للحصول على البيانات الناقصة ومعالجة البيانات التي تبدو غير صحيحة. ويجب أن يتولى المسجلون حفظ الوثائق القانونية، وتيسير البحث في الملفات، وإصدار تصاريح الدفن ونسخ مصدقة من الوثائق. وعلاوة على ذلك، يجب أن يقدموا شكاوى ضد من لا يقومون بتسجيل الوقائع الحيوية، والقيام بأي مهام تسجيل أخرى، قد تلزم من مكتب المسجل بموجب القانون.

٣٣٤ - ولتلبية الاحتياجات الإحصائية الرسمية يجب أن يكفل المسجلون استكمال وتقديم تقرير إحصائي عن كل واقعة حيوية مسجلة أو أن يقدموا عوضاً عن ذلك البيانات المطلوبة في شكل مقبول (أي إلكترونياً) إلى السلطات المختصة المكلفة بتجميع الإحصاءات الحيوية. وينبغي القيام بهذا في الوقت المناسب وبشكل دوري، ولكن ينبغي أن يوضع لهذا جدول زمني يتيح الوقت الكافي لإنجاز أقصى عدد من حالات التسجيل، وفحص استكمال ودقة البيانات الواردة في التقرير والتحقق منها. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن يتيح الجدول الزمني لتقاسم التقارير أو البيانات الإحصائية للسلطات الإحصائية الوقت الكافي لإنتاج الإحصاءات الحيوية المعاصرة اللازمة. وقد يُطلب من المسجلين أيضاً إبلاغ سلطات الصحة المحلية بحدوث وقائع حيوية معينة، من قبيل الولادات الحية، والوفيات الناجمة عن أسباب محددة. وعلاوة على ذلك، يتعين أن يكفل المسجلون استكمال التقارير المقدمة إلى المكتب الإحصائي، ولا سيما بالنسبة لأسباب الوفاة، في حالة تسجيل الوفاة.

٣- تحسين كفاءة المسجلين المحليين

٣٣٥ - يجب أن يكون المسجل المدني، سواء كان محلياً أو وطنياً على علم بالقوانين واللوائح المتعلقة بالتسجيل المدني فضلاً عن طرق وإجراءات جمع بيانات الإحصاءات الحيوية، وإبلاغها، وتجميعها. ويجب أن يخضع المسجلون المدنيون لتوجيه أساسي وأن يتلقوا تدريباً في التسجيل والإبلاغ الإحصائي قبل ندبهم إلى مراكز عملهم. ويلزم التفتيش على أعمالهم بصورة روتينية. وفي هذا الصدد لا تحقق الزيارات هدفاً تثقيفياً فحسب، بل تحقق أيضاً هدفاً تحفيزياً. ويعد توفير الأدلة والإجراءات الحالية المناسبة بنفس القدر من الأهمية. ومن حين لآخر، يجب أيضاً أن يتلقى المسجلون المدنيون تدريباً في مكان العمل لتحديث ما يقومون به من أعمال.

٣٣٦ - وينبغي لسلطة التسجيل الوطنية أو ما يناظرها اتخاذ خطوات لتوفير التوجيه والتعليمات للمسجلين في اضطلاعهم بواجباتهم ومسؤولياتهم، بما في ذلك إصدار أدلة مستحدثة وتنظيم فصول التدريب الدورية. وينبغي كذلك توفير التوجيه العام بشأن طريقة تحسين النظام. فالمسجلون المحليون هم ركائز نظام التسجيل، ويجب أن يضطلعوا بمسؤولياتهم بطريقة ليس من شأنها المحافظة على النظام فحسب بل وتحسينه.

٣٣٧ - ويُعد إنشاء رابطة مهنية للمسجلين المدنيين والأخصائيين الإحصائيين على الصعيد الوطني، لتشجيع تبادل الآراء بشأن تنفيذ قوانين التسجيل، واستنباط استراتيجيات تحسين التسجيل، وسيلة مهمة في جملة أمور، لتحسين جودة أعمال المسجلين، والأخصائيين الإحصائيين، والأخصائيين الصحيين والباحثين. ولهذا النهج ميزة بالنسبة لكل من نظامي التسجيل المركزي واللامركزي كما أنه مفيد بصفة خاصة إذا كانت إدارة البلد لنظام التسجيل المدني تتسم باللامركزية. وتُعد الرابطة المهنية الواحدة مفيدة بصفة خاصة في ضمها لكل الموظفين المنخرطين في تسجيل وتحليل الوقائع الحيوية للبلد معاً، إما فعلياً، أو من خلال الاتصالات الخطية، بغية تشجيع التوحيد، وممارسات التسجيل الجيدة، وحل المشاكل وللأغراض المهنية.

٤' العقوبات المتعلقة بعدم الامتثال للقانون، والقواعد، واللوائح

٣٣٨ - يُتوقع من المسجل المدني، بوصفه موظفاً مدنياً أن ينفذ بأمانة أحكام القانون وجميع القواعد واللوائح المنطبقة. ولذلك، يجب أن تكون هناك عقوبات مقررة في قانون التسجيل المدني بالنسبة لعدم القيام بذلك. وفي الحالات الجنائية، تكون سلطة التسجيل العليا (المسجل العام) مسؤولة أمام السلطات المختصة لإنفاذ القانون. ويجب توضيح العقوبات في القانون في الحالات التي يكون فيها المسجل:

- (أ) لم يسجل الواقعة الحيوية أو خصائصها، حسبما أفاده المبلّغ؛
- (ب) قد فقد، أو أتلّف أو غيّر أيّ وثائق مسجلة أو سمح بحدوث ذلك الفقدان أو التلف أو التغيير؛
- (ج) لم يوفر لمقدمي طلبات التسجيل الحماية الكافية لخصوصيتهم وسريتهم؛
- (د) تبين أنه مذنب لانتهاك أحكام قانون التسجيل أو قواعده أو لوائحها؛
- (هـ) لم يقيم بتعبئة وثائق الإحصاء أو تقديمها.

٣٣٩ - ومع أن من الضروري بالنسبة للنظام النص على عقوبات بشأن عدم الامتثال، فمن المهم بنفس القدر تشجيع المسجلين المحليين، من خلال توفير الحوافز، على بذل قصارى جهودهم لدعم النظام وتحسينه. وتُعد الحوافز مثل منح مركز دائم في الخدمة المدنية، والتطوير الوظيفي، وفرص التدريب، والترفع على أساس الجدارة، والجوائز الخاصة، وأشكال الاعتراف الأخرى بالأعمال المتميزة، مساهمات مهمة في إعداد فريق من المسجلين المحليين المؤثوقين الخبراء الذين يعتمد عليهم.

(ب) توصيات بشأن وحدات التسجيل المحلي

١' مناطق التسجيل الأولية: عدد وحجم وحدات التسجيل الأولية

٣٤٠ - منطقة التسجيل الأولية (الوحدة) هي ذلك الجزء من إقليم البلد الذي يسند إلى مسجل مدني محلي تسجيل الوقائع الحيوية التي تحدث به. ولذا فإن كل منطقة تسجيل أولية هي إقليم اختصاص أحد المسجلين المدنيين المحليين. وينبغي أن يكون حجم منطقة التسجيل الأولية، من حيث كل من المنطقة الجغرافية والسكان، ما يمكن المسجل المسؤول من إيلاء الاهتمام اللازم لتلك المنطقة لغرض إنتاج تسجيل كامل وحسن التوقيت. وينبغي أن يدير تلك المنطقة أحد المسجلين المحليين وأن يكون الوصول إليها سهلاً بالنسبة للجمهور الذي تمده بالخدمات.

٣٤١ - ويُعد تحديد عدد مكاتب التسجيل المدني المحلية واختيار مواقعها بشكل سليم من الاعتبارات المهمة لتشغيل نظام التسجيل المدني برمته بكفاءة. وينبغي جعل حدود منطقة التسجيل الأولية متفقة مع حدود الأقسام المدنية الصغرى في البلد. ومن ناحية ثانية، فنظراً لأن احتياجات التسجيل المدني ليست دائماً مثل احتياجات الإدارة العامة، يجب النظر إلى تعديل حدود منطقة التسجيل كخطوة مهمة لكفالة الوصول إلى المكاتب المحلية وتشجيع اكتمال التسجيل وحسن توقيته. وينبغي لإدارة التسجيل المدني أن تُجري تعديلات على وحدات التسجيل الأولية، عند الاقتضاء، بإعادة تعيين حدودها أو بإنشاء وحدات جديدة عند الاقتضاء.

٣٤٢ - وينبغي إنشاء مكاتب التسجيل المحلية بأعداد كافية وإقامتها في مواقع تكفل تيسير وصول الجمهور إليها؛ كما ينبغي الإبقاء عليها مفتوحة للعمل خلال ساعات مناسبة ليتسنى للمبلّغين الامتثال لشروط التسجيل في غضون الوقت الذي يسمح به القانون.

٣٤٣ - وينبغي أن يراعى في تحديد عدد المكاتب المحلية سواء منها الأولية أو الثانوية، التي قد تلزم للبلد العوامل التالية: (أ) حجم سكان المنطقة؛ (ب) الموارد المتاحة من الموظفين لأداء أعمال التسجيل وتوافر تدريب الموظفين؛ (ج) الموارد المادية المتاحة لكل مكتب؛ (د) سهولة الوصول إليها، بما في ذلك عوامل من قبيل المسافة والتضاريس الطبيعية، والنقل، والمرافق والمناخ؛ (هـ) مستوى إلمام السكان بالقراءة والكتابة؛ (و) مستوى بساطة الإجراءات؛ و (ز) جودة وكفاية الوثائق الأساسية.

٣٤٤ - وبالنسبة لعدد وحدات التسجيل الأولية التي ينبغي أن توجد في البلد والحجم الأمثل الذي يجب أن تكون عليه فهما مسألتان مترابطتان بشكل وثيق. فإذا لم يكن هناك ما يكفي من مكاتب التسجيل، ستغدو المنطقة الجغرافية التي يتعين على الوحدة تغطيتها أكبر مما هو مستصوب. وسيضاف إلى المتاعب المتعلقة بالسفر صعوبات ترتبط بالوصول إلى المكتب، مما يعني عدم تحقق اكتمال التسجيل. ومن ناحية أخرى، سيعوق إنشاء كثير من المكاتب المحلية الإشراف على أعمال التسجيل وسيخلو من الكفاءة ويكون باهظ التكلفة. وعلاوة على ذلك، يعد توافر المسجلين المدنيين المحليين ذوي المؤهلات المناسبة محدوداً دائماً.

٣٤٥ - ويُعد ضمان سهولة وصول كل أجزاء المجتمع إلى مكتب التسجيل الخطوة الأولى صوب تحقيق التسجيل الكامل. فإذا وجب أن يسافر الفرد مسافة كبيرة، ويتكبد متاعب ونفقات شخصية لتسجيل الواقعة، فقد يتأخر التسجيل أو يُهمل تماماً. وإذا فتح مكتب التسجيل لبضع ساعات فقط يومياً أو في أيام معينة من الأسبوع، يصبح وصول الجمهور إليه محدوداً بصورة خطيرة وقد يتعذر تحقيق الامتثال للشروط. ولهذا السبب، ينبغي أن تزيد القوانين المدنية أو الممارسة الإدارية عدد الساعات والأيام في الأسبوع التي ينبغي فتح مكتب التسجيل المدني فيها للجمهور إلى أقصى حد ممكن، بغية إنجاز الأعمال.

٣٤٦ - وينبغي أن يمكن حجم وحدة التسجيل من حيث كل من المساحة والكثافة السكانية بالقدر الذي يتيح للمسجل منح تلك الوحدة الاهتمام اللازم لإنتاج التسجيل بشكل دقيق وشامل. وقد يشمل هذا الاهتمام الاستمرار في الإحاطة بوسيلة أو بأخرى، بجميع الوقائع التي تحدث في المنطقة، أو ببساطة، معالجة جميع الطلبات المتعلقة بالبحث في التسجيل أو النسخ المصدقة بسرعة. وبالنسبة للمسجل المشرف، قد يستدعي هذا القدرة على فحص أو اختبار أعمال المسجلين التابعين له بصورة دورية. وبالنسبة لكل مسجل يعني هذا الإحاطة بالوقائع التي حدثت، وتسجيلها بدقة وعلى الفور في السجلات الرسمية، واستكمال وإحالة التقارير الإحصائية على أساس حسن التوقيت. وينبغي مراعاة الصرامة في تجنب التأخر عن الجدول الزمني مع ما ينجم عنه من تراكم في الأعمال.

٢- وحدة التسجيل الثانوية (الفرعية)

٣٤٧ - ولتحسين تغطية التسجيل بالنسبة للمواليد الأحياء والوفيات والجنازات، يمكن للبلدان أن تُنشئ مكاتب تسجيل مدنية إضافية (تُسمى وحدات التسجيل الثانوية أو الفرعية) في مواقع مختارة يكون فيها عدد الوقائع الحيوية كبيراً بدرجة كافية تستدعي إقامة وحدة إضافية، من قبيل المستشفيات أو المرافق الصحية الأخرى الواقعة ضمن ولاية الوحدة الأولية. وينبغي أن يستتبع إنشاء مكتب التسجيل الثانوي تعيين مسجل مسؤول، ويجب أن يكون هناك تعريف واضح لحدود منطقة التسجيل، التي قد تغطي أحياناً مناطق محلية خارج أقسام المستشفى.

٣- وحدات التسجيل المتنقلة للأماكن النائية

٣٤٨ - وبالنسبة لتلك المناطق من البلد التي تنخفض فيها جداً الكثافة السكانية اللازمة لتبرير إنشاء وحدة تسجيل دائمة أو حيث تكون إمكانية الوصول إلى وحدة التسجيل القائمة محدودة بسبب التضاريس

الجغرافية أو المسافة، ينبغي النظر في إيجاد وحدة تسجيل متنقلة (فوق الأرض، أو في البحر أو جواً). وتسافر تلك الوحدة إلى أماكن محددة سلفاً طبقاً لجدول زمني ثابت ومعلن عنه بصورة جيدة وتبقى في كل مكان من هذا القبيل وقتاً كافياً لجمع وتسجيل بيانات التسجيل اللازمة بالنسبة للوقائع الحيوية التي ربما حدثت منذ زيارتها الأخيرة.

٥ - تحديد مبلغ مسؤول بصورة قانونية عن كل نوع من الوقائع

٣٤٩ - يقتضي القانون من المبلغ أن يقدم تقريراً إلى المسجل المحلي عن حدوث الواقعة الحيوية، وخصائصها، والأشخاص المعنيين بها مباشرة، وخصائصهم. وفي حالة عدم وجود أدلة مستندية، يمكن أن يؤدي المبلغ عمل الشاهد على حدوث الواقعة.

٣٥٠ - وإذا حدثت الوقائع الحيوية في مؤسسات (أي ولادات في مستشفيات أو مستوصفات الولادة، أو حالات وفاة في دور الرعاية الصحية أو المستشفيات، وما إلى ذلك)، تتمثل أنجع النهج في تحديد المؤسسة باعتبارها المبلغ. وفي هذه الحالة، يحدد رئيس المؤسسة عادة بعض الموظفين لتولي مسؤولية جمع البيانات الشخصية الضرورية والمعلومات الطبية والمعلومات الأخرى اللازمة من وثائق المؤسسة وضمان إبلاغ المسجل بالوقائع الحيوية الخاصة التي تحدث في المؤسسة. ويعد تحديد المؤسسات باعتبارها جهات مبلغة عن الوقائع الحيوية التي تحدث ضمن ولاياتها فعالاً بصفة خاصة في البلدان أو المناطق داخل البلدان التي تحدث فيها نسبة كبيرة من الوقائع في المؤسسات (أي الولادات في المستشفيات في مناطق المدينة الكبرى). وفي حالة الوفيات، تبين لبعض البلدان أن من المفيد أن يُطلب من مسؤول مراسم الدفن جمع البيانات الشخصية المتعلقة بالمتوفي من أقرب الناس إليه وتقدم المعلومات إلى المسجل. ولا يؤثر هذا في مسؤولية مسؤول التصديق الطبي على أسباب الوفاة، الذي لا يزال يجب أن يقدم معلومات عن سبب الوفاة بالشكل المقرر دولياً.

٣٥١ - وتكمن أهمية المبلغ في أن المسجل يمكنه من الناحية القانونية أن يسجل الواقعة الحيوية فقط استناداً إلى إعلان المبلغ المحدد قانوناً، إما شفويًا أو خطياً. ويجب على المبلغ ألا يكون قادراً على توفير المعلومات الدقيقة الضرورية للتسجيل، أي للأغراض القانونية فحسب، بل البيانات اللازمة للأغراض الإحصائية أيضاً.

٣٥٢ - وينبغي أن يتقرر تحديد المبلغ بوضوح، بالنسبة لكل نوع من أنواع الوقائع الحيوية وبصورة لا لبس فيها أيضاً، في قانون التسجيل المدني بما يكفل وجود شخص واحد، وواحد فقط يكون مسؤولاً بصفة رئيسية عن توفير المعلومات اللازمة للتسجيل. وبالرغم من ذلك، قد يحدد القانون مبلغين بديلين ويقرر ترتيب كل منهم في الاضطلاع بمسؤولياته. وما لم يدرك المبلغون أنهم مطالبين بموجب القانون بإبلاغ المسجل المحلي بالواقعة الحيوية وأن لا أحد آخر يشاطرهم المسؤولية، فلا يمكن توقع امتثالهم.

٣٥٣ - وينبغي على سلطات التسجيل العمل على نشر القضايا المتعلقة بمكان التسجيل وكيفية وموعده، بصورة دائمة.^{٢٢}

٣٥٤ - وفيما يتعلق بتسجيل الولادات والوفيات والجينية، من المهم ملاحظة أن وظيفة المبلغ هي الإعلان، ولا يجب الخلط بينها وبين المهمة التكميلية وهي التصديق الطبي على الولادات الحية أو سبب الوفاة أو الوفيات الجينية. وينبغي أن يكون الإعلان عن حقيقة الولادة أو الوفاة إلزامياً أو إجبارياً بالنسبة للمبلغ المحدد، وينبغي دائماً أن يكون سبب للوفاة أو الوفاة الجينية المصدق عليه جزءاً ضرورياً من معلومات التسجيل، يمثل ما هو بند إحصائي ضروري. وعادة، تقع المسؤولية عن الإبلاغ عن حدوث الوفاة على أقرب أقرباء المتوفي، وهو شخص عادي، بينما تقع بالضرورة، المسؤولية عن التصديق على سبب الوفاة على الطبيب

^{٢٢} تتوفر المبادئ التوجيهية بشأن هذه القضايا في الدليل بشأن نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: إعداد المعلومات، والتتقيق والاتصال (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.98.4 (XVII.4) الأمم المتحدة، ١٩٩٨ ألف).

المعالج أو على الطبيب الشرعي، أو مسؤول الفحص الطبي الذي يتولى المسؤولية عن الحالة، في حالة كون المعني بالأمر الموظف القانوني الطبي.

٣٥٥ - وترد فيما يلي قائمة بالمبلغين المناسبين أو مصدر المعلومات المناسب، والبدائل المقترحة، مع ترتيب ذلك من حيث أولوية التفضيل بالنسبة لأنواع المختلفة من الوقائع الحيوية.

الولادات الحية والوفيات الجنينية

- ١ - رئيس المؤسسة (أو الشخص المحدد للاضطلاع بذلك) إذا حدثت الولادة في مؤسسة، أو
- ٢ - الأم
- ٣ - الأب
- ٤ - اختصاصي التوليد
- ٥ - أقرب الأقرباء إلى الأم
- ٦ - أي شخص آخر راشد ملم بالحقائق

وفيات الرضع

- ١ - رئيس المؤسسة (أو الشخص المحدد للاضطلاع بذلك) إذا حدثت الوفاة في مؤسسة، أو
- ٢ - الأم
- ٣ - الأب
- ٤ - أقرب الأقرباء إلى الأم
- ٥ - أي شخص راشد آخر ملم بالحقائق

وفاة الشخص الراشد

- ١ - رئيس المؤسسة (أو الشخص المحدد للاضطلاع بذلك) إذا حدثت الوفاة في مؤسسة، أو
- ٢ - أقرب الأقرباء (أي الزوجة أو الشريك الباقي على قيد الحياة، أو الأخ، أو الأخت، أو أب أو أم المتوفى)
- ٣ - أي شخص راشد آخر ملم بالحقائق

الزواج

- ١ - العروس والعريس

الطلاق

- ١ - أي من الطرفين
- ٢ - طالب الطلاق

واو - عملية التسجيل المدني

- ٣٥٦ - عند الإبلاغ عن حدوث واقعة حيوية، يتصل المبلغ بمكتب التسجيل المدني المحلي، شخصياً في معظم الأحوال، كي يطلب تسجيل واقعة حيوية في غضون الأجل المحدد الذي نص عليه القانون.
- ٣٥٧ - وترد فيما يلي كل خطوة تشكل جزءاً من عملية التسجيل.

١ - مكان التسجيل

- ٣٥٨ - يمكن أن يتم تسجيل الواقعة الحيوية بحسب مكان حدوث الواقعة أو بحسب مكان الإقامة المعتاد. وأياً كان المعيار المعتمد، من المهم أن ينص قانون التسجيل بجلاء على مكان تسجيل كل نوع من الوقائع. ومكان الإقامة المعتاد هو الموقع الجغرافي (أو العنوان) الذي يقيم فيه عادة الشخص المحدد. ومع أنه لا توجد مشاكل عادة في تحديد مكان الحدوث، فقد توجد صعوبات في تحديد مكان الإقامة المعتاد. فعلى سبيل المثال قد يكون لبعض الأشخاص أكثر من مكان إقامة (مثل رجال الأعمال، والطلاب الذين يعيشون بعيداً عن منزل والديهم أو أفراد القوات المسلحة)، وثمة آخرون قد لا يكون لهم مكان معتاد للإقامة (كالمشردين الذين يعيشون بوصفهم عابرين دائمين)، في الوقت الذي ربما يكون فيه آخرون لا يزالون يسعون للإقامة (مثل اللاجئين). وينبغي النص بوضوح على معاملة كل من هذه الحالات في قانون التسجيل. وقد اعتمد معظم البلدان مكان حدوث الواقعة كمعيار لتسجيل المواليد، والوفيات، والوفيات الجنينية.
- ٣٥٩ - ويسر تسجيل الوقائع الحيوية بحسب مكان حدوث الواقعة عملية التسجيل ويسرّعها. ومن ناحية ثانية، فإن التسجيل بحسب مكان الإقامة يعطي صورة أفضل للتغيرات الديمغرافية للسكان المقيمين. ولا يستبعد كلا الخيارين أحدهما الآخر. فأولاً وقبل كل شيء، يميل معظم الوقائع الحيوية إلى الحدوث في مكان الإقامة ذاته. وثانياً، من المهم عند تسجيل المعلومات، الحصول على كل من مكان الحدوث ومكان الإقامة على حدّ سواء. ولذلك يمكن إنتاج التبويبات بحسب كل من المكانين على حدّ سواء. وفي حالات الزواج والطلاق، تُعدّ التبويبات بحسب مكان الحدوث الممارسة المعتادة، نظراً لأن مكان الإقامة السابق لأحد الطرفين أو لكليهما له أهمية محدودة.

- ٣٦٠ - وللأغراض الإحصائية فضلاً عن الأغراض القانونية، يوصى عند تسجيل مكان الإقامة المعتاد لكل واقعة حيوية محددة، الحصول على أماكن إقامة ما يلي من الأشخاص:

مكان الإقامة	الواقعة الحيوية
الأم	الولادات الحية
الأم أو الرضيع	وفيات الرضع
المتوفى	الوفاة

٢ - الوقت المسموح به للتسجيل

- ٣٦١ - الوقت المسموح به للتسجيل هو الفترة من الزمن التي يجب فيها على المبلغ الإبلاغ عن حدوث الواقعة الحيوية وعن خصائصها للمسجل. وينبغي أن تكون فترة الزمن محددة في قانون التسجيل المدني بالنسبة لكل نوع من أنواع الوقائع الحيوية.
- ٣٦٢ - وتُفضّل الفترة الزمنية الأقصر للتسجيل عن الفترة الزمنية الأطول. والسبب الرئيسي لذلك التفضيل هو أن المبلغ قد ينسى بعض تفاصيل الواقعة أو قد لا يقوم بالإبلاغ عن الواقعة عندما تكون الفترة

الزمنية طويلة جداً، مما يؤدي إلى سوء الإبلاغ أو الإبلاغ الناقص للوقائع. وفيما يتعلق بالوفيات والوفيات الجنينية، ينبغي أن يحدث التسجيل في أقرب وقت ممكن لأسباب تتعلق بالصحة العامة ولضرورة قيام المسجل فقط بإصدار تصريح الدفن أو الحرق بعد استكمال تسجيل الوفاة.

٣٦٣ - ولأن كل نوع من أنواع الوقائع الحيوية يختلف عن الأنواع الأخرى، لا يلزم أن يكون الوقت المسموح به للتسجيل هو نفسه بالنسبة لكل منها. ومن ناحية ثانية، ينبغي اشتراط حسن توقيت وضع التقارير بعد حدوث الواقعة بأسرع ما يمكن. والأفضل أن تطبق إجراءات وفترات زمنية موحدة في سائر البلد وأن تكون الفترة القصوى المسموح بها بين حدوث الواقعة وبين التسجيل الإلزامي للواقعة الحيوية أقصر ما يمكن بغية تيسير التسجيل في الحال وبدقة. ويجوز إتاحة فترة سماح مدتها سنة واحدة بعد حدوث الواقعة إذا كانت هناك ظروف مخففة.

٣ - تكلفة التسجيل الجارية

٣٦٤ - كي يتسنى بلوغ تغطية كاملة للتسجيل، يوصى بعدم تقاضي رسوم عند تسجيل المواليد والزواج والطلاق والوفيات الجنينية والوفاة في غضون الفترة الزمنية المحددة بواسطة قانون التسجيل. وينبغي أن ترتبط الرسوم التي يتم تقاضيها بالغرض من الإصدار، مثل النسخ المصدقة من الوثائق الحيوية. ويمكن تحصيل الرسوم في حالات تأخر تسجيل الوقائع الحيوية حسبما ينص عليه تشريع التسجيل. وبالنسبة للأفراد، يمكن أن ترتبط الرسوم بمدى التأخير أو طبيعة المعلومات، أي تغيير الاسم، أو إضفاء الشرعية، أو حالات التبني أو تحديد النسب. وينبغي السماح بإجراء التصويبات الطفيفة الناجمة عن الأخطاء الكتابية المكتشفة في وقت التسجيل، أو الدفن أو الحرق، بالمجان. ويمكن تقديم نسخ بالمجان بالنسبة للشهادات التي تطلبها الوكالات العامة كجزء من واجباتها العادية.

٤ - الإثبات اللازم بالنسبة لتسجيل الوقائع الحيوية

٣٦٥ - تبدأ عملية التسجيل عندما يتسلم المسجل إثبات حدوث الواقعة الحيوية من المبلغ. وrehناً بنوع الواقعة، وظروفها، قد يشمل الإثبات وثائق قانونية، وشهادات طبية، وشهود، أو إعلان شخصي أو خليطاً من ذلك.

٣٦٦ - الأدلة المستندية بصفة عامة، أكثر موثوقية من تلك التي يقدمها الشاهد. ولذلك ينبغي دائماً قبول الشاهد باعتباره يقدم إثباتاً تكملياً للواقعة. ومن ناحية ثانية، قد لا تكون الأدلة المستندية متاحة دائماً. فمثلاً قد لا تكون الشهادة الطبية قد صدرت إذا حدثت الولادة دون رعاية طبية. وفي حالة عدم وجود الأدلة المستندية، وعندما يكون المسجل المحلي مسؤولاً حصل على تدريب، يجوز إعطاؤه الصلاحية ليحدد متى يمكن قبول الإثبات المقدم من الشاهد ومتى يمكن قبول التسجيل على أساس المعلومات المقدمة من المبلغ فقط.

٣٦٧ - وعند تسجيل حالات الطلاق وإلغاء الزواج، والتفريق القضائي، تلزم نسخة حرفية من الحكم القضائي أو المرسوم الممنوح لهذه الواقعة كإثبات قبل تسجيل الواقعة. وقد تلزم وثائق قانونية ماثلة لتسجيل حالات الاعتراف بالشرعية وإضفاء الشرعية والتبني. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أنه لا يمكن استبدال هذه الأنواع من الإثبات بالشهود أو بمجرد إعلان من المبلغ. وفي حالة تسجيل الزواج، يلزم الترخيص بالزواج عموماً.

٣٦٨ - والأدلة المستندية المقدمة إلى المسجل المدني تعدّها عموماً وكالات مختلفة لأغراض مختلفة. ولذا ففي أثناء التسجيل، يتعين أن يكون المسجل المدني المحلي ملماً بجميع أنواع الوثائق وتصاميمها والغرض منها، حتى لا يتعرض للخداع. وفي بعض الحالات، وبالنسبة لبعض أنواع الوقائع الحيوية، تُضم الوثيقة القانونية، والشهادة الطبية، والتقارير الإحصائية في نموذج واحد. ومن ثم يمكن استخدام نفس النموذج كإثبات لحدوث

الواقعة الحيوية، ووثيقة تسجيل، وتقرير إحصائي. وفي حالات أخرى، قد تتضمن الوثيقة القانونية والشهادة الطبية معلومات مفيدة بيد أنها قد لا تكون مرضية تماماً لأغراض التسجيل والإحصاءات الحيوية. وفي تلك الحالات، من المستصوب بالنسبة لإدارة التسجيل المدني الاتصال بالوكالات المعنية التي تصدر النماذج المعنية وتطلب إليها تحسين تلك النماذج كي تتمكن من تلبية احتياجات متعددة. وفي الوقت ذاته، ينبغي ألا تفرض مسألة التسجيل والمعلومات الإحصائية عبئاً على المسؤولين عن إعداد الوثيقة.

٥ - الحكم بشأن تأخر التسجيل والتسجيل بعد فترة السماح

٣٦٩ - تأخر التسجيل هو تسجيل الواقعة الحيوية بعد الفترة الزمنية المحددة قانوناً ولكن في غضون فترة السماح. وعلى نحو ما أشير إليه أعلاه (الفقرة ٣٦٣)، تُعد فترة السماح عادة سنة واحدة عقب حدوث الواقعة الحيوية.

٣٧٠ - أما التسجيل بعد فترة السماح فهو تسجيل الواقعة الحيوية بعد انقضاء المهلة المسموح بها. وحتى في أفضل نُظم التسجيل المدني يرجح أن يحدث التسجيل بعد انقضاء المهلة المسموح بها. ورهناً بمدى التأخر، قد تُسفر هذه التسجيلات عن حالات سهو في الإحصاءات الحيوية المبوبة إذا تمت عقب تعرض ملف سجلات سنة معينة لعملية تجهيز نهائية.

٣٧١ - وينبغي أن تنص قوانين التسجيل المدني على معالجة حالات تأخر التسجيل وحالات التسجيل بعد انقضاء فترة السماح بحسب نوع الوقائع الحيوية وبحسب طول فترة ما بعد انقضاء مهلة السماح. وينبغي أن تشير تلك الأحكام إلى الأدلة المستندية اللازمة التي قد تقبل. ويجوز أيضاً وضع جدول رسوم بحسب طول مدة التأخير: فكلما طالت المدة، زادت الرسوم.

٣٧٢ - وهناك قضايا عديدة تسهم في التسجيل بعد انقضاء فترة السماح أو تأخر التسجيل: فبعضها يتعلق بتشغيل مكتب التسجيل المدني ويتعلق البعض الآخر بالاجتماع المحلي ذاته. وفيما يتعلق بمكتب التسجيل، يميل التسجيل السليم وفي الوقت المناسب إلى التسجيل بعد مهلة السماح إذا كانت إجراءات التسجيل متشابهة للغاية، وتكلفة التسجيل مرتفعة للغاية أو لم يكن من اليسير الوصول إلى مكاتب التسجيل. وفيما يتعلق بالاجتماع المحلي، يُحتمل حدوث التسجيل بعد انقضاء مهلة السماح أو تأخر التسجيل إذا لم يدرك عموم الجمهور ضرورة التسجيل أو كان يعوزه الاهتمام بالتسجيل.

٣٧٣ - ويجب أن تقوم إدارة التسجيل المدني ببذل الجهود للحدّ من التسجيل بعد انقضاء فترة السماح. ولتحسين كفاءة نظام التسجيل المدني أهمية رئيسية. وينبغي توخي العناية في وضع الجزاءات، ولا سيما العقابية منها، في ما يتعلق بالتسجيل بعد انقضاء فترة السماح. وعلى النقيض مما قد يتوقع، لا تشجع الجزاءات على التسجيل وتستتبع المخاطرة بترك أجزاء مهمة من السكان بعيداً عن تسجيل الوقائع الحيوية مما يؤدي إلى إعلانات زائفة بشأن البيانات المهمة، ولا سيما تواريخ الحدوث. ويمكن الحصول على نتائج أكثر فعالية من خلال البرامج التثقيفية التي تستهدف الجمهور وبواسطة استحداث تدابير حفز تستهدف زيادة اهتمام المجتمع المحلي بتسجيل الوقائع الحيوية في الوقت المناسب (الأمم المتحدة، ١٩٩٨ أ).

٦ - وثيقة تسجيل الوقائع الحيوية

٣٧٤ - تسجل وثيقة تسجيل الوقائع الحيوية المعلومات بشأن حدوث نوع معين من الوقائع الحيوية. فهي تتضمن معلومات بشأن خصائص معينة للواقعة والأشخاص ذوي الصلة بها. ووثيقة تسجيل الوقائع

الحوية قيمة قانونية كما أن وضعها دينامي أيضاً أي أنها عرضة للتصويبات والتعديلات طوال فترة حياة الأفراد المعنيين.

٣٧٥ - وكقاعدة عامة يجب على المسجل المحلي، أثناء عملية التسجيل، وعند تسلمه الأدلة المستندية من المبلغ، بشأن حدوث الواقعة الحوية، أن يُعد وثيقتين - وثيقة تسجيل الواقعة الحوية وتقريراً إحصائياً مناظراً. وتصبح وثيقة التسجيل جزءاً من ملفات التسجيل. وبالنظر إلى استخداماتها الكثيرة، ينبغي تخزينها بصورة سليمة وحفظها بشكل دائم. أما التقرير الإحصائي فيُحال إلى الوكالة المسؤولة عن تجميع الإحصاءات الحوية متى أُعد وفُحص للتأكد من دقته واستكمالها في ما يتعلق بالقضايا والمواضيع المطلوبة. وهاتان هما الوثيقتان الأكثر أهمية في التسجيل المدني. وبينما تتم حوسبة التسجيل المدني، يندمج هذان العنصران من ناحية أخرى بالفعل، في مُدخل محوسب واحد في النظام. ومن ناحية ثانية، ففي الحالات التي يعتمد فيها التسجيل المدني على القيد اليدوي، تستدعي الحاجة ضمان وجود إجراءات موحدة لإعداد هذه الوثائق. وتناقش أدناه هذه القضية المتعلقة بتسجيل الوقائع الحوية. وقد يُفضل بعض البلدان، مع ذلك، استخدام شكل مختلط في كل من الأغراض القانونية والإحصائية على حدّ سواء، وفي تلك الحالة، يكون التقرير الإحصائي تقريراً مزدوجاً لسجل الوقائع الحوية. وبصرف النظر عن الوسيلة المستخدمة في إعداد وثيقة تسجيل الوقائع الحوية، من الضروري أن يتاح الأصل ونسخة واحدة لأغراض تجميع ملفات التسجيل المدني المركزية والمحلية. ومن المهم أيضاً أن تكون النماذج موحدة في سائر البلد. ففي البلدان التي تجمع فيها وثيقة التسجيل وبيانات التقرير الإحصائي في نموذج واحد، ينبغي التمييز بصورة جلية بين العناصر القانونية والعناصر الإحصائية. وهذا مهم نظراً لأن النسخ المصدّق عليها من الجزء القانوني من الوثائق تُعد بعد ذلك من تلك النماذج المشتركة؛ ولا يجب استنساخ البنود المناسبة فقط للأغراض الإحصائية في النسخ المصدّق عليها من الوثائق.

٣٧٦ - ويلزم إدراج أحكام محددة في لوائح التسجيل المدني للإشارة إلى أن النسخة المزدوجة من وثيقة السجل لها نفس القيمة القانونية كالنسخة الأصلية.

٣٧٧ - وتعد مسألة قرار اعتماد نوع محدد من وثائق التسجيل بالغة الأهمية وتتطلب النظر بصورة متأنية، نظراً لوجود مزايا ومساوئ ترتبط بكل نوع من الوثائق. ويجب أن يؤخذ في الاعتبار مقدار الحيز المتاح وتصميم واختيار الأثاث والوسائل الأخرى لتخزين وحفظ الوثائق، فضلاً عن خصائص الوثائق ذاتها.

(أ) طرق ووسائل إعداد وثائق الوقائع الحوية

٣٧٨ - يؤيد التنقيح الحالي للمبادئ والتوصيات بشأن نظام الإحصاءات الحوية تأييداً قوياً - وبشكل لا لبس فيه - إعداد نُظم مدنية محوسبة واستخدام تكنولوجيات معاصرة في إعداد وصيانة كل من عنصري التسجيل المدني والإحصاءات الحوية. ومن ناحية ثانية، فالواقع أنه نظراً لاستخدام الأساليب اليدوية في عدد من الظروف، لتسجيل الوقائع الحوية، آثرنا أن نبحت بإيجاز السجلات التي أنتجت باستخدام تلك الأساليب - أي دفتر التسجيل، سجل الورقات غير المجلدة (الورقة الواحدة) وسجل البطاقات.

٣٧٩ - دفتر التسجيل. في دفتر التسجيل، تكون نماذج التسجيل الخالية المطبوعة مسبقاً مجلدة معاً في دفتر سميكة الغلاف، يتيح إدخال كل وثيقة حوية بالتتابع عند تقديمها. ومن ثم ترتب وثائق الوقائع الحوية بالترتيب الذي سُجلت فيه وليس بترتيب حدوثها. ويتطلب هذا الخيار أن يكون التقرير الإحصائي معداً بصورة منفصلة. وتُقيد المعلومات الخطية في السجل، ويجب أن يُعد دفتر تسجيل مزدوج يدوياً لأغراض احتياطية. وتزيد هذه الطريقة من احتمال دخول أخطاء أثناء عملية النسخ.

٣٨٠ - سجل الأوراق المنفصلة أو سجل البطاقات. يتميز سجل الأوراق المنفصلة وسجل البطاقات بأن لهما أساساً نفس الخصائص. وهما يختلفان فقط من حيث طريقة صيانة السجلات وحفظها بعد ذلك.

وتسجل كل واقعة حيوية في نموذج منفرد. ويمكن إعداد النسخ المزدوجة من الوثائق باستخدام ورق الكربون أو مجموعات من النماذج المتعددة النسخ أو بواسطة النسخ الضوئي. وإذا صُممت بصورة سليمة يمكنها تلبية الاحتياجات من المعلومات لكل من نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. أي أنه يمكن استخدام وثيقة التسجيل كتقرير إحصائي أيضاً إذا أبقى على التمييز بين المواضيع القانونية والمواضيع الإحصائية.

٣٨١ - وثائق التسجيل الإلكتروني. يؤدي تسجيل وتخزين الوثائق الحيوية في شكل إلكتروني، الذي يشكل أنجع وأنسب طرق التسجيل المدني، إلى تسهيل ربط الوثائق داخل النظام وخارجه. وتمثل المزايا الرئيسية للنظام الإلكتروني في ما يلي: تحدّ بصورة كبيرة من متطلبات حيّز تخزين الملفات؛ تسهل تعديل وتصويب الوثائق؛ تسرع باسترجاع الوثائق الفردية؛ تنشئ بصورة آلية نسخاً مصدّقة من الوثائق؛ تدخل بيانات كل من المعلومات القانونية والمعلومات الإحصائية بطريقة مفردة، مما يسمح بتكوين قاعدة بيانات التسجيل المدني الشاملة للبلد؛ تتيح دخول مستخدمين متعددين إلى ملف مركزي واحد؛ تنتج بشكل آلي فهرساً أبجدياً و/أو زمنياً؛ تجري دورات تكرارية شهرية من الملفات الرئيسية لاستعراض استكمال تغطية ودقة بنود البيانات في الملفات؛ وتنتج بصورة فعالة وفي الوقت المناسب إحصاءات حيوية دقيقة من ملفات التسجيل (أو من الملفات الإحصائية لمواصلة تجهيزها من قِبَل وكالة الإحصاءات الحيوية). ومن ناحية ثانية، يثير استخدام النظام الإلكتروني لأغراض التسجيل المدني قضايا عديدة يجب النظر فيها مثل: احتمال الحاجة إلى تشريع آذن؛ والحاجة إلى تحليل وتصميم محوسب دؤوب وشامل قبل اتخاذ خطوات أخرى في عملية إضفاء الطابع الآلي؛ إدخال التحديثات باستمرار مع تطور التكنولوجيا؛ الحاجة إلى معدات حاسوبية؛ تكلفة المعدات؛ توافر وتكلفة البرمجيات المناسبة للنظام؛ بما في ذلك ضوابط الوصول المأذون به إلى الملفات وتوفير الدعم والحماية للملفات بصورة مناسبة؛ والحاجة إلى توفير التدريب المناسب للموظفين لصيانة المعدات والملفات الإلكترونية.

٣٨٢ - وينبغي التأكيد على أن أحد المهام الرئيسية لنظام التسجيل المدني هي أن يوفر للسكان خدمات شاملة، من قبيل إصدار شهادات الميلاد والوفاة، وهي أساس جميع الوثائق القانونية الأخرى التي قد يحتاجها الفرد طوال فترة حياته. وفي هذا السياق، لا يمكن لغير النظم المتكاملة الإلكترونية التي تسجل الوقائع الحيوية وتصدر الوثائق المرافقة أن توفر الحلول السريعة والموثوقة والشاملة. وفي عدد من البلدان، توفر مكاتب التسجيل المدني "حزمة" من الخدمات التي تتاح باستخدام النظم الإلكترونية. فمثلاً، عند تسجيل الولادة، يتصل مكتب التسجيل آنياً بمؤسسة الصحة المحلية، مبلّغاً إياها بالخدمات التي قد يلزم تقديمها للأم والمولود الحديث الولادة.

(ب) تخزين وثائق الوقائع الحيوية وحفظها

١' اعتبارات الحيّز والتخزين

٣٨٣ - نظراً لأن التسجيل المدني عملية مستمرة، يتطلب هذا إيلاء تخزين الوثائق اهتماماً جدياً، خاصة وأن تلك الوثائق تتراكم على مرّ السنين. وينبغي دائماً تقييم متطلبات الحيّز في ما يتعلق بتخزين الوثائق بصرف النظر عن شكل التسجيل المستخدم - يدوياً كان أم إلكترونياً.

٣٨٤ - وينفس القدر من الأهمية من حيث تخزين الوثائق الأصلية يجب اتخاذ تدابير مناسبة لتخزين النسخ المزدوجة أو الاحتياطية من تلك الوثائق الأصلية. ويوصى بتخزين الوثائق المزدوجة في موقع جغرافي مختلف عن الموقع الجغرافي الذي تخزن فيه الوثائق الأصلية.

٢٠ طرق الحفظ والسلامة

٣٨٥ - يجب أن يكون حفظ الوثائق أحد الأمور ذات الأولوية العليا في نظام التسجيل نظراً لأهمية الوثائق. وجميع أنواع المواد المخزونة عُرضة للفقْدان أو التدهور على مر الزمن. ويُعد تخزين البطاقات في خزائن معدنية، ولا سيما إن كانت مغلقة، أسلم بلا شك من خزن الكتب أو الإضبارات فوق أرفف مفتوحة. وإذا ما استُخدمت الأرفف المفتوحة، ينبغي أن توضع الدفاتر والإضبارات في غرف مغلقة بعيداً عن المناطق المفتوحة للجمهور. وفي حالة الوثائق الإلكترونية، يلزم إعداد تحديثات منتظمة لوسائط التخزين، حيث تتغير التكنولوجيا بسرعة على مر الزمن.

٣٨٦ - وتُعد حياة الوثائق الورقية ووثائق البطاقات محدودة الأجل وترتبط ارتباطاً وثيقاً بنوعية المخزون ذاته، فضلاً عن بيئة التخزين. فالرطوبة، والضوء، والحشرات، والقوارض والنيران، فضلاً عن مجرد البلى والاستعمال أعداء لتلك الوثائق. وينبغي أن توجد سياسات، من جملة تدابير الحماية الأخرى، لإعادة وثائق التسجيل التي تدهورت حالتها إلى حالتها الأصلية.

٣٨٧ - وتُعد انسكابات الأغذية والمشروبات أيضاً تهديداً للوثائق المخزونة، بصرف النظر عن طريقة التخزين. فيجب حظر الشرب والأكل بصرامة، بالقرب من ملفات التسجيل.

٣٨٨ - ويجب أيضاً أن تراعى في خطط حماية الوثائق الحيوية والمحافظة عليها، النيران والكوارث الطبيعية، من قبيل الفيضانات والزلازل. ويجب أن توجد معايير تستخدمها سلطة التسجيل، وتستخدم في كل مكتب تسجيل محلي.

٣٨٩ - وتشير السلامة أيضاً إلى الحماية ضد السرقة وضد الضياع والتلف. وبالإضافة إلى ذلك، تعد جميع أنواع الوثائق عُرضة للتغيير الاحتياطي. فإذا كانت الوثائق ورقية، يمكن الحد من التغيير الاحتياطي باستخدام أنواع خاصة من الورق.

٣٩٠ - وبالإضافة إلى الخطوات الاحترازية المستنبطة لتوفير الحماية من أي من هذه التهديدات أو غيرها لسلامة وصحة ملفات التسجيل، يلزم وضع خطط لسيناريو "أسوأ الحالات"، أي الحالة التي تحدث فيها واقعة غير متوقعة بالرغم من الإجراءات الموجودة لحماية الوثائق. ويتمثل أفضل خط للدفاع في وجود إجراء لإعداد نسخ مزدوجة من الملفات وتخزينها في موقع مختلف عن موقع الملفات الأصلية.

٣٩١ - وبصرف النظر عن الوسيلة المستخدمة لإعداد نسخ احتياطية للملفات، يجب وضع إجراءات لتحديث الملفات الاحتياطية بحيث يمكنها أن تعكس الإضافات والتعديلات وحالات الحذف أو التغييرات الأخرى المدخلة على الملفات الأصلية أو على النسخ المتداولة للوثائق ليتسنى إعادة تكوين الملفات الأصلية بدقة إن نشأت الحاجة إلى ذلك.

٢١ الحاجة إلى تخزين السجلات الحيوية وحفظها بصورة مركزية

٣٩٢ - الوثائق الحيوية هي وثائق قانونية يحتاجها كل من الأفراد والمجتمع، لطائفة واسعة من الأغراض، على مدى فترات ممتدة من الزمن. ويجب تخزينها والمحافظة عليها بصورة مناسبة لتيسير استرجاعها. وإذا لزم نسخ من إحدى الوثائق ولكن لم يعرف مقدم الطلب المكان المحلي للملفات، فقد يُصبح تحديد مكان الوثيقة مهمة شاقة. وتقل إلى أدنى حد مخاطر الضياع الذي لا يمكن إصلاحه، كما يتم تعزيز سلاسة الوصول، عندما تجري المحافظة على جميع الوثائق الحيوية للبلد في ملف مركزي يحظى بحماية جيدة، مع وجود نسخ احتياطية مخزونة بشكل آمن في مناطق تسجيل محلية وفي المحفوظات. وإذا احتفظ بملفات ثانوية أو احتياطية في نقطة

منشأها الأصلي المحلية، تعمل مكاتب التسجيل المحلية كمرافق تخزين خارج الموقع، ويمكن أن يطلب إليها المساعدة في إعادة تكوين الملف المركزي، عند الاقتضاء.

(ج) تخزين وحفظ وثائق التسجيل الأخرى ذات الصلة

٣٩٣ - يجب أن تحظى الوثائق الثانوية، من قبيل أوامر المحكمة، وأوراق التبني، والأدلة المستندية التي تقدم لتصويب الأخطاء، أو حذف أو تغيير المركز المدني والتعديلات الأخرى على أصل وثيقة تسجيل الواقعة الحيوية، بنفس القدر من الحماية والحفظ مثل الوثائق الحيوية المتعلقة بها.

(د) السياسات الموصى بها للإفراج عن المعلومات المتعلقة بوثائق الوقائع الحيوية الفردية^{٢٢}

^{٢٢} ترد المبادئ التوجيهية بشأن هذه القضايا في الأمم المتحدة (١٩٩٨ ب).

٣٩٤ - ينبغي أن تكون هناك توجيهات بشأن السياسة العامة المقررة في القانون واللوائح، تنص على عدم الكشف عن المعلومات المتعلقة بفرادى ووثائق الوقائع الحيوية إلاّ للأشخاص المأذون لهم بصفة محددة، مثل المسجلين أنفسهم؛ أو ممثليهم القانونيين؛ أو أقرب الأقرباء، كالزوجة، أو الأب، أو الابن، أو الابنة؛ أو الأشخاص الآخرين الذين لهم حق مباشر وملموس في الوقائع الواردة في الوثيقة.

٣٩٥ - وينبغي سلفاً، توضيح إجراءات تقاسم الملفات مع الوكالات الرسمية الأخرى المأذون لها، بما في ذلك أي قيود على الاستخدام وحالات الكشف المسموح بها، في وثيقة يتم التوقيع عليها بصورة مشتركة من جانب أعلى سلطة في التسجيل المدني أيّ المسجل العام، ورئيس الوكالة المشاركة.

٣٩٦ - وبالمثل، ينبغي تقديم طلبات الكشف لأغراض البحث في معلومات الوثائق الحيوية التي تحدد هوية أفراد أو مؤسسات إلى المسجل العام للموافقة عليها. وينبغي أن تكون الموافقة مستندة إلى الامتثال للمعايير المتعلقة بمثل ذلك الكشف والتي يجب أن تكون مبنية بوضوح في اللوائح.

(هـ) محتوى الوثيقة الحيوية للأغراض القانونية

٣٩٧ - يجب أن يلبي محتوى وثائق التسجيل الحيوية شروط قانون التسجيل. ويتمثل أدنى النّهج في أن تشمل تلك الوثائق المعلومات الكافية فقط لتوفير الإثبات القانوني للواقعة، أيّ البيانات الشخصية، وتاريخ ومكان حدوث الواقعة، ومكان الإقامة المعتاد. ومن ناحية ثانية، قد يستخدم محتوى الوثيقة الحيوية ليس للأغراض القضائية فحسب وإنما للأغراض الإحصائية أيضاً. فإذا كان الحال كذلك، يجب إدراج كل من البيانات الإحصائية والبيانات القانونية في مخطط الوثيقة (للاطلاع على تفاصيل البنود الموصى بها وتعريفها لأغراض التقارير الإحصائية، انظر الجزء الأول).

٣٩٨ - وترد في المرفق الأول المواضيع الموصى بإدراجها في الوثائق الحيوية للولادات والوفيات والزواج إما وحدها، بحيث تشكل وثيقة قانونية بسيطة، أو بالاقتران مع البنود الإحصائية الواردة في الجزء الأول.

٣٩٩ - وتصلح بعض البنود لخدمة غرض مزدوج، وترد هنا، فضلاً عن ورودها في قائمة البنود الإحصائية: وهي أوصاف قانونية مهمة لواقعة وظروفها بيد أنها ضرورية للعرض والتحليل الإحصائيين أيضاً. وقد تُقترح مواضيع قانونية موصى بها بالنسبة لوقائع حيوية أخرى بواسطة تلك الواردة هنا (أيّ أنه بالنسبة للوفيات الجنينية، ينبغي استخدام خليط من المواضيع المستمدة من قوائم الولادات الحية والوفيات، بينما يمكن أن تُستمد المواضيع المتعلقة بوثائق الطلاق من تلك الواردة في وثائق الزواج). وينبغي أن تكون مفاهيم وتعريف المواضيع هي نفسها المستخدمة للأغراض الإحصائية.

(و) ترقيم الوثائق الحيوية

٤٠٠ - ينبغي ترقيم وثائق تسجيل كل نوع ترقيماً متتالياً سنوياً. ويُعد نظام الترقيم ضرورياً لتحديد وثيقة تسجيل كل واقعة، نظراً لأن ذلك أحد قواعد البحث في الوثائق وإعداد الفهرس.

٤٠١ - وبالنسبة للبلدان التي تستخدم نظام ترقيم لتحديد الهوية الشخصية أو تعتمد إعداد نظام من هذا القبيل، يمكن تحديد رقم واحد لكل فرد، في وقت تسجيل مولده أو في وقت قيده في ملفات التسجيل لأول مرة (أي كأجنبي مقيم). ويمكن بعد ذلك استخدام هذا الرقم في جميع وثائق تسجيل الوقائع الحيوية اللاحقة للشخص المعني، وأيضاً في طائفة واسعة من الوثائق الأخرى التي يحصل عليها الفرد أثناء فترة حياته (مثل جواز السفر، ورخصة القيادة، بطاقة الضمان الاجتماعي، وما إلى ذلك). ويمكن تكوين هذا الرقم من سلسلة من الأرقام المستمدة من الخصائص المختلفة المتعلقة بالواقعة الحيوية المحددة خاصة، بما في ذلك رمز المكان الجغرافي لحدوث الواقعة، وتمثيل رقمي لتاريخ حدوث الواقعة والرقم المسلسل المعطى للوثيقة في السجل.

٤٠٢ - ولنظام الترقيم هذا ميزات أخرى أيضاً وهي: أنه عندما يكون ذلك الرقم موجوداً في الوثائق الأصلية، فضلاً عن وجوده في النسخ، فإنه يصلح كمحدد سريع لمكتب التسجيل المحلي، ولتاريخ حدوث الواقعة والموقع المتسلسل للوثيقة في الملفات. وهو يعزز بصورة كبيرة أيضاً جودة روابط الوثيقة. وقد يغدو نظام الترقيم هذا مفيداً أيضاً في تحديد الوثائق المزيفة أو التي حدث فيها تغيير بصورة غير سليمة إذا كان الرقم غير متسق مع البيانات الأخرى في الوثيقة. ومن ناحية ثانية، ينبغي توفير الضمانات لمنع الآخرين من إساءة استخدام هذا الرقم وانتهاك السرية.

٤٠٣ - ويرتقن العدد الفعلي لأرقام العدد التعريفي بعدد البنود التي يتعين تمثيلها، أي عدد الأرقام اللازمة لتمثيل كل بند من بنود العنصر وعدد الوقائع التي يلزمها ترقيم مسلسل كل سنة. ويُعد السماح بالحجم الأقصى المحتمل لهذا العدد مهماً بصفة خاصة إذا استخدم تجهيز البيانات إلكترونياً في كل من التسجيل المدني أو في نظام الإحصاءات الحيوية.

٧ - الرموز التكميلية (الإضافات) في وثائق تسجيل الوقائع الحيوية

٤٠٤ - ينبغي أن تعكس وثيقة التسجيل المدني الحالة المدنية للشخص المسجل. فإذا تغيرت الحالة المدنية أو الاسم، ينبغي تعديل الوثيقة بطريقة توضح التغيير، وتعكس الخصائص الدينامية لوثيقة التسجيل الحيوية.

٤٠٥ - ينبغي إدخال الرموز المتعلقة بالطلاق، وإلغاء الزواج، والتفريق القضائي للزوجين، والرموز التكميلية في وثيقة تسجيل الزواج لدى تقديم المبلغ الحكم القضائي بشأن الوقائع التي من هذا القبيل. وعندما تحدث تلك الوقائع المذكورة أعلاه في مكان غير مكان تسجيل الزواج وتعين تسجيل الوقائع بحسب مكان الحدوث، ينبغي اتخاذ اللازم لإخطار المكان الأصلي لتسجيل الزواج بشأن تلك التغييرات ليتسنى إدخال رموز تكميلية في وثيقة الزواج.

٤٠٦ - وتوضع ملحوظة بشأن واقعة الوفاة، ولا سيما الرُّضْع والأطفال، في وثيقة تسجيل الولادة كوسيلة لتوفير الحماية ضد أحد أنواع الاستخدام الاحتيالي لنسخ وثائق الولادة، حيث يسعى بعض الأفراد للحصول على هويات زائفة. وتعد وثيقة الولادة بصفة خاصة عرضة لذلك النوع من سوء الاستخدام لأن الوكالات تقبلها كوثيقة لتحديد الهوية.

٤٠٧ - وبالمثل، يتطلب تسجيل حالات الاعتراف بالشرعية، وإضفاء الشرعية، والتبني، وتغيير الاسم (الأسماء) واللقب (الألقاب) إدخال رموز تكميلية في وثيقة تسجيل الولادة المناظرة. ولذا قد تختار بعض

البلدان ألا تُعد وثائق إفرادية منفصلة بالنسبة لتلك الوقائع، باستثناء ما يتعلق بالتبني، نظراً لأنه ينبغي الإبقاء عليها سرية فيما يتعلق بالمتبني^{٢٤}.

٤٠٨ - وينبغي أن تأذن المحاكم بإدخال الرموز التكميلية في وثائق التسجيل المدني أو أن يتم إدخالها إذا أذن بها فقط بموجب لائحة أو توجيه إداري آخر.

٤٠٩ - ويجب إدخال الإضافات أو التغييرات في وثائق التسجيل بطريقة ليس من شأنها تغيير أي من القيود الأصلية. ولذا فإن من الأهمية القصوى بمكان أن يسمح مخطط وثيقة التسجيل بحيز واسع لإدخال تلك الإضافات. وعلاوة على ذلك، من المهم إدخال التغييرات في النسخة المزدوجة ليتسنى إحالة النسخ إلى مكان التخزين المركزي وإلى محفوظات أخرى. ولئن كانت المبادئ هي ذاتها بالنسبة للوثائق الورقية، إلا أن الطرق المستخدمة لإدخال إضافات أو تغييرات في الوثائق الإلكترونية قد تختلف. فيمكن إدخال الشروح في ملفات الحاسوب أو ملفات الأقراص المدججة مباشرة في جزء من الوثيقة مصمم للشروح. ويمكن إدخال الشروح في ملفات وثائق أشرطة الميكروفيلم بإيجاد سجل ميكروفيلم اسطواني منفصل. وبعد ذلك يجب إعداد طريقة لتوصيل الباحث بمكان الوثيقة التي أدخلت عليها الشروح في اسطوانة الميكروفيلم الجديدة^{٢٥}.

^{٢٤} للاطلاع على توجيهات بشأن هذه القضايا، انظر أمثلة في الفقرات ٥٠٤، و٥٠٧، و٥٠٨ و٥١٠ من الأمم المتحدة (١٩٩٨ د).

^{٢٥} الأمم المتحدة (١٩٩٨)، الفقرات ٥٠٥ - ٥١١.

^{٢٦} المرجع نفسه، الفقرات ٤٩٦ - ٥٠٣.

٨ - التعديلات (التصويبات) على الوثائق الحيوية^{٢٦}

٤١٠ - وقد تستدعي وثائق التسجيل المدني إدخال تعديل إذا تبين أنها تحتوي على أخطاء كتابية أو غيرها أدخلت أثناء التسجيل. وينبغي أن ينص قانون ولوائح التسجيل على تصويب الأخطاء، وتحديد الجهة التي تقوم بإدخال التصويبات وتحت أي ظروف يمكن إدخالها. وهناك ثلاثة مصادر للسلطة يمكن من خلالها إدخال التصويبات.

٤١١ - فيمكن إسناد سلطة إدخال التعديلات على الوثائق إلى المحاكم وحدها بولاية مناسبة، ولا سيما عندما تنطوي التصويبات على جوانب قانونية للتسجيل، مثل تواريخ الحدوث. وفي الحالات التي قد يوجد فيها بعض الشك بشأن صحة القيد أو خلاف بشأنه، ولم يكن من الواضح أن التباين نتيجة خطأ متعمد أو كتابي، يجب إدخال التصويبات بناء على صدور تسوية قضائية فقط. بيد أن الإجراءات القضائية تكون عموماً، بطيئة ومعقدة وباهظة التكلفة. وبموجب هذا النوع من الترتيبات، يكون تصويب الأخطاء في وثائق التسجيل عملية مضنية.

٤١٢ - وقد تُسند سلطة إدخال التعديلات إلى سلطة التسجيل المدني ذاتها بصفتها القيم القانوني على الوثائق الحيوية وأي تقارير مرتبطة بفرادى الوثائق الحيوية. وهذا النوع من الترتيبات يجعل من عملية تصويب الأخطاء أبسط وأسرع وأقل تكلفة. ولوكالة التسجيل المدني مصلحة خاصة فيما يتعلق بدقة التسجيل وصحته ومثل هذا الترتيب يوفر فرصة أخرى للوكالة المركزية للإشراف على أعمال المسجلين المحليين ورصدهم.

٤١٣ - وقد تشمل سلطة إدخال التعديلات خليطاً من النهجين المذكورين أعلاه، حيث يستخدم إجراء إداري لتصويب الأخطاء الظاهرة وتتخذ عملية قضائية عندما تكون هناك آثار أو مسائل قانونية محل نزاع.

٤١٤ - وينبغي أن يتم إدخال أي تصويب في وثيقة الواقعة الحيوية، بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة، بطريقة تكفل أن تعكس كل نسخة معدلة، سواء كانت متداولة أو محفوظة، التغييرات. ويتطلب هذا إيجاد نسخ مزدوجة من التغييرات لإحالتها إلى المواقع التي تحتفظ بنسخ متداولة أو محفوظة من الملفات.

٩ - توصيات بشأن إصدار نسخ مصدقة من وثائق تسجيل الوقائع الحيوية

٤١٥ - تتمثل إحدى المهام المهمة للمسجلين المدنيين في إصدار شهادات التسجيل لمختلف الأغراض القانونية والإدارية وأغراض أخرى. وتشكل كل شهادة من الوثائق، التي سُجلت وحُفظت بدقة، شهادة بالتفاصيل الواردة فيها أمام جميع محاكم القانون وفي المكاتب العامة. ونظراً للطابع الإثباتي لشهادات الوثائق الحيوية، ينبغي أن يتضمن تشريع التسجيل المدني تحديداً لطريقة الإصدار.

٤١٦ - وكرداع ضد الغش والتزوير، ينبغي إن أمكن، استخدام الورق المؤمن بالنسبة للشهادات (ورق معد خصيصاً للكشف فوراً عن عمليات الكشط)، ولو أن هذا قد يزيد من التكلفة. ويتوافر الورق ذو الحواف البارزة المطبوعة (أي الحواف البارزة كتلك التي توجد على الشيكات السياحية) لدى عدد محدود من الشركات التي تُنتج مثل تلك الوثائق. ويجب أن يصدق على كل شهادة ببيان تصديق وتوقيع المسجل المدني أو الأشخاص الآخرين المحددين للقيام بذلك في نظام التسجيل المدني. وينبغي أن يوضع فوق التوقيع أو في مكان آخر في الشهادة خاتم رسمي محفور بطريقة بارزة كي يضيف إلى صحتها ويزيد من صعوبة إعداد الوثائق المزورة.

٤١٧ - ويجب توخي العناية بما يكفل إتاحة الوصول إلى نسخ الوثائق للأشخاص المأذون لهم فقط. فمثلاً، يوصى بآلا تصدر نسخ مصدقة من الوثائق الحيوية إلا للشخص المسجل، أو زوجته، أو أطفاله، أو أبنائه، أو الوصي عليه، أو مثله المأذون له. وقد يُسمح للآخرين بالحصول على نسخ إذا أثبتوا أن الوثيقة تلزمهم لتحديد حقوق ملكيتهم الخاصة أو حمايتها.^{٢٧}

٤١٨ - ويجوز أن يُسمح أيضاً بالوصول إلى معلومات الوثائق الحيوية لأغراض إدارية رسمية في ظل ظروف تخضع للمراقبة. فيمكن تزويد الوكالات الرسمية بناءً على طلب مقدم إلى المسجل، بنسخ من الوثائق أو البيانات بشرط أن تُستخدم المعلومات لأداء واجباتها الرسمية فقط وأن تكون أي حالات كشف عن المعلومات التي من شأنها تحديد هوية الشخص (أو المؤسسة) قد أذن بها تحديداً القانون أو اللائحة أو اتفاق خطي مع المسجل العام. وبالمثل، يمكن السماح بالوصول إلى المعلومات لأغراض بحثية بشرط أن تُدرج في القانون أو اللوائح ضمانات كافية لحماية خصوصية الأشخاص المعنيين.

١٠ - الروابط بين الوثائق الحيوية في نظام التسجيل

٤١٩ - هناك أسباب إحصائية وإدارية على حدٍ سواء لربط الوثائق في نظام التسجيل. ويتضح هذا بصورة أفضل في حالة الربط بين وثائق وفيات الرضع ووثائق الولادات وذلك بمطابقة وثائق وفيات الرضع في ملف الوفيات مع الوثائق المناظرة في ملف الولادات الحية، مما يسمح بالجمع بين المعلومات المستمدة من وثيقة الولادة، من قبيل الوزن عند الولادة، والسن أثناء الحمل، والخصائص الأخرى للأم والرضيع عند الولادة، والمعلومات المستمدة من وثيقة الوفاة، ولا سيما سبب (أسباب) الوفاة. ويسهم الجمع بين بيانات كلا النوعين من الوثائق في إنتاج مجموعة من البيانات أكثر ثراءً من حيث المعلومات الإحصائية القيمة مما يمكن استخلاصه من الملفين منفصلين. وبالإضافة إلى ذلك، قد تتحسن نوعية نظام التسجيل المدني بواسطة هذا الربط من خلال تحديد حالات الولادة غير المسجلة واكتشاف أوجه عدم الاتساق في الإبلاغ عن البنود الواردة في كل من وثائق الولادات الحية ووثائق الوفيات على حدٍ سواء.

٤٢٠ - ويمكن أيضاً الاضطلاع بربط سجلات وفيات الرضع بسجلات المواليد كوسيلة لمنع نوع معين من الاستخدام الاحتيالي لسجلات المواليد. فالشخص الذي يرغب في الحصول على هوية مزيفة قد

^{٢٧} للاطلاع على عرض تفصيلي شامل انظر الأمم المتحدة (١٩٩٨ ب).

يتقدم بطلب للحصول على نسخة من شهادة ميلاد رضيع متوفى من نفس نوع الجنس ولكن لو قد قُدر له أن يعيش لأصبح في نفس عمر المحتمل مقدم الطلب تقريباً. فتصدر عندئذ نسخة من وثيقة ولادة تستخدم لتكوين هوية زائفة، يغدو احتمال اكتشافها أقل مما لو كانت هوية مفترضة لشخص حي. ولتوفير الحماية ضد هذا التحايل، يقوم كثير من مكاتب الوثائق الحيوية بربط وثائق وفيات الرضع بوثائق الولادات المناظرة، ويضعون "علامة" هي كلمة "متوفى" في وثيقة الولادة. وبالمثل، يتم إدخال رقم التسجيل المسلسل من وثيقة الوفاة في وثيقة الولادة. وتفيد هذه القيود كتحذيرات لمكاتب التسجيل حتى تتوخى الحذر عند تلقي طلبات الحصول على نسخ من هذه الوثائق التي تحتوي على تلك العلامة.

٤٢١ - وتُعد الترتيبات الأخرى لربط الوثائق في نظام التسجيل المدني - مثل ربط وثائق الولادات بوثائق زواج الأبوين ووثائق الزواج بوثائق الطلاق - أقل شيوعاً بيد أنه قد تكون لها إمكانية إحصائية مفيدة بالرغم من ذلك.

٤٢٢ - وقد يكون وضع المعايير لربط الملفات عملية معقدة حيث أنها تنطوي على افتراضات باحتمال تحقيق تطابق حقيقي عندما لا تكون جميع المتغيرات المشتركة في الوثيقتين متوافقة تماماً. ويُعد نظام الترقيم الشامل عوناً رئيسياً في تقييم أوجه التطابق المحتملة. وبالطبع لن تكون لكل وثيقة في الملف وثيقة مطابقة في الملف الآخر. فمثلاً ليس كل رضيع حدث وفاته في نطاق اختصاص السجل المدني قد ولد بالضرورة في نفس نطاق هذا الاختصاص. وعلاوة على ذلك، قد يتعين بحث الملفات التي ترجع إلى أكثر من سنة واحدة لغرض الوصول إلى حالات مطابقة؛ فمثلاً ربما يكون الرضيع قد ولدوا في نفس السنة التي حدثت فيها وفاتهم أو في السنة السابقة لوفاتهم.

١١ - الروابط بين الوثائق الحيوية ووثائق النظم الأخرى

٤٢٣ - قد تحدث المطابقة ليس فقط في وثائق نظام التسجيل المدني وإنما أيضاً بين قواعد بيانات التسجيل المدني وبين قواعد المستعملين الخارجيين. فقد يود سجل للعيوب الخلقية مطابقة وثائقه مع ملف الولادات لإجراء فحوص الاستكمال. وقد يود سجل السرطان مطابقة وثائقه المتعلقة بالباقيين على الحياة مع نظام وثائق الوفيات. وقد ترغب وحدة تسجيل الناجين ومكتب اختيار المحلفين أو مكتب تحديد الهوية الشخصية في إخلاء وثائقها من الأشخاص المتوفين بمطابقة تلك الوثائق مع ملفات الوفيات. وقد يرغب الباحثون الخارجيون الذين يتابعون حالة مجموعة في مطابقة حالات مفقودة في المتابعة مع ملفات الوفيات. وقد ترغب دراسة لتكاليف الصحة في مطابقة الخدمة الاجتماعية أو وثائق الفواتير الطبية مع نظام الولادات أو الوفيات. ويعتمد تسجيل السكان اعتماداً كبيراً على وثائق الوقائع الحيوية لتحديث ملفاته.

٤٢٤ - ويُعد ربط وثائق الولادات والوفيات المستمدة من ملفات سنوية مناسبة مع الوثائق المستمدة من التعداد العشري، طريقة لتقييم جودة بيانات البنود المشتركة في كل من الوثيقة الحيوية وفي استبيان التعداد، كما أنها أيضاً أسلوب معترف به جيداً لدراسة التدابير المتعلقة بنقص تغطية التعدادات و/أو استكمال التسجيل، ولو أنها باهظة التكلفة عادة.

٤٢٥ - وعند استخدام ربط الوثائق، ينبغي إيلاء اعتبار خاص لقضايا الخصوصية والسرية. وحتى عندما يتم الربط إلكترونياً، قد تسنح فرص لكشف السرية بطريقة غير مناسبة وغير متعمدة وهو ما يجب توقعه ومنعه إلى أقصى درجة ممكنة.

٤٢٦ - وتوفر النهج المعاصرة للتسجيل المدني التي تعتمد على نظم حاسوبية جيدة الإعداد فرصة قوية لربط الوثائق من مختلف قواعد البيانات ومطابقتها، ومن ثم تتيح إنشاء مصادر إحصاءات لم تكن متاحة من قبل. فعلى سبيل المثال، يوفر ربط الوثائق المستمدة من تسجيل الولادات مع الوثائق الطبية للأُم قبل الولادة

وبعدها إمكانية تحقيق فهم تفصيلي لبيانات صحة الأم وتفاصيل عملية الولادة والرعاية بعد الولادة. وبالمثل، لا يقتضي طلب الحصول على رخصة قيادة تقديم شهادة الميلاد، حيث يمكن الوصول إلى المعلومات مباشرة من نظام التسجيل المدني. ولذا، كلما أصبح التسجيل المدني محوسباً، سيزداد ربط ومطابقة الوثائق بقواعد البيانات الحكومية الأخرى للأغراض الإحصائية وغير الإحصائية زيادة كبيرة - بشكل لا يمكن تجنبه - مما سيؤدي إلى ضرورة تنظيم هذا الإجراء عن طريق الصكوك القانونية المناسبة.

١٢ - تسجيل بيانات التسجيل المدني وإبلاغها وجمعها للأغراض الإحصائية

(أ) أنواع نماذج التقارير الإحصائية ومحتواها

٤٢٧ - يتعين على المسجل المحلي أن يُعد في وقت التسجيل، تقريراً إحصائياً عن كل واقعة حيوية تسجل. وعلى المبلّغ أن يقدم إلى المسجل، المعلومات الواردة في ذلك التقرير، والمستمدة من الشهادة الطبية ومستندات الإثبات الأخرى. وينبغي أن تكون البيانات دقيقة وحسنة التوقيت وكاملة قدر الإمكان.

٤٢٨ - وسيرتقن ضبط طرائق التقارير الإحصائية بما إذا كان التسجيل المدني يعمل بطريقة يدوية، أو محوسبة أو بطريقة مختلطة. ولا يفرق النهج المعاصر، القائم على شبكة حواسيب تتيح الاتصال بين مختلف المكاتب، بين الوثائق التي سيتم تسجيلها فقط وتلك المخصصة للأغراض الإحصائية، فالوثيقة الواحدة قد تشمل معلومات تلزم لتلبية كلا الغرضين. ويتمثل الاعتبار المهم الوحيد في التأكد من حذف الاسم عند نقل وثيقة من مكتب التسجيل إلى مكتب الإحصاءات، مع الإبقاء على المحددات التعريفية الفريدة الأخرى، من قبيل رقم تحديد الهوية، بغية تلبية شروط السرية والخصوصية.

٤٢٩ - وفي البلدان التي تتم فيها العمليات يدوياً بصورة رئيسية، قد يكون نموذج التقرير الإحصائي جزءاً من نموذج التسجيل، أي يكون النموذج مصمماً لكلا الغرضين. ويسمح هذا للمسجل المحلي بالتعامل فقط مع نوع واحد من نماذج التسجيل في عملية التسجيل، وبذا يتجنب النسخ الذي يحتمل أن يؤدي إلى أخطاء.

٤٣٠ - وفي بلدان أخرى، يشكل نموذج التسجيل والتقرير الإحصائي وثيقتين منفصلتين. وفي البلدان التي تمنع فيها الأحكام القانونية جمع بيانات من وثائق التسجيل المدني تتعلق ببعض المعلومات التي تخص الأفراد، مثل البيانات الطبية، والعنصر، أو الشرعية، يوفر نموذج إحصائي منفصل وسيلة لجمع هذه البنود وغيرها للأغراض الإحصائية. وعلاوة على ذلك، فإن لدى معظم البلدان حالياً قوانين إحصائية تضمن سرية المعلومات الإحصائية على أساس فردي. فإذا كان نموذج التسجيل والنموذج الإحصائي وثيقتين منفصلتين قد يصبح من الأسر الحصول على معلومات لأغراض إحصائية وإنفاذ الأحكام المتعلقة بالسرية.

٤٣١ - ويبحث الجزء الأول تفاصيل محتوى التقرير الإحصائي فيما يتعلق بكل نوع من أنواع الوقائع الحيوية.

٤٣٢ - وينبغي أن تكون نماذج التقارير الإحصائية للوقائع الحيوية موحدة في البلد برمته. ويُعد توحيد أشكال النماذج بنفس الأهمية فيما يتعلق بالتقرير الإحصائي نظراً لتعلقه بالسجل القانوني. وهذا التوحيد عامل مهم أيضاً لتحقيق المزيد من الكفاءة في العملية الإحصائية.

٤٣٣ - وسيكون توحيد التقارير على المستوى الوطني بالنسبة لكل واقعة حيوية مفيداً فيما يتعلق بتعليمات التوحيد الموجهة للمسجلين، وهذا اعتبار لا ينبغي إغفاله عند تصميم التقارير الإحصائية.

٤٣٤ - وتعزز التقارير الإحصائية المنفصلة لكل نوع من أنواع الوقائع الحيوية كفاءة الإبلاغ للأغراض الإحصائية، وتساعد على تحقيق استكمال ودقة فرادى بنود المعلومات. ولا يوصى بالتقارير الإحصائية المتعددة أنواع الوقائع.

(ب) عملية وضع التقارير الإحصائية

١' مبادئ وضع التقارير الإحصائية

٤٣٥ - ينبغي أن يُعد تقرير إحصائي عن كل واقعة تسجل بصورة قانونية، بصرف النظر عن حسن توقيت التسجيل أو الإجراء الذي أنشئت بموجبه الوثيقة القانونية. ويُشكل إعداد التقرير الإحصائي عن كل واقعة حيوية على أساس جدول زمني محدد حجر الزاوية في نظام الإحصاءات الحيوية.

٤٣٦ - وينبغي أن تشمل عملية وضع التقارير الإحصائية كل منطقة جغرافية أو مجموعة عرقية تلزم بشأنها وثائق تسجيل. وينبغي تركيز الاهتمام على التسجيل والإبلاغ الإحصائيين بالنسبة لجميع الوقائع التي تحدث بصرف النظر عن كل من درجة استكمال تغطية التسجيل أو نطاق البيانات المتاحة.

٤٣٧ - ويعد التشديد على التقيّد بمبدأ الإدراج الكامل للوقائع المسجلة في تدفق التقارير الإحصائية على سبيل الاستجابة بصفة خاصة لميل بعض البلدان إلى أن تقصر التقارير الإحصائية على المناطق التي تفترض اكتمال التسجيل والإبلاغ فيها بصورة معتدلة على الأقل. وثمة سبب واحد لضرورة جمع التقارير من كل منطقة جغرافية ومجموعة سكانية وهو الحاجة إلى تقييم البيانات المتعلقة بالخطط والبرامج من أجل التحسينات المقبلة في كل من نظام التسجيل ونظام الوقائع الحيوية على حدّ سواء. ويُعد وضع معايير الاستكمال كشرط مسبق للإدراج في التبويبات وسيلة مقبولة لتحسين كفاءة الإحصاءات الناتجة، بيد أن هذا لا ينبغي أن يكون عائقاً أمام الإبلاغ، حتى وإن شاب القصور جودة وكمية التقارير. فاستثناء منطقة أو مجموعة من السكان من الالتزام بالإبلاغ لا يعزز استكمال التسجيل أو الإبلاغ بالنسبة للمنطقة في المستقبل، بل يعمل كرادع عوضاً عن ذلك.

٤٣٨ - وثمة سبب آخر لتعزيز الإبلاغ دون قيد وهو أنه حتى البيانات المجزأة بالنسبة لبعض المناطق أفضل من عدمها، ولا سيما لمساعدة برامج الصحة العامة، حيث قد توجد الحاجة إلى تقارير فردية أو حتى عندما تكون الأرقام التقريبية للأقسام الفرعية الجغرافية مفيدة.

٤٣٩ - وينبغي جمع التقارير المتعلقة بالوقائع الحيوية للأغراض الإحصائية بصورة مركزية بواسطة الوكالة المسؤولة عن التجميع الإحصائي.

٤٤٠ - ومن الأمور البالغة الأهمية إصدار إحصاءات حيوية على المستويات الإدارية في البلدان (التجمع أو المحافظة)، وينبغي النص على ضرورة إيصال التقارير الإحصائية الأصلية عن طريق الإدارات المحلية، والإدارات الحكومية أو إدارات المقاطعات الحكومية أو تزويد تلك الإدارات على تلك المستويات بنسخ من التقارير. وبصرف النظر عن السبيل الذي سيستخدم، تجب مراعاة حسن توقيت البيانات على كل من الصعيدين الوطني ودون الوطني.

٤٤١ - وينبغي استخدام كل إجراء إداري ممكن لإتاحة استلام مكتب الإحصاءات الحيوية المركزي للتقارير الإحصائية فوراً من كل منطقة إبلاغ بغية ضمان إعداد جداول إحصائية حيوية كاملة ومفصلة وحسنة التوقيت.

٤٤٢ - ومن الضروري أن ترد التقارير على وجه السرعة لكي يبدأ التجهيز الإحصائي في أسرع وقت ممكن. والواقع أن أي تأخير في إعداد التقارير يقلل من الفعالية المحتملة لبرنامج الاستفسار فيما يتعلق بمعرفة

أوجه القصور وتصويبها. وكلما زاد الوقت المسموح بانقضائه بين التسجيل والاستفسار تضاعفت الفرص المتعلقة إما بتحديد المبلغين أو الحصول منهم على المعلومات الصحيحة أو المعلومات الإضافية اللازمة.

٤٤٣ - ولوضع جدول زمني سليم لإعداد التقارير، سيكون من الضروري النظر ليس فقط في استصواب الإبلاغ القائم، وإنما أيضاً ومن ناحية عملية، في خصائص البلد التي قد تعوق الإبلاغ بسرعة. فيلزم أن يؤخذ في الاعتبار عند وضع إطار زمني واقعي سوء مرافق الاتصالات والنقل، وعُزلة بعض أجزاء البلد، وآثار الظروف المناخية، وما إلى ذلك.

٤٤٤ - ومتى وُضع الجدول الزمني، يجب على موظف الاستلام أن يراقب بدأب استلام التقارير. ويجب ممارسة الرقابة بغية تعزيز سرعة واستكمال ودقة التقارير المعدة. ولا يجب فقط استلام التقارير في وقتها، بل يجب أيضاً التحلي بالدقة للتأكد من تسلم التعقيبات من كل وحدة إبلاغ جغرافية، ومن أن الحالات التكرارية المبلغ عنها تتفق مع فترات الإبلاغ المعادلة لها في ما سبق.

٢٠ تحسين استكمال التقارير ودقتها وحسن توقيتها للأغراض الإحصائية

٤٤٥ - من الأمور البالغة الأهمية أن توجد القدرة على إنتاج مؤشرات نوعية وكمية عن درجة استكمال وحسن توقيت التسجيل لكل منطقة إبلاغ جغرافية، وأيضاً، كلما كان ذلك مناسباً، بالنسبة لأجزاء كبيرة مختلفة من السكان (مختلف المجموعات العرقية).

٤٤٦ - وينبغي أن يكون كل بند من بنود التقرير الإحصائي مشفوعاً بتعريف جلي وصريح وبسيط لتوجيه الشخص الذي يسجل المعلومات.

٤٤٧ - وينبغي وضع وصيانة إجراء مستمر مناسب للاستفسار بشأن جميع البيانات التي تجمع للأغراض الإحصائية، ولا سيما فيما يتعلق بالقيود الناقصة أو المصطلحات المتنبسة المعاني (مثل المصطلحات المهمة التي قد تستخدم في الإبلاغ عن سبب الوفاة). وهذا يفيد في توضيح الحقائق المتعلقة بالواقعة وتثقيف المبلغ وموظف التسجيل على حد سواء فيما يتعلق بمتطلبات الإبلاغ.

٤٤٨ - ويُعدّ توفير التدريب والتوجيه بشكل مستمر لكل من المسجلين والموظفين الطبيين على حد سواء بغرض تحسين البيانات الأساسية عنصراً مهماً لنظام الإحصاءات الحيوية الفعال.

زاي - حوسبة نظام التسجيل المدني^{٢٨}

٤٤٩ - وتستدعي المتطلبات المعاصرة المنوطة بنظام التسجيل المدني من حيث توفير الخدمات للسكان والبيئة التكنولوجية حوسبة كاملة وشاملة لجميع عمليات التسجيل وإنتاج الإحصاءات الحيوية. وتشهد الحاجة إلى حوسبة التسجيل المدني عندما يؤخذ في الاعتبار أن المهام الأخرى للحكومة تعتمد بصورة متزايدة على تكنولوجيا الحواسيب، بما يعكس التطور صوب ما يسمى بالحكومة الإلكترونية. ومع إدخال الإنترنت واستعماله على نطاق كبير، يتوقع السكان أداء مماثلاً في إنجاز الخدمات من جانب الحكومة أيضاً.

٤٥٠ - ونظراً لأن التسجيل المدني مصمم لكي يكون دائماً ومستمراً وإلزامياً وشاملاً، يوصى بأن تركز السياسات على تطوير نظام تسجيل مدني محوسب يصمم بصورة مشتركة مع جميع الوكالات المعنية، بما في ذلك الوكالة المسؤولة عن إصدار الإحصاءات الحيوية. وستكون لأتية تغييرات في تسجيل وتجهيز وتخزين ونقل الوقائع/المعلومات آثار على المستعملين الرئيسيين الآخرين لبيانات التسجيل، من قبيل وزارة الصحة، ووكالة تسجيل السكان، ودائرة تحديد الهوية والخدمات الانتخابية. ولذا ينبغي استشارة المستعملين الرئيسيين وإحاطتهم علماً منذ البداية بأيّ تغييرات أو مستجدات ترتبط بوضع النظام المحوسب.

^{٢٨} ترد التوجيهات المتعلقة بهذه القضايا في الأمم المتحدة (١٩٩٨ هـ).

٤٥١ - وعند اعتزام وضع نظام تسجيل مدني محوسب، يلزم اتخاذ العديد من القرارات الرئيسية. فأحدها يمكنه أن يضع قائمة مرجعية بأنشطة خطة الحوسبة النهائية حتى وإن اقتصر التنفيذ على جزء من النظام. فهذا النوع من التخطيط يجعل إدراج إجراءات ووقائع جديدة عملية شفافة. وتبحث الأمم المتحدة (١٩٩٨ هـ) العملية باستفاضة في إطار العناوين التالية: (أ) تحديد إطار نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، بما في ذلك إعداد لمحة عامة تفصيلية لنظام التسجيل المدني ونظام الإحصاءات الحيوية الحالي وتحديد الوقائع التي يتعين إدراجها وتحديد الأولويات لحوسبتها استناداً إلى الموارد المتاحة؛ (ب) تحديد مفتاح ترميز وحيد لاستخدامه في نظام التسجيل المدني، يقضي إلى تحديد رقم هوية لكل فرد؛ (ج) تحديد أهداف وأغراض الحوسبة (يستصوب أن يتضمن تصميم النظام عملية التحويل)؛ (د) إنشاء المنظمة التي ستعالج حوسبة نظام التسجيل المدني؛ (هـ) اتخاذ قرار بشأن استراتيجية عامة للتطوير والتشغيل؛ (و) اتخاذ قرار بشأن تشكيلة الأجهزة والبرامجيات وإجراءات الشراء؛ (ز) توجيه الدعوة للمتعاقدین الخارجيين؛ (ح) اختيار استراتيجية التحويل/البدء؛ (ط) اختبار وتوثيق أداء النظام.

الفصل الثالث

استخدام سجلات السكان لأغراض الإحصاءات الحيوية

٤٥٢ - وطدت سجلات السكان مركزها كحقيقة واقعة في العديد من البلدان ولا سيما في أوروبا الشمالية، حيث أصبحت مصدراً مهماً للمعلومات بالنسبة لمختلف الاستقصاءات الإحصائية، بما في ذلك تعداد السكان. وما برحت سجلات السكان تستخدم بصورة فعالة كمصدر بيانات إحصائية طوال عقود وربما التاج المنطقي لتطور نظام الإحصاءات الحيوية.

٤٥٣ - ويرجع الاهتمام بسجلات السكان إلى القرن التاسع عشر، عندما أوصى المؤتمر الإحصائي الدولي بإنشائها^{٢٩}. وكانت توجد بعض أشكال سجلات السكان في ذلك الوقت في مختلف المجتمعات، وأنشأ العديد من البلدان فيما بعد مثل ذلك النظام، في القرنين التاسع عشر والعشرين. ومن ناحية ثانية أصبح الاستغلال الكامل لسجل السكان كمصدر إحصائي أكثر جدوى باستحداث الحوسبة.

٤٥٤ - وقد عُرف مصطلح "سجل السكان" في عام ١٩٦٩، في المنشور المعنون منهجية وتقييم سجلات السكان والنظم المماثلة (الأمم المتحدة، ١٩٦٩)، باعتباره "نظام بيانات إفرادي، أي آلية للتسجيل المستمر، و/أو الربط المنسق، لمعلومات مختارة تتعلق بكل فرد من أفراد السكان المقيمين في البلد بطريقة من شأنها إتاحة إمكانية تحديد أحدث المعلومات المتعلقة بحجم وخصائص أولئك السكان في فترات زمنية مختارة" (الفصل الأول - ألف). وعلى هذا فإن سجل السكان هو نتاج عملية مستمرة، يتم فيها تلقائياً ربط الإخطارات المتعلقة بوقائع معينة، ربما سُجلت أصلاً في نُظم إدارية مختلفة وربطها به بصورة آلية. وينبغي أن تغطي طريقة ومصادر التحديث جميع التغييرات لكي تظل خصائص الأفراد في السجل حديثة. وبسبب طبيعة سجل السكان، وتنظيمه، فضلاً عن تشغيله، ينبغي أن يكون له أساس قانوني.

٤٥٥ - ويلزم التشديد على أن المهمة الرئيسية لسجل السكان هي توفير معلومات موثوقة للأغراض الإدارية للحكومة ولا سيما من أجل تخطيط البرامج، والميزنة والضرائب. وتفيد السجلات أيضاً في مجالات إدارية أخرى، من قبيل إقرار تحديد هوية الأشخاص، والتصويت، والتعليم والخدمة العسكرية، والضمان الاجتماعي والرفاه، وكمراجع للشرطة والمحاكم. وتستخدم معلومات السجل أيضاً لإصدار الوثائق اللازمة لقبول الأطفال في دور الحضانة، ورياض الأطفال، والمدارس ولتعيين الأطباء المقيمين في العيادات الصحية (الأمم المتحدة، ١٩٩١، الفقرة ٤٧٦).

٤٥٦ - وفي سياق النسخة الحالية للمبادئ والتوصيات، يُنظر إلى سجلات السكان من حيث علاقتها بنظام التسجيل المدني ونظام الإحصاءات الحيوية فقط. ومن ناحية ثانية، ثمة ملاحظات قليلة ضرورية لبيان إمكانيات ذلك النظام وأوجه القصور فيه من حيث توفير المعلومات الإحصائية. وتصل هذه الملاحظات اتصالاً وثيقاً بتعريف سجل السكان الوارد أعلاه. وفيما يتعلق بسجلات السكان، لا يغطي هذا المنشور قضايا المحتوى، والإجراءات، والمسؤوليات وحقوق الأفراد الذين تخصهم البيانات، كما لا يقوم بتحليل متعمق لمزايا ومساوئ إنشائه في بلدان لا يوجد فيها مثل ذلك المصدر.

^{٢٩} انظر تقرير المندوبين الرسميين إلى المؤتمر الإحصائي الدولي المعقود في سان بطرسبرغ في آب/أغسطس ١٨٧٢ (واشنطن، العاصمة، مكتب المطبوعات الحكومية، ١٨٧٥)، الصفحة ٤٦ من المتن الإنكليزي.

٤٥٧ - وبصفة عامة، لا يلزم أن يكون السجل بمثابة قائمة مادية (ورقية أو إلكترونية) تضم أفراداً ومتاحة في مكان محدد. والواقع أن سجل السكان يمكن أن يكون شبكة من السجلات المحلية، بيد أنها يجب أن تكون مرتبطة بطريقة منسقة. وعلاوة على ذلك، فإن الوثيقة الواحدة في سجل السكان قد تشير أيضاً إلى وحدات غير الأفراد (أي أسر)، لكن بغیر أن يحول ذلك دون إمكانية استرجاع المعلومات المتعلقة بشخص واحد، دائماً. وللمساعدة في العثور على وثيقة شخص معين، أو أسرة معيشية أو أسرة في سجل السكان، يمكن توفير رقم تحديد هوية لكل كيان منها.

٤٥٨ - وكحد أدنى، يشمل سجل السكان قائمة بالأفراد الذين تحتاج الإدارة (الإدارات) المحلية و/أو الوطنية في البلد إلى الاتصال بهم. وبالرغم من أن سجل السكان الوطني قد يكون أيضاً كياناً افتراضياً يستند إلى الروابط بين السجلات السكانية الموجودة على المستوى المحلي (في النظام اللامركزي)، يجب أن تشمل التغطية الجغرافية العامة إقليم البلد برمته. فإذا لم تتم تلبية هذا الشرط، لن يكون سجل السكان الوطني نظاماً مناسباً لإنتاج بيانات إحصائية للبلد.

٤٥٩ - وبالمثل، فبالنسبة للإقليم، يجب إدراج السكان بأسرهم في سجل (سجلات) السكان الرئيسية، إما مركزياً أو محلياً. ومن ناحية أخرى، قد يدفع سجل السكان إلى حدوث أخطاء ناجمة عن التغطية المفرطة، إذا لم تتم تنقية البيانات بشكل سليم أثناء عملية تجميع البيانات. فعلى سبيل المثال، قد يتكبد النظام اللامركزي القائم على سجلات محلية مخاطرة أكبر بازدواجية وثائق الأفراد عند تلخيص البيانات على الصعيد الوطني.

٤٦٠ - وينبغي أن تشير الإحصاءات المتعلقة بالسكان والوقائع الحيوية إلى السكان المقيمين عادة. بينما للأغراض الإدارية يكون مشروعاً بالتأكيد إدراج أشخاص غير مقيمين عادة في البلد (أي مواطنين يعيشون في الخارج، أو مقيمين بصفة مؤقتة وما إلى ذلك) في سجل السكان، وللأغراض الإحصائية يجب توخي الدقة لتحديد المرجعية السكانية بشكل صحيح وخاصة إذا كانت الإحصاءات تستخدم لأغراض دولية ولأغراض المقارنة. والواقع أنه يجوز أن يعكس مصطلح "السكان المقيمين" مفاهيم مختلفة للسكان وعلى هذا قد يشير مثلاً إلى السكان القانونيين أو المسجلين (المقيمين). ومن ناحية ثانية، لا ينبغي اعتبار حق الإقامة في البلد (الذي يحدد السكان بوصفهم مقيمين قانونياً أو فعلياً) أو مجرد تسجيل الأشخاص (الذين يشكلون بعد ذلك السكان المسجلين) معياراً كافياً لتحديد السكان المقيمين عادة للأغراض الإحصائية الدولية. وينبغي الاضطلاع بالجهود المناسبة لتحديد السكان المقيمين عادة.

٤٦١ - وبالرغم من أن السكان المقيمين عادة هم الهدف النهائي لتجميع الإحصاءات القابلة للمقارنة في التجميع الدولي المتعلق بالسكان والمستند إليهم، قد تكون فئات أخرى من السكان مهمة. فمثلاً، قد يكون من المفيد تخزين معلومات بشأن الأفراد المقيمين سابقاً (الذين إما توفوا أو هاجروا أو اختفوا) لأجل كل من حساب الإحصاءات بصورة صحيحة - وبصورة جلية - بالنسبة للمهاجرين فقط - لإبقاء الاحتمال مفتوحاً لإعادة إسناد الوثيقة نفسها إلى ذلك الشخص في حالة عودة المهاجرين، والهجرة مرة أخرى أو الهجرة الدائرية. ويجوز أيضاً تسجيل الزوار المؤقتين، إما لتقدير عدد السكان في الوقت القائم (الفعلي) في مناطق ذات أهمية (أي مناطق السياحة الكثيفة) أو لرصد التحول من حالة المقيم المؤقت إلى حالة المقيم بصورة عادية.

٤٦٢ - ولغرض الاضطلاع بحساب إحصائي سليم، إذا كان سجل السكان يحتوي على معلومات بشأن وقائع متكررة (مثل الولادات الحية، حالات الزواج وما إلى ذلك)، ينبغي أن يُطلب إلى المهاجرين تقديم معلومات بشأن الوقائع الشخصية ذات الصلة التي حدثت لهم من قبل. فمثلاً: بالنسبة للمرأة التي في سن الإنجاب وأنجبت طفلين في الخارج ولكنها هاجرت بدوئها قد تصنفّ خلافاً لذلك بأنها بدون أطفال، وتعدو الإحصاءات القائمة على عدد الولادات منحازة؛ والشخص الذي لم يتم تسجيل زواجه السابق (وإن كان قد

انخل) قد يصنّف على أنه شخص يتزوج للمرة الأولى في حالة زواجه في هذا البلد؛ وفي الحالة التي لم يسجّل أو يُترجم فيها اسم مجال دراسة الشخص المهاجر في النظام الوطني، قد لا يصنف هذا المهاجر بحسب خلفيته التعليمية الصحيحة.

٤٦٣ - ومن المهم التمييز بين تسجيل الفرد في سجل السكان وإدراج تلك الوثيقة في حساب الإحصاءات القابلة للمقارنة على الصعيد الدولي. فإنه وإن كان يلزم للأغراض الوطنية إدراج الشخص في السجل وفقاً للوائح الوطنية، فلا ينبغي للأغراض الإحصائية الدولية، أن يدرج إلا الأشخاص الذين يلبون متطلبات الإقامة المعتادة. فمثلاً، يمكن إدراج الأشخاص الذين غادروا البلد ولكنهم لا يزالون يحملون تصاريح إقامة دائمة في سجل السكان أيضاً، لكن ينبغي استبعادهم من حساب الإحصاءات. وينبغي توخي العناية الخاصة من أجل تصنيف الأشخاص المسجلين الذين هاجروا، ولا سيما في البلدان التي لا يوجد فيها ما يحفز على إعلان الهجرة للسلطات، تصنيفاً سليماً.

٤٦٤ - وقد يكون الحال أنه للأغراض الوطنية أو لأغراض دراسات وتحليلات محددة، تستخدم مفاهيم متعلقة بالسكان بخلاف تلك المستندة إلى السكان المقيمين عادة لتجميع الإحصاءات الوطنية. ومن ناحية ثانية، تقتضي قابلية الإحصاءات للمقارنة على الصعيد الدولي اعتماد مفهوم السكان المقيمين عادة. ولذا فإنه فيما يتعلق بالإحصاءات التي يكون القصد منها أن تستخدم على الصعيد الدولي ينبغي توخي العناية لتحديد وثائق سجلات السكان التي تتقيد بالتعريف الإحصائي القائم على مفهوم السكان المقيمين بصفة معتادة. وللحيلولة دون أي اضطراب في الاستخدام، يتمثل النهج الموصى به في اعتماد نفس التعريف بالنسبة للأغراض الوطنية والدولية، استناداً إلى مفهوم الإقامة المعتادة.

٤٦٥ - وقد يكون من المفيد التمييز بين سجل السكان الإداري، الذي يتمثل هدفه الرئيسي في رصد الأفراد للأغراض الحكومية، وسجل السكان الإحصائي، المستمد من السجل الإداري، والذي يتمثل غرضه في توفير معلومات إحصائية بشأن السكان. ولا تحتفظ السلطة ذاتها بالضرورة بكلا السجلين وقد يكونا مرتبطين بشبكات مختلفة. فعلى سبيل المثال، لن يطلب السجل الإحصائي، أسماء الأفراد. وفي هذا السياق، يُستصوب أفراد رقم لتحديد الهوية الشخصية: وهو بالإضافة إلى استخدامه على نطاق واسع في نظام البيانات الوطنية في المجتمع ذاته، يسهّل الربط بين الوثائق في مختلف السجلات.

٤٦٦ - وفي البلدان التي تكون فيها المسؤوليات بشأن سجل السكان، ونظام التسجيل المدني ونظام الإحصاءات الحيوية مندرجة تحت وكالات مختلفة، يكون من المهم أن تؤخذ في الاعتبار وجهة النظر الإحصائية عند شروع السلطة المعنية في إجراء تغييرات في السجل الإداري الذي تتولى مسؤولية صيانه.

٤٦٧ - ومن الأهمية القصوى بالنسبة لجودة وفائدة سجل السكان ذاته، أن يجري تحديثه بصفة مستمرة. ولهذا الغرض، يجب أن تتلقى السلطة التي تقوم بتشغيل سجل السكان معلومات في الوقت المناسب بشأن الولادات الحية والوفيات والتغييرات في محل الإقامة على الأقل (بمن فيهم المهاجرون والمغتربون). ولذا تُعد الصلة الفعالة مع سلطة التسجيل المدني عنصراً أساسياً من أجل الأداء السليم لسجل السكان.

٤٦٨ - والخصائص الأساسية التي يمكن أن تُدرج في سجل السكان هي تاريخ ومكان الميلاد، ونوع الجنس، وبيانات الوفاة ومكان الوفاة، وتاريخ الوصول/المغادرة، والجنسية والحالة الزوجية. ورهنًا بإمكانية الربط السليم مع السجلات الأخرى، يمكن إضافة معلومات إضافية كثيرة للوثيقة المفردة، مثل اللغة (اللغات)، والعرق، والتحصيل التعليمي، وعدد مرات الولادة، وحالة النشاط والوظيفة. وللفادة يجب تحديث أي معلومات إضافية. وإذا كانت السجلات السكانية كاملة يمكنها أن تُنتج بيانات بشأن الهجرة الداخلية والدولية من خلال تسجيل التغييرات في الإقامة، فضلاً عن تسجيل حالات الوصول أو المغادرة الدوليين.

٤٦٩ - وليس مطلوباً أن تسجل المعلومات الإضافية تسجيلاً مادياً في سجل السكان. وما يلزم هو الربط المنسق في سجل السكان مع أي سجل آخر يتضمن تلك المعلومات. وتلك السجلات الأخرى قد تكون منظمة بشكل مختلف، فمثلاً، يجوز أن تضم وثائقها الفردية وحدات بخلاف الأفراد، أو قد تشير فقط إلى سجلات مجموعة (مجموعات) فرعية من السكان، مثل الموظفين، والطلاب، والمتقاعدين. وكلما تم ربط المزيد من السجلات، زاد احتمال أن تصبح مواعيد تحديثها عامل مخاطرة بالنسبة لجودة المعلومات. وينبغي توخي الحيلة في تنسيق عملية التحديث في شتى السجلات المعنية كلها.

٤٧٠ - وبالنسبة للسجلات التي يشكل الفرد وحدة الوثيقة فيها، يوصى في ما يتعلق بالمعلومات المختارة، أن تُدرج الأسرة/الأسرة المعيشية التي ينتمي إليها الشخص، فضلاً عن الصلات بالوالد (الوالدين)، وبالسلف والخلف. وبالإضافة إلى أن هذه البيانات تصلح أساساً مهماً لإحصاءات وتحليلات الخصوبة، فإنها تسمح أيضاً بإعادة تكوين المعلومات بشأن الأسر والأسر المعيشية، وبشأن سير الدراسات القائمة على عامل الوراثة، وصلات النسب ونهج الحياة.

٤٧١ - وتوفر سجلات السكان تقريراً عن وصف خصائص الأفراد في أي لحظة، أي أنها توفر معلومات بشأن حالة الشخص. وهذه الخصائص يمكن أن تتغير أو لا تتغير على مر الزمن. وبالنسبة لحالات الأفراد المتغيرة، يحدث كل تغيير من خلال واقعة. فمثلاً قد تتغير الحالة الزوجية من خلال حدوث الزواج، أو الطلاق، أو الوفاة؛ وعدد الولادات قد يتغير من خلال حدوث ولادة حيّة، أو تحصيل تعليمي، أو الحصول بشكل ناجح على لقب في مجال الدراسة وما إلى ذلك. ولهذا يتطلب التحديث المستمر لسجل الحالات الربط بسجلات الوقائع. وسجلات الوقائع هي عادة جزء من نظام التسجيل المدني للبلد.

٤٧٢ - ولبعض البلدان وكالات منفصلة لسجل السكان، في كل من التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ويوصى في مثل تلك الحالة، بأن تسجل الولادات وحالات الوفاة والزواج والطلاق والوقائع الحيوية الأخرى بواسطة نظام التسجيل المدني كأساس لتحديث سجل السكان. وهذا يوفر فرصة لكلا البرنامجين لتقاسم المعلومات ومقارنتها مع تلبية أهدافهما المنفصلة نفسها. وينبغي إحالة الوقائع الحيوية إلى الوكالة المسؤولة عن الإحصاءات الحيوية.

٤٧٣ - وفي بعض البلدان يكون إنتاج الإحصاءات الحيوية من مسؤولية وكالة تسجيل السكان. وفي هذه الحالة، لا تعنى الوكالة المعنية بتسجيل مختلف الوقائع الحيوية والتغيرات التي تطرأ عليها فحسب، وإنما أيضاً بتحديث السجل وتجميع الإحصاءات الحيوية. والميزة الأساسية لهذا الترتيب تكمن في عملية إنتاج أنسب توقيتاً وعملية صيانة مبسطة؛ ولو أنها غير شائعة جداً.

٤٧٤ - وفي ترتيب أكثر شيوعاً، تكون وكالات مختلفة مسؤولة عن مهام مختلفة، وقد يُسفر انعدام التنسيق الشامل والمستمر فيما بين الوكالات عن أوجه تباين في نواتج هذه الوكالات. ومن ثم، فمن الضروري التأكد من أنه على مستوى جمع البيانات، يستخدم نموذج واحد فقط من قبيل النموذج المتعدد الأجزاء، لقيد البيانات وأن تُرسل نسخ إلى كل منظمة لقيدها في نظامها. ومن ثم تصلح وثائق المصدر نفسه كمدخل لكل نظام من تلك النظم.

٤٧٥ - وقد أظهرت تجربة بعض البلدان أنه عندما يستخدم قيد واحد لكل من أغراض تسجيل السكان والإحصاءات الحيوية، تتمثل إحدى أشق المهام في معالجة البيانات الطبية السرية بشأن الولادات، والوفيات، والوفيات الجنينية^{٣٠}.

٤٧٦ - ويحتوي سجل السكان ونظام التسجيل المدني على عناصر بيانات مشتركة، يتطلب استخدامها طريقة لربط الوثائق بين قواعد بيانات سجل السكان وقواعد بيانات التسجيل المدني. ولكلا النظامين معلومات لتحديد الهوية الشخصية في قاعدة البيانات، من قبيل الاسم، والعمر، وتاريخ الميلاد، ونوع

^{٣٠} ترد مناقشة لهذه القضية في الدليل بشأن النظم والطرق والإحصاءات الحيوية، المجلد الأول، الجوانب القانونية والتنظيمية والتقنية، دراسات في الطرق، السلسلة واو، الرقم ٣٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.91.XVII.5)، الفقرة ٥٠٥.

الجنس أو مكان الإقامة. وتصبح الصلة عندئذ مهمة تتطلب مطابقة حاسوبية نظراً لأن حجم الوثائق سيجعل أي نّج يدوي مضنياً جداً. ويسهل استخدام المحددات التعريفية الواحدة للهوية الشخصية عملية المطابقة.

٤٧٧ - وفي حالة إنتاج الإحصاءات الحيوية بصورة منفصلة ومستقلة من سجلات السكان والتسجيل المدني، قد تظهر أوجه تباين. فمثلاً قد يعرض التسجيل المدني جميع الوقائع الحادثة في البلد في الفترة المعنية (مفهوم الأمر الواقع)، في حين قد يسمح سجل السكان بعرض الوقائع التي تحدث للمقيمين العاديين فقط؛ أو بإحالة جزء من الشهادات فقط إلى سجل السكان، وما إلى ذلك. وينبغي بحث أوجه عدم التطابق بين المصدرين بحثاً وافياً لتحديد السبب (الأسباب) وتنفيذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

٤٧٨ - وثمة ميزة كبيرة لحساب الإحصاءات الحيوية من السجلات السكانية وهو إمكانية حساب معدلات ديمغرافية محددة مباشرة مع احتمال عدم وجود انحياز فيما يتعلق بالبسط والمقام. فعلى سبيل المثال، قد يمكن حساب معدلات خصوبة محددة للنساء العاملات و/أو المهاجرات، ومعدلات تعاقب الولادات، والعمر المتوقع بحسب التحصيل التعليمي، والمؤشرات المتعلقة بالترجيح المختلطة بحسب الفئات العرقية/الخلفيات الأجنبية، ومعدلات الطلاق بحسب الطبقة الاجتماعية الاقتصادية للزوجين، وما إلى ذلك. ويتطلب هذا المطابقة الكاملة بين بيانات التسجيل المدني وبيانات سجل السكان فضلاً عن نفس مستوى تفاصيل المعلومات في المصدرين، مما يعني أن شهادة الواقعة (الميلاد، وما إلى ذلك) يجب أن تحتوي على نفس المواضيع - وبنفس التصنيف - كتلك المتاحة في سجل السكان. وبصفة عامة، يوفر استخدام سجل السكان فرصة أوسع لتحديد السكان المعرضين للخطر من إحدى الوقائع بشكل سليم.

٤٧٩ - ويسمح ربط سجل السكان بنظام التسجيل المدني بإعادة تكوين تاريخ حياة الوقائع لكل فرد على حدة. أما إن كان تاريخ الوقائع مسجلاً بصورة صحيحة، فإن هذا المستوى الرفيع من التفصيل يمكن استخدامه أيضاً لتقدير كل من مدة الحالة الديمغرافية (أي مدة حالة "متزوج" أو حالة "ولادة أولى"، وما إلى ذلك) والاحتمالات ذات الصلة للتحويل، فضلاً عن الدراسات الطولية. وعلاوة على ذلك، قد يسمح هذا بتعريف قيم إجمالية جغرافية ذات أهمية معينة، من قبيل السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية، أو في محلات محرومة معينة، لا تتفق حدودها بالضرورة مع الحدود الإدارية.

٤٨٠ - وفي الحالات التي يقتضي فيها التشريع الوطني تسجيل شخص بعد فترة زمنية محددة فقط، ينبغي وضع قواعد لمعالجة الوقائع التي تحدث للشخص في فترة ما قبل التسجيل، وتلك التي تحدث في الفترة التي تسبق الاعتراف بالشخص المسجل كمقيم عادي. فعلى سبيل المثال، قد يكون مطلوباً من الشخص التسجيل بالنسبة لفترات الإقامة في البلد التي تتجاوز مدتها ثلاثة أشهر وقد يُعترف به كمقيم عادي فقط بعد مرور ١٢ شهراً. فإذا حدثت واقعة إما في الثلاثة أشهر الأولى من إقامته أو في الفترة التالية أو حتى فترة ١٢ شهراً، هناك مخاطرة بعدم إدراج هذه الواقعة في الإحصاءات ذات الصلة، لأنه من خلال الربط بسجل السكان سيحدد مركز الشخص على أنه لا يزال مؤقتاً. ويوصى بأن يستند تنفيذ مفهوم الإقامة المعتادة ليس إلى فترة الإقامة المسجلة فقط، وإنما أيضاً إلى القصد من الإقامة، والتي يمكن أن تستمد من الأدلة الصحيحة (أي التأشيرة الصادرة لفترة سنة على الأقل، أو طلب اللجوء وما إلى ذلك). وهذا من شأنه أن يقلل عدد حالات الأشخاص، الذين يمكن ألا يصنفوا كمقيمين لا في بلد المنشأ ولا في بلد المقصد لفترة من الزمن قد تمتد إلى سنة واحدة.

٤٨١ - وكلما زادت المعلومات المدرجة في سجل السكان، كلما زاد ثراء تنوع التحليلات المحتملة للهياكل السكانية وديناميتها، ولكن كلما زادت في الوقت ذاته، الشواغل بشأن السرية وزاد تعقيد قضية الإدارة. ويثير جمع معلومات كبيرة بشأن الأفراد في نظام وحيد، بما في ذلك البيانات الطبية الحساسة بشأن الوفيات الجنينية وأسباب الوفاة، مخاوف تتعلق بكشف السرية، والحصول على الكثير جداً من المعلومات

المتعلقة بحياة الأفراد. ويوصى بشدة بأن تضع البلدان كل اللوائح والنظم والممارسات اللازمة لمنع أيّ إساءة لاستخدام هذا المصدر الإحصائي المهم وبما يضمن أن تمارس السلطات الشفافية دائماً عند استخدام سجل السكان. وعلاوة على ذلك، فإن وضع مثل ذلك النظام قد يستفيد من التنفيذ التدريجي، ويستتبع في البداية، إدراج القدر الأدنى من المعلومات فقط، ومن ثم إتاحة الفهم الكامل للأداء الفعال لسجل السكان وقبوله من جانب المجتمع.

٤٨٢ - ويستتبع استخدام سجل السكان للأغراض الإحصائية الحيوية ربط الوقائع بالسكان المعنيين المعرضين للخطر. ولذا فإن حُسن توقيت وتحديث سجل السكان ودقة المعلومات المسجلة فيه عوامل بالغة الأهمية بالنسبة لجودة الإحصاءات التي ستُحسب. ويُعد الاستخدام الإداري المستمر والمكثف للسجلات وسيلة مهمة لضمان جودتها، نظراً لأن الاستخدام اليومي لتلك السجلات في المجتمع يمكن أن ييسر اكتشاف الأخطاء. وإذا تم فصل المهام الإحصائية والإدارية لسجل السكان، يجب وضع نظام فعال يكفل التزامن الكامل. وعلاوة على ذلك، سيلزم بعد ذلك التنسيق بشكل ممتاز مع السلطات الوطنية و/أو المحلية التي تملك سجلات الوقائع الحيوية وهيكل أساسي تقني موثوق، يستند إلى الحوسبة. وفي بعض الحالات، التي قد يشيع فيها القلق بين الجمهور بشأن التطفل على الحياة الخاصة بالأشخاص وبشأن مخاطر السرية، ينبغي اتخاذ إجراءات تُظهر مزايا النظام. فالقبول على نطاق واسع فقط بين السكان هو الذي يمكن أن يحول سجل السكان إلى مصدر إحصائي موثوق.

٤٨٣ - ومن الناحية العملية، لا يمكن اعتبار تسجيل السكان بصفته تلك دون أن يرتبط بتسجيل الوقائع الحيوية، الذي يشكل معلومات أساسية لتحديثه، إلى جانب التغييرات في العنوان. وفي هذا الصدد، تُعد سجلات السكان نوعاً من "التعداد المستمر"، الذي يشمل هيكل السكان في أيّ نقطة معينة من الزمن، مع كافة التعديلات التي تحدث فيه لحظة بلحظة. وفي النظام الكامل، يكون بيان الرصيد الديمغرافي صحيحاً بصورة جوهرية بالنسبة لأيّ فترة زمنية، سواء كانت سنة أو شهراً أو أسبوعاً وما إلى ذلك؛ وفي الواقع مع ذلك أن عوامل من قبيل تأخر التسجيل، ونقص التنسيق، وتفاوت التعاريف، بين عوامل أخرى عديدة، قد تقلل من جودة سجل السكان.

٤٨٤ - وفي الختام، سيتيح جعل نظام التسجيل المدني عنصراً في التسجيل الخوسب للسكان أنسب الوسائل وأكثرها تقدماً لتوليد إحصاءات حيوية مناسبة ودقيقة وحسنة التوقيت وشاملة. ولئن كان بناء هذا النظام سيكون كثيف الموارد أول الأمر، فإن فوائده سوف تمتد على مدى فترة طويلة من الزمن.

الفصل الرابع

دور مؤسسات الصحة

٤٨٥ - لمؤسسات الصحة دور بالغ الأهمية - ومزدوج - في نظام الإحصاءات الحيوية. فأولاً، تعمل مؤسسات الصحة كجهات إبلاغ بحدوث الولادات، والوفيات الجنينية والوفيات؛ وثانياً لأنه لا يمكن التصديق على أسباب الوفاة إلا بواسطة أطباء لهم ارتباط بمؤسسات الصحة. وبالإضافة إلى هذه المهام، التي تنفذ في إطار نظام الإحصاءات الحيوية، تُعد المعلومات التي تجمعها مؤسسات الصحة بالغة الأهمية في توليد إحصاءات صحية توفر بدورها معلومات لا غنى عنها فيما يتعلق بصحة السكان عموماً، وأداء نظام الصحة العامة واحتياجاته.

ألف - مهمة الإبلاغ

٤٨٦ - تزداد أكثر فأكثر الولادات والوفيات في مؤسسات الصحة في المجتمعات المعاصرة، أو قد ينطوي الأمر على بعض أنواع الخدمات التي يقدمها نظام الصحة، مما يجعل المستشفيات والعيادات تتمتع بمركز فريد لجميع المعلومات ذات الصلة بالواقعة وإبلاغ نظام التسجيل المدني بحدوثها.

٤٨٧ - ويسند عدد من البلدان بصفة خاصة - عن طريق قانون التسجيل المدني - إلى المؤسسة الصحية أو رئيسها مسؤولية العمل كمبرغ عن الولادات والوفيات الجنينية والوفيات التي تحدث في المؤسسة. ومن الناحية العملية، كثيراً ما يُترجم هذا النظام إلى إنشاء مكتب لمسجل مدني في كل مستشفى وعيادة تكون مهمته جعل عملية الإبلاغ بسيطة ومباشرة. ومتى بُلغت المعلومات إلى مكتب التسجيل المدني، يتم توجيه الأبوين (في حالة الولادة) أو أقاربهما (في حالة الوفاة) إلى الاتصال بالمكتب للحصول على شهادة الميلاد أو شهادة الوفاة المناسبة. وتظل مسؤولية نظام التسجيل المدني المتمثلة في إعداد وتقديم المعلومات إلى السلطات الإحصائية قائمة.

٤٨٨ - وحتى عند إسناد المسؤولية إلى فرد للإبلاغ بحدوث واقعة حيوية وفقاً لنظام التسجيل المدني، يُعدّ دور المستشفى أو العيادة التي حدثت فيها الواقعة مهماً بنفس القدر، فهي ستقدم شهادة بأن الواقعة حدثت بالفعل. وكثيراً ما تتمثل هذه المسؤولية في تقديم تصديق خطّي بحدوث الواقعة وخصائصها للمبرغ (الوالد في حالات الولادة أو الأقارب في حالات الوفاة). وتصدر الشهادة المناسبة للمبرغ في مكتب التسجيل المدني، ويشترع المسجل في تجميع وتقديم المعلومات الضرورية للأغراض الإحصائية.

٤٨٩ - ومن الجلي، أن دور المؤسسات الصحية بالغ الأهمية من أجل تسجيل الوقائع الحيوية بصورة سليمة وموثوقة. ومن ناحية ثانية فإن هذا لا يشمل سلطة إصدار شهادة الميلاد أو شهادة الوفاة. فتلك السلطة تُسند فقط إلى نظام التسجيل المدني لغرض وحيد هو كفالة مشروعية التسجيل، لما لذلك من أهمية قانونية كبيرة للفرد أثناء حياته وخلفه. وسيكون لإسناد تلك المسؤولية الإضافية إلى مؤسسات الصحة أثر غير مؤاتٍ على أداء مهمتها الرئيسية، وهي توفير الخدمات الصحية للسكان.

٤٩٠ - وفي بعض الظروف، قد تكلف مؤسسات الصحة بتقديم معلومات تتعلق بحدوث واقعة حيوية للأغراض الإحصائية إما للوزارة المسؤولة عن الصحة أو لدائرة الإحصاءات الوطنية. ولئن كانت هذه العملية لا تنطوي على عنصر تسجيل مدني، نظراً للافتقار إلى البعد القانوني، فهي تتيح إنتاج إحصاءات حيوية وتنشأ عندما يكون نظام التسجيل المدني ضعيفاً و/أو غير فعال. ونظراً لأن التسجيل المدني له مهمة لا غنى عنها من حيث توفير الحماية القانونية للأفراد (كما نوقش بالتفصيل في الفقرة ٢٨٧ أعلاه)، يجب بذل قصارى الجهود لإنشاء نظام شامل وإلزامي ومستمر للتسجيل المدني.

باء - مهمة التصديق على سبب الوفاة

٤٩١ - شهادة الوفاة وثيقة أساسية لا توفر فقط تأكيداً نهائياً ودائماً بواقعة الوفاة وإنما تتيح الوراثة وتسوية التركة أيضاً، وفي صلاحيات كثيرة، دفن المتوفى، فضلاً عن استحقاقات أخرى عملاً بالترتيبات القانونية السارية (مثل المعاش). وتحظى بنفس القدر من الأهمية، من وجهة نظر عامة، الظروف والأسباب الطبية للوفاة، التي تفسر الطلب المقدم إلى المسجل المدني لاستصدار شهادة وفاة إذا كان الإخطار بسبب الوفاة مشفوعاً بشهادة طبية معبأة بسبب الوفاة فقط.

٤٩٢ - وتستخدم المعلومات المستمدة من شهادة الوفاة لتقييم مساهمات مختلف الأمراض في الوفاة. وتعد المعلومات الإحصائية بشأن حالات الوفاة بحسب السبب الأساسي مهمة لرصد صحة السكان، وتصميم وتقييم التدخلات في مجال الصحة العامة، والاعتراف بالأولويات لأغراض البحث الطبي والخدمات الصحية، ولتخطيط الخدمات الصحية وتقييم فعالية تلك الخدمات. وتستخدم بيانات شهادات الوفاة بشكل مستفيض في البحوث المتعلقة بالآثار الصحية الناجمة عن التعرض لطائفة واسعة من العوامل الخطرة المرتبطة بالبيئة، ومكان العمل، والرعاية الطبية والرعاية الجراحية، ومجالات أخرى (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ٢٠١٠).

٤٩٣ - وتعد بيانات الوفيات هذه ذات قيمة للأطباء بصورة غير مباشرة، من خلال نفوذهم الذي يمارسونه على التمويل الذي يدعم البحوث الطبية والصحية والتي قد تغير الممارسة السريرية، وبصورة مباشرة، كأداة بحثية. وتشمل أنشطة البحث تحديد سبب المرض، وتقييم أساليب التشخيص والعلاج، ودراسة مشاكل الصحة الطبية أو العقلية، التي قد تؤثر في فئات محددة من السكان، وتحديد المجالات التي يمكن فيها للبحث الطبي أن يحرز أكبر الأثر فيما يتعلق بخفض الوفيات (الولايات المتحدة الأمريكية، مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها (٢٠٠٣)).

٤٩٤ - ولتوفير أداة شاملة وقابلة للمقارنة لتحديد أسباب الوفيات والأمراض بصفة عامة، وضعت منظمة الصحة العالمية التصنيف الإحصائي الدولي للأمراض والمشاكل الصحية ذات الصلة (التصنيف الدولي للأمراض) (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١١) ^{٣١}، وهو الآن في تنقيحه العاشر. والغرض من التصنيف هو القيام بصورة منهجية بتسجيل وتحليل وتفسير ومقارنة بيانات الوفيات والاعتلال التي تجمع من مختلف البلدان والمناطق في أوقات مختلفة. والتصنيف مصمم لترجمة تشخيص الأمراض والمشاكل الصحية الأخرى من كلمات إلى رموز أبجدية عديدة، تسمح بسهولة التخزين، وباسترجاع وتحليل البيانات (المرجع نفسه). ويتعين التشديد على أن الاستخدام الأصلي للتصنيف كان لتصنيف أسباب الوفيات بحسب تسجيلها في وقت تسجيل الوفاة، وفيما بعد فقط امتد نطاقه ليشمل تشخيص الاعتلال.

٤٩٥ - ومن وجهة نظر الوقاية من الوفاة، من الضروري كسر سلسلة الوقائع أو استحداث علاج في وقت ما. ويهدف أنجع نهج للصحة العامة إلى تعطيل انطلاق السبب المعجل. ولهذا الغرض، عُرف السبب

^{٣١} انظر أيضاً الحاشية ٣ أعلاه.

الأساسي للوفاة باعتباره ”(أ) المرض أو الإصابة التي بدأت سلسلة وقائع الاعتلال المؤدية مباشرة إلى الوفاة، أو (ب) الظروف الحادثة أو العنف الذي أدى إلى الإصابة المميتة“ (المرجع نفسه، الفرع ٤ - ١ - ٢).

٤٩٦ - ويمكن تطبيق المبدأ الوارد أعلاه بصورة موحدة وشاملة باستخدام نموذج الشهادة الطبية الموصى به من قِبَل جمعية الصحة العالمية (انظر أدناه). وتقع على عاتق الممارس الطبي الذي يوقع على شهادة الوفاة مسؤولية الإشارة إلى ظروف الاعتلال التي أدت مباشرة إلى الوفاة مع الإشارة إلى أي ظروف سابقة أدت إلى نشوء هذا السبب.

النموذج الدولي للشهادة الطبية بسبب الوفاة

الفترة الفاصلة التقريبية بين البداية وبين الوفاة	سبب الوفاة
	أولاً
.....	(أ) المرض أو الحالة المؤدية مباشرة إلى الوفاة *
	بسبب (أو نتيجة لـ)
	الأسباب السابقة
.....	(ب) الحالة المرضية، إن وُجدت، أدت إلى
	بسبب (أو نتيجة لـ)
.....	(ج) الأسباب المذكورة أعلاه، مع ذكر
	بسبب (أو نتيجة لـ) السبب الأساسي في آخر الأمر
.....	(د)
	ثانياً
.....	ظروف أخرى مهمة أسهمت في
	الوفاة، ولكن غير ذات صلة بالمرض
.....	أو الظرف المسبب له
	* لا يعني هذا طريقة الوفاة أي قصور القلب، قصور الجهاز التنفسي؛ بل تعني المرض، أو الإصابة، والمضاعفات المسببة للوفاة.

٤٩٧ - والشهادة الطبية المعروضة أعلاه مصممة لتيسير اختيار السبب الأساسي للوفاة عند تسجيل سببين أو أكثر. والجزء الأول من النموذج يغطي الأمراض المتصلة بسير الوقائع المؤدية مباشرة إلى الوفاة والجزء الثاني يغطي الظروف المساهمة في حدوث الوفاة وإن لم تكن متصلة بها. والظرف المسجل في السطر الأدنى المستخدم في الجزء الأول من الشهادة هو عادة السبب الأساسي للوفاة.

٤٩٨ - ومتى ملئ النموذج ووقعه الممارس الطبي يُصبح من مسؤولية المسجل المدني أن يكفل ضمّ النموذج (إما في شكله الورقي أو في شكله الإلكتروني، رهناً بالنظام السائد) إلى المعلومات الأخرى اللازمة للأغراض الإحصائية والمقدمة إلى السلطات الإحصائية لتجهيزها وإصدار الإحصاءات الحيوية. ومن الأهمية

البالغة بمكان التأكيد على أن سبب الوفاة كما حدده الممارس الطبي قد يُكشف عنه لأقرب الأقراب فقط وعلى المسجل المدني أن يكفل السرية التامة لهذه المعلومات.

٤٩٩ - وفي ظروف عديدة، مثلاً عند حدوث الوفاة في المنزل أو عندما تكون مؤسسات الصحة نادرة، لا يمكن الحصول على شهادة وفاة بسبب الوفاة ولهذا الغرض، أعدت منظمة الصحة العالمية معايير دولية لاستخدام التشريح اللفظي (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٧). والتشريح اللفظي هو مقابلة تتم مع أفراد الأسرة و/أو مقدمي الرعاية للمتوفى، باستخدام استبيان منظم لالتماس العلامات والأعراض والمعلومات ذات الصلة التي يمكن فيما بعد استخدامها لتحديد السبب الأساسي المحتمل للوفاة. والتشريح اللفظي هو أداة للصحة العامة ضروري للحصول على تقدير مباشر معقول لهيكل سبب الوفاة على صعيد المجتمع المحلي أو المستوى السكاني، ولو أنه قد لا يكون بالدقة اللازمة لتحديد سبب الوفاة على المستوى الفردي (المرجع نفسه).

٥٠٠ - ولهذا الغرض يشمل التشريح اللفظي استخدام القائم بالمقابلة المدرب استبياناً مصمماً لتمكينه من جمع المعلومات بشأن العلامات والأعراض والخصائص الديمغرافية للشخص المتوفى حديثاً من فرد على معرفة بالمتوفى. وبموجب معايير منظمة الصحة العالمية بشأن التشريح اللفظي، يمكن استخدام أي من ثلاثة استبيانات وهي: بالنسبة لوفاة طفل يقل عمره عن ٤ أسابيع، وبالنسبة لوفاة طفل يبلغ من العمر ٤ أسابيع إلى ١٤ عاماً، وبالنسبة لوفاة شخص يبلغ من العمر ١٥ عاماً أو ما فوقها.

٥٠١ - فهل ينبغي أن تصبح طريقة التشريح اللفظي جزءاً من التسجيل المدني في الحالات التي لا يرجح فيها الحصول على شهادة طبية عن سبب الوفاة؟ في هذا الصدد تجب الإشارة إلى أن طريقة التشريح اللفظي معقدة نوعاً ما؛ فالمقابلة اللازمة لملء الاستبيان المناسب تستغرق وقتاً طويلاً؛ وينبغي أن يكون تدريب المسجلين المدنيين على إجراء التشريح اللفظي شاملاً؛ وقد لا تكون التقاليد الثقافية مؤاتية لمثل هذه المقابلات مع المسؤولين الحكوميين. كل هذه العوامل، فضلاً عن الحاجة إلى إجراء اختبار شامل وكلي في المجالات المأخوذ منها العينات، يجب أخذها في الاعتبار عند محاولة الإجابة على السؤال السابق ذكره.

الفصل الخامس

التعدادات والاستقصاءات السكانية كمصدر للإحصاءات الحيوية

٥٠٢ - ليس هناك بديل عن نظام للتسجيل المدني الجيد التصميم والصيانة، كمصدر للبيانات المتعلقة بالوقائع الحيوية من أجل إنتاج إحصاءات حيوية. ومن ناحية ثانية، وكما يرد في مقدمة الجزء الثاني (انظر الفقرات ٢٧٦ - ٢٧٨ أعلاه)، يتطلب نظام الإحصاءات الحيوية الكامل مصادر بيانات تكميلية لإتاحة إجراء تحليل متعمق للسكان. بيد أنه في البلدان التي تفتقر إلى تسجيل مدني، تُستخدم مصادر بديلة كثيراً ما يشوبها القصور، أو غير موثوقة بدرجة كافية من قبيل التعدادات السكانية والمسوح بالعينة الأسر المعيشية والعينات الديمغرافية، لجمع معلومات بشأن حدوث الوقائع الحيوية وتقدير أو حساب المعدلات الحيوية. وعندما يكون التسجيل المدني قائماً وتتم صيانتها بشكل جيد تُكمل مصادر البيانات الديمغرافية التسجيل المدني بتوفير تقديرات مستقلة للبارامترات الديمغرافية يمكن استخدامها لتقييم مستوى اكتمال التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، كما تشكل مستودعات تكميلية للبيانات الديمغرافية والصحية. وعلاوة على ذلك، تُعتبر التعدادات السكانية ضرورية لتوفير المقام اللازم لحساب المعدلات الحيوية والنسب بالاقتران مع بيانات التسجيل المدني (البسط). ولذا فإن بيانات التسجيل المدني وحدها لا تحدد السكان المعرضين للخطر عند حساب معظم معدلات الإحصاءات الحيوية. وبصفة خاصة، يعد استخدام بيانات التعدادات السكانية، المعدلة بسبب أي إحصاء ناقص أو أي سوء إبلاغ بشأن العمر، كمقام، أمراً لا غنى عنه عندما لا يرافق نظام التسجيل المدني سجل للسكان.

٥٠٣ - وقد توفر التعدادات السكانية واستقصاءات العينات تقديرات للمستويات الحديثة للخصوبة والوفيات والوفيات الجنينية. ويمكنها أيضاً توفير معلومات بشأن الحالة الزوجية للسكان ووقت الزواج الأول، مما يهيئ استخدامه لتقدير حالات الزواج والطلاق بين السكان بصورة غير مباشرة. ومن ناحية ثانية، ليست مصادر البيانات هذه بديلاً عن نظام التسجيل المدني، حيث إنه لا يمكنها توفير تفاصيل من قبيل تقديرات الوفيات بحسب سبب الوفاة. وبالإضافة إلى ذلك، توفر هذه المصادر بيانات محدودة جداً بشأن الوقائع الحيوية نفسها، حيث تركز تحقيقاتها على الأسرة المعيشية كوحدة وليس على الأفراد، وبذا تجمع المعلومات المتعلقة بالوقائع الحيوية باعتبارها تصف أفراد الأسرة المعيشية فحسب. ويظل نظام التسجيل المدني الشامل الذي تجري صيانتها بصورة جيدة أفضل مصدر وحيد للمعلومات بشأن الوقائع الحيوية للأغراض الإدارية والديمغرافية والوبائية.

٥٠٤ - ويوفر هذا الفصل لمحة عامة عن مصادر بيانات الوقائع الحيوية بخلاف تلك المستمدة من نظام التسجيل المدني. ونظراً لأن ثمة مناقشات أكثر تفصيلاً متاحة في أماكن أخرى، بشأن مصادر الإحصاءات الحيوية هذه، تُبدل الجهود، حسب الاقتضاء، لتوفير المراجع المناسبة. والفصل مقسّم إلى ٣ أقسام وهي: القسم ألف ويناقش المصادر المختلفة للبيانات الديمغرافية والبيانات المتصلة بها؛ والقسم باء يبحث بإيجاز

المواضيع والمفاهيم والتعاريف المتاحة؛ ويصف القسم جيم البارامترات الديمغرافية التي يمكن تقديرها في سياق مواضيع محددة من هذه المصادر، ويشمل لمحة عامة لأساليب التقدير.

ألف - المصادر المكتملة لنظام الإحصاءات الحيوية

٥٠٥ - إلى جانب نظام التسجيل المدني، هناك طريقتان رئيسيتان لتحديد حدوث الوقائع الحيوية اللازمة لتقدير معدلات الإحصاءات الحيوية، وهما، التعدادات السكانية واستقصاءات الأسر المعيشية. ولكل من هاتين الطريقتين ميزاتهما وقصورهما، التي يجب أن يأخذها المستعملون في الاعتبار عند استخدام البيانات المتعلقة بالوقائع الحيوية المستمدة من تطبيق هاتين الطريقتين. وينبغي التسليم بأن الطرق المستخدمة لتقدير البارامترات والمعدلات الديمغرافية المستمدة من مصادر البيانات هذه تستند إلى افتراضات بشأن العلاقات بين مختلف الخصائص الديمغرافية للسكان ولا سيما تلك التي تستخدم طرق غير مباشرة، كما تستند إلى تقديرات تقريبية، وتلزم ممارسة الحيلة فيما يتعلق باستخدامها، ولا سيما في تحليل الاتجاهات والمستويات الدقيقة.

٥٠٦ - وبالإضافة إلى المصادر التقليدية للبيانات، هناك مصادر غير تقليدية، من قبيل تسجيل المعاينة ونظام المراقبة الديمغرافية. وكلتا طريقتي جمع البيانات مصادر مهمة للإحصاءات الحيوية. وتستخدم نظم تسجيل العينات في بعض البلدان حينما لا تكون نظم التسجيل المدني معدة إعداداً كاملاً. وهي تقوم بتسجيل الوقائع الإحصائية في مناطق مختارة لتسجيل العينات بصورة مستمرة. ويتمثل العيب الرئيسي في هذه الطريقة في أنها لا توفر تقديرات للمعدلات الحيوية بالمناطق الصغيرة.

٥٠٧ - ويقوم نظام المراقبة النموذجي برصد المواليد والوفيات وأسباب الوفاة والهجرة، والمؤشرات الصحية والاجتماعية الاقتصادية الأخرى لدى سكان محددين على مر الزمن. وليس نظام المراقبة الديمغرافية بديلاً عن نظم التسجيل المدنية. بل يصلح كوسيلة قصيرة إلى متوسطة الأجل للحصول على البيانات لأغراض التخطيط الصحي والسكاني على المستويات الإقليمية - مع إمكانية استنباطه على المستويات الوطنية، حيث تختار المواقع بدقة ليكون لها تمثيل على النطاق الوطني.

١ - التعدادات السكانية

٥٠٨ - يعرف التعداد السكاني بأنه "العملية الكاملة لجمع وتجميع وتقييم وتحليل ونشر البيانات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بجميع الأشخاص في البلد أو في جزء محدد جيداً من البلد، أو بطريقة أخرى، توزيعها" (الأمم المتحدة، ٢٠٠٨، الفقرة ١ - ٤). وتتمثل الخصائص الأساسية لتعدادات السكان في العد الفردي، والشمول في إقليم محدد، والتزامن والتواتر المحدد (المرجع نفسه، الفقرة ١ - ٨). ويمكن استخدام البيانات المستخلصة من التعدادات السكانية لتقدير المعدلات الحيوية - الوفيات والخصوبة - وللحصول على خصائص أخرى للسكان، من قبيل الحجم والتوزيع بحسب السن أو نوع الجنس، في جملة أمور أخرى. وإضافة إلى ذلك، توفر التعدادات السكانية بيانات البسط والمقام بالنسبة لأدنى منطقة جغرافية، مما يسمح بالتخطيط والمتابعة على المستويات الصغيرة. وتوفر التعدادات إطار عينة للاستقصاءات الديمغرافية والصحية ولدراسات متخصصة أخرى. وأخيراً، تعتبر البيانات السكانية المستخلصة من التعدادات بحسب السن ونوع الجنس أساساً لإنتاج تقديرات سكانية سنوية بحسب العمر ونوع الجنس، مما يوفر بعد ذلك مقامات السكان المعرضين للخطر لحساب الإحصاءات الحيوية ومعدلاتها استناداً إلى نظام التسجيل المدني.

٥٠٩ - وبالرغم من ذلك فالتعدادات السكانية مساوية فيما يتعلق بدراسة الوقائع الحيوية. فهي عرضة لتوليد أخطاء غير قائمة على العينات وهي آلية سيئة لجمع البيانات التفصيلية في مجالات محددة،

من قبيل الصحة، والأوبئة، والتغذية والدخل. وبالرغم من أن المعلومات الأساسية بشأن الأفراد تُجمع من خلال التعدادات السكانية، فإن التعدادات السكانية وحدها لا يمكنها أن تفيد الأغراض القانونية للسجلات الإدارية. ونظراً لأن البيانات التي تُجمع من التعدادات ليست منظمة عادة بحيث توفر وثائق للأفراد أو مصممة لاسترجاع المعلومات الفردية لتلبية الأهداف القانونية والإدارية، فلا تحي الأغراض الإدارية إلا خدمة سيئة من هذه الأنواع من البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، تكون البيانات التي تُجمع من التعدادات عرضة لمشاكل صعبة الاسترجاع والتذكر، وبيانات بها أخطاء تتعلق بالعم وأخطاء تتعلق بالفترة المرجعية. ويكمن وجه آخر من أوجه القصور في تواتر إجراء التعدادات (كل ١٠ سنوات في العادة)، فهو ليس كبيراً بدرجة تكفي لتوفير التعقيبات العادية لإدارة ورصد برامج السكان والتنمية بطريقة سليمة. وينبغي أن تكمل البيانات المستمدة من التعدادات السكانية استقصاءات عينات كبيرة و/أو استقصاءات صغيرة تصمم خصيصاً عندما تلزم دراسات تفصيلية وأكثر تخصصاً.

٥١٠ - ونظراً للحاجة إلى بيانات التعداد لتوفير المقامات (السكان المعرضين للخطر) من أجل حساب معدلات ونسب البسط الحيوية القائمة على البيانات المستمدة من نظام التسجيل المدني، فمن المهم بالنسبة لموظفي التسجيل المدني أن يلموا بإجراءات التعداد في بلدانهم، وكذلك على الصعيد العالمي. فعلى سبيل المثال، يوفر منشور مبادئ وتوصيات لتعدادات السكان والمساكن: التنقيح ٢ (الأمم المتحدة، ٢٠٠٨) والأدلة الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة^{٣٢} توجيهاً بشأن عمليات التعداد ومحتوى التعدادات بما في ذلك التبويات والتعاريف البيانية للمفاهيم والمصطلحات المستخدمة. وتنفع هذه المنشورات وتُستكمل على فترات لكي تضم التطورات الحاصلة في جمع بيانات التعدادات، وتجهيزها وتوزيعها. ومن المهم بصفة خاصة أن تنسق برامج كلاً من نظامي التسجيل المدني والتعدادات بصورة وثيقة، والتعاريف والمفاهيم، وتصنيفات نظم الترميز وخطط التبويب في كل منهما، لضمان الترابط الكامل بين البسط والمقام.

^{٣٢} للاطلاع على نسخة كاملة من المبادئ التوجيهية المنهجية، انظر: <http://unstats.un.org/unsd/censuskb20/Knowledgebase-C-ategory16.aspx>

٢ - استقصاءات الأسر المعيشية

٥١١ - استقصاءات الأسر المعيشية هي من بين أكثر آليات جمع البيانات جميعاً مرونة. ومن ناحية المبدأ، يمكن استكشاف أي موضوع تقريباً، ويمكن مواءمة مستوى التفاصيل ومتطلبات التحقيق. وبالمقارنة مع التعدادات تكون للاستقصاءات ميزات واضحة. فتكمن قوتها الرئيسية في التركيز الحاد الذي يمكن أن توفره استقصاءات العينات في سياق توليد البيانات المتعلقة بالوقائع الحيوية من أجل تقدير البارامترات الديمغرافية. وتكون الأسئلة والتحقيقات أكثر تفصيلاً عامة مما هي عليه في التعدادات السكانية. وعلاوة على ذلك، فيسبب صغر عدد المجيبين والعمليات الميدانية المعنية، تميل الاستقصاءات إلى استخدام العاملين الميدانيين المؤهلين والمدربين بشكل أفضل من العاملين في التعدادات السكانية.

٥١٢ - وتوفر استقصاءات الأسر المعيشية، رهناً بتصميمها، أساساً لتحديث معلومات التعداد على الصعيد الوطني أو لأقسام جغرافية وإدارية واسعة. والعلاقة بين التعدادات السكانية - التي توفر قطاعاً غير متواتر ولكنه شامل ومفصل من الناحية الجغرافية - واستقصاءات الأسر المعيشية/الاستقصاءات الديمغرافية - التي توفر سلسلة أكثر تواتراً نسبياً ومعلومات أكبر - هي علاقة تكاملية أساساً. وتوفر المعلومات المستمدة من الاستقصاءات أساساً لرصد التغيرات المستمرة في البارامترات الديمغرافية بصورة واسعة، رهناً بتصميم وحجم العينة، على الصعيد الوطني والإقليمي.

٥١٣ - وتكون جودة البيانات المستمدة من الاستقصاءات أفضل عادة منها بالنسبة للبيانات التي تُجمع في التعدادات، وذلك أساساً، بسبب استخدام عاملين ميدانيين أفضل تأهيلاً وتدريباً، على أساس أن عينة فقط من السكان يجري تغطيتها. وتوجه استقصاءات العينات أيضاً أسئلة إلى مجيبين مناسبين، بينما في

التعدادات يمكن أن يجيب رئيس الأسرة المعيشية على معظم الأسئلة. وعلاوة على ذلك، تنفذ إجراءات مراقبة النوعية والتشغيل عادةً بمزيد من الكفاءة. والاستقصاءات أيضاً أكثر ملائمة من التعدادات فيما يتعلق بصياغة الأسئلة بأصوب الطرق وباستخدام أسئلة تحقيق، حيث يتوفر المزيد من الوقت لكل مقابلة.

٥١٤ - ومن ناحية ثانية، تتسم استقصاءات العينات بعدد من القيود في ما يتعلق بإنتاج الإحصاءات الحيوية. فالاستقصاءات لا تعاني فقط من نفس نوع الأخطاء الذي تعاني منه تعدادات السكان (أخطاء في بيانات العمر، ومشاكل الاسترجاع الرجعية الأثر، وأخطاء الفترة المرجعية، وما إلى ذلك) وإنما أخطاء ناتجة عن المعاينة. وبالإضافة إلى ذلك، تسمح استقصاءات العينات عادةً بتقدير البارامترات الديمغرافية على الصعيد القطري فقط، أو في بعض الحالات رهنًا بحجم العينة، على صعيد الأقسام المدنية الرئيسية (المناطق، والمقاطعات، والولايات) و/أو بحسب نوع الإقامة (حضرية/ريفية). ولذلك فإن الاستقصاءات غير مناسبة لاستخلاص تقديرات للمناطق الصغيرة، وتقييم البرامج التي تنفذ على الصعيد المحلي.

٥١٥ - وإذا أُدرجت أسئلة بشأن الوقائع الحيوية وخصائص ديمغرافية أخرى في استقصاءات الأسر المعيشية المتعددة الأغراض التي تغطي أيضاً مواضيع مثل العمالة، والدخل، والنفقات، ومستويات المعيشة، فمن الممكن إنتاج تقديرات ديمغرافية بحسب الفئات الفرعية الاجتماعية الاقتصادية. وتتيح استقصاءات الأسر المعيشية واستقصاءات العينات الديمغرافية أيضاً تحليل البيانات على المستوى الفردي لدراسة العلاقة بين الوقائع الحيوية، من قبيل الزواج والحمل، والوقائع الأخرى (أي الهجرة) وفي ما بين العناصر الحيوية والخصائص الفردية وخصائص الأسر المعيشية (أي مستوى التعليم).

٥١٦ - ولأغراض جمع المعلومات الديمغرافية، هناك عموماً ثلاثة أنواع من استقصاءات عينات الأسر المعيشية التي تُستخدم في البلدان عامة وهي: استقصاءات الجولة الواحدة، والاستقصاءات المتعددة الجولات وأنظمة القيد المزدوج. والنوعان الأولان من تصميمات الاستقصاءات يتميزان بعدد المقابلات التي تتم مع كل مجيب. والنوع الثالث من الاستقصاءات قد يكون إما من استقصاءات الجولة الواحدة أو الاستقصاءات المتعددة الجولات، وهو مصمم لتحسين تغطية الإبلاغ عن الوقائع الحيوية بواسطة نظامين مستقلين لجمع البيانات.

(أ) الاستقصاءات الاسرية بالعينة ذات الجولة الواحدة

٥١٧ - في استقصاءات الجولة الواحدة، تجري مقابلة كل مجيب مرة واحدة. ويُعرف استقصاء الجولة الواحدة أيضاً بأنه استقصاء شامل لكل القطاعات. ورهنًا باستخدام البيانات التي سُجم، وتوافر الأموال، والموارد البشرية، والإطار الزمني، قد تتبع البلدان استراتيجيات عديدة ويمكنها إجراء استقصاء متخصص أو إدراج مجموعة محددة من الأسئلة في استقصاءات عينات وطنية أخرى متعددة الأغراض.

٥١٨ - وتشمل أمثلة الاستقصاءات المتخصصة استقصاءات الخصوبة العالمية^{٣٣} والاستقصاءات الديمغرافية والصحية^{٣٤}. وفي الاستقصاءات المتخصصة، كثيراً ما يُدرج تاريخ الولادة أو تاريخ الحمل لكل امرأة في سن الإنجاب. وتُستخدم تلك المعلومات لاستخلاص تقديرات بشأن الخصوبة ووفيات الرضع والأطفال. وتوجه بعض الاستقصاءات أيضاً أسئلة تتعلق ببقاء الأشقاء على قيد الحياة، بغية اتخاذ تدابير بشأن وفيات البالغين أو حتى وفيات الأمهات، وإن تكن جودة البيانات موضع شك في كثير من البلدان. ويمكن أن تغدو الاستقصاءات المتخصصة أيضاً أداة مناسبة لجمع البيانات بشأن الزواج، وتكوين الاتحادات الزوجية والحالة الزوجية. ويمكن توجيه الأسئلة المتعلقة بالزواج وتكوين الاتحادات بمزيد من التفصيل، بما يسمح بإجراء تحليل أكثر ثراءً لظاهرة الزواج في مختلف الأوضاع الثقافية. فعلى سبيل المثال، أدرج كثير من البلدان في برنامج استقصاءات الخصوبة العالمية، التاريخ الكامل للزواج، بما في ذلك تواريخ الزواج الأول والزيجات اللاحقة، ونوع

^{٣٣} أجريت استقصاءات الخصوبة العالمية في أكثر من ٤٠ بلداً في السبعينات وطلع الثمانينات.

^{٣٤} بدأ القيام بالاستقصاءات الديمغرافية والصحية في منتصف الثمانينات.

وتواريخ الزيجات التي انقضت، بسبب الانحلال (الوفاة، أو الطلاق أو الانفصال). وسمحت البيانات المفصلة بشأن الزواج بإجراء تحليل أخصب لأنماط تكوين الأسر والانحلال الزواج والزواج مرة أخرى. وعلاوة على ذلك، ففي البلدان التي لا يغطي فيها نظام التسجيل المدني إلا الزيجات الرسمية، وتكون الاتحادات بالتراضي أو الأنواع الأخرى من الاتحادات شائعة، يمكن أن توفر الاستقصاءات معلومات عن انتشار تلك الاتحادات وأنواعها. وعلاوة على ذلك، تُعد الاستقصاءات مصدراً رئيسياً للمعلومات بشأن انتشار الاتحادات القائمة على تعدد الزوجات.

(ب) طريقة الاستقصاءات المتعددة الجولات لعينات الأسر المعيشية

٥١٩ - في الاستقصاءات المتعددة الجولات، تجري مقابلات مع كل مجيب أكثر من مرة. وتنفذ الزيارة الثانية والزيارات اللاحقة كمتابعة. ويُسمى هذا النوع من الاستقصاءات أيضاً استقصاء المتابعة الديمغرافي أو الطولي. وفي المقابلات الأولية، يتم تحديد المقيمين العاديين من أفراد الأسرة المعيشية وتسجل خصائصهم الديمغرافية وخصائصهم الأخرى. وفي كل زيارة متابعة يكون الهدف هو الحصول على معلومات بشأن التغيرات في تكوين الأسرة المعيشية بسبب الولادات والوفيات والهجرة والتغيرات في الحالة الزوجية التي حدثت منذ المقابلة السابقة.

٥٢٠ - وميزة هذا النوع من مصادر بيانات الاستقصاء هي أن المقابلات تسمح بتصويب أوجه عدم الاتساق في البيانات التي جُمعت في الجولات السابقة. وتتيح الأسئلة الرجعية الأثر في جولات الاستقصاءات الأخيرة أيضاً تقدير البارامترات الديمغرافية لإجراء المزيد من المقارنة الشاملة لتقديرات الجولات السابقة. وقد استخدم بعض البلدان هذه الطريقة لتقييم نُهج لقياس الخصوبة والوفيات.

٥٢١ - وتتعلق عيوب هذه الطريقة بالتوقيت، والتكلفة والإدارة. فمدة العمل الميداني في حد ذاته لا تقل أبداً عن سنتين، للسماح بوقت كافٍ بين الجولتين من جولات الاستقصاءات، والذي يجب أن يضاف إليه الوقت اللازم لأغراض التخطيط المُسبق وتجهيز البيانات. وتعد التكلفة كبيرة مقارنة بالاستقصاء الرجعي الأثر للجولة الواحدة نظراً للحاجة إلى الإبقاء على موظفين طوال فترة العمل الميداني برمتها. ومن الناحية الإدارية، أوضح عدد من الاستقصاءات التي أجريت في بلدان مختلفة صعوبة المحافظة على معايير جودة عالية حيث لا مناص من تضائل التزام القائمين بإجراء المقابلات، وتدني الحماس، وجودة الإشراف بمرور الوقت. وعلاوة على ذلك، لم تكن النتائج المستخلصة من هذه الأنواع من الاستقصاءات مرضية أيضاً ولا سيما في حالة الإبلاغ عن الوفيات. والوفيات التي تحدث لرؤساء الأسر المعيشية، تكون عرضة للسهو، لأسباب عديدة. فالوفاة التي تحدث لرؤساء الأسر المعيشية كثيراً ما تؤدي إلى تفكك تلك الأسر، مما يؤدي إلى مشاكل تتعلق بالعثور على أفراد في عينة الأسر المعيشية في الجولات اللاحقة ٣٥.

(ج) نظام القيد المزدوج

٥٢٢ - نظام القيد المزدوج هو نظام لجمع البيانات الديمغرافية التي تستخدم نوعين مستقلين من أنشطة جمع البيانات لتسجيل نفس الوقائع التي تحدث في فترة معينة من الزمن وفي منطقة محددة، بحيث إنه إذا افتقد أحد النوعين الوقائع أمكن للنوع الآخر العثور عليها. وقد يكون أحد نظامي جمع البيانات هو نظام التسجيل المدني. ويكون النظام الآخر عادة استقصاء متعدد الجولات للأسر المعيشية حيث يوجّه القائم بالمقابلة في كل زيارة متكررة بعد المقابلة الأولى أسئلة رجعية الأثر بشأن الوقائع الحيوية التي حدثت منذ الزيارة الأخيرة. وبعد كل جولة مقابلات تجري المطابقة حالة بحالة لتحديد ما يلي: (أ) الوقائع المسجلة بواسطة كلا النشاطين؛

^{٣٥} انظر الأمم المتحدة (١٩٩٢)

(ب): طريقة المتابعة في استقصاءات العينات الديمغرافية، دراسات الطرق، السلسلة واو، الرقم ٤١، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.91.XVII.11

(ب) الوقائع المسجلة بواسطة التسجيل المدني فقط؛ و (ج) الوقائع المسجلة في الاستقصاء فقط. وبعد تنفيذ إجراء المطابقة، يمكن تقدير عدد الوقائع التي لم تُدرج بواسطة كلا نوعي الأنشطة.

٥٢٣ - وما برج نظام القيد المزدوج يستخدم في بعض البلدان. ومع أنه يميل إلى أن يكون باهظ التكلفة، فهو يستطيع مع ذلك، أن يوفر معلومات قيّمة بشأن مستوى استكمال التسجيل المدني الجاري ودرجة خطأ المحتوى في كل من الاستقصاء والتسجيل. وبالإضافة إلى ذلك، تتيح نظم القيد المزدوج إجراء تقديرات أفضل للخصوبة والوفيات.

٥٢٤ - ويتمثل القيد الرئيسي في ما يتعلق بإعداد نظام القيد المزدوج في التكلفة وفي المحافظة على استقلال مصدري جمع البيانات. وعلاوة على ذلك، يوفر نظام القيد المزدوج، مثل استقصاءات عينات الأسر المعيشية، تقديرات للمعدلات الحيوية على مستوى الأقسام الجغرافية الرئيسية فقط وعلى مستوى الصعيد الوطني، مما يعني أنه لا يناسب الاستخدام والتقييم على الصعيد المحلي.

باء - المعلومات المتاحة بشأن الوقائع والمعدلات الحيوية

٥٢٥ - عُرض أعلاه استعراض موجز لمختلف مصادر بيانات الخصوبة والوفيات والاعتلال. ويوفر الفرع الحالي دراسة موجزة للكيفية التي يمكن بها استخدام تلك البيانات لاستخلاص عدد الولادات والوفيات والزواج، إلى جانب معدلات ونسب الخصوبة والاعتلال.

٥٢٦ - وكما نوقش سابقاً، يمكن استخدام نهج مباشر بسيط لتقدير مستوى الخصوبة والوفيات في البلدان التي تكون فيها سجلات الولادات والوفيات كاملة. وثمة عدد من الكتب الدراسية المتاحة التي تناقش هذه الطرق والقيود التي عليها بالتفصيل (انظر على سبيل المثال، سوانسون، سيغيل، وشيريوك، ٢٠٠٤ Swanson, Siegel and Shryock, 2004). وبالرغم من ذلك، ففي الحالات التي تكون فيها سجلات الولادات والوفيات غير كاملة أو تعاني من مصادر أخطاء أخرى، تفشل إجراءات التقديرات المباشرة في توفير النتائج المرجوة. وفي تلك الحالات، يمكن استخدام أساليب التقديرات غير المباشرة لتحديد المستوى المحتمل للخصوبة والوفيات. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار مع ذلك، أن هذه الأساليب غير المباشرة تستند إلى العلاقة الملحوظة بين مختلف البارامترات ومن ثم ينبغي استخدامها بحذر. وفي بعض الأحيان، ونظراً للتغيرات في العلاقات القائمة والناجمة عن عوامل من قبيل استخدام وسائل منع الحمل، قد يتيقن أن الافتراضات الأساسية لم تعد تنطبق في معظم البلدان ولذا تكون التقديرات المتعلقة بالبارامترات مشوهة.

١ - الولادات الحية

(أ) مستوى الخصوبة الحالي

٥٢٧ - يمكن تحقيق غرض الحصول على إجمالي الإحصاءات الحيوية المتعلقة بالخصوبة الحالية، والتي تكون سنوية عادة، من خلال المعلومات المستمدة من التعدادات واستقصاءات العينات القريبة العهد بشأن الولادات الحية. ويمكن أن تفيد بيانات الـ ١٢ شهراً السابقة على إجراء التعداد بشأن عدد الولادات الحية في تقدير الخصوبة الراهنة، ولا سيما كتكملة للمعدلات الحيوية، أو كبديل لتلك المعدلات في الحالات التي يكون فيها تسجيل المواليد مشوباً بالنقص أو غير كاف. وتتيح معدلات الخصوبة بحسب العمر المحدد للنساء من شرائح عمرية مدتها ٥ سنوات، والمستخلصة من المعلومات المتراكمة بشأن الولادات بالنسبة للنساء في سن الإنجاب، في غضون فترة الـ ١٢ شهراً السابقة على التعداد، إمكانية الحصول على معدل الخصوبة الكلي بالنسبة لفترة معينة. وفي البلدان التي تفتقر إلى بيانات كافية من السجل المدني، أصبحت استقصاءات

العينات مصدراً رئيسياً للمعلومات لتقدير مستويات الخصوبة الوطنية، بيد أن الاستقصاءات لا تسمح عادة باستخلاص تقديرات موثوقة على المستوى دون الوطني.

١٠ تاريخ ولادة آخر طفل وُلد حياً^{٣٦}

^{٣٦} انظر الأمم المتحدة (٢٠٠٨)،
الفقرتان ٢ - ١٨٨ و٢-
١٩١.

٥٢٨ - تُستخدم المعلومات المتعلقة بتاريخ الولادة (اليوم والشهر والسنة) لآخر طفل ولد حياً وبشأن نوع جنس الطفل، لتقدير الخصوبة الحالية. ويمكن استخدام هذه المعلومات لاستنباط تقديرات عن الخصوبة على الصعيدين الوطني ودون الوطني على حدّ سواء. وفي مرحلة التجهيز، يمكن استنباط تقدير عدد الولادات الحية خلال الـ ١٢ شهراً السابقة مباشرة للتعداد أو لتاريخ الاستقصاء من المعلومات المتعلقة بـ "تاريخ ولادة آخر طفل ولد حياً". ولتقدير معدلات الخصوبة الحالية بحسب العمر، وتدابير الخصوبة الأخرى، تُعدّ البيانات المقدمة عن طريق هذا النهج أكثر دقة من المعلومات المستنبطة من الأسئلة المتعلقة بعدد الولادات للمرأة خلال الـ ١٢ شهراً السابقة مباشرة على التعداد أو الاستقصاء. ومن ناحية ثانية، فإن المعلومات بشأن تاريخ ولادة آخر طفل ولد حياً لا تُنتج بيانات وافية بشأن العدد الكلي للأطفال الذين ولدوا أحياء للمرأة خلال فترة الـ ١٢ شهراً. وحتى إن لم تكن هناك أخطاء في المعلومات المبلّغة بشأن آخر طفل ولد حياً، يوضح هذا البند عدد الأمهات اللاتي كان لهنّ على الأقل طفل واحد ولد حياً خلال فترة الـ ١٢ شهراً، وليس عدد الولادات، نظراً لأن نسبة ضئيلة من النساء هنّ اللاتي يكنّ قد أنجن أكثر من طفل واحد في السنة.

٥٢٩ - ويلزم أن تُجمع المعلومات بشأن النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين الـ ١٥ عاماً والـ ٥٠ عاماً فقط، واللاتي أبلغن أنهن أنجن مولوداً حياً واحداً طيلة حياتهن. وكذلك ينبغي جمع المعلومات بشأن جميع فئات الحالات الزوجية أو حالات المساكنة للنساء اللاتي أُجمعت بشأنهنّ بيانات تتعلق بالأطفال الذين ولدوا، بحسب نوع الجنس. وإذا أُجمعت البيانات بشأن الأطفال الذين سبقن ولادتهم بالنسبة لعينة من النساء، ينبغي جمع المعلومات بشأن تاريخ ولادة آخر طفل ولد حياً بالنسبة للعينة نفسها.

٥٣٠ - وينبغي دائماً أن يقرن السؤال الوارد في التعداد بشأن "تاريخ ولادة آخر طفل ولد حياً" بسؤال بسيط للمتابعة بشأن ما إذا كان الطفل لا يزال حياً، وهو ما قد يُسفر عن بيانات يمكن استخدامها لدراسة وفيات الأطفال. وبالرغم من أن هذا الزوج من الأسئلة لا يُنتج تقديراً صحيحاً لمعدل وفيات الرضع (لأن البسط يستبعد الوفيات التي تحدث للرضع دون السنة الواحدة من العمر خلال الـ ١٢ شهراً السابقة في ما بين الأطفال المولودين في فترة ما بين سنة إلى سنتين قبل تاريخ التعداد)، إلا أنه يمكنهما أن يوفر معلومات مفيدة بشأن الفروق المتعلقة ببقاء الطفل على الحياة بحسب عمر المرأة أو بحسب خصائص اجتماعية اقتصادية أخرى.

٢٠ الولادات الحية في غضون الـ ١٢ شهراً السابقة على التعداد أو الاستقصاء

٥٣١ - إن أكثر وسيلة مباشرة لعد إحصاء الولادات الحية هي أن توجّه أثناء التعداد أو الاستقصاء أسئلة تتعلق بالولادات الحية التي حدثت في الأسرة المعيشية خلال الـ ١٢ شهراً السابقة. وبالرغم من ذلك، يتم في الوقت الراهن تجنب هذه الأسئلة المباشرة المرجعية الأثر بشأن الولادات الحية في خلال الـ ١٢ شهراً السابقة، لأن الإجابات تكون عُرضة لاسترجاع خاطئ للوقائع في الفترة المرجعية وأخطاء أخرى تتعلق بالتذكر لأحداث في الماضي وسوء الفهم.

(ب) الخصوبة الكلية: الأطفال المولودون أحياء

٥٣٢ - حتى أكثر الأسئلة تركيزاً وأفضلها صياغة للحصول على تقارير رجعية الأثر في غضون ١٢ شهراً السابقة، والموجهة إلى المرأة بشأن تاريخ ميلاد آخر طفل مولود حياً، لا تزال تُسفر عن نتائج مخيبة للآمال. وذلك لأنه لا تزال تحدث أخطاء تتعلق بالتواريخ، وعمر المرأة، والسهو بشأن الولادة، والاسترجاع الدقيق للوقائع عموماً، وخاصة من جانب المسنات^{٣٧}. وبالإضافة إلى ذلك، ربما يكون بعض النساء أمجن أكثر من مولود حي في فترة الـ ١٢ شهراً ولم يُحسب إلا الأخير منهم فقط. ويفضل جمع البيانات المتعلقة بالأطفال الذين وُلدوا للمرأة طوال فترة حياتها الكاملة لتصويب معدلات الخصوبة الحالية بحسب العمر (لمناقشة هذه المنهجيات بالتفصيل، انظر الفقرتين ٥٥٠ - ٥٥١ أدناه).

٥٣٣ - والأطفال المولودون هم جميع الأطفال المولدين للمرأة المعنية حتى وقت إجراء الاستفسار. وفي حالة تعدد الولادات، يُحصى كل طفل مولود حياً بصورة منفصلة.

٥٣٤ - ولتحسين البيانات التي يتم جمعها، يستصوب أن تشمل سلسلة من الأسئلة لتحسين استكمال التغطية ومساعدة المجيبة على تذكر أطفالها الذين وُلدوا أحياء، بشأن المواضيع التالية والترتيب التالي: (أ) "العدد الكلي للأبناء الذين ولدوا طوال فترة حياة المرأة"، (ب) "العدد الكلي للأبناء الذين لا يزالون يعيشون (الباقون على قيد الحياة) في وقت إجراء التعداد"، (ج) "العدد الكلي للأبناء الذين ولدوا أحياء وتوفوا قبل تاريخ التعداد"، (د) "العدد الكلي للبنات اللاتي وُلدن أحياء في فترة حياة المرأة"، (هـ) "العدد الكلي للبنات اللاتي لا يزالن يعشن (البقيات على قيد الحياة) في وقت إعداد التعداد"، (و) "العدد الكلي للبنات اللاتي وُلدن أحياء ولكن توفين قبل تاريخ التعداد" (الأمم المتحدة، ٢٠٠٨، الفقرة ٢ - ١٨٢). وتسمح الردود المتعلقة بالمواضيع (ب)، (ج)، (هـ) و (و) بفحص الردود على (أ) و (د). ويمكن أحياناً تسوية عدم اتساق الأرقام، إن وُجد، أثناء المقابلة. ويمكن إضافة أسئلة إضافية في استقصاءات العينات عملاً إذا كان الأبناء أو البنات يعيشون أو يعشن مع المجيبة أو في مكان آخر بغية تحسين التغطية.

٥٣٥ - وينبغي توجيه أسئلة بشأن المعلومات المتعلقة بالخصوبة التامة استناداً إلى الأسئلة المتعلقة بجميع الأطفال الذين وُلدوا أحياء، إلى جميع النساء اللاتي يبلغن ١٥ عاماً من العمر أو ما فوقها، بصرف النظر عن الحالة الزوجية. وإذا لم يمكن، لأسباب ثقافية توجيه تلك الأسئلة للنساء العزباوات، ينبغي عندئذ توجيه الأسئلة لجميع النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ عاماً وما فوقها واللاتي سبق لهن الزواج، وهذا من شأنه أن يشمل النساء المتزوجات حالياً، فضلاً عن الأرامل والمطلقات والمنفصلات حالياً. وفي كلتا الحالتين، ينبغي أن توصف بوضوح فئة النساء التي جُمعت منهن البيانات، في تقرير التعداد أو الاستقصاء للحيلولة دون أي خطأ في التحليل بسبب سوء تفسير حالة النساء المشمولات بالتغطية.

٥٣٦ - وفي بعض البلدان، يمكن أن تنشؤ المعلومات المتعلقة بالأطفال الذين ولدوا والأطفال الباقين على قيد الحياة جرّاء الأخطاء المتعلقة بالعدد المبلغ عنه للأطفال أو أعمار النساء المبلغ عنها، فيغدو التصنيف الشامل مغلوطاً. وستسبب تلك التوزيعات أخطاء جسيمة في تقدير الخصوبة (الأمم المتحدة، ١٩٨٣، الفصل الثاني).

(ج) بيانات تاريخ الميلاد المستمدة من الاستقصاءات

٥٣٧ - يشمل تاريخ الميلاد قائمة بجميع أطفال المرأة بمن فيهم الذين يعيشون والذين توفوا، إلى جانب بعض المعلومات بشأن أولئك الأطفال، بما في ذلك تواريخ ميلادهم، ونوع جنسهم، وعمّا إذا كانوا أحد ولادات متعددة. وتواريخ الميلاد هي إلى حد كبير، أكثر أشكال الأسئلة المستخدمة في عمليات جمع البيانات الديمغرافية، كثافة. وما برح استخدامها عموماً مقيداً بعينات من ٥ ٠٠٠ إلى ١٠ ٠٠٠ امرأة، وإن

^{٣٧} انظر الأمم المتحدة (١٩٨٣):
الدليل العاشر: أساليب غير
مباشرة للتقدير الديموغرافي،
دراسات سكانية، السلسلة
ألف، الرقم ٨١ (منشورات
الأمم المتحدة، رقم المبيع:
E.83.XIII.2)، الصفحات ٣١-
٤١.

كانت ما برحت تُستخدم من حين لآخر في استقصاءات أكبر وأحياناً حتى في تعدادات سكانية. وتُعد تواريخ الميلاد مصدراً مهماً للمعلومات بشأن الخصوبة فضلاً عن ما يتعلق بالرضع ووفيات الأطفال.

٥٣٨ - وتشمل الأخطاء المتعلقة ببيانات تواريخ الميلاد الإفادات الخاطئة بشأن تواريخ الميلاد، والتي تحوّل تواريخ الأعداد الكبيرة للولادات من السنوات السابقة مباشرة للاستقصاء إلى سنوات أسبق. ويتمثل أثر ذلك في تقليل مستوى الخصوبة بالنسبة للسنوات السابقة مباشرة للاستقصاء والمغالاة في مستوى السنوات الأسبق. وتكون النتيجة هي إيجاد مظهر انخفاض في الخصوبة بينما كانت الخصوبة ثابتة (أو حتى تزيد) أو المبالغة في الانخفاض الحقيقي.

٥٣٩ - وهناك أيضاً خطأ في اختيار العمر عند جمع بيانات تواريخ ميلاد النساء اللاتي تبلغ أعمارهن أقل من ٥٠ عاماً فحسب، كما هو الحال عادة. فالبيانات تستبعد ولادات للنساء اللاتي بلغت أعمارهن ٤٩ عاماً أو أكثر قبل إجراء الاستقصاء بسنة واحدة، وولادات النساء اللاتي بلغت أعمارهن ٤٨ عاماً أو أكثر قبل إجراء الاستقصاء بستتين، وهلم جرّاً بالنسبة لكل سنة تالية قبل الاستقصاء.

٢ - الوفيات

(أ) وفيات الأطفال

٥٤٠ - يمكن الحصول على معلومات بشأن الوفيات من أسئلة خاصة في التعدادات والاستقصاءات (بما في ذلك نظام القيد المزدوج). ويمكن تقدير وفيات الرضع والأطفال من المعلومات المستمدة من الوفيات خلال الـ ١٢ شهراً السابقة على الاستفسار بحسب نوع جنس الطفل وعمر الأم؛ وملخصات تواريخ الميلاد التي تجمع معلومات بشأن عدد الأطفال الذين وُلدوا للنساء وعدد الأطفال الباقين على قيد الحياة بحسب عمر الأم (انظر الفقرات ٥٣٧ - ٥٣٩ أعلاه)، أو فترة رباط الزوجية؛ أو تاريخ ميلاد آخر ولادة حيّة وما إذا كان الطفل لا يزال على قيد الحياة، وتاريخ وفاة الطفل إن كان قد توفي. ويمكن أن تجمع استقصاءات العينات المتخصصة تواريخ الميلاد الكاملة مع أسئلة بشأن حالة البقاء على قيد الحياة لكل طفل والعمر في آخر عيد ميلاد أو العمر عند الوفاة حسب الاقتضاء. وترد تفاصيل استخدام هذه البيانات لتقدير الوفيات في الفرع الذي يتناول أساليب تقدير المعدلات الحيوية.

(ب) وفيات البالغين

٥٤١ - يمكن أيضاً تقدير وفيات البالغين باستخدام التعدادات والاستقصاءات، ولو أن النتائج تميل إلى أن تكون مرضية بشكل أقل عنها في تقدير الخصوبة ووفيات الرضع والأطفال. ويمكن تقدير وفيات البالغين مباشرة بجمع معلومات بشأن الوفيات في الأسرة المعيشية بحسب نوع الجنس والعمر، مع استخدام السكان بحسب نوع الجنس، والعمر كمقام استناداً إلى الاستفسار. ويمكن أيضاً تقدير وفيات البالغين بصورة غير مباشرة من أسئلة بشأن التّيم من ناحية الأم أو من ناحية الأب أو بقاء الأشقاء على قيد الحياة. وإذا جرت تلبية افتراضات معينة، يمكن أيضاً استنباط احتمالات بقاء البالغين على قيد الحياة بالنسبة للفترة المؤقتة بين تعدادين باستخدام إحصاء السكان من كلا التعدادين بحسب العمر ونوع الجنس.

(ج) وفيات الأمهات^{٣٨}

٥٤٢ - وبالإضافة إلى قياس وفيات الأطفال والبالغين، ما برحت تعدادات السكان واستقصاءات الأسر المعيشية تستخدم في بعض البلدان لقياس الوفيات التي تحدث أثناء الحمل، وولادة الأطفال، وفترة

^{٣٨} K.H.Hill، "وفيات الأمهات"، في "أدوات للتقدير الديمغرافي"، T. A. Moultrie وآخرون، محرون (باريس، الاتحاد الدولي للدراسة العلمية للسكان، ٢٠١٢). متاحة على الموقع <http://demo.graphicestimation.iussp.org/content/maternal-mortality-0>

النفاس. وهما تُستخدمان على نطاق واسع ويستتبعان الحصول على التاريخ الكامل للأشقاء والحصول على معلومات من الوفيات الحديثة للأسر المعيشية.

٥٤٣ - ويستتبع الحصول على التاريخ الكامل للأشقاء جمع بيانات تفصيلية ومعقدة. وسيلزم تدريب واف وإشراف وثيق من جانب الموظفين الميدانيين إذا أُريد للعملية أن تنفذ بنجاح. ولذا لا يعدّ هذا منهجية من المناسب إدراجها في التعداد. وقد استُخدمت طريقة التاريخ الكامل للأشقاء في الاستقصاءات الديمغرافية والصحية منذ عام ١٩٩١. وتشمل المعلومات التي تُجمع بشأن كل شقيق في الاستقصاءات، الاسم؛ ونوع الجنس؛ وهل لا يزال حيًّا؛ وعمره بالسنوات إن كان لا يزال حيًّا؛ وعدد السنوات التي مرت منذ توفي الشقيق إن كان ميتًا، والعمر عند الوفاة. وبالنسبة للنساء، في سن الإنجاب، هناك أسئلة إضافية لتحديد إن كانت الشقيقة توفيت (أ) أثناء الحمل؛ (ب) أثناء ولادة الطفل؛ أو (ج) في غضون ٤٢ يوماً أو شهرين من نهاية الحمل.

٥٤٤ - وكثيراً ما يُصمم شكل موحد للتعدادات أو استقصاءات الأسر المعيشية الكبيرة، لالتماس معلومات بشأن وفيات الأسر المعيشية، وبالذات إن كان أيّ من أفراد الأسر المعيشية المعتادة قد توفي في غضون الـ ١٢ شهراً، السابقة، ويشمل ذلك أسماءهم، ونوع جنسهم، وعمرهم عند الوفاة؛ وإذا كانت المتوفاة امرأة في سن الإنجاب، يُذكر وقت الوفاة من حيث علاقته بالحمل، وما إذا كانت المتوفاة تُوفيت عندما كانت حاملاً، أو أثناء الولادة أو في غضون الأسابيع الستة (أو أحياناً الشهور الاثنتين) بعد انتهاء الحمل. وتحدد هذه الأسئلة بشأن الوفيات الحديثة الوفيات التي تحدث أثناء الحمل، أو أثناء الولادة أو أثناء فترة النفاس. وأحياناً تُبذل محاولات لمتابعة الوفيات المبلغ عنها بشأن النساء اللاتي في عمر الإنجاب (أو عينة من تلك الوفيات) مع تشريح لفظي يرمي إلى تحديد الوفيات الحقيقية للأمهات.

٣ - خصائص الحالة الزوجية للسكان

٥٤٥ - يمكن الحصول على المعلومات المتعلقة بالحالة الزوجية من التعدادات والاستقصاءات. ولا تعكس الإجراءات القانونية للزواج والطلاق التي تقيّد في التسجيل المدني إلا بعض أبعاد ديناميات تكوين الحياة الزوجية، وإخلالها، والإقامة المشتركة (الأمم المتحدة، ١٩٩١، الفقرة ٥٢٠). ومن أمثلة ذلك، أن الاتحادات (المساكنة) والانفصالات التي تتم بالتراضي ولا يُسمح بها قانوناً - والاتحادات والانفصالات الفعلية - نادراً ما تُسجّل. وعلى العكس من ذلك يمكن اكتشاف وتوثيق تلك الحالات غير النظامية استناداً إلى التعدادات والاستقصاءات، التي يمكن أن تشمل أيضاً معلومات بشأن حالة السكان فيما يتعلق بحصة الزواج العربي بينهم (وهو مُلزم بموجب القانون العربي) وحالات الاتحاد بالتراضي (وهي خارج نطاق القانون). وبالمثل، فإن بعض جوانب الحالة الزوجية، من قبيل العمر عند الزواج، تكون أيسر استنباطاً من التعدادات والاستقصاءات منها في تجهيز بيانات التسجيل. وبالتالي يُنصح بأن يحصل التعداد أو الاستقصاء كلما أمكن على بيانات تفصيلية من الأفراد والأسر المعيشية تشمل بالنسبة لكل فرد معلومات بشأن الحالة الزوجية الحالية (متزوج أرملة، مطلق قانوناً)، تتواءم مع الأحوال السائدة في البلد. وفي كل حالة، ينبغي تحديد هذه الخصائص طبقاً للعمر (الأمم المتحدة، ٢٠٠٨، الفقرة ٢ - ١٤٩) وبحسب نوع الجنس. وبالرغم من أن التعدادات والاستقصاءات بالعينات مصادر جيدة لبيانات الحالة الزوجية، في كثير من بلدان العالم، لا يعكس نطاق فئات الحالة الزوجية المشمولة بشكل كاف انتشار الزواج النظامي إلى جانب الاتحادات الفعلية المستقرة نسبياً خارج نطاق الزواج، نظراً لإحجام الأفراد والأسر المعيشية عن تقديم تلك البيانات.

٥٤٦ - وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن توفر التعدادات والاستقصاءات معلومات بشأن تاريخ أول زواج، أو بشأن العمر في أول زواج ومدة أول زواج، كبديل لهذا (المرجع نفسه، الفقرة ٢ - ١٦٩؛ والأمم المتحدة، ١٩٨٣، الفصل الثاني).

٥٤٧ - ويمكن استخدام البيانات المتعلقة بالحالة الزوجية والمستمدة من التعدادات والاستقصاءات واستنباط تقديرات بشأن العمر المقدر عند الزواج، ونسبة المتزوجات، والأرامل، والمطلقات، والمتزوجات ولكن منفصلات والحالات الأخرى. بيد أنه لا يمكن استخدام هذه البيانات لتقدير معدلات الزواج والطلاق.

جيم - الطرق غير المباشرة لتقدير النسب والمعدلات الحيوية

٥٤٨ - وتكون البيانات المستمدة من التعدادات والاستقصاءات عرضة للأخطاء في جميع مراحل جمع البيانات، أي منذ مراحل التخطيط إلى مراحل تجهيز البيانات وتوزيعها. ولتصحيح تلك الأخطاء، وضع مستعملو البيانات فضلاً عن الباحثين فيها أساليب لتقييم البيانات وإنتاج تقديرات معقولة. وتعد هذه الأساليب أحياناً بهدف تحويل المعلومات بشأن مؤشرات الوفيات والخصوبة إلى مقاييس تقليدية لهذه المتغيرات، من قبيل الولادات بحسب السن ومعدلات الوفاة. وإضافة إلى ذلك، تُعد أساليب غير مباشرة بهدف تعديل وتصحيح البيانات المستمدة من الاستقصاءات والتعدادات. وتستند الطرق الأخيرة إلى فرضيات وافتراسات عديدة، فضلاً عن نماذج رياضية وديمغرافية، وتستخدم البيانات المستمدة من الاستقصاءات والتعدادات لتوليد أنواع مختلفة من التقديرات بشأن الخصوبة والوفيات (الأطفال، والرضع، والبالغين، والأمهات). ولانعدام البيانات الدقيقة والحسنة التوقيت، وُقِّرت التقديرات غير المباشرة أهم المعلومات المتاحة في كثير من البلدان النامية.

٥٤٩ - ولمساعدة البلدان، نشرت الأمم المتحدة الدليل العاشر: الأساليب غير المباشرة للتقدير الديمغرافي (الأمم المتحدة، ١٩٨٣)، لاستخدامه في تقدير الخصوبة والوفيات في حالة عدم وجود تقديرات مباشرة وموثوقة. ويمر الدليل بتنقيحات وتحديثات في إطار الاتحاد الدولي للدراسات السكانية العلمية ومشروع صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويستخدم التنقيح مواد من الدليل العاشر وتفاصيل إعداد المنهجية؛ ويتاح محتوى المشروع المكتمل جزئياً على شبكة الإنترنت العالمية^{٣٩}. ويشمل هذا الفرضية الأساسية التي توضح مختلف الطرق غير المباشرة وعرضاً لأمثلة كيفية تطبيق الطرق، بما في ذلك بعض التوجيه بشأن تفسير النتائج. ويرد أدناه وصف عام للعديد من الأساليب غير المباشرة الرئيسية إلى جانب مزاياها ومساوئها.

^{٣٩} انظر: <http://demo-graphicestimation.iussp.org/>

١ - تقديرات الخصوبة

(أ) الأطفال المولودون

٥٥٠ - يمكن القيام بتقديرات الخصوبة استناداً إلى بيانات بشأن عدد الأطفال الذين وُلِدوا أحياء والمستمدة من التعدادات والاستقصاءات. ويؤدي هذا المقياس مقترناً ببيانات عن عمر المرأة أو مدة الزواج، إلى تقديرات للخصوبة الكلية بحسب العمر أو بحسب مدة الزواج. وبسبب طبيعة البيانات المستخدمة، فإن هذه مقاييس لم توسط تجربة الخصوبة التامة للنساء من السكان، وليس لها مرجعية زمنية محددة.

(ب) الأطفال الذين ولدوا والولادات في السنة السابقة

٥٥١ - يمكن أن تستخدم البيانات المتعلقة بالأطفال المولودين أحياء إلى جانب البيانات المتعلقة بالولادات في السنة السابقة، وعدد النساء بحسب العمر ومجموع السكان، والتي تُجمع من التعدادات والاستقصاءات لتقدير المعدلات بحسب العمر، والمعدلات الأولية للولادة، ومعدلات الخصوبة الكلية، والمعدلات الكلية والصافية للإنجاب. ولتحسين جودة البيانات بشأن الخصوبة الحالية، يوجّه إلى جميع النساء في عمر الإنجاب سؤال بشأن تاريخ ولادة آخر طفل يولد حياً لهن عوضاً عن السؤال التقليدي بشأن حالات الولادة في السنة السابقة. ونظراً لأنه وفقاً لما سبق بحثه، تحتوي البيانات على أخطاء، اقترح عدد من الطرق لتعديل البيانات مثل تلك المتعلقة بتعديل المستوى صعوداً ليتفق مع مستوى تجربة خصوبة جميع النساء في عمر الشباب، أيّ دون الخامسة والثلاثين من العمر. وتعتبر هذه الفئة أنها توفر أدق المعلومات. وعلاوة على ذلك، استُحدث عدد من التحسينات على الطريقة الأصلية، كما يرد شرح للفصل الثاني من الدليل العاشر^{٤٠} أيضاً بشأن طرق تعديل البيانات وحساب هذه المعدلات. وهناك قيود ترتبط بطريقة استخدام البيانات المستمدة بشأن الأطفال الذين ولدوا والولادات في السنة السابقة، ويتمثل أكبرها في افتراض استقرار الخصوبة في الماضي، وهو ما قد لا يكون كذلك في كثير من البلدان. ويجري إعداد طرق تسمح بافتراض أكثر مرونة تتعلق بالخصوبة الثابتة. بيد أنه لا يزال يتحتم توخي الحيلة عند استخدام هذه الطريقة لاستنباط تقديرات الخصوبة.

^{٤٠} المرجع نفسه؛ انظر أيضاً Arriaga (1983).

(ج) طريقة "أطفال العصب"

٥٥٢ - تقتضي طريقة أخرى لتقدير الخصوبة مستمدة من معلومات التعداد ربط كل طفل يُحصى في الأسرة المعيشية بأمه الطبيعية. وعندما تثبت الصلة بين الأم والطفل ويكون التقرير بحسب عمر كل من الأم والطفل جيد النوعية، يمكن لطريقة "أطفال العصب" أن توفر تقديرات بشأن الخصوبة لفترة من السنوات تسبق الاستقصاء. وأساساً، تستخدم المعلومات المتعلقة بعمر الطفل وعمر الأم لتقدير سلسلة من معدلات الخصوبة السنوية في السنوات السابقة على إجراء التعداد^{٤١}. وفي الحالات التي يكون فيها من الصعب التأكد من هوية الأم الطبيعية، يمكن كبديل لذلك، استخدام الصلة برب الأسرة المعيشية أو الشخص المرجعي للأسرة المعيشية والأطفال الذين لا يزالون يعيشون، لتحديد هوية الأم الطبيعية. وتعتمد موثوقية التقديرات الناتجة في جملة أمور أخرى، على نسبة الأمهات اللاتي يتم إحصاؤهن في نفس استبيان الأسرة المعيشية باعتبار أن لهن أطفال من العصب، وعلى دقة الإفادة عن أعمار كل من الأمهات وأطفالهن، ودقة التقديرات المتاحة بشأن وفيات النساء والأطفال.

^{٤١} انظر Cho Lee-Jay، "نهج أطفال العصب في تقدير الخصوبة: توضيح"، في "المؤتمر الدولي للسكان" (Liège، بلجيكا، الاتحاد الدولي للدراسات السكانية العلمية، ١٩٧٣)، المجلد ٢؛ الأمم المتحدة (١٩٨٣) الفصل الثامن.

(د) طريقة الإسقاط العكسي

٥٥٣ - ويمكن استخدام طريقة الإسقاط العكسي لقياس البقاء على قيد الحياة واستنباط حالات الولادة ومعدلات الولادة، استناداً إلى مجرد ملاحظة أن عدد الولادات في أيّ المجموعات يساوي عدد الباقين على قيد الحياة في وقت التعداد إضافة إلى عدد الذين توفوا في المجموعة قبل الوقت المرجعي للتعداد. ويُعرف عدد الأشخاص من توزيع الأعمار في التعداد. ويقدر عدد الوفيات من معرفة مستوى وفيات الرضع والأطفال.

٢ - تقديرات الوفيات

(أ) وفيات الأطفال

٥٥٤ - تستخدم البيانات المتعلقة بالأطفال الذين ولدوا والأطفال الذين بقوا على قيد الحياة والتي تُجمع في التعدادات والاستقصاءات لتقدير وفيات الرضع والأطفال وذلك بتحويل نسب الأطفال الذين توفوا لنساء تعرف أعمارهن، باستخدام نماذج جداول الحياة، إلى احتمالات الوفاة قبل بلوغ سن معينة من الطفولة، من أجل تقدير وفيات الرضع والأطفال. وهذه الطريقة هي إحدى أكثر الأدوات استعمالاً لتقدير وفيات الأطفال في حالة عدم وجود بيانات تسجيل مدني موثوقة، وقد وضعها باحثون بإسهاب في شكل عدد من المتغيرات: لتوفير تقديرات تستند إلى مدة الزواج (عندما تكون بيانات العمر سيئة) أو في ظل ظروف انخفاض الوفيات والخصوبة، ومن أجل استخدام المعلومات المتعلقة بالوفيات المستمدة من التعدادات المتعاقبة. وعندما يتم تحديد الأطفال الذين ولدوا والأطفال الذين بقوا على قيد الحياة لغرض تحديد نوع جنس الذرية بصورة منفصلة، يمكن تقدير أوجه التباين بحسب نوع الجنس في وفيات الرضع والأطفال^{٤٢}. وتسمح هذه الطريقة بتقدير الفترة الزمنية السابقة على التعداد أو الاستقصاء التي حدثت فيها الوفاة.

(ب) وفيات البالغين

٥٥٥ - يمكن تقدير وفيات البالغين باستخدام طرق مختلفة تستند إلى بيانات مستمدة من تعدادات السكان واستقصاءات العينات، بما في ذلك طرق توزيع الوفيات، وطريقة التيم وطريقة بقاء الأشقاء على قيد الحياة. وتتباين تقديرات وفيات البالغين تبايناً كبيراً رهناً بالطرق المستخدمة ومصادر البيانات التي استُمدت منها التقديرات. كما تتباين التقديرات جداً بحسب جودة البيانات وبحسب مدى تأكيد الافتراضات الداعمة لكل طريقة. وتعد الحاجة إلى قياس أيّ تقدير مقابل التقديرات المستمدة من مصادر أخرى أو باستخدام طرق أخرى بدقة، بنفس القدر من الأهمية. ولا ترد في هذا المنشور تفاصيل كل طريقة وما يرتبط بها من افتراضات. وبالرغم من ذلك يجري تشجيع المستعملين على الاستمرار في متابعة الموضوع بدراسة المصادر الواردة في المراجع.

٥٥٦ - ويمكن تقييم الوفيات الحديثة في الأسر المعيشية بحسب العمر ونوع الجنس، والتي تستمد من تعدادات السكان واستقصاءات الأسر المعيشية، من حيث اكتمالها، باستخدام طرق توزيع الوفيات، وتقدر هذه الطرق اكتمال تقارير الوفاة بالنسبة إلى تقدير إلى السكان وتسمح باشتقاق معدل وفاة مكيف. وتنتمي كل من طريقة براس Brass growth balance method لتوازن النمو (أو طريقة توازن النمو العام، التي تستخدم بيانات مستمدة من تعدادين مع افتراضات أقل تقييداً) وطريقة بريستون - كوالي Preston-Coale method (أو الطريقة التركيبية الأعم للأجيال المنقرضة) إلى مجموعة طرق توزيع الوفيات.

^{٤٢} انظر William Brass، طُرُق تقدير الخصوبة والوفيات من بيانات محدودة ويشوبها قصور (Chapel Hill, North Carolina, International Program of Laboratories for Population Statistics, University of North Carolina at Chapel Hill, 1975). وترد المنهجية بالتفصيل في الدليل العاشر (الأمم المتحدة، ١٩٨٣)، الفصل الثالث؛ ويمكن الاطلاع على توصيات التعداد في مبادئ وتوصيات تعدادات السكان والمساكن، التنقيح ١، أوراق إحصائية، السلسلة ميم، رقم ٦٧/التنقيح ١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.98.XVII.8). الفقرات ٢ - ١٢٦ - ٢ - ١٣٢ و ١٤٢؛ والمبادئ التوجيهية المتعلقة بأسئلة محددة بشأن التعداد في دليل تعدادات السكان والمساكن، الجزء الثاني، خصائص ديمغرافية واجتماعية، السلسلة واو، رقم ٥٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.91.XVII.9) (الأمم المتحدة، ١٩٩٢).

٤٣ انظر:

وتتطلب هذه الطرق بيانات بشأن الوفيات بحسب العمر ونوع الجنس، وبشأن السكان بحسب العمر ونوع الجنس^{٤٣}.

٥٥٧ - وتقدر طريقة اليتم الأساسية وفيات البالغين من النساء والرجال بطريقة غير مباشرة من البيانات المتعلقة بحالة البقاء على قيد الحياة للأمهات والآباء المحيين على التوالي. ولتطبيق هذه الطريقة، يجب على التعدادات والاستقصاءات، أن تكون قد أدرجت الأسئلة التالية على الأقل، هل أمك على قيد الحياة؟ و/أو هل أبوك على قيد الحياة؟ وعندما تجمع البيانات المتعلقة باليتم في استفسارين متعاقبين، يمكن استنباط قياسات مجموعة تركيبيّة بشأن بقاء الأبوين على قيد الحياة في الفترة الفاصلة، وتُستمد منهما تقديرات قياسات جدول الحياة لهذه الفترة. ويمكن أن توفر طرق المجموعة التركيبيّة تقديرات لوفيات البالغين في فترة محددة بوضوح وحديثة نسبياً. وهذا مفيد بصفة خاصة في البلدان التي تعاني من أوبئة عامة تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، وحيث يرجح أن يكون مستوى وفيات البالغين قد تغير فجأة في عقود قليلة. وتتمثل إحدى مزايا طريقة اليتم مقابل النهج التي تستتبع توجيه أسئلة بشأن الوفيات في الأسر المعيشية في أنها تتيح تقدير وفيات البالغين في استفسارات معتدلة من حيث الحجم. وخلافاً لذلك، لا يمكن إلاً للتعدادات أو الاستقصاءات الكبيرة بصورة غير عادية وحدها أن تنتج تقديرات مفيدة تستند إلى وفيات السنة السابقة على الاستفسار. وعلاوة على ذلك، لا تفترض الطريقة أن السكان مغلقين بالنسبة للهجرة. ومع ذلك، فلن تمثل

R. E. Dorrington, —
"Brass growth balance", in
"Tools for demographic
estimation", T. A. Moultrie
and others, eds. (Paris, In-
ternational Union for the
Scientific Study of Popula-
tion, 2012). متاح على الموقع
<http://demographicestimation.iussp.org/content/brass-growth-balance>.

R. E. Dorrington, —
"Preston-Coale method",
in "Tools for demographic
estimation", T. A. Moultrie
and others, eds. (Paris, In-
ternational Union for the
Scientific Study of Popula-
tion, 2012). متاح على الموقع
<http://demographicestimation.iussp.org/content/preston-coale-method>.

R. E. Dorrington, —
"Synthetic extinct genera-
tions", in "Tools for demo-
graphic estimation", T. A.
Moultrie and others, eds.
(Paris, International Union
for the Scientific Study
of Population, 2012). متاح
على الموقع <http://demographicestimation.iussp.org/content/synthetic-extinct-generations>.

R. E. Dorrington, "Gen-
eral growth balance", in
"Tools for demographic
estimation", T. A. Moultrie
and others, eds. (Paris, In-
ternational Union for the
Scientific Study of Popula-
tion, 2012). متاح على الموقع
<http://demographicestimation.iussp.org/content/general-growth-balance>.

^{٤٤} I.M. Timaeus. "تقدير غير مباشر مستمد من التيم في استفسارات متعددة"، وورد في "أدوات للتقدير الديمغرافي". T. A. Moultrie وآخرون، محررون (باريس، الاتحاد الدولي للدراسات السكانية العلمية، ٢٠١٢). متاح على الموقع <http://demo-graphicsestimation.iussp.org/content/orphanhood-multiple-inquiries>.

^{٤٥} I. M. Timaeus. "تقدير وفيات البالغين من تواريخ الأشقاء"، في "أدوات للتقدير الديمغرافي". T. A. Moultrie وآخرون، محررون (باريس، الاتحاد الدولي للدراسات السكانية العلمية، ٢٠١٢). متاح على الموقع <http://demographicsestimation.iussp.org/content/sibling-histories>.

^{٤٦} K. H. Hill، "وفيات الأمهات"، انظر الحاشية ٣٧.

النتائج المستمدة منها الدول الصغيرة أو المناطق دون الوطنية حيث تكون نسبة كبيرة من السكان هاجرت إلى البلد، أو هاجرت منه ^{٤٤}.

٥٥٨ - وقد تُقدَّر وفيات البالغين أيضاً من البيانات التي يقدمها البالغون بشأن بقاء أشقائهم البالغين (أيّ الأشقاء والشقيقات) على قيد الحياة. ولحساب هذه التقديرات بصورة غير مباشرة، يُسأل المجيئون عن عدد أشقائهم و/أو شقيقاتهم الذين عاشوا ليلغوا من العمر ١٥ عاماً وكم من هؤلاء الأشقاء/الشقيقات لا يزال يعيش. وتبوء هذه البيانات بحسب الفئة العمرية للمجيبين. ويمكن تقدير وفياتهم دون اشتراط تذكر المجيبين للتواريخ التي حدثت فيها الوفيات أو أعمار الأفراد المتوفين عند وفاتهم. وتُستخدم البيانات المتعلقة ببقاء الأشقاء على قيد الحياة لتقدير وفيات الرجال وتُستخدم المعلومات بشأن بقاء الشقيقات على قيد الحياة لتقدير وفيات النساء.

٥٥٩ - ويمكن فقط تطبيق الطريقة المباشرة لحساب تقديرات وفيات البالغين من البيانات المستمدة من بقاء الأشقاء على قيد الحياة عندما يكون الاستفسار قد جمع التواريخ الكاملة للأشقاء. ولدى جمع تلك التواريخ، يُسأل كل مجيب عن الاسم ونوع الجنس والعمر وحالة البقاء على قيد الحياة، ويسأل عن العمر وسنة الوفاة لكل من أشقائه المولودين لنفس الأم، إن كان الشخص متوفى. ويعد جمع تواريخ الأشقاء عملية معقدة. وسيلزم وجود تدريب وإشراف وثيق من جانب الموظفين الميدانيين إذا أُريد تنفيذ العملية بنجاح. وليست هذه منهجية المناسبة لاستخدامها في التعداد ^{٤٥}.

(ج) وفيات الأمهات ^{٤٦}

٥٦٠ - وعلى نحو ما جرت الإشارة إليه أعلاه في الفقرات ٥٤٢ - ٥٤٤، يمكن استخدام تواريخ الأشقاء في استقصاءات الأسر المعيشية ووفيات الأسر المعيشية التي تجمع في التعدادات والاستقصاءات الكبيرة بشأن الأسر المعيشية لإنتاج تقديرات الوفيات ذات الصلة بالحمل. وبالرغم من ذلك، يلزم تقييم دقيق لجودة البيانات وشروحها، عند استخدام هذه الطرق. فمثلاً يعتقد على نطاق واسع أن تواريخ الأشقاء تعطي تقارير ناقصة عن الوفيات، ولا سيما الوفيات التي تعود كثيراً إلى وقت سابق. ولا ينبغي القيام بأي محاولة لتفسير الاتجاهات في الوفيات التي تحدث أثناء الحمل، والولادة وفترة النفاس، في أي مجموعة بيانات واحدة. وبالنسبة للطريقة المستندة إلى الوفيات الحديثة في الأسرة المعيشية، يعتبر عموماً أن الردود على الأسئلة المتعلقة بوفيات الأسر المعيشية والولادات في السنة السابقة على التعداد أو الاستقصاء تميل إلى الإفادة عن عدد الوقائع بصورة ناقصة. ويعد التقييم الدقيق لتغطية كلا النوعين من الوقائع ضرورياً.

٣ - مزايا وقيود الطرق غير المباشرة

٥٦١ - تتمثل الميزة الرئيسية للطرق غير المباشرة للتقدير بالسهولة النسبية التي يمكن بها استخلاص معدلات الخصوبة والوفيات متى أتيحت البيانات الديمغرافية اللازمة من التعدادات أو الاستقصاءات. وفي حالة عدم وجود بيانات دقيقة وحسنة التوقيت من التسجيل المدني، تنتج الأساليب غير المباشرة تقديرات معقولة للمعدلات الحيوية لسد فجوات البيانات في هذا المجال.

٥٦٢ - ومن ناحية ثانية، فمع أن هذه الأساليب قد اختبرت بشأن البيانات المستمدة من البلدان المتقدمة إحصائياً، فإنها قد لا تصلح في جميع الحالات، وذلك مثلاً، بسبب مخالفة الافتراضات الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، تتباين جودة البيانات من مصدر بيانات إلى مصدر آخر، رهناً بعوامل عديدة، تشمل ما يتعلق بتخطيط وتنفيذ هذه الاستقصاءات والتعدادات.

٥٦٣ - وتوفر استقصاءات الأسر المعيشية تقديرات على الصعيد القطري وصعيد الأقسام الرئيسية فقط، ولأنها لا تنتج تقديرات سنوية للمعدلات، فقد تغدو ذات قيمة محدودة لرصد وتقييم برامج الصحة والسكان.

(أ) تقديرات الخصوبة

٥٦٤ - تؤدي هذه التقديرات المستمدة من تعدادات بيانات الأطفال الذين ولدوا أحياء أو المدرجين في توزيع أعمار الأطفال دون ١٠ سنوات من العمر إلى إتاحة إجراء دراسات تتعلق بالخصوبة باستخدام طرق غير مباشرة، مثل طريقة أطفال العصب وأساليب أخرى.

٥٦٥ - وفيما يتعلق بالخصوبة الكلية، فبالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالإبلاغ، ستكون هناك حالات لا يوجد فيها أطفال لأن الأم تكون قد ماتت قبل التعداد أو الاستقصاء. وما لم يكن نمط خصوبة الأمهات اللاتي لم يبقن على قيد الحياة ماثلاً لنمط اللاتي أحصين، ستكون النتائج منحازة. وثمة وجه آخر مهم من أوجه القصور في بعض هذه الطرق وهو أنها تتطلب خصوبة ثابتة سابقة. ومن ثم فما لم تكن الخصوبة ثابتة بالفعل، فإن هذه التقديرات ستبالغ في بيان مستوى الخصوبة أثناء فترة انخفاضها وتفيد بأقل من المستوى في فترة زيادتها.

(ب) تقديرات الوفيات

٥٦٦ - تتاح البيانات بحسب عمر الأم بشأن الأطفال المولودين أحياء والذين لا يزالون يعيشون، والتي توفر تقديرات الوفيات لفترة الطفولة، من عدد من التعدادات السكانية واستقصاءات الجولة الواحدة الرجعية الأثر. وتتمثل ميزة استخدام بيانات التعداد لهذا الغرض في أن البيانات تتاح للبلد ككل فضلاً عن التقسيمات الفرعية السياسية الرئيسية بحيث تلي بعض احتياجات برامج الصحة العامة. ويبدو تقدير وفيات البالغين المستمد من الوفيات الحديثة للأسر المعيشية، وبيانات اليتم، أو تواريخ الأشقاء أقل تلبية للحاجة مما يتم الحصول عليه من وفيات الرضع. وكثيراً ما يؤدي الإبلاغ عن الوفيات الحديثة في الأسر المعيشية إلى مستوى مرتفع من حالات السهو ويلزم بذل جهود خاصة لتجنب الإبلاغ الناقص. فالأسئلة من قبيل هل أمك (أو أبوك) على قيد الحياة؟ أسئلة بشأن حقائق ينبغي أن يكون المجيب قادراً على الإجابة عليها بدقة في سياق طريقة اليتم. بيد أن، هناك استثناءات - فثمة حالات يكون فيها الطفل قد تعرض للهجر مبكراً في حياته وليس مكان الأب أو الأم معلوماً. والطفل المولود خارج كنف الزوجية قد لا يعرف هوية الأب. وقد تنطبق إجابة الطفل المتبنى على الآباء المتبنين له عوضاً عن آباءه الطبيعيين. ولن ترد وفيات الأزواج عديمي الأطفال. وقد تحدث زيادة في العد في حالة الآباء الذين لديهم أكثر من طفل واحد في ما بين المجيبين. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تحديد الفترات المرجعية للتقديرات غير المباشرة تحديداً تقريبياً فقط بالطرق المتاحة.

٤ - الخلاصة

٥٦٧ - ليس هناك مصدر وحيد أو نهج وحيد يلي بصورة كافية احتياجات الإحصاءات الحيوية لطائفة من الاستخدامات. فتقديرات الخصوبة والوفيات من البيانات التي تجمع من التعدادات السكانية واستقصاءات الأسر المعيشية والاستقصاءات الديمغرافية قيّمة وتكميلية للمعلومات المباشرة والمستمرة المسجلة في نظام التسجيل المدني والسجلات الإدارية الأخرى. وعندما تكون نظم التسجيل المدني غير وافية أو تكون بياناتها منقوصة، توفر التعدادات والاستقصاءات لواجبي الخطط تقديرات ديمغرافية معقولة لاستخدامها في

التخطيط الاجتماعي الاقتصادي؛ وهي مع ذلك ليست بديلاً لنظام مستقر بصورة جيدة، يوفر بيانات خالية من أخطاء التغطية والعينات.

٥٦٨ - وفي التعدادات السكانية واستقصاءات العينات، يفضل أن تُجمع أثناء الاستفسار، البيانات المتعلقة بالأطفال المولودين أحياء بالنسبة لكل امرأة في سن الحمل أو ما فوقه، والتي تكون فرداً في أسرة معيشية، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وبغض النظر عن مكان إقامتها أثناء ولادة أطفالها. وينبغي توخي العناية الخاصة لضمان إدراج الأطفال المتوفين.

٥٦٩ - إذا لم يكن من المجدي الحصول على معلومات من التعداد السكاني أو استقصاء العينات بشأن للنساء اللاتي لم يتزوجن مطلقاً، ينبغي على الأقل، جمع المعلومات المتعلقة بمجموع الولادات الحية بالنسبة لجميع النساء اللاتي يبلغن الخامسة عشرة من العمر أو ما فوقها، المتزوجات في الوقت الراهن، أو المتزوجات بالتراضي، أو المترملات أو المنفصلات أو المطلقات. وأياً كانت فئة النساء اللاتي تُجمع بشأنهن البيانات ينبغي توصيفها بوضوح لمنع اللبس في تحليل النتائج الذي يكون له أثره - وخاصة إذا كانت البيانات المتاحة لتقدير الخصوبة يشوبها القصور، كما هو الحال غالباً في البلدان الأقل تقدماً في المجال الإحصائي.

٥٧٠ - وستعتمد المواضيع التي سيختار البلد بحثها على احتياجاته من المعلومات ومن الموارد المتاحة. ويتعين إيلاء اهتمام خاص إلى عدد وأنواع الأسئلة التي يكون إدراجها في الاستقصاء أو استبيان التعداد السكاني عملياً. فإدراج الكثير جداً من البنود يكون له عادة أثر غير مؤات على نوعية البيانات التي ستُجمع. ولذلك، من المستصوب الحد من عدد الأسئلة ومن طول الوقت اللازم لاستكمال كل استبيان، كما أن ذلك سيسفر عن تحسين جودة وفائدة المعلومات التي يتم جمعها.

الجزء الثالث

العناصر الرئيسية لنظام الإحصاءات الحيوية

الفصل الأول

ضمان الجودة وتقييم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية القائمة على السجل

٥٧١ - يوفر هذا الفصل توصيات بشأن بعض الممارسات المعتمدة لتقييم جودة بيانات التسجيل المدني وجودة الإحصاءات الحيوية القائمة على تلك البيانات، بما في ذلك الإجراءات الميدانية التي ترصد عن كُتب قيود الوقائع الحيوية والممارسات المتعلقة بالاستفسارات التي تُنفذ أثناء التسجيل والتي يتمثل هدفها في كفاءة اكتشاف حالات السهو والخطأ مبكراً بما يسمح بإدخال التصويبات في الوثائق الأصلية. وقد نوقش في الجزء الثاني تقييم الإحصاءات الحيوية من مصادر أخرى تُعد عناصر في نظام الإحصاءات الحيوية.

ألف - ضمان الجودة وتقييمها: الإطار الأساسي

٥٧٢ - نظراً لأهمية معلومات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية القائمة على السجل، سواء على أساس القيد الفردي أو في شكل تجميعي، ينبغي أن تكون المحافظة على معايير رفيعة للجودة شاغلاً رئيسياً ومستمراً للمسؤولين عن إدارة تلك النظم. ولذا يجب اعتبار أنشطة التقييم الممولة بصورة كافية لنظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بمثابة عناصر أساسية لإدارة وتشغيل وصيانة مهام تلك النظم. وتعتبر تلك التقييمات البالغة الأهمية لضرورة تعزيز وتحسين النظم التي بها أوجه قصور للمحافظة على معايير الجودة الرفيعة في تلك النظم التي تعمل بصورة مرضية.

٥٧٣ - ويشمل ضمان الجودة الخطوات المتخذة في كل مرحلة من مراحل العمليات المتعلقة بنظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بما يكفل عدم ازدواجية تسجيل جميع الوقائع الحيوية التي تحدث في البلد، وقيد كل المعلومات ذات الصلة بالموضوع بدقة، وأن يسفر تجميع وتجهيز الوقائع الحيوية المسجلة عن إنتاج الإحصاءات الحيوية بشكل سليم وفي الوقت المناسب. ويُعد ضمان الجودة جزءاً لا يتجزأ من أداء نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وينبغي القيام به بصورة منتظمة. والأشخاص المسؤولون عن ضمان الجودة هم عادة من يعملون في مجالات مختلفة في كلا النظامين.

٥٧٤ - ويتطلب تقييم الجودة دراسات محددة ترمي إلى الإجابة على أسئلة محددة تتعلق بالجودة من حيث تطبيقها على نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وقد تتعلق الأسئلة بتغطية تسجيل واقعة حيوية على الصعيد القطري أو في منطقة أصغر؛ أو بدقة أحد المتغيرات المسجلة أو المنشورة في الإحصاءات الحيوية؛ أو بالنسبة للحالة العامة لنظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ويمكن إجراء تقييم الجودة بصورة منتظمة أو على أساس مخصص.

٥٧٥ - وينبغي أن تُسند مسؤولية وضع وتنفيذ طرق التقييم إلى وكالة مستقلة قادرة على الاضطلاع بالتقييم. وإذا تعيّن الاضطلاع بعمليات ميدانية أو استقصاءات العينات لهذه الأغراض، يكون التأزر والتعاون بشكل وثيق بين الوكالة التي تجري التقييم وبين مكتب التسجيل ضرورياً. وسيعزز التعاون والتأزر بشكل متبادل

في عمليات التقييم الرئيسية التنسيق والتقييم بشكل أفضل. ومن شأنهما، بالإضافة إلى ذلك، المساعدة على بناء الثقة، وتعزيز حُسن استخدام الموارد، والحدّ من تداخل الأعمال ومن ثم تبديد الموارد.

باء - ضمان الجودة وتقييمها: المعايير

٥٧٦ - ينبغي قياس جودة البيانات طبقاً لمعايير اكتمالها، وصحتها، وتوافرها، وحُسن توقيتها كما هو مبين أدناه:

(أ) يجب أن يتحقق التسجيل الكامل عند حدوث الواقعة الحيوية للأفراد من السكان، في بلد (أو منطقة)، معينة، في غضون فترة زمنية محددة، وأن تكون قد سجلت في النظام، أيّ أصبح لها وثيقة تسجيل واقعة حيوية. وهذا يعني أن النظام بلغ تغطية بنسبة مائة في المائة. ويُقاس أيّ انحراف عن التغطية الكاملة بمعيّار "خطأ التغطية". وتكون الإحصاءات الحيوية من بيانات التسجيل كاملة عندما يكون هناك بالإضافة إلى تسجيل كل واقعة تقرير إحصائي حيوي، يُحال إلى الوكالة المسؤولة عن تجميع وإنتاج الإحصاءات الحيوية؛

(ب) تتحقق صحة ودقة التسجيل عندما يكون قد تم إدراج كل واقعة حيوية في الوثيقة الحيوية بدقة وبصورة كاملة، أيّ عندما لا يكون هناك أخطاء في الإجابة أو بنود ناقصة. ويسمى قياس أيّ انحراف عن الصحة "خطأ المحتوى". وفي الإحصاءات الحيوية القائمة على التسجيل، تعني الدقة أن بنود البيانات في التقرير الإحصائي قد عُبِثت بدقة وبصورة كاملة وأنه لم تدخل أخطاء أثناء عملية نسخ البيانات من السجلات الحيوية إلى التقرير الإحصائي (إن كان هذا هو الحال) أو أثناء مراحل التجهيز (الترميز، والتحرير، والتقدير والتبويب)؛

(ج) ويعني التوافر أن البيانات قد جُمِعت، ووضعت في ملفات، وتم تجهيزها وتخزينها في كلا النظامين (التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية) وأنها متاحة للمستخدمين بشكل ميسّر، عند طلبها؛

(د) ويعني حُسن التوقيت في التسجيل أن كل واقعة حدثت في البلد (أو المنطقة) قد أُبلغت للتسجيل في إطار المهلة الزمنية المنصوص عليها قانوناً. وفي مجال الإحصاءات الحيوية القائمة على السجل، يعني ذلك أنه بالنسبة لكل واقعة سجّلت في الوقت المناسب أُحيل نموذج تقرير إحصائي للوكالة المسؤولة عن الإحصاءات الحيوية في غضون الجدول الزمني المحدد بواسطة برنامج الإحصاءات الحيوية. ويعني هذا أيضاً أن إنتاج ونشر وتوزيع الإحصاءات الحيوية قد تُعْذ بشكل فوري كافٍ يكفل تلبية احتياجات المستعملين.

وبالتالي فإن تقييم نوعية البيانات ينبغي أن يتناول مستوى اكتمال التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وصحتها أو دقتها بالنسبة لكل بند من بنود البيانات، فضلاً عن توافر وحُسن توقيت التسجيل والإحصاءات. ويلاحظ أن المعايير الأربعة ليس لها نفس الأهمية في ما يتعلق بأغراض التقييم. فلا ينبغي الإخلال بالاكتمال والدقة مثلاً، من أجل تحقيق حُسن التوقيت.

جيم - ضمان الجودة

٥٧٧ - نظراً لأن ضمان الجودة جزء لا يتجزأ من نظام التسجيل المدني ينبغي لسلطة التسجيل اتباع الخطوات التي تشكّل ضماناً للجودة بصورة منتظمة بما يكفل ما يلي: (أ) قيام جميع مناطق التسجيل المحلية بتنفيذ مهام التسجيل اللازمة؛ (ب) إيجاد وثيقة في النظام لكل واقعة حيوية حدثت لأفراد من السكان في منطقة من المناطق؛ و (ج) قيام جميع المكاتب المحلية بإحالة الوثائق إلى مكتب تسجيل أرفع مستوى، طبقاً

لإجراءات مقرر. فعندما لا تقوم المكاتب المحلية بإبلاغ الوقائع المسجلة، تنشأ مشاكل خطيرة. لذلك فمن المهم بالنسبة لسلطة التسجيل تقييم أداء كل مكتب محلي فيما يتعلق بإرسال الوثائق إلى المكاتب الإقليمية. وحتى عندما تكون جميع مكاتب التسجيل قد قامت بعملها كي تكتمل التغطية الجغرافية، هناك قضايا كمية ونوعية أخرى تتعلق بالسجلات ينبغي تقييمها على أساس منتظم. وترد في الجزء الثاني مناقشة تفصيلية بشأن ضمان جودة نظام التسجيل المدني.

٥٧٨ - وبالمثل، فللتأكد من أن الإحصاءات الحيوية القائمة على التسجيل كاملة ودقيقة ينبغي أن تقوم المكاتب المسؤولة عن تجميع ونشر الإحصاءات الحيوية باتخاذ خطوات لضمان الجودة أيضاً. ومن الضروري أن يكون النظام وافياً من حيث نهجه، ويتسم بتحديد واضح لمسؤوليات استلام ومراقبة الوثائق الواردة في نظام الإحصاءات الحيوية لضمان إحالة التقارير الإحصائية عن طريق القنوات الإدارية بصورة مناسبة. ويعد الرصد الدقيق للتقارير الإحصائية الواردة من المسجلين المحليين ضرورياً لاكتشاف المشاكل في التقارير الإحصائية. ويجب أن تتوفر لنظام المراجعة إجراءات قائمة تكفل ما يلي: (أ) ورود التقارير الإحصائية من مناطق التسجيل في الوقت المناسب؛ (ب) ورود البيانات من كل منطقة تسجيل؛ و (ج) اقتراب حالات تواتر كل نوع من الوقائع الحيوية التي أبلغ عنها من القيم المتوقعة لنفس الفترة (أي من حيث التشابه بين أعداد الوقائع الحالية وأعداد الوقائع السابقة بالنسبة لكل منطقة تسجيل). فمثلاً، قد يُشير عدم وجود تقارير لفترة من الزمن (أسبوع أو شهر أو ما إلى ذلك) إلى تعطل نظام الإبلاغ. وينبغي رصد سجل أرقام التسجيل المسلسلة في التقارير الواردة لمعرفة الفجوات التي ليس لها تفسير أو ازدواجية الأعداد. وينبغي أن يحمل التقرير الإحصائي نفس الرقم الموجود في وثيقة التسجيل بغية تيسير عملية المراجعة. وينبغي تسوية المسائل المتعلقة باستلام التقارير الإحصائية ومراقبتها بالتعاون مع المسجلين المحليين بمجرد ملاحظة تلك المسائل.

دال - طرق تقييم الجودة

١ - الطريقة المباشرة: مطابقة الوثائق

٥٧٩ - تقتضي الطريقة المباشرة لتقييم اكتمال تغطية التسجيل المدني للإحصاءات الحيوية القائمة على السجل مطابقة وثائق التسجيل مع الوثائق التي تتضمن بعض أو كل المعلومات نفسها من مصدر مستقل. ويمكن استخدام العديد من مصادر البيانات المستقلة، من قبيل تلك الواردة أدناه، لإجراء تقييم مباشر. ومن الجلي أن بعض الموارد ستوفر معلومات أكثر اكتمالاً أو غير منحازة بشأن الوقائع الحيوية عن غيرها. ويمكن أن توفر الطريقة المباشرة معلومات مفيدة بشأن مصادر المعلومات الناقصة، ولا سيما إذا صُمم الاختبار بدقة، كما يمكن أيضاً تحسين التسجيل عن طريق تحديد الوقائع الحيوية غير المسجلة.

(أ) استخدام وثائق التسجيل المدني

٥٨٠ - يعد تسجيل الوفيات أحد مصادر الوثائق المتاحة بالفعل لتقييم تسجيل الولادات. ويقتصر استخدام هذا المصدر بصورة رئيسية على التحقق من تسجيل الولادات بالنسبة لجميع وفيات الرضع. وبالرغم من أنه من الممكن من حيث المبدأ، التحقق من تسجيل الولادات بالنسبة لجميع الوفيات، بغض النظر عن العمر عند الوفاة، يؤدي تنقل السكان إلى جعل مطابقة وثائق الولادات مع وثائق وفيات البالغين أمراً يتعذر إنجازه للغاية.

- ٥٨١ - ويمكن القيام بمطابقة وثائق وفيات الرضع بوثائق الولادات بشكل روتيني. وعندما يُوجد تطابق، يمكن بصورة روتينية وضع علامة "متوفى" في سجل الولادات للحيلولة دون استخدام شهادة ميلاد المتوفى للحصول على وثائق هوية عن طريق الاحتيال.
- ٥٨٢ - وقد يعاني بعض البلدان من مشاكل تتعلق بمطابقة ولادة/وفاة الرضيع إذا كان هناك احتمال بعدم الإبلاغ عن الرضع الذين توفوا بعد الولادة بفترة قصيرة أو في مناطق معزولة.

(ب) استخدام الوثائق الإدارية والاجتماعية

- ٥٨٣ - ويمكن مطابقة وثائق الولادات والوفيات مع طائفة من القوائم الأخرى، من قبيل سجلات الالتحاق بالمدارس، وسجلات المستشفيات، وسجلات التعميد والدفن. ومع أنه لا يمكن اعتبار أن أيًا من هذه المصادر يوفر قوائم كاملة بجميع الولادات والوفيات، فإن كل مجموعة من الوثائق قد تفيد في اكتشاف قلة الإبلاغ عن بعض أنواع الوقائع الحيوية. بيد أنه لا ينبغي استخدام المطابقة المستندة إلى أي من هذه القوائم لتقدير المستوى العام لاكتمال التسجيل، بسبب انتقائيتها.
- ٥٨٤ - وينبغي الاضطلاع بهذا النوع من المطابقة على المستويات العليا في مكتب التسجيل المدني الذي يدير النظام، بالتعاون مع المكاتب المحلية والوكالات ذات الصلة. ونظرًا لأن هذه العملية تشمل عددًا من المنظمات الأخرى، بما فيها نظام الإحصاءات الحيوية، يوصى بأن تُنفذ على أساس مخصص.

(ج) استخدام القوائم المستمدة من تعدادات السكان والاستقصاءات

- ٥٨٥ - يمكن استخدام البيانات المستمدة من تعدادات السكان ومن الاستقصاءات على حدّ سواء لتجميع قوائم الولادات الحية أو الوفيات بغية الحصول على تقديرات اكتمال التسجيل. ويمكن أن توفر القوائم المستقلة عند مطابقتها مع سجلات الوقائع الحيوية مؤشرات على وجود أخطاء في التسجيل ويمكن أن تؤدي إلى تقديرات بتسجيل ناقص. ويمكن الاضطلاع بمطابقة وثائق التعداد والاستقصاء مع وثائق التسجيل المدني على أساس العينات على أي من الصعيدين الوطني أو المحلي.

(د) نظام القيد المزدوج

- ٥٨٦ - يستخدم نطاق موسع لأسلوب المطابقة المباشرة، يُعرف باسم نظام القيد المزدوج، لإجراء مستقلين لجمع المعلومات المتعلقة بالإحصاءات الحيوية وهما: نظام التسجيل المدني (المصدر ١) والاستقصاء (المصدر ٢). وتتم مطابقة المعلومات المستمدة من كلا المصدرين، مما يُسفر عن ثلاثة فئات من الوقائع وهي: الوقائع المسجلة في كلا النظامين (وقائع متطابقة)؛ وتلك المسجلة في المصدر ١ ولكن ليس في المصدر ٢؛ وتلك المسجلة في المصدر ٢ ولكن ليست في المصدر ١. ومع افتراض الاستقلال بين كلا مصدري البيانات وتطبيق صيغة شاندر سيكاران - ديمغ (شاندر سيكاران وديمغ، ١٩٤٩- Chandrasekaran and Deming؛ وماركس، سيلزر وكروتكي، ١٩٧٤ "Marks, Seltzer and Krotki, 1974")، يمكن تقدير فئة رابعة من الوقائع، أي تلك التي لم تسجل بواسطة أي من الإجراءين. ويوفر إجمالي الأنواع الأربعة من الوقائع تقديرًا للعدد الإجمالي للوقائع. ويمكن أن يُسفر استخدام هذا الأسلوب لتقييم تغطية التسجيل عن تحسينات كبيرة على المدى الطويل^{٤٧}.

- ٥٨٧ - ويمكن أيضاً تحقيق التقييم المباشر لأخطاء الإجابة في بيانات الإحصاءات الحيوية المستمدة من التسجيل المدني بمطابقة عينة من التقارير الإحصائية الحيوية مع مجموعة مستقلة من الوثائق. فيمكن مثلاً

^{٤٧} للاطلاع على موجز لهذه العملية والتطبيقات التي تخص كل بلد، انظر الأمم المتحدة (١٩٩١).

مطابقة وثائق الوفيات بوثائق التعداد المناظرة للحصول على عينة للأشخاص الذين توفوا بعد تاريخ التعداد بفترة قصيرة. ويمكن مقارنة بنود مختارة من وثيقة الوفاة مثل العمر، والحالة الزوجية والوظيفة، بنفس هذه البنود المستمدة من التعداد لتقييم التوافق بين مصدري البيانات.

٥٨٨ - ويمكن تقييم بيانات سبب الوفاة بمقارنة عينة من تقارير إحصاءات الوفيات مع تقارير التشريح المناظرة أو وثائق المستشفيات أو بمقابلة مسؤول التصديق الطبي مرة أخرى. وبالنسبة للوفيات التي ترجع إلى حوادث، أو إلى الانتحار، أو القتل يمكن استخدام وثائق الشرطة الرسمية كمصدر مستقل للمعلومات. ويمكن تقييم التطبيق الصحيح للقواعد الدولية لتحديد رموز الأسباب الأساسية للوفاة من خلال تعميم مجموعة "موحدة" للشهادات الطبية عن أسباب الوفاة في ما بين البلدان لأغراض الترميز المقارن. ويمكن الحصول على التوجيه بشأن هذا النوع من التقييم والمساعدة في التنسيق، من أحد المراكز المتعاونة مع أسرة التصنيفات الدولية للأمراض التابعة لمنظمة الصحة العالمية والمدرجة في النسخة الحالية من التصنيف الدولي للأمراض^{٤٨}.

^{٤٨} انظر: <http://apps.who.int/classifications/icd10/browse/2010/en>

٥٨٩ - ويشكل تحرير بيانات الإحصاءات الحيوية وترميزها وتجهيزها بشكل غير سليم مصدراً مهماً آخر للخطأ. ويمكن تحقيق اكتشاف أخطاء الترميز عن طريق مجموعتين مختلفتين من أخصائيي الرموز لترميز نفس المجموعة من التقارير الإحصائية. وينبغي الاضطلاع بمثل هذا التسجيل المستقل للوثائق، إما على أساس مائة في المائة أو باستخدام عينة، بصورة روتينية، كوسيلة للتحقق من عملية الترميز. ويمكن التغاضي عن مستوى التفاوت المنخفض جداً بين نتائج أخصائيي الرموز الأصليين وتلك التي توصل إليها مدققو النظام الإحصائي، وبغير ذلك ينبغي تقييم حالات التفاوت وتعديلها.

٥٩٠ - ويمكن الاضطلاع بتقييمات أخرى للدقة النوعية للمعلومات المتعلقة بالإحصاءات الحيوية من خلال استخدام استقصاءات عينات خاصة مصممة لتفسير المقابلات مع المبلغين وغيرهم من المعنيين بتقديم بيانات التسجيل وبيانات الإحصاءات الحيوية. فمثلاً يمكن اختيار عينة من وثائق الولادات والاستبيان المرسل إلى الأمهات للحصول على تأكيد للمعلومات التي قُدمت أصلاً؛ وبالمثل، واستناداً إلى عينة من شهادات الوفاة، يمكن تصميم استبيان لغرض إعادة مقابلة المبلغ و/أو مسؤول التصديق الطبي على سبب الوفاة.

٢ - الطرق غير المباشرة

(أ) مقارنة الاتجاهات

٥٩١ - يمكن مقارنة العدد الإجمالي للوقائع الحيوية المسجلة والمبلغ عنها إلى الوكالة الإحصائية في أي فترة (شهر، ربع سنة أو سنة) مع العدد المسجل والمبلغ عنه في الفترة الزمنية السابقة عن نفس المدة. وفي معظم الحالات، لن يختلف العدد الكلي في الفترة الزمنية الأخيرة بصورة كبيرة عنه في الفترة السابقة المناظرة، ما لم تكن قد حدثت واقعة ملحوظة معينة، كالحرب، أو الكارثة الطبيعية الكبرى أو الوباء. وتكون هذه المقارنة عنصراً مهماً في نظام التدقيق الروتيني ويمكن بسرعة إنتاج حالات تواتر الوقائع الحيوية، بحسب مكان التسجيل، لهذا الغرض. والطريقة سهلة التطبيق، ويمكن أن يستخدمها المسجلون المحليون لتقييم أعمالهم، أو تستخدم على الصعيد الوطني لتقييم المجاميع الوطنية ودون الوطنية أو للاستفسار من المسجلين المحليين عن أوجه التفاوت التي تبدو كبيرة. وستحدّ التغيرات الموسمية من قابلية المجاميع للمقارنة بالنسبة للفترات التي تقل عن سنة ما لم تقارن الفترات الموسمية نفسها. وبصفة عامة، تقيّم الطريقة صحة مجاميع الوقائع المسجلة فقط في إطار حدود عامة ولا يمكن استخدامها عادة لتقدير عدد الوقائع غير المسجلة.

(ب) التسجيل بعد انتهاء المهلة الزمنية

٥٩٢ - يمكن أن يوفر الرصد المنتظم للفترة الفاصلة بين تاريخ حدوث الوقائع وتاريخ التسجيل معلومات مفيدة بشأن حسن توقيت التسجيل المدني واكتمال الإبلاغ الإحصائي. وتوفر نسبة مجموع التسجيلات بعد انتهاء المهلة الزمنية (أو المتأخرة) تقديراً تقريبياً ولكن يمكن الحصول عليه بسهولة بشأن القصور في الإبلاغ بالنسبة للفترات الزمنية السابقة. ورهناً بطول المهلة الزمنية، والموعد النهائي لإدراج التقارير الإحصائية الحيوية في التبويات الإحصائية، قد يكون للتسجيل بعد المهلة الزمنية والتسجيل المتأخر أثر كبير على اكتمال الإحصاءات الحيوية. ومن خلال القياس المستمر للمهلة الزمنية لحدوث الواقعة والتسجيل، يمكن استنتاج إن كان تشغيل النظام يتحسن أم يتدهور.

٥٩٣ - وبالمثل، قد تؤثر المهل الزمنية لإحالة تقارير الإحصاءات الحيوية إلى الوكالة المعنية بالتجميع في اكتمال الإحصاءات السنوية. وبصرف النظر عن حجم البلد وأي مصاعب في مجال الاتصالات، ينبغي أن تكون التأخيرات في إحالة التقارير الإحصائية نادرة الحدوث وينبغي بذل قصارى الجهود لجعل هذه العملية فعالة قدر الإمكان.

٥٩٤ - ويمكن أن توفر المعلومات بشأن التسجيل المتأخر أو بعد انقضاء المهلة الزمنية أو تأخر إحالة المعلومات نظرة متعمقة في جوانب أخرى من نظام الإحصاءات الحيوية أيضاً. فمثلاً، بالنسبة للنظم التي تعتمد على موظفي الصحة للإبلاغ عن الوقائع أو بالنسبة التسجيل الفعلي للوقائع، يمكن أن يوفر جدول حالات تأخر التسجيل أو الإحالة بحسب نوع مكان الولادة أو الوفاة (مرفق صحي/مكان آخر غير ذلك) بعض المعلومات بشأن درجة التعاون من جانب موظفي الصحة في عملية التسجيل والإبلاغ.

(ج) المقارنة مع بيانات التعداد

٥٩٥ - إذا كانت التقديرات المتعلقة بالهجرة متوفرة، يمكن استخدام "معادلة التوازن" لمقارنة النمو السكاني فيما بين التعدادات (الفرق بين تعدادين متعاقبين) مع الولادات والوفيات والهجرة الصافية فيما بين التعدادين. وإذا اعتُبرت التعدادات فضلاً عن الوثائق الحيوية ووثائق الهجرة جديرة بالثقة، ينبغي أن يساوي النمو بين التعدادين جملة الولادات بين التعدادين وعدد المهاجرين بعد طرح عدد الوفيات وعدد المغتربين بين التعدادين. ومع افتراض دقة بيانات التعداد والهجرة، يعزى الفرق بين هذا المجموع وبين النمو بين التعدادين إلى قصور تسجيل الوقائع الحيوية^{٤٩}.

٥٩٦ - وغالباً ما لا تتأكد هذه الافتراضات في البلدان النامية، بسبب أوجه قصور في إحصاءات الهجرة. ومن ناحية أخرى، قد تؤدي هذه الطريقة إلى نتائج معقولة في البلدان التي لا تكون الهجرة فيها ذات شأن يذكر. وسيوفر هذا الأسلوب قياساً تقريبياً للخطأ فقط - وهو ما لا يمكن بواسطته الفصل بين درجة قصور تسجيل الولادات ودرجة قصور تسجيل الوفيات.

٥٩٧ - وتوفر مقارنة نتائج تعداد واحد مع الولادات المسجلة، وسيلة أخرى لتقييم اكتمال تسجيل الولادات. وفي هذا النهج، يقارن عدد الأطفال دون السنة الواحدة من العمر الذين جرى إحصاؤهم في التعداد بعدد الولادات الحية المسجل في الـ ١٢ شهراً السابقة على إجراء التعداد، بما يسمح بحساب عدد الوفيات لهؤلاء الأطفال خلال تلك الشهور. ويوفر هذا الأسلوب قياساً تقريبياً فقط لقصور التسجيل، نظراً لأن الفرق بين البيانات المستمدة من أحد المصادر وتلك المستمدة من مصدر آخر قد يرجع جزئياً إلى عدم اكتمال تسجيل الولادات ووفيات الرضع، أو إلى أخطاء في البيان المتعلق بالعمر بالنسبة للرضع الذين تم إحصاؤهم، أو إلى قصور إحصاء الرضع في التعداد. وتحدّ مشاكل قصور إحصاء الرضع والأخطاء المتعلقة بالعمر، المهمة بصفة خاصة في البلدان النامية، من فائدة هذه الطريقة بشكل كبير.

^{٤٩} انظر: <http://demographics-timination.iussp.org/>

(د) مقارنة المعدلات الملحوظة في المجتمعات السكانية المشابهة أو معها في الفترات السابقة

٥٩٨ - يمكن مقارنة معدلات الولادات والوفيات الأولية بالمعدلات المستمدة من مجتمعات سكانية مشابهة تُعرف بأن لديها تغطية تسجيل جيدة. وقد يشير فرق كبير بين المعدلات المستمدة من كلا المصدرين إلى مشاكل قصور التسجيل، ولو أن عوامل أخرى من قبيل الفوارق بين الهياكل العمرية للسكان، قد تجعل المقارنة أمراً يصعب التنبؤ به أيضاً. وقد تؤدي مقارنة البيانات مع تلك المستمدة من بلد واحد آخر فقط، فضلاً عن التقلبات السنوية الفعلية في المعدلات في أحد أو كلا البلدين موضع المقارنة، إلى تعذر استخلاص استنتاجات ثابتة بشأن مستوى الاكتمال. وفي أفضل الحالات، لا توفر تلك المقارنات إلا مقياساً عاماً لقصور الإبلاغ. ومن ناحية ثانية، إذا وُجدت فوارق كبيرة، قد يكون هذا الأسلوب قيماً حيث يوفر تحذيراً بأن هناك ما يبرر مواصلة دراسة البيانات.

٥٩٩ - وبالمثل، يمكن مقارنة الخصوبة بحسب العمر أو معدلات الوفيات بنفس المعدلات الملحوظة في مجتمع سكاني مماثل أو في فترة سابقة. ومع ذلك، ففي هذه الحالة، قد تعزى الفوارق إلى مشاكل تتعلق بكل من البسط (الولادات والوفيات المسجلة بحسب العمر) والمقام (الإحصاء في التعداد بحسب العمر أو تقدير السكان). ومن ناحية ثانية، يمكن أن توفر تلك المقارنات، في هذه الحالة أيضاً، إنذاراً مبكراً بأنه ربما يكون هناك قصور في البيانات وأن هناك ما يدعو إلى إجراء فحص إضافي.

(هـ) طرق البيانات غير المكتملة: الأساليب غير المباشرة

٦٠٠ - أدت الحاجة المتزايدة لقياسات ديمغرافية أساسية في معظم البلدان النامية، مقترنة بسوء نوعية نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، إلى وضع أساليب غير مباشرة لتقدير هذه القياسات المستمدة من بيانات غير كاملة أو يشوبها القصور. ويمكن استخدام النتائج المستخلصة من تطبيق تلك الطرق لتقييم تغطية التسجيل بوسائل مختلفة: (أ) يمكن مقارنة معدلات الولادات أو الوفيات التي تقدر باستخدام طرق تتناول البيانات غير الكاملة بالمعدلات الحيوية المستمدة من بيانات التسجيل المدني؛ (ب) يمكن مواءمة العلاقات الديمغرافية المستخدمة في طرق التعامل مع البيانات غير الكاملة لتقييم جودة التسجيل المدني وبيانات الإحصاءات الحيوية؛ (ج) ويمكن تطبيق طرق البيانات غير الكاملة لتقدير مستوى قصور تسجيل الوقائع الحيوية. وترد معالجة تفصيلية لهذه الأساليب في تنقيح الدليل العاشر للاتحاد الدولي للدراسات السكانية العلمية^{٥٠}.

^{٥٠} المرجع نفسه.

(و) أسئلة في استقصاءات العينات بشأن تسجيل الولادات

٦٠١ - شملت استقصاءات العينات المنفذة في بعض البلدان أسئلة بشأن ما إذا كان الطفل البالغ من العمر أقل من ٥ سنوات لديه شهادة ميلاد، وإن كان قد سُجِّل لدى سلطة التسجيل المدنية؛ وتُطلب شهادة الميلاد أحياناً. ويمكن استناداً إلى الأجوبة، استخلاص تقدير لتغطية تسجيل الولادات. وقد نُفذت هذه الأسئلة في الدراسات الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات في صندوق الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف) وفي الاستقصاءات الديمغرافية والصحية. وجددير بالملاحظة أن التسجيل لا يترجم دائماً إلى إحصاءات. فهناك حالات تسجَّل فيها الوقائع الحيوية ولكن لا يتم تجميع جميع البيانات في شكل إحصاءات. ولذلك فإن التغطية المستمدة من الأسئلة بشأن الاستقصاءات بالعينات تشير فقط إلى التسجيل وليس إلى الإحصاءات.

٦٠٢ - وأدرجت بلدان قليلة أيضاً أسئلة مشابهة في استبيانات تعداداتها السكانية. وليست هذه الممارسة مما يوصى به عموماً، مع ذلك، فمن غير المحتمل الحصول على تقديرات موثوقة بسبب شواغل المجهين المتعلقة بالسرية.

(ز) الطرق الأخرى للتقييم غير المباشر

٦٠٣ - ثمة طائفة من الأساليب المتاحة لتقييم الدقة النوعية لبيانات الإحصاءات الحيوية التي تنطوي على دراسة الاتساق الداخلي للبيانات. فمثلاً، قد تكشف مقارنة عدد وفيات الرضع المبكرة بعدد الوفيات الجنينية المتأخرة عن وجود سوء فهم يتعلق بتعريف المولود الحي. ويمكن تحليل الإحصاءات بشأن الأعمار المبلغ عنها للحصول على أدلة بشأن تراكم الأعمار (تفضيل الأعمار التي يعبر عنها بأرقام منتهية بصفر أو ٥ أو برقم زوجي)، باستخدام أساليب من قبيل طريقة مايرز المختلطة Myers' blended method (انظر شيريوك وسيغيل ولارمون، ١٩٧١ "Shryock, Siegel and Larmon, 1971")، وتشير النسبة الكبيرة لـ "المجاهيل" في أي توزيع تكراري إلى أن التوزيع لا ينبغي اعتباره موثقاً.

هاء - التقييم المباشر مقابل التقييم غير المباشر

٦٠٤ - الأساليب المباشرة وغير المباشرة متاحة على حدّ سواء لتقييم اكتمال ودقة بيانات الإحصاءات الحيوية. وتشير الأساليب غير المباشرة عموماً إلى وجود عدم اكتمال أو عدم الدقة، بينما لا تقيّم الطرق المباشرة تغطية ودقة البيانات فقط بل وتشير أيضاً إلى المصادر المحتملة للمشاكل.

١ - الطرق المباشرة

(أ) المزايا

٦٠٥ - يعتقد عموماً أن طرق التقييم المباشرة تنتج تقديراً دقيقاً لاكتمال التسجيل إذا تمت تلبية شروط كل من استقلال وجودة المصدرين. فهي تقيس مستوى اكتمال التسجيل بأن تقارن مباشرة وثائق التسجيل مع وثائق مصدر آخر، وقد تشير أيضاً إلى مصادر قصور التسجيل أو التسجيل المفرط.

٦٠٦ - ويمكن تطبيق الطريقة المباشرة إما على الصعيد الوطني أو على أدنى مستوى للتسجيل المحلي. ويمكن لمكاتب التسجيل المحلية، بمبادرة منها أو بالتعاون مع مكاتب تسجيل و/أو مكاتب إحصاءات حيوية أرفع أن تجري مختلف أنواع التقييم مستخدمة طرقاً مباشرة لتحسين جودة التسجيل والإبلاغ الإحصائي.

(ب) القيود

٦٠٧ - بالرغم من ميزات الطرق المباشرة في تقييم اكتمال التسجيل، فإنها تتسم ببعض القيود. فيمكن أن يؤثر اختيار مصدر الوثائق المستقل في دقة التقديرات. وفي حالة نظام القيد المزدوج، قد لا يتحقق بالمرّة من حيث الممارسة؛ شرط استقلال مصدري البيانات، وهو ضروري لتطبيق الصيغة بنجاح، وقد يوجد ميل إلى المبالغة في تقدير عدد الوقائع بسبب أخطاء تتعلق بالمطابقة أو التغطية.

٦٠٨ - وفي المقارنات المباشرة، قد تشكل إجراءات مطابقة الوثائق من مصدرين مصاعب شديدة. فقد تغدو عملية المطابقة بطيئة ومضنية إذا لم تصبح آلية، ولا يكون اختيار معايير المطابقة المناسبة عملية مباشرة دائماً.

٦٠٩ - وإلى حد كبير، قلل إدخال المطابقة الحاسوبية كمية العمل التي كانت تنفذ يدوياً من قبل. بيد أن مواصفات القواعد التفصيلية للمطابقة الحاسوبية تتطلب حتى دقة أكبر من تلك التي تلزم في العملية اليدوية: فيجب توقع كل حالة محتملة سلفاً وأن تصمم قاعدة لاتخاذ القرار بشأن كل حالة. وللحد من تعقيدات قواعد المطابقة الحاسوبية، يمكن اعتماد نهج وسط حيث يتسنى للحاسوب أن يضع علامة إزاء الحالات المثيرة للجدل أو المشتبه فيها وينحى جانباً لاستعراضها بشرياً. وبالإضافة إلى ذلك، فلأغراض الدراسات التي تستخدم جولات عديدة لجمع البيانات قد تتطلب التغييرات التي تطرأ على جودة البيانات التي تُجمع على مر الزمن عملية تحقق يدوية للوثائق التي جرت مطابقتها، مع احتمال تعديل قواعد المطابقة بالنسبة لجولات جمع البيانات لاحقاً.

٦١٠ - وتمثل القيود المهمة الأخرى للطرق المباشرة في تكلفتها وكمية الوقت اللازم للاضطلاع بها. وتتطلب المطابقة اليدوية للوثائق قدراً كبيراً من الوقت الكتابي، في حين تتطلب المطابقة الآلية إعداداً مستفيضاً؛ ومن ثم فمن المستصوب للغاية التحقق من عينة الوثائق التي تمت مطابقتها بواسطة استعراض يدوي. ويجب أيضاً أن تؤخذ في الاعتبار تكلفة الحصول على قائمة مستقلة للوثائق، كما يعدُّ حُسن التوقيت من الشواغل أيضاً. ويمكن أن تتباين بصورة كبيرة مدة الدراسة، رهناً بمصدر القائمة المستقلة للوثائق والمنهجية المحددة المستخدمة.

٢ - الطرق غير المباشرة

(أ) المزايا

٦١١ - يتمثل أحد المزايا المهمة للطرق غير المباشرة في إمكانية تقييم مستوى اكتمال الإحصاءات الحيوية على الفور بمجرد إتاحة البيانات. ويمكن تطبيق العديد من الطرق على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية، التي توفر وسيلة لتحديد الموقع الجغرافي لأية مشاكل. وتؤدي سهولة تطبيقها إلى جعل هذه الطرق مناسبة لأغراض عديدة، من قبيل الرصد المنتظم لمستويات الاكتمال، وتوفير تقديرات تتعلق باكتمال الحملات الرامية إلى تعزيز إدخال التحسينات في التسجيل المدني.

(ب) القيود

٦١٢ - تحدّ من قابلية الطرق غير المباشرة للتطبيق طائفة من الافتراضات الضرورية وشروط أخرى. فمثلاً، تتطلب بعض الطرق مجتمعاً سكانياً مستقراً، أي خصوبة ووفيات ثابتة على مدى فترة من الزمن. ونظراً لحالات الانخفاض في كل من حالي الخصوبة والوفيات، فبالتالي، يكون عدد البلدان التي تناسبها هذه الأساليب صغيراً. ومن ناحية أخرى، فإن الطرق التي لا تتطلب افتراض الاستقرار تتطلب بيانات موثوقة من تعدادين، مما يجعل الطرق غير المباشرة لا تناسب البلدان التي ليس لديها مثل تلك البيانات. وتشمل القيود الأخرى لهذه الطرق الافتراضات بوجود مجتمع سكاني مغلق (أو إحصاءات هجرة دقيقة)، وعدم وجود تباين بحسب العمر في ما يتعلق باكتمال تسجيل الوفاة، والإبلاغ الدقيق عن العمر بالنسبة للوفيات في السكان. وفي كثير من البلدان، لا تتم تلبية هذه الشروط. وعلاوة على ذلك، تعتمد دائماً تقديرات التسجيل الكامل للوفيات التي توفرها هذه الطرق على درجة اكتمال إحصاء التعداد السكاني. وهذا يجعل من تحديد المستوى المطلق لقصور التسجيل غير مؤكد في كثير من الحالات.

٦١٣ - ويمكن التغلب جزئياً على بعض قيود الطرق غير المباشرة. فمثلاً، بالنظر إلى ما هو معروف بشأن وجود معدل قصور في الإبلاغ عن وفيات الرضع والأطفال أكبر كثيراً منه بين البالغين في بعض

البلدان النامية، فقد تنحصر هذه الطرق في تقدير اكتمال تسجيل الوفيات عند سن ١٠ سنوات من العمر أو ما فوقها. وباقتصار التحليل على هذا الاختيار لتلك الفئات العمرية، قد يُقبل افتراض عدم وجود تباين في اكتمال التسجيل بحسب العمر. وتقل تلك التعديلات في المنهجية من ضعف الطرق إزاء المخالفات لبعض الافتراضات الأساسية، ولكن لم تُستنبط أية تعديلات للحد من أثر المخالفات بالنسبة لغيرها (بينت وهوريوشي، ١٩٨١ "Bennett and Horiuchi, 1981").

واو - اختيار الطرق المناسبة لتقييم الاكتمال والدقة النوعية للتسجيل والإحصاءات الحيوية القائمة على السجل

٦١٤ - ورد أعلاه وصف لطائفة من الطرق المباشرة وغير المباشرة لتقييم اكتمال ودقة التسجيل والإحصاءات الحيوية القائمة على السجل. وسيرتكن اختيار أنسب طريقة (الطرق) سواء المباشرة أو غير المباشرة، بعوامل مختلفة تشمل الحاجة إلى المحلل والموارد المتاحة للدراسة في البلد المعني. وبصفة عامة، توفر الطرق المباشرة التي تطابق وثائق التسجيل الإفرادية معلومات بشأن جودة التسجيل، من حيث التغطية والدقة، كما سبق ذكره من قبل. والطرق غير المباشرة باستثناء الأسئلة المباشرة في استقصاءات العينات بشأن تسجيل الولادات، تطبق مع التبويات الإحصائية المتولدة من التسجيل المدني؛ ولذا تقيّم معظم الطرق غير المباشرة جودة الإحصاءات الحيوية.

٦١٥ - وفي البلدان التي يتم فيها تجميع الإحصاءات الحيوية بالكامل من السجل المدني، تقيس جميع الطرق - مباشرة وغير مباشرة - جودة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ومن ناحية ثانية، لا تتأثر تغطية ودقة الإحصاءات الحيوية بقصور الإبلاغ أو الإبلاغ المفرط في معلومات التسجيل فحسب، بل وبالخطوات المتخذة في إنتاج الإحصاءات الحيوية التي تنطوي على نقل المعلومات أو إبلاغها إحصائياً من نظام التسجيل المدني إلى الدائرة الإحصائية، وينسخ معلومات التسجيل في شكل إلكتروني. ولذلك، لا تطابق تغطية ودقة نظام التسجيل المدني دائماً تغطية ودقة الإحصاءات الحيوية القائمة على السجل. وعندما لا يتطابق النظامان تماماً، لا يمكن استخدام مقاييس جودة أحد النظامين لتمثيل النظام الآخر. فمثلاً، إذا استُخدمت طريقة المطابقة المباشرة لا يمكن أن يشير المقياس الذي يتم الحصول عليه إلا إلى جودة التسجيل المدني. وبالمثل، إذا استُخدمت الطرق غير المباشرة القائمة على الإحصاءات الحيوية، لا يمكن أن يشير المقياس إلا إلى جودة الإحصاءات الحيوية. ومن ناحية أخرى، إذا استُخدمت كلتا الطريقتين المباشرة وغير المباشرة يمكن الحصول على مقياس عن مدى جودة تجميع وثائق التسجيل المدني في إحصاءات حيوية.

٦١٦ - وعادة، عند إجراء دراسة تقييمية، لا يمكن استخدام جميع الطرق المذكورة أعلاه، نظراً للقيود المتعلقة بالوقت و/أو الموارد. ويبحث الفرع التالي مختلف العوامل التي تحتاج إلى نظر عند تصميم دراسة التقييم. كما ترد أيضاً توصيات بشأن طرق التقييم التي تناسب الحالات المختلفة لتلبية المتطلبات في البلد.

١ - الأهداف

٦١٧ - ينبغي تحديد أهداف الدراسة بوضوح، مثلاً من حيث إذا كانت النتائج ستستخدم لتعزيز التحسينات في التسجيل، وتحديد مشاكل معينة أو لأغراض أخرى. أما عن كيفية تطبيق نتائج الدراسة فإنها قد تُملي إلى حد كبير اختيار الطريقة. فإذا كان الهدف هو تعزيز تحسين التسجيل عامة، تكفي معالجة مشاكل التغطية بوجه عام واستخدام النتائج كوسيلة لتشجيع التعاون مع الجمهور، والمسجلين المحليين والوكالات المتعاونة. وفي هذه الحالة، ستكفي طرق التقييم غير المباشرة. وبالمثل، يمكن استخدام الطرق غير المباشرة لرصد

مستويات الاكتمال بشكل روتيني. وفي الحالات التي يتمثل فيها الهدف في تحديد مشاكل تغطية معينة والقضاء عليها، تكون الطرق المباشرة ملائمة أكثر، في العادة.

٢ - درجة الدقة

٦١٨ - ينبغي مقدماً التأكد من مستوى الدقة المطلوب لتقييم الاكتمال أو الدقة النوعية. وفي بعض الحالات، سيكون تقييم تقريبي. وبشكل جزئي، سيكون مستوى الدقة المطلوب دالة على مستوى اكتمال أو جودة نظام التسجيل. وإذا كان الإبلاغ عن الوقائع الحيوية معيلاً بدرجة كبيرة سيكون تقييم مناسب يستمد بطريقة غير مباشرة. وإذا سُويت المشاكل الرئيسية ولكن بقيت مشاكل صغرى مهمة، قد تكون الطرق المباشرة أفضل وسيلة لتحديد لها. ومتى بلغ نظام التسجيل مستوى عالياً من التغطية والجودة، تستخدم الطرق غير المباشرة عموماً بصورة منتظمة لضمان عدم تدهور تغطية ودقة البيانات.

٣ - حُسن التوقيت

٦١٩ - يتمثل أحد المحددات المهمة في اختيار أنسب الطرق في الإطار الزمني اللازم لتحقيق النتائج. وإذا كان الهدف من الدراسة هو التحقق من ظهور مشكلة، ينبغي إتاحة النتائج في أقرب وقت ممكن. وبصفة عامة يستدعي هذا استخدام طريقة غير مباشرة، ولو أن التقييم المباشر قد يكون مجدياً إذا أُتيحت بالفعل قائمة إدارية كاملة بصورة معقولة للوقائع. ومن جهة أخرى، إذا كانت الدراسة جزءاً من خطة تطوير طويلة الأجل للتسجيل، قد يُنظر تحديداً في استخدام أساليب الطريقة المباشرة - بالرغم من كونها أكثر استهلاكاً للوقت.

٤ - نوع الواقعة التي ستجري دراستها

٦٢٠ - يمكن للدراسة أن تقيّم الولادات أو الوفيات؛ أو مجموعة فرعية من هذه الوقائع، مثل وفيات الرضع؛ أو أكثر من نوع من الوقائع الحيوية. فكلّ من الطرق الموصوفة أعلاه مناسبة للغاية لنوع محدد من الوقائع. وينبغي توخي العناية لاختيار الطرق المناسبة للدراسة المقترحة. ويتعين تغطية أنواع عديدة من الوقائع في الدراسة، وقد تلزم طائفة من طرق التقييم.

٥ - تقييم الاكتمال و/أو الدقة النوعية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية القائمة على السجل

٦٢١ - قد تنحصر الدراسة في تقييم اكتمال و/أو تقدير دقة الإحصاءات الحيوية أو قد تشمل كلتا المهمتين. ويمكن استخدام كلتا الطريقتين غير المباشرة والمباشرة لتقييم اكتمال تسجيل الوقائع الحيوية فضلاً عن دقة البيانات. وتوفر الطرق المباشرة تقديرات أدق لدقة الإحصاءات الحيوية، ولا سيما بالنسبة لبنود من قبيل سبب الوفاة. وبالإضافة إلى ذلك، تلزم الطرق المباشرة، إذا كان من الضروري تحديد مصدر المشكلة.

٦ - الموارد

٦٢٢ - وتتمثل العوامل الحاسمة الأخرى في مستوى التمويل المتاح لدراسة التقييم، ومدى توافر المحللين المهرة، وأنواع مصادر البيانات الأخرى التي يمكن استخدامها في الدراسة ودرجة دقتها. وفي نهاية المطاف، قد تفرض الموارد المتاحة اختيار طريقة التقييم. وقد تكون تكلفة التقييم المباشر مرتفعة جداً في سياق مستويات التمويل المتوقعة، ولا سيما إذا استلزم الأمر جمع البيانات في الميدان لتكوين قائمة منفصلة بالوقائع. وإذا أمكن

إضافة الأسئلة اللازمة إلى التعداد أو الاستقصاء المقبل يمكن خفض تكاليف جمع البيانات. وحتى عندما تكون التكاليف مرتفعة، تبرر نتائج التقييم المباشر النفقات عادة. وتعد جودة البيانات المتاحة عاملاً مهماً أيضاً. وإذا كانت القوائم الإدارية المتاحة أو البيانات المستمدة من التعداد أو الاستقصاء غير كاملة بشكل سافر، قد تفضل الطرق غير المباشرة. وأخيراً، يجب أن يتوافر الموظفون الماهرون للاضطلاع بالدراسة: وفي الواقع، قد يُلمي مستوى خبرة الموظفين المتوافرين اختيار الطريقة التي ستطبق، ولا سيما إذا اقتضى الأمر استخدام طريقة غير مباشرة.

الفصل الثاني

الاستراتيجيات الموصى بها لتحسين نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

٦٢٣ - جرى التشديد على أن تحسين نظام الإحصاءات الحيوية يعتمد على إنشاء نظام تسجيل مدني موثوق، فمعظم الإحصاءات الحيوية تتولد عن طريق نظام التسجيل المدني. ولذلك فمن الأهمية البالغة بذل قصارى الجهود لتحسين مقدرة التسجيل المدني. ويصف هذا الفصل بإيجاز بعض الخطوات التي قد تتخذها الحكومات لتحسين نظام التسجيل المدني. بيد أن هذه هي بعض الأنشطة الكثيرة فقط التي أثبتت جدواها في البلدان التي قامت بتحسين نظمها - وهي لا تغطي بأي حال جميع الخطوات اللازمة لذلك التحسين. وتشمل الأنشطة الموصوفة في هذا الفصل إشراك شخصيات سياسية رفيعة المستوى في تحسين التسجيل المدني، وتوفير التدريب الدوري للموظفين وغيرهم من المعنيين هامشياً بنظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛ والاضطلاع بأنشطة التوعية والإعلام مع المسؤولين الحكوميين، والفئات الفنية والجمهور عامة؛ والرصد المستمر للأداء؛ واستخدام تكنولوجيات الإعلام الحالية والجديدة إلى أقصى حد من حيث صلتها بتشغيل النظامين.

ألف - إشراك الشخصيات السياسية الرفيعة المستوى

٦٢٤ - استُحدثت في السنوات الأخيرة، الجهود المتعلقة بإشراك الوزراء على الصعيد الإقليمي بغية تحسين التسجيل المدني ورفع هذه القضية لمرتبة الصدارة في جداول الأعمال السياسية والحكومية. وتُسفر تلك العملية في أفريقيا، وهي تمر بمرحلة تقدم، عن التزام كبير من جانب جميع الحكومات بتحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

٦٢٥ - وقد أُطلقت العملية من خلال تنظيم وعقد حلقة عمل إقليمية لنظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا، في دار السلام، بجمهورية تنزانيا المتحدة، في الفترة من ٢٠ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وشارك في الحلقة ١٤٠ مندوباً ومكاتب التسجيل المدني الوطنية ومكاتب الإحصاءات الوطنية من ٤٠ بلداً في أفريقيا، ومنظمات دولية وإقليمية ومن مراكز تدريبية. وأشار إلى أنه في معظم بلدان أفريقيا، وكل البلدان جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا تقريباً يعمل نظام التسجيل المدني بشكل متقطع وغير كامل؛ وعلى ذلك، لا توجد أنظمة ملائمة في تلك البلدان تجعل المواطنين يحظون باعتراف الدولة. وعلاوة على ذلك، فنظراً لانخفاض تغطية نظم التسجيل المدني في معظم البلدان الأفريقية، لا يمكن توليد معدلات حيوية مهمة مثل العمر المتوقع عند الولادة، ووفيات الرضع والأطفال من الإحصاءات الحيوية. وقد أسفر هذا عن إجراء استقصاءات للأسر المعيشية وتعدادات لسد فجوات المعلومات؛ بيد أنه لا يمكن اعتبار هذه الممارسات المخصصة والتدابير المؤقتة بشكل كبير حلولاً طويلة الأجل للقضايا غير المرتبطة بإنتاج إحصاءات حيوية دقيقة.

٦٢٦ - ولذا دعت حلقة العمل الحكومات في أفريقيا، إلى اتخاذ تدابير مناسبة لتوفير الموارد اللازمة لدعم نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛ وأوصت حلقة العمل كذلك باستكشاف إمكانية تنظيم مؤتمر وزاري رفيع المستوى لتحسين التسجيل المدني في أقرب وقت ممكن والمحافظة على الزخم^{٥١}.

٦٢٧ - وعلى سبيل المتابعة لهذه المبادرة، عُقد في أديس أبابا، إثيوبيا، في ١٣ و ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٠، مؤتمر للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني. وكان موضوع المؤتمر ”صوب معلومات محسنة للحالة المدنية من أجل كفاءة الإدارة العامة وتوليد إحصاءات حيوية وطنية ورصد الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا“. وفي الإعلان الصادر عن المؤتمر، تعهدت جميع الحكومات المشاركة بجعل التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية أولوية رئيسية.

٦٢٨ - وتطلبت عملية تنفيذ الإعلان إعداد إطار يُعرف ببرنامج أفريقيا للتسجيل بتحسين نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ويتمثل الهدف العام للبرنامج في توفير توجيهات إدارية وبرمجية في سياق جدول الأعمال الإقليمي لإصلاح وتحسين نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية - وتحديدًا توفير توجيهات أشمل وأكمل بشأن الروابط المؤسسية والتشغيلية، وتدفقات الأعمال وآليات الإدارة بحيث تشمل الوصلات البينية المتعددة التخصصات والقطاعات في نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

٦٢٩ - وبينما يمضي تنفيذ الإطار لم تتبلور النتائج بعد. ومن ناحية ثانية، يعد حشد المشاركة على أرفع مستوى حكومي ميسراً بالخير صوب بلوغ تحسين مهم في مجالي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ولأن هذا جهد إقليمي - أي جهد مشترك أكثر منه فردي - فإن له ميزاته فيما يتعلق بكفالة الدعم من جانب المانحين.

باء - التدريب والاستراتيجيات الأخرى لتحسين نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية^{٥٢}

^{٥١} انظر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، المركز الأفريقي للإحصاءات، ”تقرير ووثائق العمل الإقليمية بشأن رقمي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا، دار السلام، ٢٩ حزيران/يونيه - ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩“.

^{٥٢} انظر أيضا الأمم المتحدة (١٩٩١).

١ - التدريب

٦٣٠ - لتحقيق فعالية نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أي بلد، يجب إنشاؤهما ضمن قطاع الإدارة العامة. وإذا أُريد تحقيق هدف إنتاج إحصاءات حيوية من نظام التسجيل المدني، يجب أن يكون هذا النظام دائماً ومستمراً. ويمكن تحقيق هذا بوضع إجراءات قانونية محددة جيداً بشأن التسجيل الإلزامي. ويعد انخراط المجتمع المدني بشكل وثيق في دعم إنشاء التسجيل المدني وصيانته ضرورياً.

٦٣١ - ويُسهّم تدريب موظفي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية إسهاماً كبيراً في تعزيز نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. فتوفر برامج التدريب المعرفة والمهارات اللازمة لأداء المهام المطلوبة بكفاءة. ومن خلال فهم الموظفين لما يُتوقع بشكل أفضل، تقل الأخطاء وتحسن المعنويات. ويوفر تدريب الموظفين وإعادة تأهيلهم دورياً أيضاً الفرص لهم لتقديم تعقيبات بشأن المشاكل والإجراءات والحلول البديلة المحتملة.

٦٣٢ - ويوفر التدريب الجيد التصميم وسيلة فعالة من حيث التكلفة للتركيز على احتياجات أجزاء محددة من عملية التسجيل المدني أو مناطق جغرافية معينة، مثل مناطق التسجيل الحضرية والريفية. ومن المهم أيضاً أن يحيط الموظفون الإحصائيون علماً بشكل جيد بالتشغيل وبنواحي القوة والضعف في نظام التسجيل المدني. وبالمثل، يحتاج موظفو التسجيل المدني إلى فهم استخدامات وأهمية البنود الإحصائية، والشروط المطلوبة في هذا الصدد بالنسبة للاكتمال والدقة. وينبغي أن تميز خطة التدريب بين التدريب الداخلي، الموجه إلى

مسجلي التسجيل المدني وأخصائيي الإحصاءات الحيوية والموظفين التقنيين والإداريين الآخرين، وبين التدريب الخارجي الموجّه إلى مقرري السياسات، والمسؤولين المحليين، والموظفين الطبيين وموظفي الصحة الذين يتأثرون ويؤثرون فيما يتعلق بجودة واستخدامات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وينبغي أن يشدد التدريب الداخلي على الأساليب والطرق والمهارات وأن يتناول قضايا الأدوار الفنية ومهامها. وينبغي أن يرمي التدريب الخارجي إلى توعية الجماعات باحتياجات ومهام نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وأن يعمل على تنمية الفهم والتعاون المحسنين. ويُعد التدريب الخارجي آلية تحسين بالغة الأهمية ولا ينبغي إهماله: فالبينة المتسمة بالتعاون والدعم ضرورية لنجاحه. وفي حالة ما يتعلق بالموظفين الطبيين وموظفي الصحة الذين يقدمون البيانات إلى النظام مثلاً، تعتمد جودة المعلومات على فهمهم لأهمية دقة البيانات والمجالات التي ستستخدم فيها. ولهذا الأسباب، ينبغي أن تكون برامج التدريب الداخلية والخارجية جزءاً لا يتجزأ من نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وينبغي أن يتقاسم كلا النظامين المسؤولية بشأن هذه البرامج، والتي ينبغي تنفيذها بصورة منتظمة عوضاً عن أساس مخصص^{٥٣}.

^{٥٣} للاطلاع على تفاصيل محددة بشأن برامج التدريب، انظر الأمم المتحدة (١٩٩٨ د)، الفقرات ٢٥٩ - ٢٧١.

٢ - الحلقات الدراسية وحلقات العمل

٦٣٣ - ينبغي وضع جداول زمنية بصورة دورية وحلقات دراسية وحلقات عمل للموظفين من كلا النظامين لتمكينهم من تبادل الآراء بشأن المشاكل التي يواجهونها في عمليات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وينبغي أن تكون المشاركة في الاجتماعات على أوسع نطاق ممكن وينبغي أن تشمل موظفين منخرطين في تجهيز البيانات، واسترجاعها، وحفظها، وأن تشمل أشخاصاً من خارج النظامين لتعزيز إدخال آراء ونُهج جديدة.

٣ - آراء المستعملين

٦٣٤ - من المهم تأمين دعم الجمهور ومعالجة شواغل المستعملين ورقمي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وتلبية احتياجاتهم، نظراً لأن تشجيع وتطوير فئة داعمة من خارج نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية أمر أساسي للتحسين. ويتمثل أحد طرق الحصول على آراء المستعملين في إجراء استطلاعات رأي (للاطلاع على المزيد من المناقشات المتعلقة بالحصول على آراء المستعملين، انظر الفقرات ٦٣٨ - ٦٤٤ أدناه).

٤ - التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية الوطنية والإقليمية

٦٣٥ - توفر لجان التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية الوطنية والإقليمية منتدى مناسباً لإظهار القيادة والسلطة اللازمتين لإتاحة التحسينات الضرورية في نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وينبغي أن تشمل أهداف تلك اللجان تنظيم الدعم اللازم للتحسينات وتنسيق مشاركة المجموعات التقنية والفنية والحكومية المهمة. وستعزز عضوية تلك اللجان المعنية بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية الوطنية والإقليمية إقامة توازن بين معالجة شواغل واهتمامات المستعملين والجمهور عامة، وتلبية احتياجات ملتزمي المشورة بشأن القضايا التقنية التي تتطلب معرفة وخبرة المتخصصين.

٥ - إعداد وتنفيذ خطط العمل لأغراض التحسين

٦٣٦ - ينبغي أن تستند الخطوات اللازمة لتنفيذ خطة العمل لتحسين التسجيل والإحصاءات الحيوية إلى معرفة حقائق الحالة القائمة لنظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وهناك عدد من الأنشطة الفرعية التي قد تلزم في إطار الخطة؛ وينبغي تحديد كل منها، مع الإشارة إلى مرجع زمني مناسب. ومن المحتمل أن تمتد الخطة العامة لعدد من السنوات. ويمكن تنفيذ المراحل المبكرة أو الأنشطة القصيرة الأجل في غضون السنة الأولى وتشمل التخطيط لنظام جديد، وتصميم دراسة للتقييم، وصياغة تشريع جديد أو أنظمة جديدة وما إلى ذلك. وقد يشمل الأجل المتوسط أنشطة تقتضي المزيد من الإعداد والصقل والاعتماد على دراسات تجريبية أو طرق تقييم وإذن بالميزانية. ويمكن تنفيذ هذه الأنشطة في غضون سنة إلى ثلاث سنوات عقب تنفيذ الأنشطة القصيرة الأجل. أما الأنشطة الأطول أجلاً، فطابعها أكثر تعقيداً وتقتضي تغييرات تقنية كبيرة في ترتيب النظام أو عملياته.

٦٣٧ - ومن المهم أن توضع خطة العمل بعناية وألاّ تعكس الأطر الزمنية لكل خطوة مطلوبة تفافلاً دون مبرر. وتستعرض جميع الوكالات والمنظمات، كما تعتمد الخطة التي ستشارك في تنفيذها.

جيم - تثقيف الجمهور، المعلومات والاتصالات لغرض إيجاد

نظامين فعالين للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية^{٥٤}

٦٣٨ - قد تمثل تكلفة حملات التثقيف للجمهور في البلدان الكبيرة ذات اللغات والفوارق الاجتماعية الثقافية العديدة تحدياً كبيراً جداً. ويشير هذا إلى استصواب ربط حملات تثقيف الجمهور بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بحملات الدعوة للبرامج الأخرى من قبيل التحصين، والرعاية السابقة على الولادة، وتنظيم الأسرة وتقنين الغذاء.

٦٣٩ - وإذا أُريد لنظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية أن يعمل بصورة سليمة يكون من الضروري عندئذ ضمان الفهم والتعاون من جانب فئات عديدة من الأشخاص المعنيين بالنظامين اللذين يتعين توفيرهما بطريقة أو بأخرى. وهذه الفئات كما يلي: الجمهور؛ ممثلو المؤسسات، الوكالات؛ الموظفون الحكوميون؛ والموظفون الذين يعملون مباشرة ضمن نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

١ - المسؤولون الحكوميون

٦٤٠ - ينبغي توعية كبار المسؤولين الحكوميين الذين تشمل ولايتهم نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، بأهمية النظامين للجمهور عامة وللحكومة ولبرامجها العديدة التي تعتمد على هذين النظامين، ويفضل أن يتم ذلك في جلسات إحاطة شخصية. وينبغي أن يحاطوا علماً باعتماد الإحصاءات الحيوية على نظام التسجيل المدني (أو العمليات المؤقتة الأخرى مثل استقصاءات العينات المخصصة لجمع البيانات) وأن يدركوا الحاجة إلى مستوى مقبول من جودة البيانات لضمان الموثوقية الإحصائية. وينبغي أن ينخرط كبار المسؤولين الحكوميين مبكراً في أي مبادرات رئيسية لتحسين النظامين، ويجب السعي لتوفير دعمهم للأنشطة التي تترتب عليها آثار في الميزانية؛ وينبغي أيضاً إحاطتهم علماً في الوقت المناسب، بنتائج تقييمات النظامين لضمان جودة مستوى الفهم لنواحي القوة والضعف والمتطلبات المحتملة في المستقبل. وينبغي تصميم الاتصالات التي تجري مع المسؤولين الحكوميين الرفيعي المستوى لهؤلاء الأفراد تحديداً كما ينبغي أن تكون موجزة قدر المستطاع. ويُعد إشراك المسؤولين الحكوميين الرفيعي المستوى على الصعيد الإقليمي استراتيجية أخرى يتعين النظر فيها (انظر الفرع ألف أعلاه).

^{٥٤} المرجع نفسه؛ للمزيد من الإطلاع انظر المبادئ التوجيهية الشاملة للأمم المتحدة (١٩٩٨ أ).

٢ - عموم الجمهور

٦٤١ - عموم الجمهور هم "السكان المستهدفون"، ويتكونون من أفراد سُجلت أو ستسجل وقائعهم الحيوية؛ وقد يعملون من وقت لآخر كمبلغين من خلال توفير المعلومات المتعلقة بالوقائع الحيوية. وهم سيستعملون نظام التسجيل للحصول على وثائق قانونية أو خلافاً لذلك، من أجل توثيق وقائع حيوية حدثت لهم هم أنفسهم أو لأفراد الأسرة الآخرين. ولذلك ينبغي توعية الجمهور لأجل طويل وبصورة مستمرة ليس فقط بشروط تسجيل الوقائع الحيوية وإنما أيضاً بقيمة وفوائد ما سيجنونه من خلال استخدام نظام التسجيل. وبدون حفز الجمهور على تسجيل الوقائع فوراً وبدقة، لن يعمل نظاما التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بصورة سليمة. وينبغي بذل قصارى الجهد لإحاطة الجمهور علماً بما يلي: الأسباب التي تدعو إلى ممارستهم التسجيل في الوقت المناسب وبدقة؛ التزامهم في هذا الصدد؛ فوائد الامتثال بالنسبة لكل من الأفراد والمجتمع. ويحتاج عموم الجمهور إلى معرفة مكان ووقت وكيفية تسجيل الوقائع الحيوية، ويحتاجون إلى إدراك ما يدعوههم إلى القيام بهذا. ويجوز أن تكون الاتصالات التي تتضمن هذه الرسائل والرامية إلى تثقيف عموم الجمهور، موجزة وتبث بواسطة الإذاعة والتلفزيون، والملصقات، والكراسات، أو الوسائط الأخرى. وهذه الرسائل ينبغي ألا تشمل فقط حصراً بالاستخدامات المهمة للتسجيل المدني والفوائد التي يجنيها الأفراد وإنما أيضاً وصفاً موجزاً لكيفية ووقت ومكان القيام بهذه العملية البسيطة.

٣ - أعضاء المؤسسات، والمهن والوكالات

٦٤٢ - تشمل هذه الفئة من يشاركون بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ولكن تدرج واجباتهم الرئيسية خارج النظامين، بمن فيهم الأطباء، والعاملون الصحيون، والقابلات، وموظفو العيادات والمستشفيات، والمسؤولون التعليميون مثل مديرو المعاهد الطبية ومعاهد الصحة العامة، وموظفو عقود الزواج والطلاق، وسلطات الحكم المحلي المعنية بالتسجيل المدني. وإذا اقتضى الأمر، ينبغي أن تشمل التوصيفات الوظيفية للأشخاص من هذه الفئة تحديداً، مسؤولياتهم بموجب نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وينبغي أن تؤكد الحملة التثقيفية التي تستهدف أفراد هذه الفئة دورهم في نجاح النظامين عموماً وتعزيز الوعي بمسؤولياتهم وواجباتهم المحددة، التي تشمل وصفاً للإجراءات اللازمة خطوة بخطوة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تؤكد المواد التثقيفية قيمة تثقيف الجمهور، من أجل مساعدة الأفراد من هذه الفئة على أداء دورهم كمثقفين لذلك الجزء من الجمهور الذي يمثل عملاءهم.

٦٤٣ - قبل إطلاق حملة تثقيف الجمهور، ينبغي إشراك القابلات وأخصائيي التوليد، فضلاً عن القادة ممن قد يكونوا مسؤولين عن تسجيل الولادات في قراهم، إشراكاً تاماً. وينبغي أن يكونوا قد تلقوا تدريباً لتنمية فهمهم بأسباب تسجيل ولادة الطفل، ووقت ومكان وكيفية هذه العملية، ومن ثم يمكنهم نقل هذه المعلومات إلى الحوامل والأمهات الجدد.

٦٤٤ - وينبغي تشجيع المنظمات الدولية المناسبة على مساعدة البلدان في تقاسم خبراتها المتعلقة بممارسات التسجيل المدني. ويُعد نشر معلومات أحد البلدان بين البلدان الأخرى، مع تفاصيل عن حالات النجاح والفشل التي يتم تقاسمها كجزء من عملية التعلم وسيلة مهمة للتركيز على اعتماد أساليب لتحسين النظامين.

°° ترد المبادئ التوجيهية
الشاملة في الأمم المتحدة
(١٩٩٨ أ).

دال - الدراسات التقييمية °°

٦٤٥ - ينبغي أن يكون رصد التقييم أو الأداء جزءاً من تشغيل نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وما لم تكن هذه العملية بالفعل عنصراً من هذين النظامين، ينبغي تسمية وحدة كعنصر يشكل جزءاً من استراتيجية التحسين. وينبغي أن تكون هذه الوحدة مسؤولة عن تنظيم دراسات التقييم، باستخدام منهجيات مناسبة يرد وصفها في الفصل الأول من الجزء الثالث أعلاه، فضلاً عن التقييم الخارجي والتقييم الداخلي، والدراسات التجريبية ومشاريع المناطق البيانية.

١ - طريقة التقييم الخارجي

٦٤٦ - يتمثل الغرض من دراسة التقييم الخارجي في الحصول على تعقيبات من آراء وتصورات المستعملين لخدمات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وبهذه المنهجية، يمكن جمع معلومات بشأن التصورات، فضلاً عن المزيد من البيانات الواقعية لتشغيل النظامين.

٦٤٧ - وتستند هذه الطريقة إلى الأساليب المعدة أصلاً للاضطلاع بدراسات بحثية سوقية وكثيراً ما تمارس مع "مجموعات عمل مركزة" غير الرسمية، أي الجماعات التي تضم معاً أفراداً لمناقشة استخداماتهم وتصوراتهم للنظامين. وقد تكون المنهجية الخارجية رسمية بشكل أكبر أيضاً، استناداً إلى استقصاء إحصائي لعينة تمثيلية لفئات أو أفراد تلمس آراؤهم وتستخدم عادة استبياناً منظماً أو أداة استقصاء. ولم يستخدم هذا النهج بصورة مستفيضة في نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، مع أنه أداة تقييم شائعة في أوساط أخرى من قبيل القطاعات الصناعية والتجارية.

٢ - طرق التقييم الداخلي

٦٤٨ - تركز طرق التقييم الداخلي على الأداء الداخلي للأنظمة. وهناك عموماً نوعان وهما: (أ) تقييمات تركز على مقاييس الإنتاج (النتائج) و (ب) تقييمات تستخدم قياسات موقفية ونوعية.

(أ) تقييم قياس الأداء

٦٤٩ - فيما يتعلق بتقييمات قياس الأداء، تستخدم مجموعة من معايير التقييم لدراسة أداء النظم من حيث الموظفين، والتكاليف، والتشغيل. والواقع أن هذه التدابير ترصد مقاييس مدخلات ونواتج النظامين. ويمكن استخدام عامل التكلفة، بما في ذلك تكلفة جمع البيانات الأولية، وتكلفة تجهيز البيانات وتكلفة نشر الإحصاءات الحيوية على المستعملين لتوضيح العملية. وفي معظم البلدان، تكون البيانات الأولية مجرد نواتج جانبية للتسجيل القانوني للوقائع الحيوية وقد لا تكون تكلفة جمع البيانات ذات شأن كبير. ومن ناحية ثانية، تتطلب تكاليف تجهيز ونشر الإحصاءات الحيوية تمحيصاً دقيقاً، يكون مهماً بصفة خاصة عندما يلزم اتخاذ قرار يتعلق باختيار معدات أو إجراءات جديدة محددة.

٦٥٠ - وبالإضافة إلى ذلك، يمكن دراسة ملائمة وجودة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية فيما يتعلق بالاكتمال، وصحة المحتوى، وإتاحته للتبويب، وحسن توقيت المعلومات والإحصاءات، والاستمرارية على مر الزمن (انظر الفصل الأول، الجزء الثالث).

(ب) تقييم مقياس المواقف

٦٥١ - قد يعطي أو لا يُعطي مقياس المواقف تجاه النظامين وتصورتهم نفس الصورة التي يعطيها تقييم أدائه التقني. ويمكن تنظيم استقصاءات لكشف المشاكل حسبما يتصورها مستعملو النظامين والمشاركون فيهما فضلاً عن موظفي نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وتُعد المعلومات المُستمدّة بهذه الطريقة مفيدة في تحسين الكفاءة والاستجابة لاحتياجات المستعملين، وفي تصميم الحملات التدريبية وحملات العلاقات العامة، وفي المساعدة على تحديد الأولويات بالنسبة للإجراءات المقبلة.

٣ - الدراسات التجريبية ومشاريع المناطق البيانية

٦٥٢ - يمكن إنجاز تقييم الممارسات الجديدة أو استراتيجيات التحسين من خلال استخدام الدراسات التجريبية ومشاريع المناطق البيانية لأغراض الاختبار قبل حدوث التنفيذ الكامل.

٦٥٣ - وتبحث الدراسة التجريبية جدوى إدخال تغيير في الإجراءات وإمكانية مساهمته في الكفاءة والجودة. وقد تُستخدم لبحث طرق التسجيل الجديدة، وتدقيق البيانات، والابتكارات في مجال تجهيز البيانات وما إلى ذلك.

٦٥٤ - ويوفر نمج المنطقة البيانية آلية لنشر ابتكار جديد أو جهد للتحسين على نطاق تسهل إدارته في بلد يسعى إلى تعديل نظاميه للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ورفع كفاءتهما. وقد تركز العمليات البيانية على جدوى الإجراءات الجديدة أو المعدلة، أو على تقدير الموارد اللازمة لتوسيع نطاق هذه التغييرات لتغطي نطاقاً إقليمياً أو وطنياً أو كليهما.

٦٥٥ - ويعتمد نجاح أيّ من الدراسات التجريبية أو المناطق البيانية اعتماداً كبيراً على قدرة البلد على مد نطاق الخبرات والدروس المستفادة لتشمل المستوى الوطني. ويُعد الالتزام الوطني المستدام على مر الزمن ضرورياً لنجاح هذا النهج. ومن الأمور البالغة الأهمية أن يكون هناك توقع معقول لإمكان استخدام الإجراءات الذي يجري اختباره أو بيانه في سائر البلد وعدم اعتماده بشكل كبير على التمويل الخارجي. ولنجاح تلك المشاريع يجب أن يكون هناك التزام وطني كافٍ بتوفير الموارد اللازمة لاستدامة النهج.

٦٥٦ - وعلى البلدان التي تعترم استخدام هذا النهج أن تتحلى على حدّ سواء، بالواقعية من حيث الأهداف التي تضعها، والالتزام باستدامة أو توسيع نطاق خبراتها بشأن البيانات على الصعيد الوطني.

هاء - استخدام تكنولوجيا المعلومات والتشغيل الآلي

٦٥٧ - يُسهم مستوى تطور تكنولوجيا المعلومات والتحليل إسهاماً كبيراً في مستويات حُسن التوقيت والجودة. وتوفّر التكنولوجيات مزايا كبيرة محتملة لنظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: فهي قد تزيد من كفاءة العمليات وحُسن التوقيت، وتحسّن جودة السجلات التي تُجمع وسلامة الوثائق عند تخزينها، وتوسّع نطاق الخدمات، وتحسّن الخدمات المقدمة إلى الجمهور، وما إلى ذلك. وينبغي أن يرصد نظاما التسجيل والإحصاءات الحيوية بشكل روتيني التكنولوجيات والأساليب الناشئة لتقييم قابليتها للتطبيق في النظامين الحاليين. وهناك مزايا وتكاليف على حدّ سواء تتصل بالابتكارات. ويوفر الرصد المنهجي للتكنولوجيات الناشئة الفرصة لنظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية لتعزيز الوعي بالتكنولوجيات الجديدة وتقييم فعاليتها من حيث التكلفة.

٦٥٨ - وتتاح التكنولوجيا الجديدة بصورة منتظمة لاستخدامها في نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية كما هو الحال في التخصصات الأخرى. وتوفر بعض نواحي التقدم تحسناً يمكن تطبيقه

في مجال معين في النظام. وهناك استراتيجيات أخرى أكثر شمولاً من حيث تأثيرها على التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ومن المهم بالنسبة للمسؤولين في مجال التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية أن يظلوا مدركين في جميع الأوقات للتطورات التي تنطوي على إمكانية إحداث تحسينات في النظامين^{٥٦}.

^{٥٦} المرجع نفسه.

٦٥٩ - ولذلك فمن الضروري أن تشمل إدارة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية عنصراً في النظامين لاستعراض نُظم تكنولوجيا المعلومات والتشغيل الآلي والاتصالات المتاحة حالياً. وسيتيح هذا للنظامين مواكبة التغيرات السريعة التي تحدث في هذا المجال والاستفادة منها.

المرفق الأول

المعلومات اللازمة للأغراض القضائية والإدارية

وثيقة ولادة حية

خصائص وثيقة التسجيل

اسم مكتب التسجيل المدني المحلي ورمزه الجغرافي

رقم الوثيقة

تاريخ التسجيل

خصائص الطفل

الاسم

نوع الجنس

الرقم المخصص لتحديد الهوية الشخصية

خصائص الواقعة

تاريخ ووقت حدوثها

مكان حدوثها

نوع الولادة (أي مولود وحيد أو مواليد متعددون)

اختصاصي توليد (أي الشخص الذي قام بمساعدة الأم على ولادة طفل حي)

خصائص الأم

الاسم

رقم تحديد الهوية الشخصية

العمر أو تاريخ الميلاد

مكان الإقامة المعتاد

الجنسية/الفئة العرقية أو المواطنة

مكان الميلاد

الحالة الزوجية

خصائص الأب

الاسم

رقم تحديد الهوية الشخصية

العمر أو تاريخ الميلاد

مكان الإقامة المعتاد

الجنسية/الفئة العرقية أو المواطنة
 مكان الميلاد
 الحالة الزوجية
 خصائص المبلّغ
 رقم تحديد الهوية الشخصية (اختياري)
 مكان الإقامة المعتاد
 الصلة بالطفل
 الوثائق التي قدمها المبلّغ
 الشهادة الطبية التي أصدرها الطبيب أو القابلة (أو كبديل لهذا أسماء وفرادى أرقام تحقيق هوية الشهود على الواقعة)
 ملاحظات وتوقعات
 توقيعاً المبلّغ والمسجل المحلي
 خانة للترميزات والملاحظات التكميلية والأختام الرسمية

وثيقة الوفاة

خصائص وثيقة الوفاة
 اسم مكتب التسجيل المدني المحلي ورمزه الجغرافي
 رقم الوثيقة
 تاريخ التسجيل
 خصائص المتوفي
 الاسم
 رقم تحديد الهوية الشخصية
 نوع الجنس
 العمر وقت الوفاة أو تاريخ الميلاد
 مكان الإقامة المعتاد (لأم إذا كان الأمر يتعلق بوفاة رضيع)
 الجنسية/الفئة العرقية أو المواطنة
 مكان الميلاد
 الحالة الزوجية
 خصائص الواقعة
 تاريخ ووقت حدوث الواقعة
 مكان حدوث الواقعة
 سبب الوفاة
 خصائص المبلّغ
 الاسم
 رقم تحديد الهوية الشخصية (اختياري)

مكان الإقامة المعتاد

الصلة بالمتوفى

الوثائق التي قدمها المبلغ

نوع شهادة التصديق على سبب الوفاة

أسماء وفرادى أرقام تحديد الهوية الفردية للشهود على الوفاة

ملاحظات وتوقعات

توقيع المبلغ والمسجل المحلي

خانة للترميزات والملاحظات التكميلية والأختام الرسمية

وثيقة الزواج

خصائص وثيقة التسجيل

اسم مكتب التسجيل المدني المحلي ورمزه الجغرافي

رقم الوثيقة

تاريخ التسجيل

خصائص العروس والعريس (منفصلة لكل منهما)

الاسم

رقم تحديد الهوية

الحالة الزوجية السابقة

عدد الزيجات السابقة

العمر أو تاريخ الميلاد

مكان الإقامة المعتاد

الجنسية/الفئة العرقية أو المواطنة

مكان الميلاد

خصائص الواقعة

تاريخ حدوث الواقعة

مكان حدوث الواقعة

نوع الزواج (أي مدني، ديني، مدني وديني، عرقي وما إلى ذلك)

الشهود

الأسماء

مكان الإقامة

ملاحظات وتوقعات

تواقيع العروس، والعريس، والشهود والمسجل المحلي

خانة للرموز والملاحظات التكميلية والأختام الرسمية

المرفق الثاني

برنامج التبويب السنوي للإحصاءات الحيوية التي جرى تجميعها من بيانات التسجيل المدني

خلاصات الجداول الأساسية

أولاً - عناصر برنامج التبويب السنوي

ألف - مقدمة

١ - للأغراض الوطنية ودون الوطنية ينبغي أن يوفر برنامج التبويب السنوي للإحصاءات الحيوية بيانات مصنفة بحسب احتياجات دراسة حدوث أهم خصائص ومحددات الخصوبة والوفيات، والوفيات الجنينية، والزواج والطلاق، وأماطها واتجاهاتها الزمنية، وفوارقها الجغرافية، إلى جانب استكشاف العلاقات فيما بينها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يشمل البرنامج الجداول اللازمة للأغراض الإدارية، لتقييم جودة الإحصاءات الحيوية، بما في ذلك اكتمال وحسن توقيت التسجيل ودقة محتوى وثائق التسجيل (أو نماذج الإبلاغ للأغراض الإحصائية، وفقاً لمقتضى الحال). وينبغي أن يسعى برنامج التبويب أيضاً إلى تلبية متطلبات المنظمات الدولية، وأن يتماشى قدر المستطاع مع التوصيات المتعلقة بتحقيق القابلية الدولية للمقارنة.

٢ - وينبغي أن يؤدي تصميم برنامج التبويب إلى زيادة استخدام المعلومات المتاحة إلى أقصى حد. وينبغي أن يكون التركيز في إعداد برنامج التبويب على الحاجة لكل تبويب، وعلى إمكانية استخدام تسهيلات التبويب أو برامجيات التبويب المتاحة عادة للدوائر الإحصائية في البلد، وعلى ضرورة إعداد ونشر المعلومات الإحصائية الحيوية في شكل مطبوع أو بطريقة إلكترونية للمستعملين في دوائر الحكومة وخارجها في الوقت المناسب.

٣ - وينبغي أن يأخذ تصميم برنامج التبويب في الاعتبار أيضاً جودة البيانات الأساسية فيما يتعلق بدقة واكتمال التغطية (انظر الفقرة ٢٤٠، الفصل الرابع دال، الجزء الأول، والفصل الأول، الجزء الثالث). ويُعد برنامج التبويب المسهب مفيداً فقط عندما تكون درجة اكتمال التسجيل ٩٠ في المائة أو أكثر. وإذا قلت النسبة عن ذلك، ينبغي أن تقتصر التبويبات على جداول أكثر بساطة، مع التأكيد على ضرورة تحقيق تحسينات فيما يتعلق باكتمال التسجيل ودقة محتويات المعلومات الإحصائية المبلّغة.

٤ - ويلزم تصميم عناوين الجداول بطريقة تعكس محتوى الجدول، ونطاقه وتغطيته، قدر المستطاع. ومن المهم عند الاقتضاء، توثيق أيّ انحراف أو إجراء يُتبع لإيجاد متغيرات مشتقة واردة في الجداول توثيقاً سليماً، وتذيل ذلك بحواشي.

٥ - وتقتصر قائمة الحد الأدنى للتبويبات الواردة في الفرع الثاني أدناه على التبويبات المناسبة للبيانات التي تُجمع بطريقة التسجيل المدني. والقصد من خطة التبويب هو أن تكون بمثابة دليل لإعداد الإحصاءات الحيوية فقط. والقائمة منظمة بحسب نوع الواقعة الحيوية ويليها في الفرع الثالث مجموعة من الموجزات للجدول المدرجة والتي تمثل سلاسل زمنية للوقائع الحيوية، ومعدلات إحصائية حيوية أساسية والمجموعة الكاملة للوقائع الحيوية للبلد وأقسامه المدنية. وقد تكون القائمة برمتها مفيدة للبلدان التي تتمتع بتغطية إقليمية جيدة للتسجيل المدني. والتبويبات التي تناسب

البلدان التي تقل نسبة التغطية فيها عن ٩٠ في المائة هي تلك التي تتيح توزيع كل نوع من الوقائع الحيوية بحسب مكان حدوث الواقعة وبحسب مكان الإقامة، بالنسبة للبلد ككل ولأقسامه المدنية.

باء - نطاق وأهداف التبويبات

٦ - أغراض التبويبات الواردة أدناه ذات شقين. فهي مصممة أساساً لتعريف المستعملين بأنواع الجداول التي سيتمكن مكتب الإحصاءات الحيوية من إعدادها لأغراض لكل من عرض البيانات وتقييم جودة الإحصاءات الحيوية؛ بمعنى أن الأهداف ستكون كما يلي:

- توفير أمثلة للتبويبات الأساسية التي يمكن إنتاجها سنوياً من المواضيع الموصى بها في الفصل الثالث من الجزء الأول، والتي تلي أدنى احتياجات البيانات الوطنية وتعزز القابلية للمقارنة على الصعيد الوطني؛
- عرض التبويبات لأغراض إدارية قد تستخدم لتقييم مستوى اكتمال التسجيل وتعزيز مقارنة النتائج الحالية مع تلك التي تم الحصول عليها في السنوات السابقة بغية تحديد التغييرات في المستويات والأنماط، والأخطاء المتعلقة بعدم اكتمال استلام الوثائق من مكتب التسجيل، والإحالات التي تتم بعد انقضاء المهلة، وما إلى ذلك.

٧ - ينبغي النظر إلى التبويبات الموصوفة أدناه باعتبارها الأساس لأدنى برنامج سنوي أساسي مقترح. ولا تشمل المجموعة جميع المواضيع المبينة في القائمة الواردة في الفصل الثالث من الجزء الأول، وإنما تركز عوضاً عن ذلك على المواضيع التي تعتبر أساسية في القائمة الدنيا المصممة لتلبية احتياجات محددة بحسب المستعملين والبلدان. وتقدم التبويبات كدليل للبلدان، التي قد تحتاج إلى تعديل وتوسيع نطاق المجموعة بحسب احتياجاتها الخاصة، والجدير بالملاحظة أن الإحصاءات الحيوية للبلد تكون أكثر فائدة بالنسبة للأغراض الإدارية والتخطيطية فضلاً عن أغراض البحوث العامة إذا بوبت من حيث صلتها بالفئات الاجتماعية والاقتصادية المهمة التي يمكن تحديدها في البلد. وتعد التقسيمات الفرعية الإقليمية والجغرافية الأخرى من قبيل الأقسام المدنية الرئيسية أو الصغرى أو أماكن الإقامة الحضرية/الريفية، مهمة في تمييز مستويات وأنماط وتغيرات الإحصاءات الحيوية.

٨ - وعادة، تُحسب معدلات الإحصاءات الحيوية التي تقيس مستويات وأنماط الخصوبة، ومعدلات الوفيات والزواج والطلاق، باستخدام مقام يتألف من أعداد الفئات السكانية التي حدثت فيها الوقائع والتي تحسب في البسط (السكان المعرضون للمخاطر). وبالنسبة لمعظم المعدلات، يتم الحصول على المقام عادة من مصادر بيانات منفصلة، من قبيل التعدادات السكانية، وسجلات السكان (إن كانت متاحة) وتقديرات السكان. ولذلك، من الضروري إيلاء اهتمام وثيق لتنسيق التعاريف والتصنيفات المستخدمة في المصادر التي يستمد منها البسط والمقام.

جيم - مبادئ التبويب

٩ - وردت مبادئ التبويب في الفقرات ٢٤٠ - ٢٥٦ من الجزء الأول، وينبغي أخذها في الاعتبار عند إعداد برنامج التبويب السنوي. وترد فيما يلي بعض المفاهيم الأساسية.

١٠ - الشمول. يُنص في القانون على وجوب تسجيل كل واقعة حيوية تحدث في منطقة جغرافية معينة مرة واحدة، أي مرة واحدة فقط في غضون الفترة الزمنية. ولذلك ينبغي أن تشمل التبويبات الإحصائية المنطقة الجغرافية برمتها وأن تشمل الوقائع بالنسبة لجميع فئات السكان في داخل المنطقة، والتي حدثت أثناء الفترة الزمنية المحددة (انظر الفقرات ٣٤، ٢٤١ و ٢٤٢).

١١ - ينبغي أن يكون تبويب بيانات البلد متعلقاً عموماً بالأحداث التي تقع داخل حدوده فقط. ولا يلزم إدراج الوقائع التي تحدث خارج حدوده إلا إذا كانت تتعلق بأشخاص مدرجين في مقام السكان لإيجاد المعدلات المحتملة فقط من قبيل وفيات السياح، أو وفيات القوات المسلحة التي تكون خارج البلد. وبالنسبة للبلدان

التي ترغب في تنفيذ هذا المبدأ، ينبغي النص على تبادل الوثائق على الصعيدين الدولي أو الثنائي ليتسنى استبعاد الوقائع التي تحدث للمقيمين في بلدان أخرى من بيانات الوقائع التي تحدث في تلك البلدان (انظر أيضاً الفقرة ٢٤٣).

١٢ - وفي حالة اقتصار منطقة التسجيل على جزء واحد من البلد، يلزم الحد من برنامج التبويب ومن مستوى التفاصيل الجغرافية المبيّنة.

١٣ - التبويب بحسب تاريخ الحدوث. بالرغم من أنه يمكن عرض التبويبات الأولية بحسب تاريخ التسجيل بغية إعدادها بسرعة قدر الإمكان، إلا أن التبويبات النهائية لفترة السنة التقويمية ينبغي أن تستند إلى الوقائع التي حدثت في تلك الفترة، بغض النظر عن تاريخ التسجيل (انظر الفقرات ٢٤٤ - ٢٥١).

١٤ - التبويب بحسب مكان الحدوث وبحسب مكان الإقامة. ينبغي أن تعدّ التبويبات السنوية النهائية بحسب مكان الإقامة. وفيما يتعلق بتبويبات وقائع البلد برومته، هناك عموماً فرق قليل نسبياً بين مكان حدوث الواقعة ومكان الإقامة. وبالنسبة للتبويبات النهائية للمناطق الجغرافية الأصغر من مجمل الإقليم الوطني، والأقسام المدنية الرئيسية، والأقسام المدنية الصغرى والمدن، ينبغي للأغراض التحليلية إعدادها بحسب مكان الإقامة المعتاد. ومن ناحية ثانية، فكما نوقش في الفقرات ٢٥٢ - ٢٥٥، يلزم إعداد التبويبات بحسب مكان حدوث الواقعة للأغراض الإدارية أو لتقييم تغطية التسجيل (لتحديد مكان إقامة الشخص المرجعي بالنسبة لكل نوع من أنواع الوقائع، انظر الفقرة ٢٥٥).

دال - المحتويات الدنيا لتقرير الإحصاءات الحيوية السنوي

١٥ - يلزم أن يتضمن تقرير الإحصاءات الحيوية السنوي للبلد، كحدّ أدنى التبويبات الضرورية، والمعدلات والنسب المناسبة (انظر الفقرات ٢٥٨ - ٢٦٤)؛ ونص يشير إلى صفات البيانات اللازمة لتفسير وفهم تلك البيانات بحسب مستعملها، بما في ذلك توصيفات لجودة البيانات واكتمالها، والطرق المستخدمة لتقييم البيانات، والتعاريف والتصنيفات المستخدمة في جمع البيانات وإعداد التبويبات، ومصادر المقامات المستخدمة لحساب المعدلات الحيوية.

١٦ - وفي الحالات التي لا يوجد فيها نظام شامل، سيلزم بعض التعديل للمبادئ المبينة في الفقرات ٢٤٠ - ٢٥٦، من الفصل الرابع، في الجزء الأول، وسيلزم اعتماد برنامج تبويب محدود أكثر. ويوصى بالممارسات المتمثلة في اقتصار التبويبات التفصيلية على المجالات التي يُعرف اكتمال تسجيلها. ومن المهم بالرغم من ذلك تبويب الإحصاءات وتقييم التغطية سنوياً. وقد تفيد الأنشطة التي تجهز من خلالها الإحصاءات الحيوية بانتظام كأداة لتعزيز التنسيق داخل النظام، بين الوزارة المسؤولة عن التسجيل المدني والوزارة التي أُسندت إليها سلطة إعداد الإحصاءات الحيوية.

١٧ - ولتيسير إجراء تقييم موجز لنطاق برنامج التبويب، تُوفّر القائمة الدنيا المبينة في الفرع الثاني أدناه عنواناً لكل تبويب مقترح للولادات الحية، والوفيات، ووفيات الرضع، والوفيات الجنينية، والولادة (الولادات الحية زائداً الوفيات الجنينية)، وحالات الزواج والطلاق، وجداول تلخيصية. وترد معظم التبويبات، بما في ذلك استخدامات ومواصفات تفصيلية، في الفرع الثالث. وقد نُسقت المواصفات مع مواصفات تعدادات السكان، والمواصفات الواردة في التصنيف الإحصائي الدولي للأمراض والمشاكل الصحية ذات الصلة، التنقيح العاشر^أ، فضلاً عن توصيات اليونسكو بشأن تصنيف التعليم وتصنيفات منظمة العمل الدولية بشأن النشاط الاقتصادي.

١٨ - ويعرض كل من الجداول التحليلية وجداول الأغراض الإدارية على حدّ سواء. والجداول التحليلية هي جداول معدّة لمستعملي الإحصاءات الحيوية لأغراض البحوث (قياس التغيرات في مستوى وأنماط الوقائع الحيوية، وما إلى ذلك)، ولغرض إنشاء مرافق الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية أو لرصد الأوبئة. وجداول الأغراض الإدارية هي تلك التي تستخدم مثلاً، للمساعدة على تقييم اكتمال التسجيل، وحُسن التوقيت ودقة المحتوى.

١٩ - والإحصاءات الحيوية التي يتم تجميعها من بيانات التسجيل أدوات أساسية لتصميم وتقييم ورصد البرامج الصحية والإدارية الموجهة للسكان. ولذا فإن معظم التبويبات مصممة لتوفير بيانات لثلاثة مستويات من الأقسام المدنية وهي: البلد برومته، والأقسام المدنية الرئيسية والأقسام المدنية الصغرى. وإذا كان في البلدان أقسام مدنية متوسطة، فإن هذا يشكل فئة يجب إدراجها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تُدرج في برنامج التبويب البيانات الحضرية/

^أ جنيف، منظمة الصحة العالمية، ١٩٩٢. وترجي ملاحظة أنه منذ صدور النسخة الأصلية للتصنيف الدولي للأمراض (ICD-10) أُجريت عليها ثلاثة تحديثات كان آخرها عام ٢٠١٠.

والريفية، والبيانات المتعلقة بفئات عرقية أو وطنية، حسب الاقتضاء. ومن ناحية ثانية، سيحدد العدد الإجمالي للوقائع الحيوية في كثير من الحالات، التصنيف الجغرافي لكل تبويب.

٢٠ - وتوفر تكنولوجيا المعلومات تسهيلات غير محدودة لربط الوثائق في نظام الإحصاءات الحيوية. فمثلاً، يمكن ربط وثائق وفيات الرضع بالوثائق المناظرة للولادات الحية لتوسيع عدد المتغيرات المتاحة من أجل إتاحة الاضطلاع بالمزيد من الدراسات المتعمقة. ولهذا الغرض، قد ترغب البلدان في تصميم تبويات خاصة.

ثانياً - القائمة الدنيا للتبويات ب

ألف - الولادات الحية

الولادات الحية - ١	الولادات الحية بحسب مكان حدوث الواقعة ونوع جنس الطفل
الولادات الحية - ٢	الولادات الحية بحسب مكان حدوث الواقعة ومكان الإقامة المعتاد للأم
الولادات الحية - ٣	الولادات الحية بحسب مكان التسجيل، وشهر حدوث الواقعة وشهر التسجيل
الولادات الحية - ٤	الولادات الحية بحسب شهر ومكان حدوث الواقعة، ومكان الإقامة المعتاد للأم
الولادات الحية - ٥	الولادات الحية بحسب العمر، ومكان الإقامة المعتاد والحالة الزوجية للأم
الولادات الحية - ٦	الولادات الحية بحسب عمر الأب
الولادات الحية - ٧	الولادات الحية بحسب مكان الإقامة المعتاد، وعمر الأم وتحصيلها التعليمي
الولادات الحية - ٨	الولادات الحية بحسب التحصيل التعليمي وعمر الأم وترتيب الولادات الحية
الولادات الحية - ٩	الولادات الحية بحسب مكان الإقامة المعتاد وعمر الأم ونوع جنس الطفل وترتيب الولادات الحية
الولادات الحية - ١٠	الولادات الحية بحسب ترتيب الولادات الحية والفترة الفاصلة بين آخر مولود حي وبين المولود الحي السابق للأم
الولادات الحية - ١١	الولادات الحية بحسب مكان الولادة، وبحسب مكان الإقامة المعتاد للأم وعمر الأم
الولادات الحية - ١٢	الولادات الحية بحسب مكان الإقامة المعتاد وعمر الأم والمركز الشرعي
الولادات الحية - ١٣	الولادات الحية بحسب مكان حدوث الواقعة، ومكان الولادة واختصاصي التوليد في وقت الولادة
الولادات الحية - ١٤	الولادات الحية بحسب موقع الولادة، واختصاصي توليد ووزن المولود
الولادات الحية - ١٥	الولادات الحية بحسب وزن المولود ومكان الإقامة المعتاد والتحصيل التعليمي للأم

ب التبويات مرقمة تسلسلياً تحت كل نوع من أنواع الوقائع الحيوية الواردة في القائمة. وترد أشكال التبويات في الفرع الثالث أدناه. ولم يتم اختيار تبويات الولادات الحية - ٦ والوفيات - ١٠ و١٣، والوفيات الجنينية - ٢ و٣ و٧، والولادات الحية - الوفيات الجنينية - ١ و٢ و٣، والزواج - ٥ والطلاق - ١ و٦ و٧ كأمثلة توضيحية مكتملة من حيث الشكل.

الولادات الحية - ١٦	الولادات الحية بحسب سن الحمل، ومكان الإقامة المعتاد للأم ووزن المولود
الولادات الحية - ١٧	الولادات الحية بحسب وزن المولود، ومكان الإقامة المعتاد للأم والشهر الذي بدأت فيه الرعاية قبل الولادة
الولادات الحية - ١٨	الولادات الحية بحسب العمر ومكان الإقامة المعتاد للأم والشهر الذي بدأت فيه الرعاية السابقة للولادة
الولادات الحية - ١٩	الولادات الحية بحسب ترتيب الولادات الحية، ومكان الإقامة المعتاد للأم والشهر الذي بدأت فيه الرعاية السابقة للولادة
الولادات الحية - ٢٠	الولادات الحية بحسب مكان الإقامة المعتاد للأم ومدة الإقامة في مكان الإقامة العادي الحالي

باء - الوفيات

الوفيات - ١	الوفيات بحسب مكان الإقامة المعتاد ونوع جنس المتوفى
الوفيات - ٢	الوفيات بحسب مكان حدوث الواقعة ومكان الإقامة المعتاد ونوع جنس المتوفى
الوفيات - ٣	الوفيات بحسب شهر ومكان حدوث الواقعة ومكان الإقامة المعتاد للمتوفى
الوفيات - ٤	الوفيات بحسب مكان التسجيل، وشهر حدوث الواقعة وشهر التسجيل
الوفيات - ٥	الوفيات بحسب مكان حدوث الواقعة وموقع حدوثها
الوفيات - ٦	الوفيات بحسب مكان الإقامة المعتاد، وعمر ونوع جنس المتوفى
الوفيات - ٧	الوفيات بحسب العمر ومكان الإقامة المعتاد والحالة الزوجية للمتوفى
الوفيات - ٨	الوفيات بحسب مكان الإقامة المعتاد، وعمر ونوع جنس المتوفى وتحصيله التعليمي
الوفيات - ٩	الوفيات بحسب نوع الجنس وأسباب الوفاة، ومكان الإقامة المعتاد وعمر المتوفى
الوفيات - ١٠	الوفيات بحسب شهر حدوث الواقعة وسبب الوفاة
الوفيات - ١١	الوفيات بحسب مكان حدوث الواقعة، ونوع جنس المتوفى ونوع التصديق
الوفيات - ١٢	وفيات الأمهات بحسب سبب الوفاة وعمر المرأة
الوفيات - ١٣	الوفيات بحسب العمر ونوع النشاط المعتاد للمتوفى

جيم - وفيات الرضع

وفيات الرضع - ١	وفيات الرضع بحسب مكان حدوث الواقعة ومكان الإقامة المعتاد للأم
وفيات الرضع - ٢	وفيات الرضع بحسب شهر حدوث الواقعة ونوع جنس وعمر الطفل
وفيات الرضع - ٣	وفيات الرضع بحسب مكان الإقامة المعتاد للأم وعمر ونوع جنس الطفل
وفيات الرضع - ٤	وفيات الرضع بحسب سبب الوفاة، ومكان الإقامة المعتاد للأم ونوع جنس وعمر الطفل
وفيات الرضع - ٥	وفيات الرضع بحسب مكان الإقامة المعتاد للأم ومكان حدوث تسجيل الولادة

دال - الوفيات الجنينية

الوفيات الجنينية - ١	الوفيات الجنينية بحسب العمر ومكان الإقامة المعتاد للأم ونوع جنس الجنين
الوفيات الجنينية - ٢	الوفيات الجنينية بحسب نوع جنس الجنين ومركزه الشرعي
الوفيات الجنينية - ٣	الوفيات الجنينية بحسب عمر الأم والمركز الشرعي للجنين ونوع جنسه
الوفيات الجنينية - ٤	الوفيات الجنينية بحسب مكان الإقامة المعتاد للأم، ونوع جنس الجنين ووزنه عند الولادة
الوفيات الجنينية - ٥	الوفيات الجنينية بحسب مكان الإقامة المعتاد للأم، وسن الحمل ووزن الجنين عند الولادة
الوفيات الجنينية - ٦	الوفيات الجنينية بحسب العمر ومكان الإقامة المعتاد للأم ووزن الجنين عند الولادة
الوفيات الجنينية - ٧	الوفيات الجنينية بحسب نوع جنس الجنين والسن عند الحمل
الوفيات الجنينية - ٨	الوفيات الجنينية بحسب عمر الأم والترتيب الكلي للمواليد (الولادات الحية زائداً وفيات المواليد)
الوفيات الجنينية - ٩	الوفيات الجنينية بحسب شهر الحمل الذي بدأت فيه الرعاية السابقة للولادة، وعدد الزيارات ومكان الإقامة المعتاد للأم
الوفيات الجنينية - ١٠	الوفيات الجنينية بحسب مكان حدوث الواقعة ونوع التصديق

هاء - الولادات الحية والوفيات الجنينية

الولادات الحية - والوفيات الجنينية - ١	الولادة بحسب نوع الولادة وحالة الخروج من الرحم (مولود حي أو مولود ميت)
الولادات الحية - والوفيات الجنينية - ٢	الولادة بحسب ترتيب الولادة والوزن عند الولادة، بالنسبة لكل نوع من حالات الولادة
الولادات الحية - والوفيات الجنينية - ٣	الولادة بحسب نوع الولادة وعمر الأم، بالنسبة لكلا نوعي الجنسين

واو - حالات الزواج

حالات الزواج - ١	حالات الزواج بحسب مكان الإقامة المعتاد للعريس وشهر حدوث الواقعة
حالات الزواج - ٢	حالات الزواج بحسب مكان الإقامة المعتاد للعريس وسن العروس وسن العريس
حالات الزواج - ٣	حالات الزواج بحسب عمر العروس والعريس والحالة الزوجية السابقة لكل منهما
حالات الزواج - ٤	حالات الزواج بحسب التحصيل التعليمي لكل من العروس والعريس
حالات الزواج - ٥	حالات الزواج بحسب وظيفة كل من العروس والعريس

زاي - حالات الطلاق

حالات الطلاق - ١	حالات الطلاق بحسب مكان الإقامة المعتاد للزوج
حالات الطلاق - ٢	حالات الطلاق بحسب عمر الزوج والزوجة
حالات الطلاق - ٣	حالات الطلاق بحسب مدة الزواج وعمر الزوج والزوجة
حالات الطلاق - ٤	حالات الطلاق بحسب مدة الزواج وعدد الأطفال المعالين
حالات الطلاق - ٥	حالات الطلاق بحسب التحصيل التعليمي للزوج والزوجة
حالات الطلاق - ٦	حالات الطلاق بحسب وظيفة الزوج والزوجة
حالات الطلاق - ٧	حالات الطلاق بحسب عدد الزيجات السابقة للزوج والزوجة

حاء - جداول تلخيصية

الجدول التلخيصي - ١	الولادات الحية، الوفيات، وفيات الرضع، الوفيات الجنينية، حالات الزواج والطلاق بحسب مكان الإقامة المعتاد
الجدول التلخيصي - ٢	معدل المواليد الأولي، معدل الوفيات الأولي، معدل وفيات الرضع بحسب نوع الجنس، معدل الوفيات الجنينية، معدل حالات الزواج الأولي، ومعدل حالات الطلاق الأولي بحسب مكان الإقامة المعتاد
الجدول التلخيصي - ٣	السلاسل الزمنية للولادات الحية بحسب مكان الإقامة المعتاد للأم (في السنوات العشر السابقة)
الجدول التلخيصي - ٤	السلاسل الزمنية للوفيات بحسب مكان الإقامة المعتاد للمتوفى (في السنوات العشر السابقة)
الجدول التلخيصي - ٥	السلاسل الزمنية لوفيات الرضع بحسب مكان الإقامة المعتاد للأم (في السنوات العشر السابقة)
الجدول التلخيصي - ٦	السلاسل الزمنية للوفيات الجنينية بحسب مكان الإقامة المعتاد للأم (في السنوات العشر السابقة)
الجدول التلخيصي - ٧	السلاسل الزمنية لحالات الزواج بحسب مكان الإقامة المعتاد للعريس (في السنوات العشر السابقة)
الجدول التلخيصي - ٨	السلاسل الزمنية لحالات الطلاق بحسب مكان الإقامة المعتاد للزوج (في السنوات العشر السابقة)
الجدول التلخيصي - ٩	السلاسل الزمنية للوقائع الحيوية في البلد (في السنوات العشر السابقة)

جدول الولادات الحية - ١

الولادات الحية بحسب مكان حدوث الواقعة ونوع جنس الطفل

مكان حدوث الواقعة	نوع جنس الطفل		
	كلا الجنسين	ذكر	أنثى
المجموع	التصنيفات:		
الحضر	(أ) مكان حدوث الواقعة : '١' كل البلد؛ '٢' كل قسم مدني رئيسي؛ '٣' كل قسم مدني أصغر؛ '٤' كل محلة رئيسية. ويميّز بين الحضر والريف بالنسبة لـ '١' و '٢' و '٣' وحسبما يقتضيه الاستخدام على الصعيد الوطني. وإذا كان اكتمال تغطية تسجيل المواليد أقل من ٩٠ في المائة، تستخدم عند ذلك الأقسام المدنية الرئيسية أو الأصغر فقط التي تسجل الولادات الحية.		
الريف	(ب) نوع الجنس: ذكر؛ أنثى؛ لم يُذكر.		
الأقسام المدنية الرئيسية	ملحوظة:		
الحضر	يعد إحصاء أعداد الولادات الحية بحسب مكان حدوث الواقعة مفيداً لتخطيط وتقييم المرافق الطبية والقوى العاملة، فضلاً عن برامج الصحة والبرامج الاجتماعية الأخرى، وقد يستخدم أيضاً في رصد حجم العمل وأداء نظام التسجيل المدني في كل قسم مدني. وقد تشير أيّ تغييرات غير عادية في عد المواليد أو في نسبة المواليد الذكور إلى الإناث، إلى مشاكل تتعلق بالتسجيل أو تغييرات في توافر الرعاية الطبية أو مرافق الصحة ومرافق المستشفيات.		
الريف			
المدينة أو البلدة			

جدول الولادات الحية - ٢

الولادات الحية بحسب مكان حدوث الواقعة ومكان الإقامة المعتاد للأم

مكان حدوث الواقعة	مكان الإقامة المعتاد للأم		
	المجموع	نفس مكان حدوث الواقعة	مكان آخر
المجموع	التصنيفات:		
الحضر	(أ) مكان حدوث الواقعة : '١' كل البلد؛ '٢' كل قسم مدني رئيسي؛ '٣' كل قسم مدني أصغر؛ '٤' كل محلة رئيسية. ويميّز بين الحضر والريف بالنسبة لما يلي: '١'، '٢'، '٣' وحسبما يقتضيه الاستخدام على الصعيد الوطني.		
الريف	(ب) مكان الإقامة المعتاد للأم: نفس مكان حدوث الواقعة، مكان آخر، لم يُذكر.		
القسم المدني الرئيسي	ملحوظة:		
الحضر	تستخدم أعداد الولادات الحية بحسب مكان حدوث الواقعة ومكان الإقامة للأم للحصول على معلومات بشأن ما إذا كانت الأمهات يلدن في نفس القسم المدني الذي توجد فيه أماكن إقامتهن أو في موقع جغرافي آخر. ويفيد عدد الولادات بحسب مكان الإقامة أيضاً لتخطيط البرامج، والتقييم والبحث في كثير من ميادين التطبيق، من قبيل الصحة، والتعليم، والسكن؛ والتقديرات والتوقعات السكانية؛ والسياسة الاجتماعية والاقتصادية. وتستخلص أعداد الولادات الحية بالنسبة لكل قسم مدني للإقامة وبالنسبة للبلد ككل من بسط حسابات المعدلات الأولية للولادات وربطه بالمقام المناسب لتقدير السكان في منتصف السنة. ويجب توخي العناية في تفسير المعدلات الأولية للولادات عندما يكون البسط غير كامل أو تكون تقديرات السكان غير دقيقة، أو كلاهما.		
الريف			
القسم المدني الأصغر			
الحضر			
الريف			
المدينة أو البلدة			

الولادات الحية بحسب مكان التسجيل، وشهر حدوث الواقعة وشهر التسجيل

شهر التسجيل					مكان التسجيل وشهر حدوث الواقعة
كانون الأول	تشرين الثاني	كانون الأول	شباط / فبراير	ديسمبر	المجموع
لم يُذكر	ديسمبر	لم يُذكر	...	شباط / فبراير	المجموع
التصنيفات:					المجموع
(أ) مكان التسجيل: '١' كل البلد؛ '٢' كل قسم مدني رئيسي. ويميّز بين الحضر والريف بالنسبة لما يلي '١' و '٢'. وقد ترغب بعض البلدان في توسيع نطاق التفصيل ليشمل '٣' كل قسم مدني أصغر.					كانون الثاني / يناير شباط / فبراير آذار / مارس نيسان / أبريل أيار / مايو حزيران / يونيو تموز / يوليه آب / أغسطس أيلول / سبتمبر تشرين الأول / أكتوبر تشرين الثاني / نوفمبر كانون الأول / ديسمبر لم يُذكر
(ب) شهر التسجيل / حدوث الواقعة: كانون الثاني / يناير - شباط / فبراير، آذار / مارس، نيسان / أبريل، أيار / مايو، حزيران / يونيو، تموز / يوليه، آب / أغسطس، أيلول / سبتمبر، تشرين الأول / أكتوبر، تشرين الثاني / نوفمبر، كانون الأول / ديسمبر، لم يُذكر.					القسم المدني الرئيس (بالنسبة للمجموع)
ملحوظة:					
تعد المعلومات بشأن فترات التأخير بين تاريخ الولادة وتاريخ التسجيل مفيدة لتقييم أداء نظام التسجيل، وينبغي استعراضها بحسب شهر ومكان التسجيل لتحديد حالات التأخير في مناطق جغرافية معينة في البلد، أو حالات تأخير ذات نمط موسمي.					

برنامج الولادات الحية - ٤

الولادات الحية بحسب شهر ومكان حدوث الواقعة ومكان الإقامة المعتاد للأُم

مكان الإقامة المعتاد للأُم				مكان وشهر حدوث الواقعة
لم يُذكر	مكان آخر	نفس مكان حدوث الواقعة	المجموع	
التصنيفات:				المجموع
(أ) مكان حدوث الواقعة : '١' كل البلد؛ '٢' كل منطقة مدنية رئيسية. ويميّز بين الحضر والريف بالنسبة لما يلي '١' و '٢' وحسبما يقتضيه الاستخدام على الصعيد الوطني.				شباط / فبراير
(ب) مكان الإقامة المعتاد للأُم: هو نفس مكان حدوث الواقعة؛ مكان آخر؛ لم يُذكر.				آذار / مارس
(ج) تاريخ حدوث الواقعة : كانون الثاني / يناير، شباط / فبراير، آذار / مارس، نيسان / أبريل، أيار / مايو، حزيران / يونيو، تموز / يوليه، آب / أغسطس، أيلول / سبتمبر، تشرين الأول / أكتوبر، تشرين الثاني / نوفمبر، كانون الأول / ديسمبر، لم يُذكر.				نيسان / أبريل
ملحوظة:				أيار / مايو
تمثل المعلومات المتعلقة بشهر حدوث واقعة الولادات الحية المعلومات اللازمة لتحديد السلاسل الزمنية والأنماط الموسمية المهمة للتنبؤ على الأجل القصير، لأغراض برامج التطعيم والتحصين ولرصد تدفقات الإفادات المتعلقة بالوثائق الحيوية من وحدات التسجيل إلى مكتب التجميع.				حزيران / يونيو
وتسمح تبويبات الولادات الحية بحسب الشهر بحساب المعدلات الأولية للمواليد بحسب مكان حدوث الواقعة ومكان الإقامة المعتاد على الصعيدين الوطني ودون الوطني. والمقام المستخدم لحساب تلك المعدلات الأولية هو عادة مجموع السكان في منتصف السنة، المستمد من التعدادات السكانية والمكيف بحسب الوقت المنقضي منذ آخر تعداد.				تموز / يوليه
				آب / أغسطس
				أيلول / سبتمبر
				تشرين الأول / أكتوبر
				تشرين الثاني / نوفمبر
				كانون الأول / ديسمبر
				لم يُذكر
				القسم المدني الرئيسي (بالنسبة للمجموع)
				...

الولادات الحية بحسب السن، ومكان الإقامة المعتاد، والحالة الزوجية للأُم

الحالة الزوجية للأم	
العمر ومكان الإقامة المعتاد للأم	المجموع عزباء متزوجة قانوناً اتحادات أخرى أرملة مطلقة منفصلة لم يُذكر
المجموع	التصنيفات:
أقل من ١٥ عاماً	(أ) مكان الإقامة المعتاد للأم: '١' كل البلد؛ '٢' كل قسم مدني رئيسي؛ '٣' كل قسم مدني أصغر. ويميّز بين الحضر والريف بالنسبة لما يلي '١' و '٢' و '٣' وحسبما يقتضيه الاستخدام على الصعيد الوطني.
من ١٥ إلى ١٩ عاماً	(ب) الحالة الزوجية للأم: '١' عزباء (لم تتزوج بالمرّة)؛ '٢' متزوجة قانوناً؛ '٣' متزوجة دينياً؛ اتحاد بالتراضي واتحاد عُرفي؛ '٤' أرملة ولم تتزوج؛ '٥' مطلقة ولم تتزوج؛ '٦' متزوجة ولكن منفصلة قانوناً؛ و '٧' لم يُذكر. وقد ترغب بعض البلدان في تبويب هذا الجدول بالنسبة للأب ولذا يمكنها أن تحدد الفئة العمرية للأب.
من ٢٠ إلى ٢٤ عاماً	(ج) عمر الأم: أقل من ١٥ عاماً، ١٥ - ١٩، ٢٠ - ٢٤، ٢٥ - ٢٩، ٣٠ - ٣٤، ٣٥ - ٣٩، ٤٠ - ٤٤، ٤٥ - ٤٩، ٥٠ وما فوقها، لم يُذكر
من ٢٥ إلى ٢٩ عاماً	ملحوظة:
من ٣٠ إلى ٣٤ عاماً	يُعد تبويب الولادات الحية بحسب عمر الأم، سواء كان ذلك بصورة منفردة أو بالاقتران مع بنود أخرى من قبيل ترتيب الولادات، والحالة الزوجية والوظيفة، ضرورياً لدراسة الخصوبة وفوارق الخصوبة كما أنه مفيد لإعداد سياسة الرفاه والسياسة الاجتماعية، بما في ذلك تنظيم الأسرة.
من ٣٥ إلى ٣٩ عاماً	
من ٤٠ إلى ٤٤ عاماً	
من ٤٥ إلى ٤٩ عاماً	
من ٥٠ عاماً وما فوقها	
لم يُذكر	
الحضر	
أقل من ١٥ عاماً	
من ١٥ إلى ١٩ عاماً	
من ٢٠ إلى ٢٤ عاماً	
من ٢٥ إلى ٢٩ عاماً	
من ٣٠ إلى ٣٤ عاماً	
من ٣٥ إلى ٣٩ عاماً	
من ٤٠ إلى ٤٤ عاماً	
من ٤٥ إلى ٤٩ عاماً	
من ٥٠ عاماً وما فوقها	
لم يُذكر	
الريف	
أقل من ١٥ عاماً	
من ١٥ إلى ١٩ عاماً	
من ٢٠ إلى ٢٤ عاماً	
من ٢٥ إلى ٢٩ عاماً	
من ٣٠ إلى ٣٤ عاماً	
من ٣٥ إلى ٣٩ عاماً	
من ٤٠ إلى ٤٤ عاماً	
من ٤٥ إلى ٤٩ عاماً	
من ٥٠ عاماً وما فوقها	
لم يُذكر	
القسم المدني الرئيسي	
(بالنسبة للمجموع)	
القسم المدني الأصغر	
(بالنسبة للمجموع)	

جدول الولادات الحية - ٧

الولادات الحية بحسب مكان الإقامة المعتاد، والعمر والتحصيل التعليمي للأم

التحصيل التعليمي للأم						مكان الإقامة المعتاد للأم وعمرها
لم تلتحق بالمدرسة					المجموع	
التصنيف الدولي الموحد للتعليم	التصنيف الدولي الموحد للتعليم	التصنيف الدولي الموحد للتعليم	التصنيف الدولي الموحد للتعليم	التصنيف الدولي الموحد للتعليم	التصنيف الدولي الموحد للتعليم	
المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	المستوى ٤	المستوى ٥	المستوى ٦	لم يُذكر

التصنيفات:

المجموع

(أ) مكان الإقامة المعتاد للأم: '١' كل البلد؛ '٢' كل قسم مدني رئيسي؛ '٣' كل قسم مدني أصغر. ويميّز بين الحضر والريف بالنسبة لما يلي: '١' و '٢' و '٣' وحسبما يقتضيه الاستخدام على الصعيد الوطني.

(ب) عمر الأم: أقل من ١٥ عاماً، من ١٥ عاماً إلى ١٩، ٢٠ - ٢٤، ٢٥ - ٢٩، ٣٠ - ٣٤، ٣٥ - ٣٩، ٤٠ - ٤٤، ٤٥ - ٤٩، و ٥٠ فما فوقها، لم يُذكر.

(ج) التحصيل التعليمي للأم: لم تلتحق بالمدرسة؛ التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ١: التعليم الأولي؛ التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٢: التعليم الإعدادي؛ التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٣: التعليم الثانوي؛ التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٤: ما بعد المرحلة الثانوية؛ التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٥: المرحلة الأولى من التعليم العالي (لا تؤدي مباشرة إلى مؤهل بحثي متقدم)؛ التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٦: المرحلة الثانية من التعليم العالي (تؤدي إلى مؤهل بحثي متقدم)؛ لم يُذكر مستوى التعليم.

ملحوظة:

لم يُذكر

يوفر المستوى التعليمي للأم معلومات بشأن الحالة الاجتماعية الاقتصادية للأسرة وهو ضروري لأغراض السياسات الاجتماعية وتنظيم الأسرة بصفة خاصة. وتسمح الإحصاءات المتعلقة بالولادات الحية، بحسب مكان الإقامة المعتاد، والعمر، والتعليم للأم بدراسة الفوارق في معدلات الخصوبة بحسب العمر وبحسب التعليم على كل من الصعيدين الوطني ودون الوطني. ويتوافر عادة، المقام المستخدم لحساب جداول الخصوبة التفصيلية هذه من التعدادات السكانية المكيفة بحسب الفترة الفاصلة منذ آخر تعداد، أي مجموع السكان في منتصف العام، بحسب نفس الفئات العمرية ومستويات التعليم.

القسم المدني الرئيس
(بالنسبة للمجموع)

...

جدول الولادات الحية - ٨

الولادات الحية بحسب التحصيل التعليمي للأم وعمرها، وترتيب الولادات الحية

ترتيب الولادات الحية						التحصيل التعليمي وعمر الأم
المجموع	الأولى	الثانية	الثالثة	...	العاشرة وما فوقها	لم يُذكر
التصنيفات:						
أقل من ١٥ عاماً	(أ) عمر الأم: أقل من ١٥ عاماً، ١٥ - ١٩، ٢٠ - ٢٤، ٢٥ - ٢٩، ٣٠ - ٣٤، ٣٥ - ٣٩، ٤٠ - ٤٤، ٤٥ - ٤٩، ٥٠ وما فوقها، لم يُذكر.					
من ١٥ إلى ١٩ عاماً	(ب) التحصيل التعليمي للأم: لم تلتحق بالمدرسة؛ التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ١: التعليم الأولي؛ التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٢: التعليم الإعدادي؛ التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٣: التعليم الثانوي؛ التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٤: مرحلة ما بعد التعليم الثانوي؛ التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٥: المرحلة الأولى من التعليم العالي (لا تؤدي إلى مؤهل بحثي متقدم مباشرة)؛ التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٦: المرحلة الثانية من التعليم العالي (تؤدي إلى مؤهل بحثي متقدم)؛ لم يُذكر مستوى التعليم.					
من ٢٠ إلى ٢٤ عاماً	(ج) ترتيب الولادات الحية: '١' الأولى؛ '٢' الثانية؛ '٣' الثالثة؛ '٤' الرابعة؛ '٥' الخامسة؛ '٦' السادسة؛ '٧' السابعة؛ '٨' الثامنة؛ '٩' التاسعة؛ '١٠' العاشرة وما فوقها؛ '١١' لم يُذكر.					
من ٢٤ إلى ٢٩ عاماً						
من ٣٠ إلى ٣٤ عاماً						
من ٣٥ إلى ٣٩ عاماً						
من ٤٠ إلى ٤٤ عاماً						
من ٤٥ إلى ٤٩ عاماً						
من ٥٠ عاماً وما فوقها						
لم يُذكر						
ملحوظة:						
لم تلتحق بالمدرسة (بالنسبة للمجموع)	يتيح ترتيب الولادات الحية مقترناً بعمر الأم تحليل أنماط الخصوبة القائمة وتغيرات الخصوبة. وتكمن قيمة إضافية للتحليل والتنبؤ في تبويب ترتيب الولادات بحسب عمر الأم مقترناً بالمتغيرات الاجتماعية الاقتصادية، مثل التحصيل التعليمي للأم.					
التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ١: التعليم الأولي (بالنسبة للمجموع)						
التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٢: التعليم الإعدادي (بالنسبة للمجموع)						
التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٣: التعليم الثانوي (بالنسبة للمجموع)						
التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٤: مرحلة ما بعد التعليم الثانوي (بالنسبة للمجموع)						
التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٥: المرحلة الأولى من التعليم العالي (بالنسبة للمجموع)						
التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٦: المرحلة الثانية من التعليم العالي (بالنسبة للمجموع)						

جدول الولادات الحية - ٩

الولادات الحية بحسب مكان الإقامة المعتاد وعمر الأم، ونوع جنس الطفل وترتيب الولادات الحية

ترتيب الولادات الحية						نوع جنس الطفل وعمر الأم ومكان إقامتها المعتاد
المجموع	الأولى	الثانية	الثالثة	...	العاشرة وما فوقها	
التصنيفات:						المجموع
(أ) مكان الإقامة المعتاد للأم: '١' كل البلد؛ '٢' كل قسم مدني رئيسي؛ '٣' كل قسم مدني أصغر. ويميّز بين الحضر والريف بالنسبة لما يلي: '١' و '٢' و '٣' وحسبما يقتضيه الاستخدام على الصعيد الوطني.						كلا الجنسين أقل من ١٥ عاماً
(ب) نوع الجنس: ذكر، أنثى.						من ٢٠ إلى ٢٤ عاماً
(ج) عمر الأم: أقل من ١٥ عاماً، ١٥ - ١٩ وحتى ٤٥ - ٤٩، ٥٠ فما فوقها، لم يُذكر.						من ٢٤ إلى ٢٩ عاماً
(د) ترتيب الولادات الحية: '١' الأولى؛ '٢' الثانية؛ '٣' الثالثة؛ '٤' الرابعة؛ '٥' الخامسة؛ '٦' السادسة؛ '٧' السابعة؛ '٨' الثامنة؛ '٩' التاسعة؛ '١٠' العاشرة وما فوقها؛ لم يُذكر.						من ٣٠ إلى ٣٤ عاماً
						من ٣٥ إلى ٣٩ عاماً
						من ٤٠ إلى ٤٤ عاماً
						من ٤٥ إلى ٤٩ عاماً
						٥٠ عاماً فما فوقها
						لم يُذكر
						الذكور (بالنسبة للمجموع)
						الإناث (بالنسبة للمجموع)
						القسم المدني الرئيسي (بالنسبة للمجموع)

ملحوظة:

يوفر هذا الجدول معلومات مهمة بالنسبة لحساب جداول خصوبة الولادة الأولى، ومعدلات خصوبة جميع الولادات، والتقديرات المتعلقة بالمراهقات في سن الحمل، ولدراسة أثر الاختيار الذاتي فيما يتعلق بنوع جنس الطفل على أنماط الولادات الحية. والمقام المستخدم لحساب تلك المعدلات هو السكان الإناث بحسب العمر، ويتوافر عادة من التعدادات السكانية، المكيفة بحسب الفترة الفاصلة منذ آخر تعداد، أي مجموع السكان في منتصف العام.

الولادات الحية بحسب ترتيب الولادات والفترة الفاصلة بين آخر ولادة حية والولادة الحية السابقة للأم

الفترة الفاصلة بين آخر ولادة حية والولادة الحية السابقة للأم										
الولادات الحية ترتيب	أقل من ١٢ شهر	١٧-١٢ شهراً	٢٣-١٨ شهراً	٢٩-٢٤ شهراً	٣٥-٣٠ شهراً	٣ سنوات	٤ سنوات	٥ - ٩ سنوات	١٠ سنوات	لم يذكر
آخر ولادة حية	المجموع	١٢ شهر	١٧ شهراً	٢٣ شهراً	٢٩ شهراً	٣٥ شهراً	٤ سنوات	٥ سنوات	٩ سنوات	١٠ سنوات
المجموع	التصنيفات:									
الأولى	(أ) ترتيب الولادات الحية: '١' الأولى؛ '٢' الثانية؛ '٣' الثالثة؛ '٤' الرابعة؛ '٥' الخامسة؛ '٦' السادسة؛ '٧' السابعة؛ '٨' الثامنة؛ '٩' التاسعة؛ '١٠' العاشرة فما فوقها؛ '١١' لم يذكر.									
الثانية	(ب) الفترة الفاصلة بين آخر ولادة حية والولادة الحية السابقة: '١' أقل من ١٢ شهر؛ '٢' ١٢ - ١٧ شهراً؛ '٣' ١٨ - ٢٣ شهراً؛ '٤' ٢٤ - ٢٩ شهراً؛ '٥' ٣٠ - ٣٥ شهراً؛ '٦' ٣ سنوات؛ '٧' ٤ سنوات؛ '٨' ٥ - ٩ سنوات؛ '٩' ١٠ سنوات فما فوفها؛ '١٠' لم تذكر.									
الثالثة	ملحوظة:									
الرابعة	يوفر الجدول معلومات ضرورية لدراسة أنماط الخصوبة وممارسات تنظيم الأسرة. وهي مهمة أيضاً									
الخامسة	للأعمال الاجتماعية وسياسة الرعاية، والرعاية الاجتماعية، ولأغراض البحث الطبي عند ربطها ببيانات									
السادسة	الوفيات.									
السابعة										
الثامنة										
التاسعة										
العاشرة فما فوقها										
لم تذكر										

الولادات الحية بحسب مكان الولادة، ومكان الإقامة المعتاد وعمر الأم

عمر الأم (بالسنوات)								مكان الإقامة المعتاد، مكان الولادة للأم
١٩-٢٠	٢٤-٢٥	٢٩-٣٥	٣٤-٣٥	٣٩-٤٠	٤٤-٤٥	٤٩-٥٠	٥٠ فما فوقها	المجموع
١٥ سنة	٢٠ سنة	٢٥ سنة	٣٠ سنة	٣٥ سنة	٤٠ سنة	٤٥ سنة	٥٠ سنة	١٥ سنة

التصنيفات:

(أ) مكان الإقامة المعتاد للأم: '١' كل البلد؛ و '٢' كل قسم مدني رئيسي. ويميّز بين الحضر والريف بالنسبة لما يلي: '١' و '٢' وحسبما يقتضيه الاستخدام على الصعيد الوطني.

(ب) مكان ميلاد الأم: كل قسم مدني رئيسي أو البلد الذي وُلدت فيه الأم، كل الأماكن الأخرى، لم يُذكر مكان ميلاد الأم.

(ج) عمر الأم: أقل من ١٥ عاماً، ١٥ - ١٩، ٢٠ - ٢٤، ٢٥ - ٢٩، ٣٠ - ٣٤، ٣٥ - ٣٩، ٤٠ - ٤٤، ٤٥ - ٤٩ وما فوقها، لم يُذكر.

ملحوظة

يوفر الجدول البيانات اللازمة لدراسة فوارق الخصوبة بحسب الأمهات اللاتي وُلدن في أماكن (أو بلدان) مختلفة. وينبغي عرض البيانات بالنسبة لكل قسم مدني رئيسي في البلد، أو في كل بلد متاح فيه البيانات وتكفي الأرقام للسماح بحساب تقديرات موثوقة.

الولادات الحية بحسب مكان الإقامة المعتاد للأم وعمر الأم ومركزها الشرعي

حدول الولادات الحية - ١٣

الولادات الحية بحسب مكان حدوث الواقعة، وموقع الولادة واختصاصي التوليد

اختصاصي التوليد						
مكان حدوث الواقعة وموقع الولادة	المجموع	طبيب	ممرضة	ممرضة - قابلة	قابلة	موظفون طبيون مساعدون
المجموع	التصنيفات:					شخص عادي لم تذكر
مستشفى	(أ) مكان حدوث الواقعة: '١' كل البلد؛ '٢' كل قسم مدني رئيسي.					
مؤسسات أخرى	(ب) موقع الولادة: '١' مستشفى؛ '٢' مؤسسات أخرى؛ '٣' مسكن خاص؛ '٤' مواقع أخرى.					
مسكن خاص	(ج) رعاية التوليد: '١' الطبيب، '٢' ممرضة؛ '٣' ممرضة - قابلة؛ '٤' قابلة؛ '٥' موظفون طبيون					
مواقع أخرى	مساعدون آخرون؛ '٦' شخص عادي؛ '٧' لم يُذكر.					
القسم المدني الرئيسي (بالنسبة للمجموع)	ملحوظة:					
	يوفر التبويب بحسب مكان حدوث الواقعة والمصنف تصنيفاً شاملاً بحسب اختصاصي التوليد وموقع الولادة معلومات مفيدة لتقييم استخدام مرافق الرعاية الطبية ومواردها. وتعد الإحصاءات بشأن الولادات الحية بحسب موقع الولادة والمساعدة أثناء الول التوليدية ذات فائدة كبيرة لتقييم الحاجة إلى الخدمات الطبية ولتوفير نظرة متعمقة في أنماط وفيات الرضع.					

جدول الولادات الحية - ١٤

الولادات الحية بحسب موقع الولادة، واختصاصي التوليد والوزن عند الولادة

الوزن عند الولادة (بالغرامات)						موقع الولادة والمساعدة عند الولادة	المجموع
أقل من ٥٠٠ غرام	٥٠٠ - ١٠٠٠	١٠٠٠ - ١٤٩٩	١٤٩٩ - ٢٠٠٠	٢٠٠٠ - ٢٤٩٩	٢٤٩٩ - ٣٠٠٠		
المجموع	٩٩٩	١٤٩٩	...	٤٩٩٩	٥٠٠٠ وما فوقها	لم يُذكر	
التصنيفات:							
(أ) موقع الولادة: '١' مستشفى؛ '٢' مؤسسات أخرى؛ '٣' مسكن خاص؛ '٤' جهات أخرى.							طبيب
(ب) رعاية التوليد: '١' الطبيب؛ '٢' الممرضة؛ '٣' ممرضة - قابلة؛ '٤' قابلة؛ '٥' موظفون طبيون مساعدون آخرون؛ '٦' قابلة تقليدية؛ '٧' شخص عادي؛ '٨' لم يُذكر.							ممرضة
(ج) الوزن عند الولادة (بالغرامات): '١' أقل من ٥٠٠؛ '٢' ٥٠٠ - ٩٩٩؛ '٣' ١٠٠٠ - ١٤٩٩؛ '٤' ١٥٠٠ - ١٩٩٩؛ '٥' ٢٠٠٠ - ٢٤٩٩؛ '٦' ٢٥٠٠ - ٢٩٩٩؛ '٧' ٣٠٠٠ - ٣٤٩٩؛ '٨' ٣٥٠٠ - ٣٩٩٩؛ '٩' ٤٠٠٠ - ٤٩٩٩؛ '١٠' ٥٠٠٠ - ٤٤٩٩؛ '١١' ٥٠٠٠ وما فوقها؛ '١٢' لم يُذكر.							ممرضة - قابلة
							قابلة
							موظفون طبيون مساعدون آخرون
							القابلة التقليدية
							شخص عادي
							لم يُذكر
							مستشفى (بالنسبة للمجموع)
							مؤسسات أخرى (بالنسبة للمجموع)
							مسكن خاص (بالنسبة للمجموع)
							جهات أخرى (بالنسبة للمجموع)

ملحوظة

توفر أعداد الولادات الحية وتوزيعات النسب المئوية المناظرة بحسب موقع الولادة، واختصاصي التوليد والوزن عند الولادة معلومات بشأن استخدام المرافق الطبية والمساعدات المدربين وعملية الولادة كما تبين إن كان الأجنة المعرضين لأخطار عالية (ذوو الوزن المنخفض) يتلقون رعاية كافية أثناء فترة ما قبل الولادة. ويمكن استخدام هذه الأعداد كمقارنات في التحليلات التفصيلية لوفيات ما حول الولادة والولادات الجديدة ووفيات الرضع.

جدول الولادات الحية - ١٥

الولادات الحية بحسب الوزن عند الولادة ومكان الإقامة المعتاد والتحصيل التعليمي للأم

التحصيل التعليمي للأم							مكان الإقامة المعتاد للأم والوزن عند الولادة
التصنيف	التصنيف	التصنيف	التصنيف	التصنيف	التصنيف	لم تلتحق بالمدرسة	
الدولي الموحد للتعليم	الدولي الموحد للتعليم	الدولي الموحد للتعليم	الدولي الموحد للتعليم	الدولي الموحد للتعليم	الدولي الموحد للتعليم	المجموع	
المستوى ٦	المستوى ٥	المستوى ٤	المستوى ٣	المستوى ٢	المستوى ١	لم تلتحق بالمدرسة	
لم يُذكر							
التصنيفات:							المجموع
(أ) مكان الإقامة المعتاد للأم: '١' كل البلد؛ '٢' كل قسم مدني رئيسي؛ '٣' كل قسم مدني أصغر. ويميّز بين الحضر والريف بالنسبة لما يلي: '١' و '٢' و '٣' وحسبما يقتضيه الاستخدام على الصعيد الوطني.							أقل من ٥٠٠ غرام
(ب) التحصيل التعليمي للأم: لم تلتحق بالمدرسة؛ التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ١: التعليم الأولي؛ التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٢: التعليم الإعدادي؛ التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٣: التعليم الثانوي؛ التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٤: المرحلة التعليمية لما بعد الدراسة الثانوية؛ التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٥: المرحلة الأولى من التعليم العالي (لا تؤدي إلى مؤهل بحثي متقدم مباشرة)؛ التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٦: المرحلة الثانية من التعليم العالي (تؤدي إلى مؤهل بحثي متقدم)؛ مستوى التعليم، لم يُذكر.							٥٠٠ - ٩٩٩
(ج) الوزن عند الولادة (بالغرامات): '١' أقل من ٥٠٠ غرام؛ '٢' ٥٠٠ - ٩٩٩؛ '٣' ١٠٠٠ - ٤٩٩٩؛ '٤' ١٠٠٠ - ١٩٩٩؛ '٥' ٢٠٠٠ - ٤٩٩٩؛ '٦' ٢٥٠٠ - ٢٩٩٩؛ '٧' ٣٠٠٠ - ٤٩٩٩؛ '٨' ٣٥٠٠ - ٣٩٩٩؛ '٩' ٤٠٠٠ - ٤٩٩٩؛ '١٠' ٥٠٠٠ - ٩٩٩٩؛ '١١' ١٠٠٠٠ وما فوقها؛ '١٢' لم يُذكر.							١٠٠٠ - ١٤٩٩
							١٥٠٠ - ١٩٩٩
							٢٠٠٠ - ٢٤٩٩
							٢٥٠٠ - ٢٩٩٩
							٣٠٠٠ - ٣٤٩٩
							٣٥٠٠ - ٣٩٩٩
							٤٠٠٠ - ٤٤٩٩
							٥٠٠٠ وما فوقها
ملحوظة:							المجموع
يمكن أن يوفر الوزن عند الولادة معلومات لازمة لدراسة وفيات الرضع وصحتهم أثناء الرضاعة والطفولة، نظراً لأن انخفاض الوزن عند الولادة يرتبط بزيادة مخاطر المشاكل الصحية ومشاكل النمو أثناء فترة الرضاعة ويرتبط ارتباطاً كبيراً بوفيات الرضع. وتُعد إحصاءات الوزن عند الولادة التي تصنف بالاقتران مع الإحصاءات الاجتماعية الاقتصادية للأسرة، التي تقاس بحسب مستوى تعليم الأم مثلاً، مهمة بصفة خاصة لاستهداف فئات فرعية من السكان تحتاج إلى رعاية ما حول الولادة وإلى خدمات طبية بعد الولادة. وتشير هذه المعلومات إلى العلاقة بين مركز الأسرة الاجتماعي الاقتصادي وصحة الرضيع (تُقاس بمعدل الوزن المنخفض عند الولادة ووفيات الرضع).							لم يُذكر القسم المدني الرئيسي (بالنسبة للمجموع)

جدول الولادات الحية - ١٦

الولادات الحية بحسب سن الحمل، ومكان الإقامة المعتاد للأم، والوزن عند الولادة

الوزن عند الولادة (بالغرامات)						
مكان الإقامة المعتاد للأم وسن الحمل	أقل من المجموع	أقل من ٥٠٠	٥٠٠ - ١٠٠٠	١٠٠٠ - ٤٥٠٠	٤٥٠٠ - ٥٠٠٠	٥٠٠٠ وما فوقها لم يُذكر
المجموع	التصنيفات:					
أقل من ٢٠ أسبوعاً	(أ) مكان الإقامة المعتاد للأم: '١' كل البلد؛ '٢' كل قسم مدني رئيسي					
٢٠ - ٢١	(ب) سن الحمل (بالأسابيع): '١' أقل من ٢٠؛ '٢' ٢٠ - ٢١؛ '٣' ٢٢ - ٢٧؛ '٤' ٢٨ - ٣١؛ '٥' ٣٢ - ٣٥؛ '٦' ٣٦ - ٣٧؛ '٧' ٣٧ - ٤١؛ '٨' ٤٢ وما فوقها؛ '٩' لم يُذكر.					
٢٢ - ٢٧	(ج) الوزن عند الولادة (بالغرامات): '١' أقل من ٥٠٠؛ '٢' ٥٠٠ - ٩٩٩؛ '٣' ١٠٠٠ - ١٤٩٩؛ '٤' ١٥٠٠ - ١٩٩٩؛ '٥' ٢٠٠٠ - ٢٤٩٩؛ '٦' ٢٥٠٠ - ٢٩٩٩؛ '٧' ٣٠٠٠ - ٣٤٩٩؛ '٨' ٣٥٠٠ - ٣٩٩٩؛ '٩' ٤٠٠٠ - ٤٤٩٩؛ '١٠' ٤٥٠٠ - ٤٩٩٩؛ '١١' ٥٠٠٠ وما فوقها؛ '١٢' لم يُذكر.					
٣٦	ملحوظة:					
٣٧ - ٤١	يوفر هذا الجدول معلومات مهمة للبحوث الصحية والسياسات المتعلقة بتوفير الرعاية الطبية					
٤٢ وما فوقها	للأمهات وحديثي الولادة. وهو يسمح أيضاً بحساب معدلات بحسب الوزن لحديثي الولادة، وفي فترة					
لم يُذكر	ما حول الولادة ووفيات الرضع، وبالاقتراح مع بيانات الوفيات الجنينية (بحسب الوزن وسن الحمل)					
القسم المدني	وبشأن وفيات الرضع. فمثلاً تعدّ وفيات حديثي الولادة ووفيات الرضع وثيقة الصلة جداً بالوزن					
الرئيسي (بالنسبة	عند الولادة.					
للمجموع)						

الولادات الحية بحسب الوزن عند الولادة، ومكان الإقامة المعتاد للأم وشهر بدء الرعاية السابقة على الولادة

الشهر الذي بدأت فيه الرعاية السابقة على الولادة												
الربع الأول من السنة				الربع الثاني من السنة				الربع الثالث من السنة				
الشهر	الشهر	الشهر	المجموع	الشهر	الشهر	الشهر	المجموع	الشهر	الشهر	الشهر	المجموع	
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	لم تقدم رعاية سابقة للولادة
												مكان الإقامة المعتاد للأم والوزن عند الولادة
												المجموع
												التصنيفات:
												أقل من ٥٠٠ غرام
												٥٠٠ - ٩٩٩
												١٠٠٠ - ١٤٩٩
												١٥٠٠ - ١٩٩٩
												٢٠٠٠ - ٢٤٩٩
												٣٠٠٠ - ٣٤٩٩
												٣٥٠٠ - ٣٩٩٩
												٤٠٠٠ - ٤٤٩٩
												٤٥٠٠ - ٤٩٩٩
												٥٠٠٠ وما فوقها
												لم يُذكر
												القسم المدني الرئيسي (بالنسبة للمجموع)

الولادات الحية بحسب السن ومكان الإقامة المعتاد للأُم وبحسب الشهر الذي بدأت فيه الرعاية السابقة على الولادة

[illegible]

جدول الولادات الحية - ١٩

الولادات الحية بحسب ترتيب الولادة الحية للأم ومكان الإقامة المعتاد للأم والشهر الذي بدأت فيه الرعاية السابقة على الولادة

الشهر الذي بدأت فيه الرعاية السابقة على الولادة											
الربع الأول من السنة			الربع الثاني من السنة			الربع الثالث من السنة			لم تقدم		
الشهر	الشهر	الشهر	الشهر	الشهر	الشهر	الشهر	الشهر	الشهر	رعاية سابقة	لم	لم
المجموع	١	٢	٣	المجموع	٤	٥	٦	المجموع	٧	٨	٩
مكان الإقامة المعتاد للأم وترتيب الولادة الحية											لم تقدم
المجموع											لم تقدم
الأولى											لم تقدم
الثانية											لم تقدم
الثالثة											لم تقدم
الرابعة											لم تقدم
الخامسة											لم تقدم
السادسة											لم تقدم
السابعة											لم تقدم
الثامنة											لم تقدم
التاسعة											لم تقدم
العاشر وما فوقها											لم تقدم
لم يُذكر											لم تقدم
القسم المدني											لم تقدم
الرئيسي (بالنسبة للمجموع)											لم تقدم

التصنيفات:

المجموع

(أ) مكان الإقامة المعتاد للأم: '١' كل البلد؛ و '٢' كل قسم مدني رئيسي.

(ب) ترتيب الولادة الحية: '١' الأولى؛ '٢' الثانية؛ '٣' الثالثة؛ '٤' الرابعة؛ '٥' الخامسة؛ '٦' السادسة؛ '٧' السابعة؛ '٨' الثامنة؛ '٩' التاسعة؛ '١٠' العاشرة وما فوقها؛ '١١' لم يُذكر.

(ج) الشهر الذي بدأت فيه الرعاية السابقة على الولادة: '١' شهر واحد؛ '٢' مجموع كل رُبع سنة؛ '٣' لم تقدم رعاية سابقة على الولادة؛ '٤' لم يُذكر.

ملحوظة:

هناك علاقة قوية بين الرعاية الملائمة السابقة على الولادة وبين نتيجة الحمل. ويشير هذا التبويب إلى الحاجة إلى المزيد من ثقافة الصحة العامة والموظفين في مناطق كثيراً ما تبدأ فيها الرعاية السابقة على الولادة في وقت متأخر من الحمل، أو لا يتم الحصول عليها. ويسمح اقتران ذلك بترتيب الولادة بالمزيد من التحليل المتعمق والمزيد من الإجراءات الأكثر فعالية من خلال دراسة الفوارق المتعلقة بالتجربة أثناء الحمل.

العاشر وما فوقها

لم يُذكر

القسم المدني

الرئيسي (بالنسبة

للمجموع)

جدول الولادات الحية - ٢٠

الولادات الحية بحسب مكان الإقامة المعتاد للأُم ومدة الإقامة في مكان الإقامة الحالي

مدة الإقامة			
آخرون	المقيمون		
أشخاص لم يُحدد مركزهم كمقيمين أو عابرين أو زوار	أقل من عام	١-٤ أعوام	٥-٩ أعوام
عابرون أو زوار	١٠ أعوام	فما فوقها	لم يُذكر

التصنيفات:

المجموع

- (أ) مكان الإقامة المعتاد للأُم: '١' كل البلد؛ و '٢' كل قسم مدني رئيسي.
- (ب) مدة الإقامة: المقيمون بحسب فئات مدد إقامة '١' أقل من سنة؛ '٢' ١ - ٤ سنوات؛ '٣' ٥-٩؛ '٤' ١٠ سنوات فما فوقها؛ '٥' لم تذكر؛ وعابرون أو زوار؛ والأشخاص الذين لم تحدد مراكزهم كمقيمين، أو عابرين أو زوار.

ملحوظة:

يُميز هذا التبويب بين الولادات الحية للذين ولدوا للأمهات ما زلن يعشن في أماكن إقامتهن المعتادة لفترة معينة من الزمن وبين الولادات الحية لأشخاص انتقلوا إلى هذه الأماكن مؤخراً. ويناسب هذا التبويب بشكل أكبر البلدان التي لديها عدد كبير من المهاجرين.

جدول الوفيات - ١

الوفيات بحسب مكان الإقامة المعتاد ونوع جنس المتوفي

نوع الجنس			
كلا الجنسين	ذكر	أنثى	لم يذكر
مكان الإقامة المعتاد والتوزيع بين الحضر والريف			

التصنيفات:

المجموع

- (أ) مكان الإقامة المعتاد: '١' كل البلد؛ '٢' كل قسم مدني رئيسي؛ '٣' كل قسم مدني أصغر. ويميز بين الحضر والريف بالنسبة لما يلي: '١'، '٢' و '٣'.
- (ب) نوع الجنس: ذكر؛ أنثى؛ لم يُذكر.

ملحوظة:

يوفر هذا الجدول البيانات اللازمة لدراسة التوزيع الجغرافي للوفيات. وتستخدم هذه البيانات لحساب معدلات الوفيات الأولية على الصعيدين الوطني ودون الوطني. ويُستمد المقام عادة من أرقام تعدادات السكان، ويُكيف بالنسبة للفترة الزمنية المنقضية منذ آخر تعداد.

...

جدول الوفيات - ٢

الوفيات بحسب مكان حدوث الواقعة ومكان الإقامة المعتاد ونوع جنس المتوفي

مكان الإقامة المعتاد							
المجموع		نفس مكان حدوث الواقعة		مكان آخر		لم يُذكر	
كلا الجنسين	ذكر	كلا الجنسين	أنثى	كلا الجنسين	أنثى	كلا الجنسين	أنثى
مكان حدوث الواقعة							
المجموع							
الحضر							
الريف							
القسم المدني الرئيسي							
(بالنسبة للمجموع)							
ملحوظة:							
تُعد المقارنة بين الوفيات بحسب مكان حدوث الواقعة ومكان الإقامة المعتاد لكلا نوعي الجنسين مفيدة للأغراض الإدارية ولتفسير أنماط الوفيات وتوزيع المرافق الطبية.							

جدول الوفيات - ٣

الوفيات بحسب شهر ومكان حدوث الواقعة ومكان الإقامة المعتاد للمتوفي

مكان الإقامة المعتاد للمتوفي			
مكان وشهر حدوث الواقعة	المجموع	نفس مكان حدوث الواقعة	مكان آخر
كانون الثاني /يناير			لم يُذكر
شباط /فبراير			
آذار /مارس			
نيسان /أبريل			
أيار /مايو			
حزيران /يونيه			
تموز /يوليه			
آب /أغسطس			
أيلول /سبتمبر			
تشرين الأول /أكتوبر			
تشرين الثاني /نوفمبر			
كانون الأول /ديسمبر			
لم يذكر			
القسم المدني الرئيسي (هو نفسه بالنسبة للمجموع)			

مكان الإقامة المعتاد للمتوفي			
مكان وشهر حدوث الواقعة	المجموع	نفس مكان حدوث الواقعة	مكان آخر
التصنيفات:			
(أ) مكان حدوث الواقعة : '١' البلد؛ '٢' كل قسم مدني رئيسي. ويميز الحضر والريف بالنسبة لما يلي '١' و '٢'. وقد ترغب بعض البلدان في زيادة نطاق التفاصيل لتشمل '٣' كل قسم مدني أصغر.			
(ب) شهر حدوث الواقعة: كانون الثاني/يناير، شباط/فبراير، آذار/مارس، نيسان/أبريل، أيار/مايو، حزيران/يونيه، تموز/يوليه، آب/أغسطس، أيلول/سبتمبر، تشرين الأول/أكتوبر، تشرين الثاني/نوفمبر، كانون الأول/ديسمبر، لم يُذكر.			
(ج) مكان الإقامة المعتاد: '١' هو نفس مكان حدوث الواقعة ؛ '٢' مكان آخر؛ '٣' لم يُذكر.			
ملحوظة:			
تعتبر المقارنة بين الوفيات بحسب مكان حدوث الواقعة ومكان الإقامة بحسب الشهر مفيدة للأغراض الإدارية ولتفسير الأنماط الجغرافية والزمنية (الموسمية) للوفيات وتوزيع المرافق الطبية فيما يتعلق بمكان الإقامة ومكان الوفاة. ويمكن أن يساعد تكرار الوفيات الموزعة على أصغر الأقسام المدنية بحسب شهر حدوث الواقعة في رصد أداء نظام التسجيل المدني.			

جدول الوفيات - ٤

الوفيات بحسب مكان التسجيل، وشهر حدوث الواقعة وشهر التسجيل

مكان التسجيل وشهر حدوث الواقعة	شهر التسجيل					
	المجموع	كانون الثاني يناير	شباط فبراير	...	تشرين الثاني نوفمبر	كانون الأول ديسمبر
كانون الثاني / يناير	التصنيفات:					
شباط / فبراير	(أ) مكان التسجيل: '١' البلد؛ '٢' كل قسم مدني رئيسي. ويميز الحضر والريف بالنسبة لما يلي: '١' و'٢'. وقد ترغب بعض البلدان في توسيع نطاق التفاصيل لتشمل ما يلي: '٣' كل قسم مدني أصغر.					
آذار / مارس	(ب) شهر حدوث الواقعة / التسجيل: كانون الثاني / يناير، شباط / فبراير، آذار / مارس، نيسان / أبريل، أيار / مايو، حزيران / يونيه، تموز / يوليه، آب / أغسطس، أيلول / سبتمبر، تشرين الأول / أكتوبر، تشرين الثاني / نوفمبر، كانون الأول / ديسمبر، لم يُذكر.					
نيسان / أبريل	ملحوظة:					
أيار / مايو	تعد الفترات الزمنية الفاصلة بين تاريخ الوفاة وتاريخ التسجيل مقياساً مفيداً لأداء نظام التسجيل، وينبغي مراجعتها بحسب الشهر ومكان التسجيل لتحديد حالات تأخر التسجيل في مناطق جغرافية معينة في البلد، أو حالات تأخر التسجيل ذات النمط الموسمي.					
حزيران / يونيه						
تموز / يوليه						
آب / أغسطس						
أيلول / سبتمبر						
تشرين الأول / أكتوبر						
تشرين الثاني / نوفمبر						
كانون الأول / ديسمبر						
لم يُذكر						
القسم المدني الرئيسي (هو نفسه بالنسبة للمجموع)						

جدول الوفيات - ٥

الوفيات بحسب مكان وموقع حدوث الواقعة

موقع حدوث الواقعة (نوع مكان الحدوث)					المجموع	مكان حدوث الواقعة
لم يُذكر	مكان آخر	مسكن خاص	مؤسسات أخرى	مستشفى		
التصنيفات:						المجموع
(أ) مكان حدوث الواقعة: '١' البلد؛ '٢' كل قسم مدني رئيسي. ويميز الحضر والريف بالنسبة لما يلي: '١' و '٢'. وقد ترغب بعض البلدان في توسيع نطاق التفاصيل لتشمل ما يلي: '٣' كل قسم مدني أصغر.						الحضر
						الريف
(ب) موقع حدوث الواقعة: '١' مستشفى؛ '٢' مؤسسات أخرى؛ '٣' مسكن خاص؛ '٤' مكان آخر؛ '٥' لم يُذكر.						القسم المدني الرئيسي
						الريف
						الحضر
ملحوظة:						القسم المدني الأصغر
هذا التبويب مفيد لتحليل أعداد الوفيات التي تحدث في المستشفيات، وفي مؤسسات أخرى، وفي أماكن عامة وفي المنازل بالنسبة لكل قسم فرعي جغرافي في البلد. وتفيد تلك البيانات في وضع الخطط للمرافق الطبية وللقوى العاملة في مجال الصحة.						الحضر
					الريف	
					...	

الوفيات - ٦

الوفيات بحسب مكان الإقامة المعتاد، وعمر المتوفي ونوع جنسه

العمر (بالسنوات) ومكان الإقامة المعتاد ومكان الإقامة في الحضر / الريف	نوع الجنس		
	كلا الجنسين	ذكر	أنثى
	لم يذكر		
المجموع	التصنيفات:		
أقل من سنة	(أ) مكان الإقامة المعتاد: '١' البلد؛ '٢' كل قسم مدني رئيسي. ويميز الحضر والريف بالنسبة لما يلي: '١' و '٢'. وقد ترغب بعض البلدان في توسيع نطاق التفاصيل لتشمل ما يلي: '٣' كل قسم مدني أصغر.		
١	(ب) نوع الجنس: ذكر؛ أنثى.		
٢	(ج) السن: أقل من سنة، سنتين، ٣ سنوات، سنوات فردية حتى ٩ سنوات، فئات الخمس سنوات من ١٠ إلى ٩٩، ١٠٠ سنة فما فوقها، لم يذكر. وقد ترغب بعض البلدان في إصدار هذا الجدول بالنسبة لسنوات العمر الفردية، لإتاحة حساب جداول الحياة الكاملة خصوصاً.		
٣			
٤			
٤-١			
٥			
٦			
٧	ملحوظة:		
٨	تُعتبر مقارنة الوفيات بحسب مكان حدوث الواقعة ومكان الإقامة لكل من نوعي الجنسين مفيدة للأغراض الإدارية ولتفسير أنماط الوفيات وتوزيع المرافق الطبية. كما أنها ضرورية أيضاً لوضع جداول الحياة ومعدلات الإنجاب الصافية. وبالإضافة إلى ذلك فهي، بالاقتران مع عناصر أخرى في التغير السكاني، مفيدة للإسقاطات الديمغرافية بحسب طريقة العنصر.		
٩			
٥ - ٩			
١٠ - ١٤			
١٥ - ١٩			
٢٠ - ٢٥			
...			
٩٥ - ٩٩			
١٠٠ وما فوقها			
لم يذكر			
الحضر			
(بالنسبة للمجموع)			
الريف			
(بالنسبة للمجموع)			
القسم المدني الرئيسي			
(بالنسبة للمجموع)			

برنامج الوفيات - ٧

الوفيات بحسب العمر، نوع الجنس، ومكان الإقامة المعتاد والحالة الزوجية للمتوفي

الحالة الزوجية للمتوفي							سنّ المتوفي ونوع جنسه ومكان إقامته المعتاد
المجموع	أعزب	متزوج قانوناً	أشكال أخرى للاتحاد	أرمل	مطلق	منفصل	
التصنيفات:							المجموع
(أ) مكان الإقامة المعتاد: '١' البلد؛ '٢' كل قسم مدني رئيسي. وقد ترغب بعض البلدان في توسيع نطاق التفاصيل لتشمل ما يلي '٣' كل قسم مدني أصغر.							كلا الجنسين أقل من ١٥ عاماً
(ب) نوع الجنس: ذكر؛ أنثى.							١٩ - ١٥
(ج) العمر: أقل من ٥١ عاماً، من فئات السنوات الخمس من العمر وحتى ٨٤ عاماً، ٨٥ عاماً فما فوقها، لم يُحدّد.							٢٤ - ٢٠ ٢٩ - ٢٥
(د) الحالة الزوجية: '١' أعزب (لم يتزوج قط)؛ '٢' متزوج قانوناً (زواج مدني)؛ '٣' اتحادات أخرى (زواج مدني، زواج بالتراضي وزواج عرقي)؛ '٤' أرمل ولم يتزوج؛ '٥' مطلق ولم يتزوج؛ '٦' متزوج ولكن منفصل قانوناً؛ '٧' لم يذكر.							٣٤ - ٣٠ ...
							٨٤ - ٨٠
ملحوظة:							٨٥ وما فوقه
العمر ونوع الجنس عنصران محدّدان مهمان فيما يتعلق بالوفيات. وتسمح المعلومات المتعلقة بتوزيع هذه المتغيرات بحسب مكان الإقامة والحالة الزوجية بحساب السن ونوع الجنس ومعدلات الوفيات لحالات زوجية محددة بحسب مكان الإقامة لطائفة من التحليلات الوبائية، بما في ذلك دراسات المستويات واتجاهات الترمّل.							لم يذكر ذكر (هو نفسه بالنسبة لكلا الجنسين) أنثى (هو نفسه بالنسبة لكلا الجنسين) القسم المدني الرئيسي (بالنسبة للمجموع)

برنامج الوفيات - ٨

الوفيات بحسب مكان الإقامة المعتاد، والعمر، ونوع الجنس والتحصيل التعليمي للمتوفى

التحصيل التعليمي للمتوفى							مكان الإقامة المعتاد للمتوفى وعمره ونوع جنسه
التصنيف	التصنيف	التصنيف	التصنيف	التصنيف	التصنيف	لم يلتحق بالمدرسة	
الدولي الموحد للتعليم، المستوى ١	الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٢	الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٣	الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٤	الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٥	الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٦	لم يلتحق بالمدرسة	
التصنيفات:							المجموع
(أ) مكان الإقامة المعتاد: '١' كل البلد؛ '٢' كل قسم مدني رئيسي. ويميز الحضر والريف بالنسبة لما يلي: '١' و'٢'. وقد ترغب بعض البلدان في توسيع نطاق التفاصيل لتشمل ما يلي: '٣' القسم المدني الرئيسي.							كلا الجنسين
(ب) نوع الجنس: ذكر؛ أنثى.							أقل من ١٥ عاماً
(ج) العمر: أقل من ١٥ عاماً، فئات الخمسة أعوام العمرية حتى ٨٤ عاماً، ٨٥ فما فوقها، لم يذكر.							١٩ - ١٥
(د) التحصيل التعليمي للمتوفى: لم يلتحق بالمدرسة؛ التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ١: التعليم الأولي؛ التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٢: التعليم الإعدادي؛ التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٣: التعليم الثانوي؛ التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٤: المرحلة التعليمية لما بعد الثانوية العامة؛ التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٥: المرحلة الأولى من التعليم العالي (لا تؤدي مباشرة إلى مؤهل بحثي متقدم)؛ التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٦: المرحلة الثانية من التعليم العالي (تؤدي إلى مؤهل بحثي متقدم)؛ لم يحدد مستوى التعليم.							٢٤ - ٢٠
							٢٩ - ٢٥
							٣٤ - ٣٠
							...
							٨٤ - ٨٠
							٨٥ وما فوقها
ملحوظة:							لم يذكر
يوفر المستوى التعليمي للمتوفى المصنف تصنيفاً شاملاً بحسب العمر ونوع الجنس معلومات عن فوارق الوفيات بحسب المركز الاجتماعي الاقتصادي اللازم لأغراض التخطيط الصحي.							ذكر (بالنسبة لكلا الجنسين)
							أنثى (بالنسبة لكلا الجنسين)
							القسم المدني الرئيسي (بالنسبة للمجموع)

الوفيات بحسب نوع الجنس وسبب الوفاة، ومكان الإقامة المعتاد وسنّ المتوفى

العمر (بالسنوات)										نوع جنس المتوفى وسبب وفاته ومكان إقامته المعتاد	جميع الأعمار	أقل من سنة	١	٢	٣	٤	٥-٩	١٠-١٤	١٥-١٩	... ٨٠-٨٤	٨٥ فما فوقها	لم يذكر	
										المجموع	التصنيفات:												
										لكلا الجنسين	(أ) سبب الوفاة: ينبغي أن يستند تصنيف سبب الوفاة إلى آخر تنقيح للتصنيف الإحصائي الدولي للأمراض والمشاكل الصحية ذات الصلة. ومن ناحية أخرى، ينبغي توخي العناية عند مقارنة الاتجاهات بحسب أسباب الوفاة. فالبلدان قد تُعد مائدة عمل مستخدمة القائمة التفصيلية للفئات الثلاثية الأحرف، مع الفئات الفرعية الرباعية الأحرف أو بدونها. وفي ما يتعلق بنشر البيانات والمقارنة الدولية، ينبغي أن تُعد التبويبات وفقاً لقائمة تبويب الوفيات ١ أو قائمة تبويب الوفيات ٢. وفي البلدان التي لا يكون فيها التصديق الطبي على سبب الوفاة كاملاً أو يقتصر على مناطق معينة، ينبغي نشر الأرقام المتعلقة بسبب الوفاة غير المصدق عليها طبياً بصورة منفصلة.												
										ينبغي أن تكون أسباب الوفاة متفقة مع التصنيف الإحصائي الدولي للأمراض													
										١ - قائمة تبويب الوفيات													
										٢ - قائمة تبويب الوفيات													
										٣ - قائمة تبويب الوفيات													
										ذكر													
										(بالنسبة لكلا الجنسين)													
										أنثى													
										(بالنسبة لكلا الجنسين)													
										القسم المدني الرئيسي (اختياري)													
										(بالنسبة للمجموع)													
										...													
											ملحوظة:												
											تُعد تحليلات الوفيات المستندة إلى العمر، ونوع الجنس، وسبب الوفاة ومكان إقامة المتوفى من بين أكثر الأدوات الأساسية التي لا غنى عنها في مجال الصحة العامة والمجال الديمغرافي. وبالنسبة للوفيات التي يصدق الطبيب على أسبابها الأساسية، ينبغي أن تستخدم قائمة موجزة مفيدة بأسباب الوفاة استناداً إلى توصيات منظمة الصحة العالمية لتبويب البيانات ونشرها. وتُعد إحصاءات الوفيات بحسب مكان الإقامة المصنفة بحسب العمر ونوع الجنس وسبب الوفاة مؤشرات أولية لصحة السكان، وتقيد كأدلة لتعزيز الصحة، وفي مجالي التخطيط والتقييم، كما أنها أسس مهمة للبرامج الاجتماعية والتحليلات السكانية الأخرى. وأهم تطبيق لتلك البيانات هو توفير المعلومات لتحديد سياسة الصحة العامة.												

الوفيات بحسب مكان حدوث الواقعة، ونوع جنس المتوفى ونوع التصديق

نوع التصديق							
المجموع		تصديق طبي		تصديقات أخرى		لم يذكر	
ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
مكان حدوث الواقعة							
المجموع				التصنيفات:			
القسم المدني الرئيسي				(أ) مكان حدوث الواقعة : '١' البلد؛ '٢' كل قسم مدني رئيسي. وقد تود بعض البلدان تمييز المناطق الحضرية والريفية بالنسبة لكل مما يلي: '١' و '٢'.			
القسم المدني الأصغر				(ج) نوع التصديق: '١' تصديق طبي؛ '٢' تصديقات أخرى؛ '٣' لم يذكر.			
...				(ب) نوع الجنس: ذكر؛ أنثى.			
ملحوظة:							
تتيح المعلومات بحسب نوع التصديق تقييماً عاماً لجودة الإحصاءات المتعلقة بالوفيات. كما أنها مفيدة أيضاً في توزيع المرافق الصحية في البلد.							

جدول الوفيات - ١٢

وفيات الأمهات بحسب سبب الوفاة وعمر المرأة

عمر المرأة (بالسنوات)							سبب الوفاة ومكان الإقامة المعتاد
٥٠ وما فوقها	٤٩-٤٥	٤٤-٤٠	٣٩-٣٥	٣٤-٣٠	٢٩-٢٥	٢٤-٢٠	
المجموع	١٩-١٥	١٥ من سنة	١٥ من سنة	١٥ من سنة	١٥ من سنة	١٥ من سنة	المجموع
التصنيفات:							المجموع
أسباب الوفاة وفقاً للتصنيف الإحصائي الدولي للأمراض ذات الصلة بالحمل أو التي تتفاقم بسبب الحمل أو تتعلق بمعالجته ودون أن يكون ذلك نتيجة حوادث أو عوامل خارجية							القسم المدني الرئيسي (اختياري)
(أ) سبب الوفاة: ينبغي أن يستند تصنيف سبب الوفاة إلى التنقيح الأخير للتصنيف الإحصائي الدولي للأمراض والمشاكل الصحية ذات الصلة. بيد أنه ينبغي توخي العناية في مقارنة الاتجاهات بحسب أسباب الوفاة. ويجوز أن تُعد البلدان مائدة عمل باستخدام قائمة تفصيلية للفئات الثلاثية الأحرف، مع الفئات الفرعية الرباعية الأحرف أو بدونها. وبالنسبة لنشر البيانات والمقارنات الدولية، ينبغي أن تُعد التبويبات وفقاً لقائمة تبويب الوفيات ١ أو قائمة تبويب الوفيات ٢. وينبغي في البلدان التي يكون التصديق الطبي على سبب الوفاة غير كامل أو يقتصر على مناطق معينة، أن تنشر الأرقام المتعلقة بأسباب الوفاة غير المصدّق عليها طبياً بشكل منفصل.							(بالنسبة للمجموع) ...
(ب) مكان الإقامة المعتاد: '١' البلد؛ '٢' كل قسم مدني رئيسي. وقد ترغب بعض البلدان في أن تميز بين الحضر والريف بالنسبة لما يلي: '١' و '٢'.							
(ج) نوع الجنس: ذكر؛ أنثى.							
(د) العمر: أقل من سنة، سنة، سنتان، ٣ سنوات، ٤ سنوات، فئات عمرية نطاقها ٥ سنوات من ٥ إلى ٨٤ عاماً، ٨٥ عاماً فما فوقها، لم يذكر.							

ملحوظة

تُعد تحليلات الوفاة القائمة على العمر ونوع الجنس وسبب الوفاة ومكان إقامة المتوفى من بين أهم الأدوات الأساسية التي لا غنى عنها في مجال الصحة العامة والمجال الديمغرافي. وبالنسبة للوفيات التي يكون سببها الأساسي مصدقاً عليه بواسطة طبيب، ينبغي أن تستخدم قائمة موجزة مفيدة بالأسباب تستند إلى توصيات منظمة الصحة العالمية لتبويب البيانات ونشرها. وتُعد إحصاءات الوفيات بحسب مكان الإقامة والمصنفة بحسب العمر، ونوع الجنس وسبب الوفاة مؤشرات رئيسية، وتفيد كأدلة توجيهية لتعزيز الصحة، ووضع الخطط المتعلقة بها وتقييمها، وكأسس مهمة لبرامج اجتماعية وتحليلات سكانية أخرى. ويتمثل أهم تطبيق لتلك البيانات في توفير معلومات لتحديد سياسة الصحة العامة.

جدول وفيات الرضع - ١

وفيات الرضع بحسب مكان حدوث الواقعة ومكان الإقامة المعتاد للأم

مكان الإقامة المعتاد للأم				مكان حدوث الواقعة
لم يذكر	مكان آخر	نفس مكان حدوث الواقعة	المجموع	مكان حدوث الواقعة
التصنيفات:				المجموع
(أ) مكان حدوث الواقعة : '١' البلد؛ '٢' كل قسم مدني رئيسي. وقد ترغب بعض البلدان في توسيع نطاق التفاصيل لتشمل ما يلي: '٣' القسم المدني الأصغر والمدن الرئيسية والبلدات.				القسم المدني الرئيسي
(ب) مكان الإقامة المعتاد للأم: هو نفس مكان حدوث الواقعة ، مكان آخر، لم يذكر.				القسم المدني الأصغر
				...
ملحوظة:				
يوفر هذا التبويب بيانات تستخدم في تقدير مستوى وأنماط وفيات الرضع بحسب نوع الجنس، أي الوفيات التي تحدث قبل السنة من العمر، ولحساب معدلات وفيات الرضع. ومعدل وفيات الرضع مؤشر مهم لصحة الرضع ويتصل اتصالاً وثيقاً بعوامل من قبيل صحة الأم، وجودة الرعاية الطبية وإمكانية الوصول إليها، والظروف الاجتماعية الاقتصادية وممارسات الصحة العامة. وتتيح إحصاءات وفيات الرضع، المصنفة بحسب مكان حدوث الواقعة، دراسة التوزيع الجغرافي لوفيات الرضع، بينما تعكس المعلومات المتعلقة بمكان إقامة الأم العوامل الاجتماعية أو البيئية التي قد تفسر بعض الفوارق في معدلات وفيات الرضع. وهذه الإحصاءات مهمة أيضاً لوضع خطط المرافق الطبية ومرافق الصحة العامة والخدمات الصحية للطفل.				

جدول وفيات الرضع - ٢

وفيات الرضع بحسب شهر حدوث الواقعة ونوع الجنس وعمر الطفل

عمر الطفل					شهر حدوث الواقعة ونوع جنس الطفل
لم يذكر	٢٨ يوماً إلى أقل من سنة	٧ إلى ٢٧ يوماً	أقل من ٧ أيام	المجموع	
التصنيفات:					المجموع
(أ) شهر حدوث الواقعة: كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير، آذار/مارس، نيسان/أبريل، أيار/مايو، حزيران/يونيه، تموز/يوليه، آب/أغسطس، أيلول/سبتمبر، تشرين الأول/أكتوبر، تشرين الثاني/نوفمبر، كانون الأول/ديسمبر، لم يذكر.					كانون الثاني/يناير
(ب) نوع الجنس: ذكر؛ أنثى؛ لم يذكر.					شباط/فبراير
(ج) عمر الطفل: '١' أقل من ٧ أيام؛ '٢' ٧ إلى ٢٧ يوماً؛ '٣' ٢٨ يوماً إلى أقل من سنة؛ '٤' لم يُحدّد.					آذار/مارس
ملحوظة:					نيسان/أبريل
يعتبر تبويب وفيات الرضع بحسب شهر حدوث الواقعة مفيداً للأغراض التحليلية، مثل معرفة الأنماط الموسمية في توزيع وفيات الأطفال، وكذلك لأغراض الرصد.					أيار/مايو
					حزيران/يونيه
					تموز/يوليه
					آب/أغسطس
					أيلول/سبتمبر
					تشرين الأول/أكتوبر
					تشرين الثاني/نوفمبر
					كانون الأول/ديسمبر
					لم يذكر
					ذكر
					(بالنسبة للمجموع)
					أنثى
					(بالنسبة للمجموع)
					...

جدول وفيات الرضع - ٣

وفيات الرضع بحسب مكان الإقامة المعتاد للأم وعمر ونوع جنس الطفل

نوع الجنس				مكان الإقامة المعتاد للأم وعمر الطفل
لم يذكر	أنثى	ذكر	كلا الجنسين	
التصنيفات:				المجموع
(أ) مكان الإقامة المعتاد للأم: '١' كل البلد؛ '٢' كل قسم مدني رئيسي. وقد ترغب بعض البلدان في توسيع نطاق التفاصيل ليشمل المدن أو البلديات الرئيسية.				أقل من يوم
(ب) عمر الرضيع: ينبغي أن يستند تصنيف عمر الرضيع إلى التنقيح الأخير للتصنيف الإحصائي الدولي للأمراض والمشاكل الصحية ذات الصلة.				يوم واحد
(ج) نوع الجنس: ذكر؛ أنثى.				يومان
ملحوظة:				٣ أيام
يتفق تبويب وفيات الرضع بحسب العمر المحدد مع توصيات منظمة الصحة العالمية بإعداد إحصاءات خاصة لوفيات الرضع. ويُعد العمر متغيراً مهماً في دراسة وفيات الرضع. ويمكن تبين الأثر البيولوجي مقابل العوامل البيئية في نسبة الرضع الذين يتوفون بعد الولادة بفترة قصيرة (أي أقل من يوم واحد، أو أقل من أسبوع أو أقل من شهر) مقارنة بالذين يبقون على قيد الحياة في الشهر الأول من حياتهم ولكن يتوفون قبل بلوغ السنة من العمر. وهذه البيانات ضرورية لحساب مقاييس صحية عامة رئيسية مثل معدل وفيات ما حول الولادة، ومعدل وفيات حديثي الولادة ومعدل وفيات الرضع.				٤ أيام
				٥ أيام
				٦ أيام
				٧ - ١٣ يوماً
				١٤ - ٢٠ يوماً
				٢١ - ٢٧ يوماً
				٢٨ يوماً وما فوقها لكن لا يبلغ شهرين
				شهران
				٣ أشهر
				٤ أشهر
				...
				١١ شهراً
				لم يذكر
				القسم المدني الرئيسي
				(بالنسبة للمجموع)
				...

وفيات الرضع بحسب سبب الوفاة، ومكان الإقامة المعتاد للأم ونوع جنس الطفل وعمره

العمر في وقت الوفاة										مكان الإقامة المعتاد
جميع	أقل من	يوم	٧-١٣	١٤-٢٠	٢١-٢٧	٢٨	١١	لم		للأم، ونوع جنس
الأعمار	يوم واحد	واحد	٦ أيام	يوماً	يوماً	يوماً	شهران	... شهراً	يذكر	الطفل وسبب الوفاة

المجموع

كلا الحنسين

أسباب الوفاة

بالنسبة للوفاء

الرضع وفقاً

للتصنيف

الإحصائي الدولي

للأمراض فيما

يتعلق بوفيات

الرضع والأطفال

أ - قائمة تنوب

الوفيات ٣

ب - قائمة تبويب

الوفيات ٤

زک:

۱۱)

(بالنسبة لـ)

٤٠٠ (الجسین)

انتی

(بالنسبة لكلا

(الجنسين)

القسم المدني الرئيس

(اختیاری)

(هم نفسهم بالنسبة)

(المحمه ٤)

...

جدول وفيات الرضع - ٥

وفيات الرضع بحسب مكان الإقامة المعتاد للأم وحدث واقعة تسجيل المولود

مكان الإقامة المعتاد للأم		تسجيل الولادة	
المجموع	التصنيفات:	لم يسجل الولادة	لم يذكر
المجموع	(أ) مكان الإقامة المعتاد للأم: '١' كل البلد؛ '٢' كل قسم مدني رئيسي. وقد ترغب بعض البلدان في توسيع نطاق التحليل ليشمل المدن والبلدات الرئيسية.		
القسم المدني الرئيسي	(ب) تسجيل الولادات: '١' مسجلة؛ '٢' لم تسجل؛ '٣' لم يذكر.		
القسم المدني الأصغر			
ملحوظة			
هذا الجدول مفيد لرصد تسجيل الولادات. وبالرغم من عرض نسبة فقط من الولادات غير المسجلة، فإن هذا التبويب أداة مهمة لتقييم اكتمال تسجيل الولادات. وهو يوفر أيضاً معلومات مفيدة لوضع روابط بين وثائق الرضع ووثائق الولادات الحية لأغراض البحث فيما يتعلق بوفيات الرضع.			

جدول الوفيات الجنينية - ١

الوفيات الجنينية بحسب العمر ومكان الإقامة المعتاد للأم ونوع جنس الجنين

عمر الجنين ومكان الإقامة المعتاد للأم		نوع جنس الجنين	
المجموع	التصنيفات:	ذكر	أنثى
أقل من ١٥ سنة	(أ) مكان الإقامة المعتاد للأم حسبما يقتضيه الاستخدام على الصعيد الوطني: '١' كل البلد؛ '٢' كل قسم مدني رئيسي (اختياري).		
١٥ - ١٩	(ب) عمر الأم (بالسنوات): '١' أقل من ١٥ سنة؛ '٢' ١٥ - ١٩؛ '٣' ٢٠ - ٢٤؛ '٤' ٢٥ - ٢٩؛ '٥' ٣٠ - ٣٤؛ '٦' ٣٥ - ٣٩؛ '٨' ٤٠ - ٤٤؛ '٨' ٤٥ - ٤٩؛ '٩' ٥٠ فما فوقها؛ '١٠' لم يذكر.		
٢٠ - ٢٤	(ج) نوع جنس الجنين: '١' ذكر، '٢' أنثى '٣' لم يعرف، '٤' لم يذكر.		
٢٥ - ٢٩			
٣٠ - ٣٤			
٣٥ - ٣٩			
٤٠ - ٤٤			
٤٥ - ٤٩			
٥٠ فما فوقها			
لم يذكر			
القسم المدني الرئيسي (اختياري)			
(بالنسبة للمجموع)			
...			

الوفيات الجنينية بحسب مكان الإقامة المعتاد للأم، ونوع جنس المولود والوزن عند الولادة

جدول الوفیات الجنينية - ۵

الوفيات الحنينية بحسب مكان الإقامة المعتاد للأم وسن الحمل والوزن عند الولادة

الوزن عند الولادة (بالغرامات)					
مكان الإقامة المعتاد للأُم وسنّ الحمل	أقل من ٥٠٠	٥٠٠ - ١٠٠٠	١٠٠٠ - ٤٥٠٠	٤٥٠٠ - ٥٠٠٠	المجموع
	٥٠٠	٩٩٩	١٤٩٩	٤٩٩٩	وما فوقها لم يذكر
المجموع					
التصنيفات:					
أ) مكان الإقامة المعتاد للأُم، حسبما يقتضيه الاستخدام على الصعيد الوطني: '١' كل البلد؛ '٢' كل قسم مدني رئيسي (اختياري).	أقل من ٢٠ أسبوعاً	٢٠ - ٢١	٢٢ - ٢٧	٢٨ - ٣١	٣٢ - ٣٥
ب) سن الحمل (بالأسابيع): '١' أقل من ٢٠؛ '٢' ٢٠ - ٢١؛ '٣' ٢٢ - ٢٧؛ '٤' ٢٨ - ٣١؛ '٥' ٣٢ - ٣٥					
ج) الوزن عند الولادة (بالغرامات): '١' أقل من ٥٠٠؛ '٢' ٥٠٠ - ٩٩٩؛ '٣' ١٠٠٠ - ١٤٩٩؛ '٤' ١٥٠٠ - ١٩٩٩؛ '٥' ٢٠٠٠ - ٢٤٩٩؛ '٦' ٢٥٠٠ - ٢٩٩٩؛ '٧' ٣٠٠٠ - ٣٤٩٩؛ '٨' ٣٥٠٠ - ٣٩٩٩؛ '٩' ٤٠٠٠ - ٤٤٩٩؛ '١٠' ٤٥٠٠ - ٤٩٩٩؛ '١١' ٥٠٠٠ وما فوقها؛ '١٢' لم يذكر.					
ملحوظة					
تفيد البيانات المستمدة من هذا التبويب في البحوث الطبية التي تركز على تواريخ الوفيات الجنينية للنساء، ولا سيما كقياس غير مباشر لإهدار الحمل. ويساعد التحليل التفصيلي للوفيات الجنينية بحسب سن الحمل والوزن عند الولادة في تحسين فهم مشكلة إهدار الحمل وسيفيد في دراسة انخفاض وزن الرضع عند الولادة. وتستخدم برامج الصحة العامة الرامية إلى تحسين صحة الأم والحدّ من الوفيات في فترة ما حول الولادة هذه البيانات لأغراض التخطيط والتقييم.	٣٧ - ٤١	٤٢ وما فوقها	غير مذكور	القسم المدني الرئيسي (بالنسبة للمجموع)	

الوفيات الجنينية بحسب العمر ومكان الإقامة المعتاد للأم والوزن عند الولادة

الوزن عند الولادة (بالغرامات)							العمر ومكان الإقامة المعتاد للأم
أقل من ٥٠٠	٥٠٠ - ٩٩٩	١٠٠٠ - ١٤٩٩	١٥٠٠ - ٢٤٩٩	٢٥٠٠ - ٣٩٩٩	٤٠٠٠ وما فوقها	لم يذكر	المجموع
							المجموع
التصنيفات:							المجموع
(أ) مكان الإقامة المعتاد للأم، حسبما يقتضيه الاستخدام على الصعيد الوطني: '١' كل البلد؛ '٢' كل قسم مدني رئيسي.							أقل من ١٥ عاماً ١٥ - ١٩
(ب) عمر الأم (بالسنوات): '١' أقل من ١٥ سنة؛ '٢' ١٥ - ١٩؛ '٣' ٢٠ - ٢٤؛ '٤' ٢٥ - ٢٩؛ '٥' ٣٠ - ٣٤؛ '٦' ٣٥ - ٣٩؛ '٧' ٤٠ - ٤٤؛ '٨' ٤٥ - ٤٩؛ '٩' ٥٠ فما فوقها؛ '١٠' لم يذكر.							٢٠ - ٢٤ ٢٥ - ٢٩
(ج) الوزن عند الولادة (بالغرامات): '١' أقل من ٥٠٠؛ '٢' ٥٠٠ - ٩٩٩؛ '٣' ١٠٠٠ - ١٤٩٩؛ '٤' ١٥٠٠ - ١٩٩٩؛ '٥' ٢٠٠٠ - ٢٤٩٩؛ '٦' ٢٥٠٠ - ٢٩٩٩؛ '٧' ٣٠٠٠ - ٣٤٩٩؛ '٨' ٣٥٠٠ - ٣٩٩٩؛ '٩' ٤٠٠٠ - ٤٤٩٩؛ '١٠' ٤٥٠٠ - ٤٩٩٩؛ '١١' ٥٠٠٠ وما فوقها؛ '١٢' لم يذكر.							٣٠ - ٣٤ ٣٥ - ٣٩ ٤٠ - ٤٤ ٤٥ - ٤٩
							٥٠ فما فوقها
							لم يذكر
							القسم المدني الرئيسي (بالنسبة للمجموع)

جدول الوفيات الجنينية - ٨

الوفيات الجنينية بحسب عمر الأم ومجموع ترتيب الولادات (الولادات الحية زائداً الوفيات الجنينية)

مجموع ترتيب الولادات (الولادات الحية زائداً الوفيات الجنينية)							عمر الأم
المجموع	التصنيفات:	الأولى	الثانية	الثالثة	...	العاشر فما فوقها	لم يذكر
أقل من ١٥ عاماً	(أ) عمر الأم (بالسنوات): '١' أقل من ١٥ عاماً؛ '٢' ١٥ - ١٩؛ '٣' ٢٠ - ٢٤؛ '٤' ٢٥ - ٢٩؛ '٥' ٣٠ - ٣٤؛ '٦' ٣٥ - ٣٩؛ '٧' ٤٠ - ٤٤؛ '٨' ٤٥ - ٤٩؛ '٩' ٥٠ فما فوقه؛ '١٠' لم يذكر.						
١٩ - ١٥	(ب) الترتيب الكلي للولادات (الولادات الحية زائداً الوفيات الجنينية): '١' الأولى؛ '٢' الثانية؛ '٣' الثالثة؛ '٤' الرابعة؛ '٥' الخامسة؛ '٦' السادسة؛ '٧' السابعة؛ '٨' الثامنة؛ '٩' التاسعة؛ '١٠' العاشرة فما فوقه؛ '١١' لم يذكر.						
٢٤ - ٢٠							
٢٩ - ٢٥							
٣٤ - ٣٠							
٣٩ - ٣٥	ملحوظة:						
٤٤ - ٤٠	يفيد هذا الجدول التبويب لأغراض البحث الطبي التي تركز على تواريخ الوفيات الجنينية للنساء، ولا سيما فيما يتعلق باحتمال "القابلية للتعرض" للوفيات الجنينية.						
٤٩ - ٤٥							
٥٠ فما فوقها							
لم يذكر							
...							

جدول الوفيات الجنينية - ٩

الوفيات الجنينية بحسب شهر الحمل الذي بدأت فيه الرعاية السابقة على الولادة، وعدد الزيارات ومكان الإقامة المعتاد للأم

الشهر الذي بدأت فيه الرعاية السابقة على الولادة												عدد الزيارات
الربع الأول من السنة			الربع الثاني من السنة			الربع الثالث من السنة			لم تقدم			ومكان الإقامة المعتاد للأم
المجموع	١	٢	٣	المجموع	٤	٥	٦	المجموع	٧	٨	٩	لم يذكر
١ - ٣ زيارات												
٤ - ٦												
٧ - ٩												
١٠ وما فوقها												
القسم المدني الرئيسي (بالنسبة للمجموع)												
...												

التصنيفات:

- (أ) مكان الإقامة المعتاد للأم: '١' كل البلد؛ و '٢' كل قسم مدني رئيسي. وقد ترغب بعض البلدان في توسيع نطاق التحليل ليشمل '٣' الأقسام المدنية الصغرى والمدن والبلدات الكبرى.
- (ب) شهر الحمل الذي بدأت فيه الرعاية السابقة على الولادة: شهر واحد، مجموع رُبع السنة، لم تقدم رعاية سابقة على الولادة، لم يذكر.
- (ج) عدد الزيارات: ١ - ٣، ٤ - ٦، ٧ - ٩، ١٠ وما فوقها، لم يذكر.

ملحوظة:

هناك علاقة قوية بين الرعاية الملائمة السابقة على الولادة وبين نتيجة الحمل. وهذا الموضوعان يمكن استخدامهما معاً لتقييم مدى ملاءمة الرعاية السابقة على الولادة وأثر ذلك على نتيجة الحمل. وستشير البيانات المستمدة من هذا التبويب أيضاً إلى الحاجة إلى مزيد من التثقيف في مجال الصحة العامة، وإلى المزيد من الموظفين في مناطق يتأخر فيها تقديم الرعاية السابقة على الولادة، عادة في فترة الحمل أو لا يتم الحصول عليها.

الوفيات الجنينية بحسب مكان حدوث الواقعة ونوع التصديق

جدول حالات الزواج - ١

حالات الزواج بحسب مكان الإقامة المعتاد للعريس وشهر حدوث الواقعة

شهر التسجيل						مكان الإقامة المعتاد للعريس
كانون الأول	تشرين الثاني	...	شباط	كانون الثاني	المجموع	
ديسمبر	نوفمبر		فبراير	يناير		
لم يذكر						
التصنيفات:						المجموع
(أ) مكان الإقامة المعتاد للعريس: '١' كل البلد؛ '٢' كل قسم مدني رئيسي؛ '٣' كل قسم مدني أصغر (اختياري). وقد ترغب بعض البلدان في توسيع نطاق تحليلها ليشمل المدن والبلدات الرئيسية.						القسم المدني الرئيسي (بالنسبة للمجموع)
(ب) شهر حدوث الواقعة: كانون الثاني/يناير، شباط/فبراير، آذار/مارس، نيسان/أبريل، أيار/مايو، حزيران/يونيه، تموز/يوليه، آب/أغسطس، أيلول/سبتمبر، تشرين الأول/أكتوبر، تشرين الثاني/نوفمبر، كانون الأول/ديسمبر، لم يُذكر.						القسم المدني الأصغر (بالنسبة للمجموع)
ملحوظة:						...
يبين هذا التبويب التباين الموسمي في حالات الزواج، وهو أمر شائع في بعض الثقافات. وهذه المعلومات مفيدة في الدراسات الاجتماعية الثقافية، وكذلك لتحليل وإسقاط أنماط الاستهلاك، بحسب تنفيذها، في بحوث التسويق مثلاً. وهي تفيد أيضاً كأداة إدارية لفحص التغيرات الموسمية في حجم العمل بالنسبة لمكاتب التسجيل داخل الأقسام المدنية بالبلد.						

حالات الزواج بحسب العمر والحالة الزوجية السابقة للعروس والعريس

الحالة الزوجية السابقة							العمر
المجموع	أعزب	متزوج قانوناً	اتحادات أخرى	أرمل	مطلق	منفصل	لم يذكر
العروس							جميع الأعمار
التصنيفات:							أقل من ١٥ عاماً
(أ) العمر: أقل من ١٥ عاماً، فئات عمرية نطاقها ٥ سنوات من ١٥ إلى ٧٤، ٧٥ فما فوقها، لم يذكر.							١٩ - ١٥
(ب) الحالة الزوجية السابقة: '١' أعزب (لم يتزوج أبداً)؛ '٢' متزوج قانوناً؛ '٣' اتحادات أخرى (زيجات دينية، زيجات بالتراضي وزيجات عرفية)؛ '٤' أرملة ولم تتزوج؛ '٥' مطلقة؛ '٦' منفصلة؛ '٧' لم يذكر.							٢٤ - ٢٠
							٢٩ - ٢٥
ملحوظة:							٣٤ - ٣٠
تُعد الحالة الزوجية السابقة للعروس والعريس بنداً أساسياً في المعلومات لتحليل أنماط الزواج. وهي مفيدة في الدراسات الديمغرافية والاجتماعية وفي أنماط الأسرة، كما أنها أيضاً مؤشر على استقرار الأسرة. وإدخال العمر في تبويب "الحالة الزوجية السابقة" يزيد من أهمية هذا البند بصورة كبيرة لتحليل كل من أنماط الزواج والخصوبة.							٣٩ - ٣٥
							٤٤ - ٤٠
							٤٩ - ٤٥
							٥٤ - ٥٠
							٥٩ - ٥٥
							٦٤ - ٦٠
							٦٩ - ٦٥
							٧٤ - ٧٠
							٧٥ فما فوقها
							لم يذكر
							...
العريس							جميع الأعمار
التصنيفات:							أقل من ١٥ عاماً
(أ) العمر: أقل من ١٥ عاماً، الفئات العمرية التي نطاقها ٥ سنوات من ١٥ إلى ٧٤، ٧٥ فما فوقها، لم يذكر.							١٩ - ١٥
(ب) الحالة الزوجية السابقة: '١' أعزب (لم يتزوج أبداً)؛ '٢' متزوج قانوناً؛ '٣' اتحادات أخرى (زيجات دينية، زيجات بالتراضي وزيجات عرفية)؛ '٤' أرمل ولم يتزوج؛ '٥' مطلق ولم يتزوج؛ '٦' منفصل؛ '٧' لم يذكر.							٢٤ - ٢٠
							٢٩ - ٢٥
							٣٤ - ٣٠
ملحوظة:							٣٩ - ٣٥
تُعد الحالة الزوجية السابقة للعروس والعريس بنداً أساسياً في المعلومات لأغراض تحليل أنماط الزواج. كما أنها مفيدة في الدراسات الديمغرافية والاجتماعية لأنماط الأسرة، وهي أيضاً مؤشر على استقرار الأسرة. ويزيد إدخال العمر في تبويب "الحالة الزوجية السابقة" من أهمية هذا البند بصورة كبيرة لأغراض تحليل كل من أنماط الزواج والخصوبة.							٤٤ - ٤٠
							٤٩ - ٤٥
							٥٤ - ٥٠
							٥٩ - ٥٥
							٦٤ - ٦٠
							٦٩ - ٦٥
							٧٤ - ٧٠
							٧٥ فما فوقها
							لم يذكر

حالات الزواج بحسب التحصيل التعليمي للعروس والعريس

التحصيل التعليمي للعروس					
التصنيف	التصنيف	التصنيف	التصنيف	التصنيف	التصنيف
الدولي	الدولي	الدولي	الدولي	الدولي	الدولي
الموحد	الموحد	الموحد	الموحد	الموحد	الموحد
لم تلتحق	للتعليم، المستوى ١	للتعليم، المستوى ٢	للتعليم، المستوى ٣	للتعليم، المستوى ٤	للتعليم، المستوى ٥
المجموع	بالمدرسة	المجموع	بالمدرسة	المجموع	بالمدرسة
لم تلتحق	للتعليم، المستوى ١	للتعليم، المستوى ٢	للتعليم، المستوى ٣	للتعليم، المستوى ٤	للتعليم، المستوى ٥
المجموع	بالمدرسة	المجموع	بالمدرسة	المجموع	بالمدرسة

لم تلتحق بالمدرسة

التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ١:

التعليم الأولي

التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٢:

التعليم الإعدادي

التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٣:

التعليم الثانوي

التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٤:

التعليم في فترة ما بعد المرحلة الثانوية

التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٥:

المرحلة الأولى من التعليم العالي

التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٦:

المرحلة الثانية من التعليم العالي

لم يذكر التعليم ...

٧٥ فما فوقها

لم يُذكر

حالات الطلاق بحسب عمر الزوج والزوجة

عمر الزوجة (بالسنوات)							
جميع الأعمار	أقل من ١٥ سنة	١٩-١٥	٢٤-٢٠	٢٩-٢٥	٣٤-٣٠	... ٦٥-٦٩	٧٤-٧٠ وما فوقها
عمر الزوج (بالسنوات)							لم يذكر
التصنيفات:							
جميع الأعمار	العمر: أقل من ١٥ عاماً، فئات عمرية نطاقها ٥ سنوات من ٥ إلى ١٠ إلى ٧٤، ٧٥ وما فوقها، لم يذكر.						
١٩ - ١٥							
٢٤ - ٢٠							
٢٩ - ٢٥							
٣٤ - ٣٠							
٣٩ - ٣٥							
٤٤ - ٤٠							
٤٩ - ٤٥							
٥٤ - ٥٠							
٥٩ - ٥٥							
٦٤ - ٦٠							
٦٩ - ٦٥							
٧٤ - ٧٠							
٧٥ فما فوقها							

جدول حالات الطلاق - ٣

حالات الطلاق بحسب مدة الزواج وعمر الزوج والزوجة

العمر (بالسنوات)		جميع الأعمار		أقل من ١٥ سنة		١٥ من ١٩ - ٢٠ - ٢٤ - ٢٩ - ٣٠ - ٣٤ ... ٦٥ - ٦٩ - ٧٠ - ٧٤ - ٧٥ وما فوقها		لم يذكر	
المجموع		أقل من سنة		التصنيفات:		الزوجة		المجموع	
١		(أ) العمر: أقل من ١٥ عاماً، فئات عمرية نطاقها ٥ سنوات من ١٥ إلى ٧٤، ٧٥ فما فوقها، لم يذكر.							
٢		(ب) مدة الزواج: أقل من سنة، سنوات فردية حتى ٩ سنوات، فئات سنوات نطاقها ٥ سنوات ٢٩ عاماً، ٣٠ وما فوقها، لم يذكر.							
٣									
٥		ملحوظة:							
٦		يستخدم هذا التبويب لإتاحة إجراء دراسة أكثر اكتمالاً لعدم استقرار الحياة الزوجية بإتاحة إدراج مدة							
٧		الزواج كمتغير تفسيري إضافي. كما يفيد أيضاً في دراسة مدة الزيجات في حالات الطلاق التي تشمل نساء							
٨		في عمر إنجاب الأطفال، وهو عنصر مهم لفهم أثر عدم الاستقرار في الحياة الزوجية على الخصوبة المحتملة							
٩		للسكان.							
١٠ - ١٤									
١٥ - ١٩									
٢٠ - ٢٤									
٢٥ - ٢٩									
٣٠ فما فوقها									
لم يذكر									
...									
المجموع		أقل من سنة		التصنيفات:		الزوج		المجموع	
١		(أ) العمر: أقل من ١٥ عاماً، فئات عمرية نطاقها ٥ سنوات من ١٥ إلى ٧٤، ٧٥ وما فوقها، لم يذكر.							
٢		(ب) مدة الزواج: أقل من سنة، سنوات فردية إلى ٩ سنوات، فئات عمرية نطاقها ٥ سنوات حتى ٢٩ عاماً، ٣٠ عاماً وما فوقها، لم يذكر.							
٣									
٤									
٥		ملحوظة:							
٦		يستخدم هذا التبويب لإتاحة دراسة أوفى لحالة عدم الاستقرار الزوجية بإتاحة إدراج مدة الزواج كمتغير							
٧		تفسيري إضافي. كما يفيد أيضاً في دراسة مدة الزيجات في حالات الطلاق التي تشمل نساء في سن الإنجاب،							
٨		وهو عنصر مهم لدراسة أثر عدم الاستقرار في الحياة الزوجية على الخصوبة المحتملة للسكان.							
٩									
١٠ - ١٤									
١٥ - ١٩									
٢٠ - ٢٤									
٢٥ - ٢٩									
٣٠ فما فوقها									
لم يذكر									
...									

حالات الطلاق بحسب مدة الزواج وعدد الأطفال المعالين

عدد الأطفال المعالين	١	٢	٣	...	٧ وما فوقهم	لم يذكر
مدة الزواج (بالسنوات)	١	٢	٣	٤	٥	٦
المجموع	١٠ - ١٤	١٥ - ١٩	٢٠ - ٢٤	٢٥ - ٢٩	٣٠ وما فوقها	لم يذكر
التصنيفات:						
أقل من سنة	١	٢	٣	٤	٥	٦
(أ) مدة الزواج: أقل من سنة، سنوات فردية حتى ٩ سنوات، فئات عمرية نطاقها ٥ سنوات حتى ٢٩ عاماً، ٣٠ فما فوقها، لم يذكر.	١	٢	٣	٤	٥	٦
(ب) عدد الأطفال المعالين: '١' لا يوجد؛ '٢'، '٣'، '٤'، '٥'، '٦'، '٧'، '٨' وما فوقها؛ '٩' لم يذكر.	١	٢	٣	٤	٥	٦
ملحوظة:						
تُعد فترة الزواج بالنسبة للأزواج المطلقين مقياساً لقياس استقرار الزواج، بينما توفر المعلومات بشأن عدد الأطفال المعالين نظرة متعمقة في الأثر الاجتماعي والسيكولوجي والاقتصادي للطلاق على المجتمع. وتُعد البيانات المستخلصة من هذا الجدول مهمة في إدارة السياسة الاجتماعية إلى الحد الذي يجب فيه أن تتناول تلك السياسة مسألة توفير المساعدة للأطفال من الزيجات المحطمة.	١٠ - ١٤	١٥ - ١٩	٢٠ - ٢٤	٢٥ - ٢٩	٣٠ وما فوقها	لم يذكر

جدول حالات الطلاق - ٥

حالات الطلاق بحسب التحصيل التعليمي للزوج والزوجة

التحصيل التعليمي للزوجة						
التصنيف الدولي	التصنيف الموحد	التصنيف الدولي الموحد	التصنيف الموحد	التصنيف الدولي الموحد	التصنيف الموحد	التصنيف الدولي
عدم الالتحاق بالمدسة	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	المستوى ٤	المستوى ٥	المستوى ٦
التحصيل التعليمي للزوج	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	المستوى ٤	المستوى ٥	المستوى ٦

المجموع

التصنيفات:

(أ) التحصيل التعليمي: '١' عدم الالتحاق بالمدسة؛ '٢' التعليم الأوّلي غير مكتمل؛ '٣' التعليم الأوّلي مكتمل؛ '٤' التعليم الثانوي غير مكتمل؛ '٥' التعليم الثانوي مكتمل؛ '٦' التعليم العالي غير مكتمل؛ '٧' التعليم العالي مكتمل؛ '٨' التعليم؛ '٩' لم يذكر.

ملحوظة:

يُوفر التحصيل التعليمي للأزواج المطلقين معلومات مفيدة للدراسات الاجتماعية والثقافية. وتُعد مقارنة هذه البيانات مع البيانات المتعلقة بالتحصيل التعليمي للعروس والعريس في حالات الزواج مفيدة لدراسة عدم استقرار الحياة الأسرية.

عدم الالتحاق بالمدسة
التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ١: التعليم الأوّلي
التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٢: التعليم الإعدادي
التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٣: التعليم الثانوي
التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٤: التعليم في مرحلة ما بعد المرحلة الثانوية
التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٥: المرحلة الأولى من التعليم العالي
التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى ٦: المرحلة الثانية من التعليم العالي
لم يذكر التعليم

الجدول التلخيصي - ١

الولادات الحية، والوفيات، ووفيات الرضع، والوفيات الجنينية، وحالات الزواج والطلاق بحسب مكان الإقامة المعتاد

الولادات الحية		الوفيات		وفيات الرضع		الوفيات	حالات	حالات
المجموع	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	الطلاق
المجموع	التصنيفات:							
الحضر	(أ) مكان الإقامة المعتاد: '١' كل البلد؛ '٢' كل قسم مدني رئيسي؛ '٣' كل قسم مدني أصغر (اختياري)؛							
الريف	'٤' كل محلة رئيسية (اختياري). ويميز الحضر والريف بالنسبة لما يلي: '١'، و'٢'، و'٣' وحسبما يقتضيه							
القسم المدني الرئيسي	الاستخدام على الصعيد الوطني. وتعريف مكان الإقامة المعتاد هو كما يلي:							
الحضر	• بالنسبة للمواليد ووفيات الرضع: مكان الإقامة المعتاد للأم							
الريف	• بالنسبة للوفيات: مكان الإقامة المعتاد للمتوفى							
القسم المدني الأصغر	• بالنسبة لوفيات الأمهات: مكان الإقامة المعتاد للمرأة							
الحضر	• بالنسبة لحالات الزواج: مكان الإقامة المعتاد للعريس							
الريف	• بالنسبة لحالات الطلاق: مكان الإقامة المعتاد للزوج.							
...	(ب) نوع الجنس: ذكر؛ أنثى.							

ملحوظة:

من المفيد للغاية بالنسبة لمن يديرون برامج الصحة والبرامج السكانية أن يتمكنوا بنظرة واحدة من استرجاع المعلومات بشأن عدد كل نوع من الوقائع الحيوية التي حدثت في سنة معينة وبشأن توزيعها بحسب الأقسام المدنية. والمعلومات المستخلصة من هذا التبويب هي مصدر المقام المستخدم لحساب معدلات وفيات الرضع والوفيات الجنينية للبلد وأقسامه المدنية عندما تكون البسط مرتبطاً بالمقام المناسب، أي العدد الكلي للولادات الحية، والعدد الكلي للولادات الحية زائداً العدد الكلي للوفيات الجنينية على التوالي. ويوفر الجدول أيضاً بسطاً - يرتبط بالمقام المناسب (توفره عادة تعدادات السكان، وكيف بحسب الوقت المنقضي منذ آخر تعداد)، أي تعداد السكان الكلي في منتصف العام - لحساب معدلات المواليد والوفيات ومعدلات الزواج والطلاق الأولية بحسب مكان الإقامة.

الجدول التلخيصي - ٢

معدلات المواليد الأوليّة ومعدلات الوفيات الأوليّة، ومعدلات وفيات الرضّع بحسب نوع الجنس، ومعدلات الوفيات الجنينية، ومعدلات حالات الزواج الأوليّة ومعدلات حالات الطلاق الأوليّة بحسب مكان الإقامة المعتاد

مكان الإقامة المعتاد	المواليد الأوليّة	الوفيات الأوليّة	معدل وفيات الرضّع			الجينية الأوليّة	معدلات حالات الزواج الأوليّة	معدلات حالات الطلاق الأوليّة
			المجموع	ذكر	أنثى			
التصنيفات:								
المجموع	القسم المدني الرئيسي	(أ) مكان الإقامة المعتاد: '١' كل البلد؛ '٢' كل قسم مدني رئيسي؛ '٣' كل قسم مدني أصغر (اختياري)؛ '٤' كل محلة رئيسية (اختياري). ويميز الحضر والريف بالنسبة لما يلي: '١' و '٢' و '٣' وحسبما يقتضيه الاستخدام على الصعيد الوطني. وفي ما يلي تعريف مكان الإقامة المعتاد:						
		• بالنسبة للمواليد ووفيات الرضّع: مكان الإقامة المعتاد للأم • بالنسبة للوفيات: مكان الإقامة المعتاد للمتوفى • بالنسبة لوفيات الأمهات: مكان الإقامة المعتاد للمرأة • بالنسبة لحالات الزواج: مكان الإقامة المعتاد للعريس • بالنسبة لحالات الطلاق: مكان الإقامة المعتاد للزوج.						
(ب) نوع الجنس: ذكر؛ أنثى.								

ملحوظة:

يوفر هذا التبويب ثروة من المعلومات لاستخدامها في حساب معدل نمو السكان الطبيعي، بالنسبة للبلد ككل وبالنسبة لأقسامه المدنية الرئيسية. وتُعد معدلات وفيات الرضّع بحسب نوع الجنس ومكان الإقامة مؤشرات مهمة لتقييم الحالة الصحية والتنمية الاجتماعية. كما أن المعدلات الأوليّة لحالات الزواج وحالات الطلاق لكل قسم من الأقسام المدنية الرئيسية مهمة أيضاً كمؤشرات لتكوين الأسرة وعدم الاستقرار الأسري. وتُعد المعلومات المستمرة بشأن هذه الوقائع بالنسبة للبلد برمته وبالنسبة لأقسامه المدنية أساسية لإعداد السياسات السكانية والصحية، ولرصد وتقييم البرامج.

السلاسل الزمنية للمواليد الأحياء بحسب مكان الإقامة المعتاد للأمم (في السنوات العشر السابقة)

مكان الإقامة المعتاد للأمم	السنة التاسعة	السنة الثامنة	السنة السابعة	السنة السادسة	السنة الخامسة	السنة الرابعة	السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة الأولى
المجموع	التصنيفات:								
الحضر	(أ) مكان الإقامة المعتاد للأمم: '١' كل البلد؛ '٢' كل قسم مدني رئيسي؛ '٣' كل قسم مدني أصغر (اختياري)؛ '٤' كل محلة رئيسية. ويميز الحضر والريف بالنسبة لما يلي: '١' و '٢' و '٣' وحسبما يقتضيه الاستخدام على الصعيد الوطني.								
الريف	(ب) تاريخ حدوث الواقعة : السنوات العشر السابقة.								
القسم المدني الرئيسي	ملحوظة:								
الحضر	تيسر المعلومات بشأن عدد الأطفال المولودين أحياء في السنة الحالية والسنوات السابقة في تبويب واحد مقارنة بين السنوات بالنسبة للبلد برمته وبالنسبة لأقسامه المدنية. وتعد الملاحظات المتعلقة بالتغييرات على مدى الزمن للأعداد المطلقة للمواليد الأحياء مفيدة فيما يتعلق بتوفير خدمات الصحة العامة والخدمات التعليمية والاجتماعية في شتى أنحاء البلد. وتوفر المعلومات بشأن العدد الكلي للولادات الحية في كل سنة بالنسبة لكل قسم مدني للإقامة، وبالنسبة للبلد برمته، بسطاً - من حيث ارتباطه بالمقام المناسب لتقدير السكان في منتصف العام - لأغراض حساب السلاسل الزمنية لمعدلات المواليد الأولية. وينبغي توخي العناية في تفسير معدلات المواليد الأولية عندما يكون البسط غير كامل أو يكون رقم السكان في منتصف العام غير دقيق، أو كلاهما.								
الريف									
القسم المدني الأصغر									
الحضر									
الريف									
المدينة أو البلدة									
...									

السلاسل الزمنية لوفيات الرضع بحسب مكان الإقامة المعتاد للأُم (في السنوات العشر السابقة)

السنة								
السنة التاسعة	السنة الثامنة	السنة السابعة	السنة السادسة	السنة الخامسة	السنة الرابعة	السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة الأولى
مكان الإقامة المعتاد للأُم								
المجموع								
التصنيفات:								
(أ) مكان الإقامة المعتاد للأُم: '١' كل البلد؛ '٢' كل قسم مدني رئيسي؛ '٣' كل قسم مدني أصغر (اختياري)؛ '٤' كل محلة رئيسية. ويميز الحضر والريف بالنسبة لما يلي: '١' و '٢' و '٣' وحسبما يقتضيه الاستخدام على الصعيد الوطني.								
(ب) سنة حدوث الواقعة: السنوات العشر السابقة.								
ملحوظة:								
تتيح المعلومات بشأن وفيات الرضع في السنة الحالية والسنوات الأخيرة والواردة في تبويب واحد مقارنة وقائع وفيات الرضع فيما بين السنوات بالنسبة للبلد وأقسامه المدنية الرئيسية والصغرى. وتُعد ملاحظة التغييرات على مر الزمن في الأعداد المطلقة لوفيات الرضع مفيدة من حيث توفير خدمات الرعاية الصحية في شتى أنحاء البلد. وتُعد المعلومات بشأن العدد الكلي لوفيات الرضع بالنسبة لكل سنة، وبالنسبة لكل قسم مدني للإقامة وبالنسبة للبلد برمته، مصدراً للبسط - من حيث ارتباطه بالمقام المناسب بالنسبة للولادات الحية التي حدثت في السنوات ذاتها كما وردت في الجدول التلخيصي - ٣ - لحساب معدلات وفيات الرضع.								

السلاسل الزمنية لحالات الطلاق بحسب مكان الإقامة المعتاد للزوج (في السنوات العشر السابقة)

الجدول التلخيصي - ٩

السلاسل الزمنية للوقائع الحيوية في البلد (في السنوات العشر السابقة)

الولادات الحية		الوفيات		وفيات الرضع		الوفيات		حالات		حالات	
المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	الزواج	الطلاق	الطلاق
التصنيفات: (أ) سنة حدوث الواقعة: السنوات العشر (أو الـ ١٥) السابقة. (ب) نوع الجنس: ذكر؛ أنثى. السنة الأولى السنة الثانية السنة الثالثة السنة الرابعة السنة الخامسة السنة السادسة السنة السابعة السنة الثامنة السنة التاسعة											

مسرد

دقة الإحصاءات الحيوية القائمة على السجلات: تشير إلى حالة ملء بنود البيانات الواردة في التقرير الإحصائي بطريقة صحيحة وكاملة وأنه لم تدخل أخطاء أثناء نسخ البيانات من الوثائق الحيوية إلى التقرير الإحصائي (إن كان قد وضع) أو أثناء مراحل التجهيز (الترميز، والتحرير، والإدخال، والتبويب).

دقة التسجيل: تشير إلى الحالة التي تكون فيها بنود بيانات كل واقعة حيوية مدرجة في السجل الحيوي قد أُدخلت بطريقة صحيحة وكاملة، أي الحالة التي لا توجد فيها أخطاء تتعلق بالاستجابة أو بنود ناقصة. ويسمى قياس أي انحراف عن الصواب "خطأ المحتوى".

التبني: هو الإلحاق القانوني والطوعي الذي يقوم به شخص لطفل من أبوين آخرين ومعاملته كما لو كان طفله من صلبه حسبما تنص عليه قوانين البلد. وبحسب العملية القضائية يحصل الطفل المتبنى على حقوق ومركز الطفل البيولوجي الذي يولد للأبوين اللذين تبنيه سواء كان يُمتّ لهما بصلة أم لا.

العمر: الفترة الزمنية الفاصلة بين الولادة والوقت القائم، معبراً عنها بوحدة كاملة من التقويم الشمسي. ويقاس العمر عادة بسنوات كاملة بالنسبة للبالغين والأطفال، ويقاس بالشهور الكاملة والأسابيع والأيام والساعات أو الدقائق من الحياة حسب الاقتضاء، بالنسبة للرضع أو الأطفال صغار السن جداً.

الانحلال: هو إلغاء أو إبطال الزواج القانوني بواسطة سلطة مختصة، وطبقاً لقوانين البلد، وبذا يُعطي للطرفين مركز من لم يتزوج بالآخر للمرة.

مقياس أبغار "Apgar score": هو مقياس الحالة البدنية للرضيع في الدقيقة الأولى من مولده وبعد ٥ دقائق من مولده. وبحسب معدل ضربات القلب، والتنفس، وقوة العضلات، واللون، والاستجابة للمحفزات بمقياس صفر، ١ أو ٢. والمعدل الإجمالي الأقصى لهذا المقياس بالنسبة للمولود الطبيعي هو ١٠.

اختصاصي توليد: هو الشخص الذي يساعد الأم عند ولادة رضيع حي أو جنين ميت.

توافر البيانات: إمكانية الوصول إلى البيانات التي جُمعت، وقُيدت، وجُهزت وحُزنت في نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، في شكل يسهل على المستخدمين استخدامه، عند الطلب.

مولود في كنف الزوجية: الوصف الذي يُطلق على الرضيع المولود حياً أو الجنين الميت الذي تكون أمه متزوجة قانوناً (بواسطة أي اتحاد معترف به بواسطة القوانين أو الأعراف في البلد) في وقت الولادة. انظر حالة كنف الزوجية للأم في وقت ولادة الطفل.

مولود خارج كنف الزوجية: الوصف الذي يُطلق على الرضيع المولود حياً أو الجنين الميت الذي لا تكون أمه متزوجة قانوناً في وقت الولادة (بواسطة أي اتحاد معترف به بواسطة القوانين أو الأعراف في البلد في وقت الولادة). انظر حالة كنف الزوجية للأم في وقت ولادة الطفل.

تصريح الدفن: الوثيقة الرسمية، التي تصدر عادة بشأن وفاة مسجلة قانوناً، وتأذن بنقل الجسد الميت (الجثمان) إلى المقابر أو إلى مكان آخر لأغراض التخلص النهائي.

أسباب الوفاة: جميع الأمراض، وظروف الاعتلال أو الإصابات التي تُسفر عن الوفاة أو تُسهم فيها، وظروف الحادثة أو العنف التي أدت إلى تلك الإصابات. ولأغراض الإحصاءات الحيوية، لا تُعدّ الأعراض أو طرق الوفاة، من قبيل قصور القلب، وضيق النفس، من أسباب الوفاة. انظر السبب الأساسي للوفاة.

مسؤول التصديق (على سبب الوفاة): هو الشخص المسؤول بموجب القانون عن إصدار شهادة، في شكل محدد، ذاكرةً الأسباب الأساسية للوفاة أو التي أسهمت فيها، والحقائق الأخرى المتصلة بالواقعة، لتقديمها إلى المسجل المحلي أو لسلطة مناسبة أخرى. ومسؤول التصديق هو عادة الطبيب الذي قام بعلاج المتوفي في

مرضه الأخير؛ أو الموظف القانوني الطبي (أي الطبيب الشرعي أو مسؤول الفحص الطبي) في حالة وفيات الأشخاص الذين لم يتم أحد بعلاجهم أثناء مرضهم الأخير أو الذين توفوا نتيجة عنف أو إصابة.

المسجل المدني: هو الموظف المسؤول بموجب القانون الذي تقع عليه مسؤولية الاضطلاع بالتسجيل المدني للوقائع الحيوية في منطقة محددة جيداً (كل البلد، أو مقاطعة أو منطقة، أو بلدية، أو أبرشية وما إلى ذلك) كما أنه مسؤول أيضاً عن تسجيل وإبلاغ المعلومات بشأن تلك الوقائع الحيوية للأغراض القانونية والإحصائية.

التسجيل المدني: هو التسجيل المستمر، والدائم، والإلزامي والشامل للوقائع التي تحدث وخصائص الوقائع الحيوية المتعلقة بالسكان، حسبما ينص عليه مرسوم أو نظام وفقاً للمتطلبات القانونية في كل بلد. وتُنشئ هذه العملية وتوفر وثائق قانونية لكل الوقائع. وتعد وثائق التسجيل أيضاً أفضل مصدر للإحصاءات الحيوية.

طريقة التسجيل المدني: هي الإجراء المستخدم في جمع المعلومات الأساسية بشأن الوقائع الحيوية التي حدثت للسكان في بلد (أو منطقة) في غضون فترة زمنية محددة وخصائصها، والتي تُعد وثائق حيوية ذات قيمة قانونية، وتصدر الإحصاءات الحيوية بناء عليها.

نظام التسجيل المدني: هو الترتيبات المؤسسية والقانونية والتقنية التي تضعها الحكومة ويجري من خلالها التسجيل المدني بطريقة سليمة تقنياً، ومنسقة ومعارية في سائر البلد، مع مراعاة الظروف الثقافية والاجتماعية الخاصة بذلك البلد. انظر نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

تجميع البيانات الإحصائية الحيوية: هي عملية تكثيف وتلخيص المعلومات المتعلقة بالوقائع الحيوية من خلال تصنيف البيانات وتبويبها في فئات أو مجموعات بغية إصدار الإحصاءات الحيوية وفقاً لبرنامج تبويب محدد سلفاً.

التسجيل المدني الكامل: هو تسجيل كل واقعة حيوية حدثت لأفراد السكان في بلد معين (أو منطقة) معينة، في نظام التسجيل المدني، في غضون فترة زمنية محددة، ونتيجة لهذا يكون لكل واقعة من هذا القبيل، وثيقة تسجيل حيوية، ويكون النظام قد أحرز تغطية بنسبة ١٠٠ في المائة. ويقاس أي انحراف عن التغطية الكاملة بمقياس "خطأ التغطية".

الطبيب الشرعي: هو الموظف في مقاطعة أو منطقة، أو بلدية أو أبرشية، وما إلى ذلك، المأذون له بموجب القانون إجراء التحقيق فيما يتعلق بوفيات الأشخاص الذين ربما يكونوا قد توفوا جراء العنف أو الإصابة أو في ظروف تثير الاشتباه، وذلك لتحديد إن كانت الوفاة نتيجة لأسباب غير طبيعية، من قبيل الحوادث، والانتحار أو القتل.

معدل الولادات الأولي: هو معدل موزج الإحصاءات الحيوية المستند إلى عدد الولادات الحية التي حدثت للسكان أثناء فترة معينة من الزمن، وهي عادة، سنة تقويمية، وعدد الولادات الحية التي حدثت للسكان في منطقة جغرافية معينة، أثناء سنة معينة، لكل ١٠٠٠ من مجموع سكان منتصف السنة في تلك المنطقة خلال السنة ذاتها.

معدل الوفيات الأولي: هو معدل موزج الإحصاءات الحيوية المستند إلى عدد الوفيات التي حدثت للسكان أثناء فترة معينة من الزمن، وهي عادة سنة تقويمية، أي عدد الوفيات التي حدثت للسكان في منطقة

جغرافية معينة خلال سنة معينة، لكل ١٠٠٠ من مجموع السكان في منتصف السنة في تلك المنطقة خلال السنة ذاتها.

معدل الطلاق الأولي: هو معدل موجز الإحصاءات الحيوية المستند إلى عدد حالات الطلاق التي حدثت للسكان أثناء فترة معينة من الزمن ، وهي عادة سنة تقويمية، أي عدد حالات الطلاق التي حدثت للسكان في منطقة جغرافية معينة أثناء سنة معينة لكل ١٠٠٠ من مجموع السكان في منتصف السنة في تلك المنطقة خلال السنة ذاتها.

معدل الزواج الأولي: هو معدل موجز الإحصاءات الحيوية المستند إلى عدد حالات الزواج التي حدثت للسكان خلال فترة زمنية معينة، وهي عادة سنة تقويمية، أي عدد حالات الزواج التي حدثت بين السكان في منطقة جغرافية معينة أثناء سنة معينة، لكل ١٠٠٠ من مجموع السكان في منتصف السنة في تلك المنطقة خلال السنة ذاتها.

تاريخ الميلاد: هو اليوم والشهر وسنة الميلاد، بما في ذلك الساعات والدقائق إذا تطلب الأمر، الذي تستخدم فيه المعلومات لتحديد العمر بوحدة كاملة من الزمن. انظر العمر.

تاريخ حدوث الواقعة: هو التاريخ الدقيق الذي حدثت فيه الواقعة، والذي ينبغي أن يعبر عنه باليوم والشهر والسنة، فضلاً عن الساعة والدقيقة، إذا اقتضى الأمر (بالنسبة للولادات الحية، والوفيات الجنينية، والوفيات).

تاريخ التسجيل: هو اليوم والشهر والسنة لتسجيل الواقعة الحيوية في السجل المدني.

الوفاة: هي الاختفاء التام لجميع دلائل الحياة في أي وقت بعد حدوث الولادة الحية، أي التوقف المحتمل للوظائف الحيوية دون التمكن من الإنعاش. ويستثنى هذا التعريف الوفيات الجنينية. انظر الوفيات الجنينية.

التسجيل بعد انقضاء المهلة القانونية: هو تسجيل الواقعة الحيوية بعد الفترة المقررة التي تحددها القوانين أو القواعد أو الأنظمة القائمة (بما في ذلك أي فترة سماح، إن حدثت). أما تأخر التسجيل فهو تسجيل الواقعة الحيوية بعد الفترة الزمنية المقررة ولكن في إطار فترة السماح المحددة. ونظراً لأن فترة السماح تعتبر عادة سنة واحدة بعد حدوث الواقعة الحيوية، فإن التسجيل بعد انقضاء المهلة الزمنية يعتبر عادة تسجيلًا لواقعة حيوية بعد انقضاء سنة أو أكثر من حدوث الواقعة الحيوية. انظر تأخر التسجيل المدني.

علم الأوبئة الوصفي: هو دراسة حدوث الأمراض والظواهر الصحية الأخرى المتصلة بالصحة بين السكان من البشر. ويتم التركيز عادة على العلاقة بين المرض والمتغيرات الأساسية من قبيل العمر ونوع الجنس، والعنصر، والأصل العرقي، والموقع الجغرافي، والوظيفة، والمقاييس الاجتماعية الاقتصادية.

الطلاق: هو انحلال الزواج نهائياً وقانونياً، أي انفصال الزوجين الذي يُضفي على الطرفين الحق في الزواج مرة أخرى بموجب الأحكام المدنية، أو الدينية و/أو الأحكام الأخرى، وفقاً لقوانين كل بلد. وفي حالة اعتراف بلد بالشراكات المسجلة، يشكل الانحلال القانوني لشراكة مسجلة انحلالاً نهائياً وقانونياً لتلك الشراكة، وفقاً للقوانين الوطنية، التي تضفي على الطرفين الحق في الدخول في شراكة أخرى أو زواج آخر.

نظام القيد المزدوج: هي طريقة جمع بيانات الإحصاءات الحيوية، وبصورة رئيسية الولادات والوفيات، من خلال استقصاءات عينات ديمغرافية للأسر المعيشية تجري بصورة مستمرة. وتسمح حالة خاصة في طريقة استقصاء المتابعة، باعتماد المعلومات المستمدة من مصدرين مستقلين للإبلاغ، ويستند استخدام أي منهما إلى أساليب الاستقصاء. فيتم إنشاء وثيقتين مستقلتين لكل واقعة حيوية تحدث في مناطق عينات مختارة عن طريق التسجيل المستمر والاستقصاءات الرجعية الأثر. وتجري بعد ذلك مطابقة الوقائع المبلغة لكلا النظامين

ويجري التحقق ميدانياً من الوقائع غير المتماثلة للتأكد من أن الوقائع تنتمي إلى منطقة العينة وأنها حدثت في غضون الفترة المرجعية.

علم الأوبئة: هو الدراسة العلمية لأنماط وأسباب وآثار الظروف الصحية المرضية في مجتمعات سكانية محددة. ونظراً لأن هذا العلم حجر الزاوية في سياسة الصحة العامة، يسترشد به في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة العامة والأدوية القائمة على الأدلة وذلك بتحديد عوامل المخاطر بالنسبة للمرض والأهداف المتعلقة بالعقاقير الوقائية. ويسهم علم الأوبئة في تصميم الدراسة، وفي جمع البيانات وتحليلها إحصائياً، وفي عملية تفسير ونشر النتائج (بما في ذلك استعراض الأقران والاستعراض المنهجي العرضي). وقد ساعد علماء الأوبئة في وضع المنهجية المستخدمة في البحوث السريرية، وفي دراسات الصحة العامة، وبدرجة أقل في البحوث الأساسية في العلوم البيولوجية.

الوفيات الجنينية: هي الوفاة قبل خروج نتاج الحمل أو استخراجه من الأم، بغض النظر عن مدة فترة الحمل. ويستدل على الوفاة بعدم تنفس الجنين بعد ذلك الانفصال، أو ظهور أيّ دلائل للحياة عليه، مثل ضربات القلب، أو نبض الحل السري أو حركة محددة من العضلات الإرادية.

معدل الوفيات الجنينية: هو معدل موجز الإحصاءات الحيوية القائمة على عدد الوفيات الجنينية بالنسبة إلى مجموع عدد المواليد (الولادات الحية زائداً الوفيات الجنينية المبلغ عنها) والتي حدثت أثناء فترة معينة من الزمن، وهي عادة سنة تقويمية، في منطقة جغرافية معينة، أيّ عدد الوفيات الجنينية التي حدثت في المنطقة أثناء سنة معينة، لكل ١ ٠٠٠ من الولادات الحية (الولادات الحية زائداً الوفيات الجنينية).

نسبة الوفيات الجنينية: هي معدل الإحصاءات الحيوية المستند إلى عدد الوفيات الجنينية مرتبطاً بالعدد الكلي للمواليد الأحياء الذي حدث أثناء فترة معينة من الزمن، عادة سنة تقويمية، في منطقة جغرافية معينة، أيّ عدد الوفيات الجنينية التي حدثت في تلك المنطقة خلال سنة معينة، لكل ١ ٠٠٠ من الولادات الحية.

مدة الحمل: هي الفترة الفاصلة بالأسابيع الكاملة بين اليوم الأول لآخر فترة حيض للأُم، ويوم وشهر وسنة الولادة، بغض النظر عما إذا كان نتاج الحمل مولوداً حياً أو مولوداً لم تظهر عليه أيّ دلائل للحياة (وفاة جنينية).

وفيات الرضع: هي وفاة طفل مولود حي عمره أقل من سنة.

معدل وفيات الرضع: هو معدل موجز الإحصاءات الحيوية القائمة على عدد وفيات الرضع التي حدثت أثناء الفترة الزمنية ذاتها، عادة سنة تقويمية، أيّ عدد وفيات الأطفال المولودين أحياء الذي تقل أعمارهم عن السنة والتي حدثت في منطقة جغرافية معينة أثناء سنة معينة، لكل ١ ٠٠٠ من الولادات الحية التي حدثت للسكان في تلك المنطقة خلال تلك السنة ذاتها.

المبلغ: هو الشخص أو المؤسسة الذي تكون مسؤوليته أو مسؤوليتها المحددة بموجب القانون هي إبلاغ المسجل المحلي بحقيقة حدوث الواقعة الحيوية وتوفير كل المعلومات المتعلقة بالواقعة وكل خصائصها. وبناء على هذا التقرير، يمكن تسجيل الواقعة قانونياً بواسطة السجل المحلي.

الانفصال القضائي (القانوني): هو وقف اتحاد شخصين متزوجين، دون أن يؤدي ذلك إلى إضفاء الحق في الزواج مرة أخرى للطرفين، وفقاً لقوانين كل بلد.

تأخر التسجيل المدني: هو تسجيل الواقعة الحيوية بعد الفترة الزمنية المحددة قانوناً لكن في غضون فترة السماح المحددة. وفترة السماح تعتبر عادة سنة واحدة عقب حدوث الواقعة الحيوية. انظر التسجيل بعد فترة السماح.

إضفاء الشرعية: هي إسناد نفس المركز والحقوق الممنوحين للشخص المولود في كنف الزوجية لشخص، رسمياً، وفقاً لقوانين البلد.

الولادة الحية: هي نتيجة الخروج أو الاستخراج بصورة كاملة لنتاج الحمل من الأم، بصرف النظر عن مدة الحمل، وعلى أن يُبدي المولود بعد انفصاله أيّ دلائل للحياة، من قبيل ضربات القلب، أو نبضات الحبل السري أو حركة محددة من العضلات الإرادية، وسواء كان الحبل السري قد تم قطعه أم لا تزال المشيمة موصولة. وكل ما ينتج عن ولادة من هذا القبيل يعتبر مولوداً حياً.

الزواج: هو العمل، أو الاحتفال أو العملية التي بمقتضاها تنشأ العلاقة القانونية بين الزوجين. ويجوز أن تحدد قانونية الاتحاد بموجب وسيلة مدنية أو دينية أو وسيلة أخرى تعترف بها قوانين كل بلد. وقد ترغب بعض البلدان في توسيع نطاق التعريف ليغطي اتحادات مدنية إذا سجلت. وفي تلك الحالة، تشير الشراكة المسجلة عادة إلى مفهوم قانوني يقتضي التسجيل لدى السلطات العامة وفقاً لقوانين كل بلد، ويصبح أساساً لالتزامات زوجية قانونية بين الشخصين.

وفيات الأمهات: هي وفاة امرأة أثناء الحمل أو في غضون ٤٢ يوماً بعد انتهاء الحمل، بصرف النظر عن مدة وموقع الحمل، وأي سبب يتصل بالحمل أو أدى الحمل ومعاملته إلى تفاقمه ولكن لم ينجم عن سبب طارئ أو عرضي.

معدل الوفيات النفاسية أ: معدل الإحصاءات الحيوية القائم على عدد الوفيات لأسباب نفاسية بالنسبة إلى عدد الولادات الحية التي حدثت أثناء فترة زمنية معينة، عادة سنة تقويمية - أي عدد وفيات النساء الناجم عن (أ) المضاعفات المباشرة للولادة جرّاء الحمل، أو المخاض أو فترة النفاس، (ب) التدخلات، أو عدم القيام بها، أو العلاجات غير الصحيحة ونتائجها أو (ج) ظروف غير مباشرة للولادة الناشئة عن مرض موجود سابقاً أو مرض ناشئ أثناء الحمل ولم ينشأ من أي طرف مباشر من الولادة ولكن فاقمت منه الآثار الفسيولوجية للحمل - وحدث في منطقة جغرافية معينة، في سنة معينة لكل ١٠٠ ٠٠٠ (أو ١٠ ٠٠٠) من الولادات الحية في تلك المنطقة خلال السنة نفسها.

وفيات حديثي الولادة: هي وفاة الطفل المولود حديثاً خلال الـ ٢٨ يوماً الكاملة الأولى من الحياة. **معدل وفيات حديثي الولادة:** هو معدل الإحصاءات الحيوية القائم على عدد الرضع الذين يتوفون خلال شهرهم الأول من الحياة بالنسبة إلى عدد الولادات الحية خلال الفترة الزمنية المعنية، وهي عادة سنة تقويمية، أي عدد الرضع الذين يموتون وتتراوح أعمارهم إلى ما يرقى إلى ٢٨ يوماً كاملة من الحياة أو أقل منها لكل ١ ٠٠٠ من الولادات الحية في منطقة جغرافية معينة أثناء سنة معينة.

فترة حديثي الولادة: هي الفترة التي تبدأ عند الولادة، وتنتهي بـ ٢٨ يوماً كاملة بعد الولادة. **المُخطر:** هو الشخص المعين من قبل المسجل المحلي للعمل كوسيط بين المسجل المحلي وبين المبلغ لتوفير كل المعلومات بشأن الواقعة التي سيسجلها المسجل المحلي بصورة قانونية، وبجميع خصائصها. **الولادة خارج كنف الزوجية:** هي الولادة التي تحدث من أم ليست متزوجة في وقت الولادة.

فترة ما حول الولادة: هي الفترة التي تبدأ في الأسبوع الـ ٢٢ (١٥٤ يوماً) من الحمل (في الوقت الذي يكون فيه وزن المولود عادة ٥٠٠ غرام) وتنتهي بعد ٧ أيام كاملة من الولادة.

السكان المعرضون للمخاطر: (١) لأغراض الإحصاءات الحيوية، يُعد السكان المعرضون لحدوث واقعة حيوية مثل مجموع السكان في حالة الوفيات والسكان المتزوجون قانونياً في حالات الطلاق. (٢) لأغراض حساب معدلات إحصائية حيوية محددة يمثلون العدد (المقام) الذي يُقسم عليه عدد الوقائع الحيوية (البسط).

التعداد السكاني: هو مجمل عملية جمع، وتجميع، وتقييم، وتحليل ونشر أو بشكل آخر، توزيع البيانات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بوقت محدد، على جميع الأشخاص في البلد أو على جزء محدد جديداً في البلد.

سجل السكان: هو نظام بيانات خاص، أي آلية للتسجيل المستمر، و/أو الربط المنسق لمعلومات مختارة تتعلق بكل فرد من أفراد السكان المقيمين في بلد بطريقة من شأنها إتاحة إمكانية استخلاص معلومات مستكملة تتعلق بحجم وخصائص أولئك السكان في فترات زمنية مختارة.

منطقة (وحدة) التسجيل الأولية: هي جزء من أراضي بلد يُسند إلى مسجل مدني محلي تسجيل الوقائع الحيوية التي تحدث فيه. ولذلك فإن كل منطقة تسجيل أولية هي إقليم اختصاص أحد المسجلين المدنيين المحليين.

عينة احتمالية: هي عينة تُختار من السكان بواسطة طريقة تقوم على نظرية الاحتمالات (من خلال عملية عشوائية)، أي طريقة تقتضي معرفة احتمال اختيار أي وحدة.

خطأ نوعي: خطأ ينشأ من عدم معرفة الحقائق أو نسيانها، أو رفض الرد على سؤال، أو عدم فهم سؤال أو عدم تمكن القائم بالمقابلة من وضع السؤال بطريقة صحيحة أو تسجيل الإجابة بصورة سليمة.

تقييم جودة نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: هو دراسات محددة ترمي إلى الإجابة على أسئلة محددة تتعلق بجودة نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

ضمان جودة نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: هي عملية تشمل الخطوات المتخذة في كل مرحلة من مراحل تشغيل نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية للتأكد من أن جميع الوقائع الحيوية التي حدثت في البلد تُسجل دون ازدواجية، وأن كل المعلومات ذات الصلة تُسجل بدقة وأن البيانات بشأن الوقائع الحيوية المسجلة جرى تجميعها وتجهيزها في شكل إحصاءات حيوية بطريقة صحيحة وفي الوقت المناسب.

جودة وثيقة (تقرير) الواقعة الحيوية: هي معقولة الوثيقة (التقرير)، باعتبارها الإثبات القانوني المفضل لحدوث الواقعة، ودقتها وحسن توقيت تجميعها للأغراض الإحصائية.

جودة البيانات: هي في نظام التسجيل المدني أو نظام الإحصاءات الحيوية، درجة اكتمال، وصحة (دقة)، وحسن توقيت وتوافر البيانات. انظر دقة الإحصاءات الحيوية القائمة على السجل، ودقة التسجيل، وتوافر البيانات، والسجل المدني الكامل، وحسن التوقيت والإحصاءات الحيوية القائمة على السجل، وحسن التوقيت في التسجيل.

الاعتراف بالشرعية: هو الاعتراف القانوني، إما الطوعي، أو الإلزامي، بأبوة الطفل المولود خارج كنف الزوجة.

الربط بين الوثائق: هي عملية، حاسوبية عادة، يتم بموجبها دمج المعلومات من ملفين للبيانات أو أكثر في ملف جامع جديد، يتضمن معلومات مختارة بشأن الأفراد أو الوقائع التي لم تكن متوفرة في وثائق منفصلة. **أخذ العينات:** هي عملية اختيار عدد من الحالات التمثيلية من جميع الحالات في فئة معينة أو سكان معينين لأغراض الحصول على استدلالات بشأن فئة بأكملها أو السكان بأكملهم.

^أ جرى الإبقاء على مصطلح "معدل"، وإن يكن غير دقيق في هذا السياق، لغرض الاستمرارية (انظر منظمة الصحة العالمية، ٢٠١١).

خطأ العينات: هو نوع النتيجة الزائفة أو الخطأ اللذين يسفر عنهما استقصاء أو تجربة ترجع إلى الصدفة (خطأ عشوائي)، أي نتيجة يتم الحصول عليها من عينة تختلف عن النتيجة التي كان يمكن الحصول عليها فيما لو تمت دراسة السكان برمتهم.

إطار العينة: هو مجموعة من الوحدات (أشخاص، أسر معيشية، مؤسسات، وقائع؛ وما إلى ذلك) يمكن أخذ العينة منها.

الإبلاغ الإحصائي للوقائع الحيوية: هو إحالة التقارير الإحصائية بشأن الوقائع الحيوية المسجلة بصورة قانونية إلى الوكالة المسؤولة عن تجميع الإحصاءات بشأن تلك الوقائع.

حُسن توقيت الإحصاءات الحيوية القائمة على السجل: هي جودة يُستدل عليها من تسجيل كل واقعة حيوية في غضون الفترة الزمنية المحددة بموجب التشريع، وإحالة نموذج تقرير إحصائي بشأنها إلى الوكالة المسؤولة عن تجميع الإحصاءات الحيوية في غضون الجدول الزمني المقرر لبرنامج الإحصاءات الحيوية، وإنتاج ونشر وتوزيع تلك الإحصاءات الحيوية بسرعة تكفي لتلبية احتياجات المستعملين.

حُسن توقيت التسجيل: أي جودة تقرير الواقعة الحيوية التي يحددها الفرق بين تاريخ حدوث الواقعة وتاريخ تسجيلها عند مقارنتها بالفترة الفاصلة المحددة بموجب التشريع.

السبب الأساسي للوفاة: المرض أو الإصابة التي أدت إلى بدء مسار وقائع الاعتلال التي أفضت إلى الوفاة مباشرة أو ظروف الحادث أو العنف التي أدت إلى الإصابة المميتة. ويستخدم السبب الأساسي للوفاة كأساس لتبويب إحصاءات الوفيات.

الواقعة الحيوية: هي حدوث ولادة حيّة، أو وفاة، أو وفاة جنين، أو زواج، أو طلاق، أو تبني، أو إضفاء الشرعية، أو الاعتراف بالأبوة، أو إبطال الزواج، أو الانفصال القانوني.

وثيقة الواقعة الحيوية: هي الوثيقة القانونية التي يتم إدخالها في السجل المدني وتشهد بحدوث الواقعة الحيوية وخصائصها.

الوثيقة الإحصائية الحيوية: هي الوثيقة أو السجل المتضمن لتلك البنود من المعلومات المتعلقة بواقعة حيوية إفرادية تلي احتياجات تجميع الإحصاءات الحيوية.

نظام الإحصاءات الحيوية: لأغراض المبادئ والتوصيات الحالية، هو كل متكامل يشمل مجموعة من العناصر المستقلة أو المتفاعلة - في هذه الحالة، التسجيل القانوني والإبلاغ الإحصائي للإحصاءات، المتعلقة بوقائع حيوية، وجمعها وتجميعها وتوزيعها. والوقائع الحيوية ذات الأهمية هي: الولادات الحية، وحالات التبني، وحالات إضفاء الشرعية، وحالات الاعتراف بالشرعية، والوفيات، والوفيات الجنينية، وحالات الزواج، وحالات الطلاق، وحالات الانفصال، وحالات إلغاء الزواج. انظر الواقعة الحيوية.

مركز الزواج الشرعي للأم في وقت ولادة الطفل: هو موضوع مستمد من الحالة الزوجية للأم، ويصف حالة الطفل المولود حيّاً أو الجنين الميت، من حيث اعتباره نتاجاً قانونياً لزوجين عند الولادة.

المراجع

- Arriaga, E., (1983). Estimating fertility from data on children ever born, by age of mother. International Research Document, No. 11. Washington, D.C., U.S. Department of Commerce, Bureau of the Census. August
- Estimating the completeness of death registration in a closed population. Population Index, vol. 47, No. 2 (1974). pp. 207-221
- Brass, William (1975). Methods for estimating fertility and mortality from limited and defective data. Chapel Hill, North Carolina: International Program of Laboratories for Population Statistics, Department of Biostatistics, School of Public Health, Carolina Population Center, University of North Carolina at Chapel Hill
- Chandrasekaran, C., and W. E. Deming (1949). On a method of estimating birth and death rates and the extent of registration. Journal of the American Statistical Association, vol. 44, No. 245, pp. 101-115
- منظمة العمل الدولية (٢٠١٢). التصنيف الدولي الموحد للوظائف (ISCO-08)، المجلدان ١ و٢، جنيف: مكتب العمل الدولي.
- Marks, E. S., W. Seltzer and K. J. Krotki, Population Growth Estimation: A Handbook of Vital Statistics Measurement. New York: Population Council
- Moultrie, T. A., and others, eds. (2012). Tools for demographic estimation. Paris: International Union for the Scientific Study of Population
- Shryock, Henry S., Jacob S. Siegel and Elizabeth A. Larmon (1971). The Methods and Materials of Demography. U.S. Bureau of the Census publication. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office
- Swanson, D., J. Siegel and H. S. Shryock (2004). The Methods and Materials of Demography, 2nd ed., San Diego, California: Elsevier Academic Press
- http://www.gro.gov.uk/images/medcert_July_2010.pdf. United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland (2010). Guidance for doctors completing medical certificates of cause of death in England and Wales. Newport, South Wales; Office for National Statistics; and London: Home Office, Identity and Passport Service. July
- . Available from http://www.gro.gov.uk/images/medcert_July_2010.pdf
- الأمم المتحدة (١٩٦٩). منهجية وتقييم سجلات السكان والنظم المماثلة. دراسات في الطرق، السلسلة واو، رقم ١٥. رقم المبيع: E.69.XVII.15
- _____ (١٩٨٣). الدليل العاشر: أساليب غير مباشرة للتقديرات الديمغرافية. دراسات سكانية، السلسلة ألف، الرقم ٨١. رقم المبيع: E.83.XIII.2

- _____ (١٩٩١). دليل نُظُم وطُرق الإحصاءات الحيوية، المجلد الأول: الجوانب القانونية، والتنظيمية، والتقنية. دراسات في الطرق، السلسلة واو، الرقم ٣٥. رقم المبيع: E.91.XVII.5.
- _____ (١٩٩٢ أ). دليل تعدادات السكان والمساكن، الجزء الثاني، الخصائص الديمغرافية والاجتماعية. السلسلة واو. الرقم ٥٤. رقم المبيع: E.91.XVII.9.
- _____ (١٩٩٢ ب). طريقة متابعة استقصاءات العينات الديمغرافية. دراسات في الطرق، السلسلة واو، الرقم ٤١. رقم المبيع: E.91.XVII.11.
- _____ (١٩٩٨ أ). دليل بشأن نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: المعلومات، والتعليم والاتصالات المتعلقة بالتنمية. دراسات في الطرق، السلسلة واو، الرقم ٦٩، رقم المبيع: E.98.XVII.4.
- _____ (١٩٩٨ ب). دليل بشأن نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: السياسات والبروتوكولات المتعلقة بالإفراج عن السجلات الفردية وحفظها. دراسات في الطرق، السلسلة واو، الرقم ٧٠، رقم المبيع: E.98.XVII.6.
- _____ (١٩٩٨ ج). دليل بشأن نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: إعداد الإطار القانوني. دراسات في الطرق، السلسلة واو، رقم ٧١. رقم المبيع: E.98.XVII.7.
- _____ (١٩٩٨ د). دليل بشأن نظامي التسجيل والإحصاءات الحيوية: الإدارة، والتشغيل، والصيانة. دراسات في الطرق، السلسلة واو، الرقم ٧٢. رقم المبيع: E.98.XVII.7.
- _____ (١٩٩٨ هـ). دليل بشأن نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: الحوسبة. دراسات في الطرق، السلسلة واو، الرقم ٧٣، رقم المبيع: 98.XVII.11.
- _____ (١٩٩٨ و). مبادئ وتوصيات لتعدادات السكان والمساكن، التنقيح ١. وقات إحصائية، السلسلة ميم، الرقم ٦٧/التنقيح. ١. رقم المبيع: E.98.XVII.1.
- _____ (٢٠٠٨). مبادئ وتوصيات لتعدادات السكان والمساكن، التنقيح ٢. وقات إحصائية، السلسلة ميم، الرقم ٦٧/التنقيح. ٢. رقم المبيع: E.07.XVII.8.
- _____ (٢٠١٠). دليل بشأن تحرير تعدادات السكان والمساكن، التنقيح ١. دراسات في الطرق، السلسلة واو، الرقم ٨٢/التنقيح. ١. رقم المبيع: E.09.XVII.11.
- _____ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٢٠٠٩). حلقة عمل بشأن نظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا، دار السلام، تنزانيا، ٢٩ حزيران/يونيه - ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩: تقرير ووثائق - صوب مبادرات وثُجج جديدة.
- _____ معهد الإحصاءات التابع لمنظمة اليونسكو (٢٠١٢). التصنيف الدولي الموحد للتعليم (ISCED-2011)، مونتريال، كوبيك، كندا.
- _____ الولايات المتحدة الأمريكية (١٨٧٥). تقرير الوفود الرسمية إلى المؤتمر الإحصائي الدولي، المعقود في سان بطرسبرغ في ١٨٧٢، واشنطن العاصمة، مكتب المطبوعات الحكومية بالولايات المتحدة. آب/أغسطس.
- _____ مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها (٢٠٠٣). دليل الأطباء بشأن شهادات الوفاة الطبية، تنقيح ٢٠٠٣. منشور وزارة الصحة والخدمات البشرية رقم. (وزارة الصحة العامة) ٢٠٠٣-١١٠٨، هياتسفيل، ميريلاند: وزارة الصحة والخدمات الإنسانية. نيسان/أبريل.
- _____ (٢٠١٢). صحيفة الوقائع رقم ٣٤٨. أيار/مايو. Fact sheet No. 348. May.

- منظمة الصحة العالمية (٢٠٠٧). معايير التشريح اللفظي: تأكيد وإسناد سبب الوفاة. جنيف.
- _____ (٢٠١٠). التصنيف الدولي الموحد للأمراض والمشاكل الصحية ذات الصلة، التنقيح العاشر، الطبعة ٢٠١٠. جنيف. متاح على الموقع <http://apps.who.int/classifications/icd10/browse/2010/en>.
- _____ (٢٠١١). التصنيف الدولي الموحد للأمراض والمشاكل الصحية ذات الصلة، التنقيح لعاشر، المجلد ٢، دليل إرشادي، طبعة ٢٠١٠. جنيف.

